

د. جميل علوش

# الاصحاح والسبحة

دراسة في نظرية النحر العربي

عبد  
العزيز



الدكتور جميل علوش

# الإعراب والبناء

دراسة في نظرية النحو العربي

المؤسسة الجامعة للدراسات والنشر والتوزيع

جميع الحقوق محفوظة  
الطبعة الأولى  
1417 هـ - 1997 م

**مع** **المؤسسة الإسلامية لدراسات وإشراف**  
بيروت - الحمراء - شارع اميل - بناية سلام  
هاتف : 802428- 802497- 802294  
ص. ب : 113631 - بيروت - لبنان  
تلكس : 20480- 21645 U.F. M.A. J.D

## المقدمة

لقد استأثر الاعراب بشطر كبير من جهودي منذ كنت صغيراً، بل استولى على كل ما أختزن في جواني من هموم وما أحبل من اهتمامات. فلم يكن شيء يشغلني كما شغلني النحو والاعراب. وأستطيع أن أورد ذلك إلى عاملين:

**الأول - تأثري بوالدي - رحمه الله -** الذي كان يحب الشعر ويقرأه ويستظهره ويعيره كل عنايته واهتمامه، على الرغم من أنه لم يكن قد بلغ درجة عالية في العلم. وقد اكتسبت منه هذا الحب، فصرت أتتبع دواوين الشعر وأتسقط أخبار الشعر والشعراء، وأحفظ ما يتيسر الحصول عليه من الشعر، سواء ما تنشره الصحف المحلية، أو ما تختاره المقررات المدرسية على مختلف درجاتها وأنواعها.

**الثاني - تأثري باللغوي الشاعر جميل الفاخوري - رحمه الله -** كان هذا يعلمنا العربية في الصفوف الابتدائية العليا (الخامس والسادس والسابع)، فكان يغدق علينا من علمه الغزير في النحو والاعراب ما أصبح عدة لنا في مقبل الأيام. كان الفاخوري رجلاً مستقل الشخصية بحيث كان يختلف في ما يرى ويختار، لا عن معشر المدرسين فحسب، بل عن معشر المؤلفين في اللغة والنحو. وقد كتبت عن مخالفاته هذه مقالات وأبحاثاً نشرتها في مجلة البيان الكويتية، ومنها ما نشرته في الصحف الأردنية. لقد كان الفاخوري خريج المدرسة اليازجية التي عرفت بمذهبها المتميز الذي يقوم على التحقيق والتدقيق. وحسبي أن أذكر بهذا الصدد أنني سمعته ينشد الشعر أكثر من خمس سنوات، فلم أسمع يلقن مرة واحدة. هذا علاوة على فصاحة منقطعة النظير لم أعرفها عند غيره ممن عاشرتهم وتعاملت معهم هذه السنوات الطوال.

وكما كنت أتتبع دواوين الشعر ومجموعاته ومختاراته، صرْتُ أتتبع كتب

النحو ومصادره على مختلف أنواعها، حديثة وقديمة، مدرسية وغير مدرسية، موجزة ومفصلة، وقد بلغ من محبتي لكتب اللغة والنحو اني عند رحلتي الأولى إلى الكويت في أواخر عام 1958، كنت أتأبط كتاباً مهماً من هذه الكتب التي لها شأن ووزن بين كتب التراث، هو مجلد كبير يتضمن الجزء الأول والثاني من خزانة الأدب للبغدادي، بتحقيق الشيخ محمد محي الدين عبد الحميد.

وأوغلت في طلب النحو واللغة، حتى اكتسبت ملكة كالتني تحدث عنها ابن خلدون في مقدمته. ولهذه الملكة وجهان: أولهما قدرة صاحبها على رواية الكلام الفصيح وتذوق ذلك الكلام والنسج على منواله. وثانيهما تمكن صاحب هذه الملكة من فهم قوانين النحو ونقد تلك القوانين والتمييز بين صحيحها وفاسدها. وبهذه الملكة النحوية. صرت لا أقرأ كتاباً في النحو إلا وقعت فيه على نماذج مختلفة من أنواع الخطأ واللحن ومجانبة المنطق والبعد عن المعقولية، مما مكنتني من التصدي لعدد من كتب النحو ومراجعته والتنبيه على كثير مما تتضمن من الخطأ والوهم. واذكر من تلك المراجع كتاب «المرجع في العربية صرفها ونحوها» للشيخ علي رضا. فقد علفت على ذلك الكتاب بأجزائه الثلاثة ونشرت تعليقي في مجلة المعرفة السورية (الاعداد 35، 36، 37) واذكر كذلك كتاب «مذكرات في قواعد اللغة العربية» للاستاذ سعيد الأفغاني وقد كتبت عنه تعليقاً نشرته في العدد (54) من مجلة المعرفة المشار إليها، ولم أكن قد حصلت على شهادة الاجازة في العربية بعد.

كنت أسير في هذه الطريق التي تتسم بالاستقلال والاتكاء على العقل والمنطق. وكان من حولي ممن لهم صلة باللغة والنحو يسرون في اتجاهين متعارضين متناقضين هما:

الأول - اتجاه تقليدي رَجْعِي يعد كل ما كتبه النحاة القدامى صحيحاً لا ينفذ الباطل اليه من بين يديه ولا من خلفه. واصحاب هذا الاتجاه يستسهلون القبول بكل ما يقع ما بين أيديهم من مصادر هذا التراث الكبير، فلا يلجأون إلى مساءلة ولا يُشغلونَ بتمحيص، ولا يُعْتَوْنَ أنفسهم بنقد. فكل ما يصل إلى أيديهم فهو معقول مقبول. وقد يجد هؤلاء في المسألة الواحدة أربعة آراء أو

خمسة أو أكثر، فلا يكون من عملهم إلا أن يُسجلوا هذه الآراء وينسبوها إلى أصحابها. وكفى الله المؤمنين القتال.

الثاني - اتجاه عنيف متطرف يريد أن يلغي العربية ويهدم نحوها، ويستعوض عن ذلك كله بما يتلقفه أصحاب هذا الاتجاه من نظريات لغوية غريبة، يطلع بها علينا هذا أو ذاك من أصحاب تلك النظريات. ويجاهر أصحاب هذا الاتجاه بضرورة الاستغناء عن النحو والتخلي عن قواعده وأصوله، والاكتفاء بما يتيسر لهم الحصول عليه من خلال الالمام بما يطلق عليه الغربيون اسم اللغويات (Linguistics). والذي يقرأ ما يسمونه فقه اللغة في جامعاتنا يجده لا يتعدى ترجمات مضطربة لنصوص انكليزية أو فرنسية كتبها أصحابها في هذه اللغويات التي يصفونها بأنها حديثة. وأول ما نصطدم به في مواجهة تلك النصوص ما يطلق عليه هؤلاء إسم «المستويات» في دراسة اللغة. والعرب لا تعرف المستويات بل تعرف الموضوعات أو المطالب أو المقاصد أو جوانب الموضوع. غير أن الجامعات العربية لا يطيب لها بال ولا يهدأ لها خاطر إلا إذا أقحمت المستويات في موضوع اللغويات، وجعلتها في مقدمة فصولها وعلى رأس دروسها. ولا يقف الخطر عند هذا الحد، بل هو يتجاوز إلى كل المصطلحات والموضوعات ووجهات النظر. وكما قال الشاعر:

وأزرق الفجر يأتي قبل أبيضه      وأول الغيث قطر ثم ينهمر

إن وجه الخطأ في ما يراه أصحاب الاتجاه الأول أنهم يجعلون النحو من العلوم النقية، مع أنه من العلوم العقلية، لأنه يقوم على النقد والمحاكمة، ولا يقوم على النقل المجرد الذي لا يُسمح للناقل فيه بمحاسبة أو مناقشة. أما وجه الخطأ في ما يراه أصحاب الاتجاه الثاني فهو تصميم على هدم النحو والتخلص منه والاستعاضة عنه بما ينقلونه عن الغرب من دراسات لغوية يترجمونها إلى العربية ترجمة ركيكة، أو يدرسونها بلغتها دراسة سريعة متعجلة.

وأراني في هذا الخضم المتضارب المتلاطم أدعو إلى مذهب نحوي جديد يقوم على الأسس التالية:

1 - الانطلاق من محبة العربية واحترامها والعناية بها ومحاولة رفعها إلى مقامات عالية.

- 2 - دراسة العربية بفصاحة منقطعة النظر، إذ إن الدراسة بالعامية أو بلغة ضعيفة، ستكون قليلة الفائدة.
- 3 - العناية بدقة المصطلح وثباته ووضوحه، مع الحرص على توحيد وتحديد.
- 4 - الابتعاد عن التقدير ما أمكن، وحصر ذلك في مواضع محددة تملئها الحاجة، وتقوم على العقل.
- 5 - مناقشة الكثير مما يتداوله النحاة من العبارات المكررة والقواعد القلقة والتخریجات الضعيفة.
- 6 - الاستغناء عن الكثير مما يقوم على الشذوذ والندرة ومخالفة أساليب العربية.
- 7 - بناء القاعدة على الأكثر والأشيع، لا على العبارة الواحدة، ولا على المثل الشارد كما فعل الكوفيون.
- 8 - تعليم النحو من خلال النصوص الشعرية والنثرية الراقية، لا من خلال الأمثلة التي يضعها مؤلفو هذه الكتب المدرسية مما تبدو عليه الصنعة ويظهر التكلف.

إن كل من ينعم النظر في كتب النحو القديمة والحديثة يجد من الوهم والخطأ والمحال ما يفت في عضد أهل اللغة ومحبيها ويملاً نفوسهم حزناً وحيرة. وإلا فكيف يكون حكم التمييز النصب، ثم نراهم يتحدثون عن تمييز مجرور في مثل: ثلاثة كتب؟ ويقررون أن حكم المستثنى النصب؛ ثم نجدهم يتحدثون عن مستثنى منصوب ومرفوع ومجرور. ونراهم يقررون أن الحركات تقدر على الألفاظ التي تنتهي بأحد أحرف العلة (الألف والواو والياء)، ثم نجدهم يقدر هذه الحركات في الألفاظ الصحيحة الأخرى، مثل الألفاظ المحكية والأسماء المجرورة بحرف الجر الزائد. وكذلك نراهم يقررون أن بدل الجزء من كل يشترط فيه أن يتصل بضمير يعود على المبدل منه كقولنا: تهشم التمثال رأسه. ثم نراهم يسوّون هذه الحقيقة وينقلون عنها فيزعمون أن الاسم الواقع بعداً «الا» في الجملة التامة المنفية هو بدل من المستثنى منه وذلك في نحو قولنا: ما حضر

القوم إلا رَجُلٌ. إذ إن «رجل» بعض من القوم. ويعربه النحاة بدلاً منه. وينسون أن بدل الجزء من كل أو البعض من كل بحاجة إلى ضمير يعود إلى المبدل منه فأين هذا الضمير؟

إن النحو العربي الذي يزعم أهله بأنه نضج واحترق يغص بمثل هذه الأمثلة التي تحمل في داخلها كثيراً من التناقض والتعارض. ومع ذلك لا نجد من ينبه إلى هذه المآخذ ومن يجرؤ على كشف ما يتخللها من أنواع الخطأ والوهم. ولعل هذا ما حملنا على محاولة الكتابة في موضوع الاعراب الذي يمثل الجانب العملي التطبيقي من النحو في أحد معانيه ومدلولاته، كما يمثل في أحد معانيه الأخرى القسم للبناء. والاعراب والبناء من المصطلحات الأساسية في علم النحو. ولذلك رأينا أن ندير هذا الكتاب عليها وأن نطلق عليه اسم «الاعراب والبناء».

ولقد حاولنا أن نأتي في هذا الكتاب على كل ما يتعلق بالاعراب والبناء، فتطرقنا للموضوع من الزاوية التاريخية، ثم من الزاوية الموضوعية، ثم من الزاوية الشكلية اللفظية. وخصصنا كل زاوية منها بباب، وقسمنا كل باب إلى خمسة فصول على الترتيب التالي:

## **الباب الأول - الاعراب نشأته وتطوره**

**الفصل الأول - الاعراب في جذوره اللغوية.**

**الفصل الثاني - الاعراب في جذوره التاريخية.**

**الفصل الثالث - الاعراب وأهميته في الكلام العربي.**

**الفصل الرابع - الاعراب والسليقة اللغوية.**

**الفصل الخامس - الاعراب وعلم النحو.**

## **الباب الثاني - الاعراب بين اللفظ والمعنى والمحل**

**الفصل الأول - الصناعة النحوية بين تقدير الاعراب وتفسير المعنى.**

**الفصل الثاني - الفاعل بين اللفظ والمعنى.**

**الفصل الثالث - المُنَادَى المفرد بين اللفظ والمحل.**



الفصل الرابع - الاعراب المحلي بين الفعل والجملة .

الفصل الخامس - الاستثناء حكمه النصب .

الباب الثالث - علامات الاعراب والبناء

الفصل الأول - الاعراب علاماته وأقسامه .

الفصل الثاني - البناء علاماته وألقابه .

الفصل الثالث - البناء العارض وخلافات النحاة حوله .

الفصل الرابع - بين ألقاب الاعراب وألقاب البناء .

الفصل الخامس - الفعل الماضي وحركات بنائه .

لقد بحثت في هذه الفصول المتعاقبة جوانب متعددة من النظرية النحوية . وبينت ما تعانيه هذه النظرية في بعض جوانبها من خلل وانحراف . وجعلت حرية الفكر دأبي وديني في كل ما أقدمت عليه من نقد وتحليل . فلم تذهلني شهرة عالم مهما بلغت عن نسيان حقي في نقده ومحاسبته وتبيان مواضع سهوه وزلله ، فلست بمن يأخذ الرأي نقلاً وسماعاً . كما لست أطمئن إلى رأي لم يند لي وجه الصواب فيه .

أما مصادري التي اعتمدت عليها في صياغة هذا الكتاب فهي كثيرة ، ومعظمها من أمهات كتب النحو ومصادره الكبرى . على أن منها ما يمت إلى العصر الحديث بصلة ، إذ لم يكن من الممكن تقديم فكرة صحيحة دقيقة عن الاعراب والبناء دون الرجوع إلى مؤلفات علماء العصر التي لها صلة بالموضوع ، وبخاصة أن جانباً كبيراً مما تطرقنا إليه يتعلق بموقف المعاصرين من الاعراب . والمعاصرون منهم المخلص للعربية ومنهم المتجني عليها المستعين عليها بسيوف أسياده وأربابه . فلم يكن والحالة هذه بد من الاطلاع على ما تيسر لنا الوصول إليه من مؤلفات اللغويين الاصلية والمترجمة .

هذا ما أردت أن أنبه إليه في مقدمة هذا الكتاب الذي أرجو أن يحقق ما علقته عليه من أهداف ، فيقف إلى جانب العربية في معركتها الضارية التي

تخوضها مع أعدائها الناعقين بموتها كما قال حافظ ابراهيم :

أيطربُكم من جانبِ الغربِ (ناعقُ)	ينادي بوادي في ربيعِ خيائي؟
ولو تزجرون الطير يوماً علمتمو	بما تحته من عشرة وشتات
سقى الله في بطنِ الجزيرةِ أعظماً	يَعزُّ عليها أن تلينَ قناتي

د. جميل علوش

عمان 1995/6/20



## الباب الأول

### الاعراب : نشأته وتطوره

الفصل الأول - لاءرب فف ءءوره معونه

الفصل الثاني - لاءرب فف ءءوره لب بءة

الفصل لئال - لاءرب وأهمفة فف الكلام عربف

الفصل الرابع - الاءرب والسفة معونة

الفصل الخامس - لاءرب وعمه السو



## الفصل الأول

### الإعراب في جذوره اللغوية

لإعراب طهره بارزة من طواهر اللغة العربية، بل هو إحدى خصائصها  
مريدة، المتميزة وهو مقبول بالعربية افتراضاً لا محال فيه لا يقصص ولا يسونه  
وأكثر من ذلك أنه لا سبل بتحديث عن العربية دون التحديث عن الإعراب  
فالإعراب هو عنوان العربية بعيداً عن الإعراب ودلالاته وأحكامه وعلاماته  
بتصدي أحد لدرسه العربية بعيداً عن الإعراب ودلالاته وأحكامه وعلاماته

وبما للإعراب من أهمية في دراسة العربية، وصفت له التعريفات،  
وأثيرت حوله الدراسات، وكثرت فيه وهي معانيه لاجتهادات، وتصاريف  
لأراء ولتحليلات وعلى الرغم من ذلك كله، لم يسس ساحت في هذا  
موضوع قصوراً عن الإحاطة بحوسه، ونقصيراً في الإلمام بجميع صفاته  
وخصائصه، إذ لا يحسن أن في ما بورده هؤلاء من تعريف الإعراب، ما يروي  
اللهمة ويشفي العليل

وبعد حسب في ذلك تعدد معاني الإعراب ومدلولاته، ذلك لأن حدود  
لإعراب تصرف في لغة والتريخ والسحو، بل هي تمتد إلى نظريات علم  
بلغة الحديث فتحد لها فيها مواقع أصيلة ومكامن عميقة ولذلك نجد  
اساحت شيئاً من الصعوبة ونعت في تسع معاني الإعراب ودلالاته، و لالمام  
بوظائفه ومهماته

ومع أن السحت عن معاني لإعراب وحب في كل تلك الميادين، يبدو  
بما أن اساحته بدعوية هي التي تستحق الأولوية في العمل، إذ ليس من المستطاع  
بوصوب إلى المعاني التي يحترنها مصطلح لإعراب، دون الرجوع إلى

مخصوص المعوية التي تمت بصلته إلى هذا المصطلح، سواء منها ما دار بهت  
بصلته إلى المعاجم، أو بقرآن الكريم، أو بحدث سوي شريف، أو ما به  
رواه من كلام العرب على مختلف طيفاتهم. وهذا المصطلح يرد في مصادر  
مشار إليها يردد بسطوع به أن يبدو ما يكتسبه من عموم من وجه به من إهم  
ولذلك لابد أن تتعمق في مصادر التي أشرب إليها على سجع شدي

أولاً - المعاجم: ما كان «سان العرب» هو «صحة معاجم العرب»  
وأكثرها سعة وشمولاً، رأينا أن نحترق به عن غيره سطر ما تتضمن من هذه  
المعاني التي يحميها لإعراب، والتي ما فتت بحث عنها حتى وقت هذا  
من منظور الإعراب وأعراب معاجم واحد وهو لابد به مصادر «عرب عنه  
سأله وعزب أي أن وأفصح، وأعراب عن رجل يش عنه وقت به سمو  
إعراب إعراب لسيبه وبصحة وقال وأعراب بختة أي أفصح بها ولم يتو  
أحد وقت والإعراب الذي هو السحو، إنما هو لابد عن المعاني  
بالألفاظ وأعراب كلامه إذا لم يلحق في لإعراب وبها عزب به بكلاء  
عرباً، وأعراب له اعراباً إذا سته له حتى لا يكون فيه حصرمة» (أي حلق)

ولاشك أن معنى مشتق من العرب والعروية فقد كان العرب ضرور  
بني من يحتفظون بهم من لأفوم، فيحبون أنفسهم أكثر قدره على سجع  
وبحسب المعاني، فاستخلصوا من ذلك أن كلامهم هو فصيح دون غيره،  
مما حميهم على أن يهزوا به لفصاحه والإبادة، واليسو غيرهم بحسبه  
والرطبه ومما يدل على أن الإعراب مأخوذ من كلمة عرب والعروية من  
منصور يشير إلى ذلك فيقول وأعراب لعرويه هم لخص منهم، وأحد لفظه  
فأكد به، كهولك بيل لائل، تقول عرب عاربة وعرباء ي صرحاء ويقول  
وعرب لرجل يعزب عرواً وغروناً وغرويه وعرايه وغرويه كفصح، وعرب إذا  
أفصح بعد لكه في سانه ورجل عرب فعرب ويقول وأعراب لأعجم،  
وعزب لسأله بانصم غرويه أي صار عرباً، وتعرب وسعرب فصيح<sup>2)</sup>  
(والأعجم أعجم يدي لا يفصح)

وبهم مما عرصه من منظور أن الإعراب هو مصدر مشتق من لعرب

(1) سان العرب مادة عرب

(2) نفس المصدر والمكان

و عربيه و لعرويه وما دم العربي يعتقد أنه قادر على الإفصاح عن نفسه فينبى إلى الأعجمي و أعجمي لندس بعجرب عن ديت بصر لعربي على لأقل، فلا بأس أن يشتو العربي من ذلك مصفاً و سنخرج معنى، فستدع لإعرب و سعرب و عرويه و عربيه، وكنها ألفاظ تصد لإفصاح و إبانة ولا بأس كدبت أن يرى العربي يقول من الإعراب و انصاحه و نسب كنهما إلى نفسه معطف مسرور

ثانياً - القرآن الكريم ثم يبعد أنقرآن الكريم عن هذ الحو لدي حو و رسمه بما سخر حبه من تفسيرات أنشها من مطور بمعنى الاعرب و أصوبه و مشتمته فهو يكثر من الإشارة إلى هذ المصطلح في معرض الفجر و الاعراب و من ديت الايت لتاله

- 1 ﴿لَسَ اِنْدِي بِلَحْدُو اِلَه اَعْجَمِي وَ هَذَا سَبَّ عَرَبِي مَسْ<sup>1</sup>
- 2 ﴿وَرَبُّهُ رُوْحُ لَأَمْسَ، عَنِّي فَدَيْتُ لَتَكُوْنُ مِنْ مَسْمُوْرَسَ، مَسْ. عَرَبِي مَسِيْن<sup>2</sup>
- 3 - إِنْ أَتَيْتَهُ قَرْبًا عَرَبًا، بَعَثَكُمْ بَعْلُوْنُ<sup>3</sup>
- 4 وَكَذَلِكَ، لَمَاءُ حِكْمِ عَرَبٍ<sup>4</sup>
- 5 وَكَذَلِكَ تَرَاهُ قَرْبًا عَرَبِيًّا<sup>5</sup>
- 6 - وَكَذَلِكَ رُحِيْبُ بَيْتِ قَرْبًا عَرَبِيًّا<sup>6</sup>
- 7 - إِنْ جَعَلْتَهُ قَرْبًا عَرَبِيًّا بَعَثَكُمْ بَعْلُوْنُ<sup>7</sup>
- 8 - وَ هَذَ كِتَابُ مَصْدُوْقِ نُسَابِ عَرَبٍ لِسَرِ الدِّينِ صَلَوَاتُ<sup>8</sup>

وإذ أنعم بصر في هذه الآيات الكريمه، وحدث بمسك شديد بوصف لعرب ككريم بأنه عربي ووصف بأنه بأنها عربيه ولا بد أن يكون هذ بوصف مستثفاً عن دوقع محدد، ولا يمكن أن يحيى عفو أو غثاً و على برعه من أن لا يستطيع أن يحدد هذه دوقع تحديداً قطعاً مانعاً كما يقول

- |   |               |   |                |
|---|---------------|---|----------------|
| 1 | سورة الحجر 03 | 5 | سورة طه 3      |
| 2 | سورة شعراء 99 | 6 | سورة الشورى 7  |
| 3 | سورة يوسف 2   | 7 | سورة الزحرف 3  |
| 4 | سورة برعد 37  | 8 | سورة الاحقاف 2 |



نماد صفت، بسطیع لأشارة، ی م یبی

1. أن العرب لکرم هو کتاب مدنی لآول لذي یبرک، مدعه عربیه
2. أن رسول الله عربی البحر، فلا بأس وقد برک العرب بمدسه - ن  
یعنجر - عرب و عرویه، وأن نجد فی دلت مدحه مدعوئی لامت  
و نفرد

3. أن حصوع عرب لفرس من حب، و بروم من حب حب، مدده صوبه  
من برمن، حبهم مدیدی نمرد علی هدین حبصیرین، کثیری کرهیه  
هم و کثر ما کار یحبهم علی هذه الکرهیه، أن هؤلاء لآلوم من  
لفرس و بروم کبر و عرویه علی العرب ما من من طبعهم سوء علی  
مستوی مدسی و المستوی مدسی و فرس کما مدیم بم یکنو  
موحدين، أن کبر مدظمهم من أسع مدی و مدرد و أم بروم فکبر  
مداری، و کبهم کبر قد ربحو فی نصره کثر من طعوس مدسه  
و شعائرهم و کثر من دلت هم کبر یشرور مدهم مدعه لاسیه  
و عرویه علی رعبهم ن محاصوهم یه و قد ربح فی عوس العرب  
عن دلت مدو مدید مدی فی مظهر

- ثوب مدسیه و حبهم یه بروم و فطیر عیبهم مدصحبهم

ب فرق مدسه مدصحه کبر مدست مدد العرب و عرویه

و من هذه عروق مدصو به و مدصویه و مدکیه و کبر هذه عروق  
مدسه و مدصحه لمدی شأ مدین لاسلامی فی حده، مدصب مد ب  
و مدیه کبر هذه عروق مدصو بروم کره مدکره و لدلت کبر مدعی  
مدسأل مدصحه مدردهم من هذه مدلاد مدی مدت مدعقد، یه هلا و مدصحا  
و أن بروم مدحلاء مدی و هکد مدصعب هذه مدرو طهو لمدی لاسلامی،  
مدعه مد مع مدصممد، و ر حبهم و مدصهم علی طرد بروم من مدو  
و طرف مدیره مدیه

و مد مدی هذه عروق مدصما مدلرب و مدیه من مدیل لادعه و  
مدصم، مدد مدو مدو مدی فی المدحم مدد مدی مدعصر مدشه عن  
مدی مدصو مد مدیه و مد کبر مدحر مدی مدی مدی مدی و مدیه

مشهورة وحكي عن لمارني أنه كان دحلت دير بصري، فرأيت في رهبانه فصاحة وهم عرب متصرفه من سي الصادر، وهم أفصح من رأيت فقط  
هني لا أرى فيكم شعراً مع فصاحتكم؛ فقالوا: والله ما فيه أحد يطق بالشعر  
لا أمة لنا كبيرة السن<sup>(1)</sup> الخ

ومما بدعوا به لعجب أن يكون رهبان هذا الدير يملكون صفتين من  
صفات التي شدد عليها الدين الإسلامي والقرآن الكريم، وهم لفصاحة ولائع  
عن الشعر وأكثر من ذلك أهمية، أن يكون رهبان هذا الدير من العرب المتصرفه  
وإذ كان هؤلاء قد جمعوا من فصاحة اللسان مهجاً لهم وشعراً لرهبانهم، فهذا  
يعني أنهم كانوا قد جعلوا للعرب والعروبة موقعاً في نفوسهم

وقد يقال أن ياقوت يتحدث عن أحداث ووفائع حصلت في القرون  
ثلاث لهجري فهذا توفي الماري (أبو عثمان بكر بن محمد بن نفية) على ما  
يذكر ابن الأسياري سنة 247 هـ<sup>(2)</sup> وهو ما يوافق 861 م، أي بعد خروج  
لرومان نحو قريش، فما علاقه هذا بذلك؟ والجواب على ذلك أن هذه الديورة  
التي يتحدث عنها ياقوت الرومي هي ديورة قديمة كانت موحودة في عهد  
لرومان هذا علاوة على أن متصرفه العرب كانت عميقه الجذور في ذلك  
سلاسل ومما يدل على ذلك أن ياقوت يؤكد أن دير بصري هذا الذي جرى  
لحديث عنه، كان مقراً لسحيرا لرهب وبحير هذا كان في زمن ظهور  
لإسلام وغروب شمس لرومان فلا بد أنه كان له تقاليد عريقة متوارثة، مبه  
يحرص على انترام لفصاحة، ويحب قول الشعر، وهما الصفتان اللتان شدد  
عليهما الرسول ﷺ

ويستخلص مما سبق أن القرآن الكريم حينما يشيد بالعرب والعروبة،  
وحينما يصف أباها بأنها عربية، لا بد أنه كان يطلق من برعتين

الأولى - برعة قومية حلقها أوصاف لعظم والاصطهاد التي كان يحرصها  
لرومان والفرس على العرب في ذلك الحين

الثانية - برعة تعبيرة لعوية حلقها اعترار العرب بحسن نطقهم قياساً إلى  
ما كانوا يتوسمون به في الأصحاب من رطانة وسوء تعبير

(1) ياقوت الرومي معجم البلدان 2/ 500 - (2) ابن الأسياري مرآة لاكن ص 45

وقد يعترض علينا من يكر أن تنسب إلى القرآن أو الدين الاسلامي أية  
سرعة قومية اعتداداً بقوله ﷺ لا فصل لعربي على عجمي إلا بالتقوى  
والصحيح أن هذه المساواة التي يشير الحديث السوي إليها تتعلق بقضية  
المعاملة الخاصة بالحقوق والواجبات وهذا لا يمنع أن يعتر الرسول بأصله  
وبسه كما سنثبت بعد قليل

**ثالثاً - الحديث الشوي** لا ريب أنما سيكون أكثر قدرة على وصف لرعته  
العربية في الرسول ﷺ مما على وصف هذه السرعة في القرآن الكريم ذلك  
لأن الرسول إنسان من الناس، يستطيع أن ينسب إليه من الصفات والصفات ما  
يحتل به الناس جميعاً من فخر بالأصل واعمرار بالنسب. وعلى الرغم من أن  
الكلام القرآني أنزل كله عن طريق الرسول ﷺ، إلا أنه كلام مسبوق إلى الله،  
فمن الصعب مكان بعيد أن ينسب إليه صفة التفريق بين الناس أو تفصيل قوم  
على قوم، على الرغم من أن القرآن الكريم جاء للناس كافة، وأنه حاطهم بما  
كان يجري في نفوسهم. وما دمننا نتحدث عن الإعراب ومعانيه ودلالاته في  
أول شأته وبدء ظهوره، فلا بدع أن نبحث عما قاله الرسول ﷺ، ونطبق به  
بهذا الصدد. لقد نسب إليه ﷺ طائفة من الأحاديث التي تتعلق بهذا  
الموضوع، ومنها التالية

- 1 - أعربوا القرآن والتمسوا عرائه<sup>(1)</sup>.
- 2 - جودوا القرآن وريوه بأحسن الأصوات، وأعربوه فإنه عربي، والله يحب  
أن يعرب<sup>(2)</sup>.
- 3 - من قرأ القرآن بإعراب فله أجر شهيد<sup>(3)</sup>.
- 4 - أعربوا الكلام كي تعربوا القرآن<sup>(4)</sup>.
- 5 - رحم الله أمراً أصلح من لسانه<sup>(5)</sup>.

(1) أبو بكر بن الأنباري الوقف والانتداء (4) الماوي معن المدير في شرح الجامع الصغير، 558 / 1

(2) معن المصدر 16 / 1 (5) الرجائي الايضاح في علل الحروف

(3) صحيحي الصالح دراسات في لغة اللغة 96 ص 3.

فالرسول ﷺ كما يرى شديداً لحرص علي إعراب القرآن، وهو يكثر من الدعوة بي إعرابه فهل كان يقوم بعرفون الإعراب في زمن الرسول؟ وإذا لم يكن لحوار بالإنجاب فما لدي كان يقصده؟ مما يكاد يقطع به بعينه أن الإعراب لدي يقصده صبط أو حر الألفاظ بالحر كات انبساطه لم يكن معروف في زمن الرسول ﷺ فلا بد إذن أن يكون الرسول قد قصد شيئاً آخر إنه كان يقصد بلا شك بالإعراب، الإصحاح والإبانة وهو المعنى الذي تنص عليه كتب اللغة كما أسلفنا وقد أكد بمؤدي ذلك حسنا فسر يحدث لأخير من جملة الأحاديث استوفيه لني أدرجها بقوله أي تعلموا إعرابه فمن وامر دهم ما يقابل النحن وكفي تعلموا لقرن كي نصفوه به سبباً من غير حسن<sup>(1)</sup>

رابعاً - أقوال العرب بعد ما عرصده من إشادة بمدح بلغة وانفرد لكريم وحدث استوي الشريف بالإعراب وأهميته، وصروره مراعاة وتمسك به، لا بأس أن تعرض بمدح مما قاله عدد من رجال العرب الذين على مستوى علمي و حساسي بهذا انصدد على السطح التالي

- 1 - قال جر كشي قيسحت قراءته (أي لقران) يستحيه والإعراب<sup>(2)</sup>
- 2 - قال مالك بن انس الإعراب حبي لكلامه، فلا يمعها أنسكم حن<sup>(3)</sup>
- 3 - قال أبو بكر وفيه عمر بعض إعراب القرآن أحب إلي من حفظ بعض حروفه<sup>(4)</sup>
- 4 - قال أبو العباس امرود كان بعض لسلف يقول عنيكم بعربية، وفيها لمروءه طاهره، وهي كلام الله عز وجل وأسنانه وملائكته<sup>(5)</sup>
- 5 - قال أحمد بن فارس فأما الإعراب فه يمر المعاني ويوقف على عرص انصكمين<sup>(6)</sup>

فهذه بعض من نتجحت على الإعراب ونرفع من شأنه، نأ على أن

(1) - بمؤدي فيص المدي 1 558 (4) - أبو بكر بن لاساري الوقف ولاسه 20  
(2) - جر كشي البهره في علوم العرب 1 467  
(3) - قنصدي صبح لاسي 68 (6) - أحمد بن فارس الصاحب ص 309  
(5) - راجحي لاصح ص 95

العربية كتب شهيد بهضه عظمه، مثل عرب كرم بر شو هده، عني  
 'رعم مر ب 'عبه بعريه و لإعرب كتب موجوده في لغوم مند بحاهيه،  
 سوء على مسوى شعر و مسوى بخصه و حديث معتقات يسر بعد  
 عا، فكيف من نصيح 'محر و كدك حايث لخصه و بخصه مثل 'كث  
 بر صيفي و سحبات و بل و فس بر ساعده لا يدي فقد كال هولاء جميعاً  
 مصر ب امثل في بخصه فبما ظهر يدبر لاسلامى هت بخصه  
 و ردهوت، يد بها كتب من لآب 'ريسه و ادوب و حده و انقص فم يكن  
 يسر عني و لأنكر ريسه و لا رعمه و لهد حرص جميع عني لإشاده  
 ب بخصه و ندعوه 'ى صوب و رعاسها بحت إسم حر هو لإعرب دي شق  
 من حب عرب و بعريه

## الإعراب والفصاحة

شبر محض شواهد للعبه و اقربيه و سوبه و عره مما عرصه  
 ، ركن عيه، عى ب لإعرب بم يكن عني أكثر من لأفصح و لإبانه و ما  
 هب بخصه ب تتمم علاقه خاصة من هذه المصوم كنها و عيه البصحه  
 عني ب فيما بعد، عني 'رعم من ب لدر بحدثون في هه موصوع لا  
 ببعريه شحاه بخصه، ب لا ببدون عني ب بعون ب لإعرب  
 هو لإفصح و لإبانه، مع ب لأفصح هو قصه كره من بخصه بعه، نفى من  
 هه م علماء ما جعهم 'بخصه في عيه حايه صبر هو عيه بخصه  
 و فس ب بحدث عن هه علم بخر ب ب سوق بصوصاً مما أشار به علماء  
 ، عيه عرب ب بخصه و هه ميه به حنى بقدسر فكبو بخر موب  
 بخصه و بدمونه و بخره كفا كبو ببدون بعي و بحتفرون لأنكر و لا  
 ب فى ب بورد بصوصاً من كتب بعريه بهر م ب بخر ب عرب بخصه  
 و بخصه

فب بوسر حيث بحدث شبر بر عره ببعي عك بخصه ب  
 بر عك ب ك ب بخصه م و به<sup>49</sup>

ب هه بعريه م ب بخصه م 49

2. فان اُتو اُصبت اُنعوي في عسسي من عمر شقفي كان اُفصح سدس،  
وكان صاحب عمر في كلامه<sup>1</sup>
3. يذكر اُتو خطيب اُنعوي جماعه من ثقات لأعراب وعلمائهم مثل بي  
مهدبه وبي طقمه وبي سيد وبي حمزه وسمه وبي رقيقه وبي  
مديث عمرو بن كركه صاحب لوزن من بي عمير، وبي مدقش  
لأعرابي فبقول كان اُفصح احسن، وليس احسن ذكرنا ذوقه<sup>2</sup>
4. فان اُتو اُصبت اُنعوي في وصف يحيى بن يعمر وكان اُعلم احسن  
و اُفصحهم<sup>3</sup>
5. فان اُتو سعيد لسير في كان اُتو لاسود وبي اُفصح احسن فان اُفصح  
من دعيه بدوسي، فان اُتو لاسود لذيبي بي لأحد من عمر كهمر  
سبحه و اُعمر اُفصح برئحه<sup>4</sup>
6. فان اُتو سعيد بس في وحدثني مسعود بن عمر قال حدثني به عمر  
اُنعوي صائح بن سحاق اُحرمي قال ما رأيت قطعا قط اُفصح من عبد  
و رث، وكان حماد بن سيمه اُفصح منه<sup>5</sup>
- فولانا انه كان اُفصحاه عبد عرب سيمه ما بعداه سيمه، ما سيمه علماء  
اُفصحاه كركه، فولانا بسبب اورن اُفصحاهم لاشده و سقمه اُفصحاه كان  
عبد عرب من اُفصحاه سيمه اُفصحاه احسن، وحدثنا سيمه، وحدثنا  
رغمهم وحدثنا سيمه سيمه فرش، وحدثنا عرب وبي اُفصحاه وحدثنا  
حرميه وحدثنا سيمه فان اُتو بكر صدوق في ديث قریش هم اُفصحاه عرب  
في عرب ديث وحدثنا حور، وحدثنا سيمه، وحدثنا سيمه كان  
فرش سحيبي في اُفصحاه عرب، حتى ص. فصل عرب (ج)  
عرب اُفصحاه، عرب اُفصحاه
- فولانا فرش كان سيمه اُفصحاه ما كان في وسعها لولانا

نفسی	جذب	ص	43	51	نفس	المقصود	ص	59
ت	جذب	ص	40	6	س	عز	ص	60
ت	جذب	ص	40	7	نفس	المقصود	ص	61
س	فی	ص	36					

من سمات، ولا أن يحذر قصدها، ولا أن يحرض على أن يحسن لعبها حذر  
عند العرب وفي هذا النحو نصيب لدي حلقة قرش، عرب العرب بكره  
ندي كان سب في شواء النحو وبهذه العربية

ويعود إلى موضوع فصاحة، وما كان بها عند العرب من قيمة عالية،  
ومرله رفعة، فشدد على اهتمام العرب بهذه اسمه السارة فيهم، وعديم  
متنفس والمزورين في حلته، ولدي سعم، النظر في معجمات سعة بشن،  
أن العرب كانوا يعبرون لفصاحة من لاهتمام والعدة أكثر مما كانوا يعبرون  
سلاح، بل أكثر مما كانوا يعبرون لابل لتي كانت أحب المفتحات إليهم  
وحسب أن ينظر في كتاب هذه البعة شعلاني سره يؤرد حور الفصاحة ما يبي  
إذا كان الرجل حد لسان قادر على الكلام، فهو درب لسان وقتل لسان  
إذا كان حيد لسان فهو سن، فإذا كان يصنع سانه حيث أاد فهو دلو وإذا  
كان فصيحاً شئ انهجه فهو خدافي فإذا كان مع حدة سانه سيعاً فهو  
مسلاو فإذا كان لا يحرض سانه عقده، ولا يتحلف سانه عجمه فهو مصفع  
إذا كان ساد القوم وامكلم عنهم فهو مدرة<sup>(1)</sup> فقد لحدث عن الفصاحة  
وتفصيلاتها لا يمكن أن يكون لولا أن العرب أغروا بالفصاحة، وتحصصوا  
فيها وتنشئ سماتها وعرفوا درجاتها، ومرو أنواعها، كما يميرون أنواع  
الأقمشة وأصناف ثياب ولا يكون ذلك إلا بالحرارة الطويلة والمعدة  
الدائمة

ليس هذا فقط، فقد أدركوا أنهم لا يمكن أن يعطوا اعصاحة حمة من  
وصف، إذا لم ينظروا إلى ما يعادلها من عجمه وصدية، وقد توسعوا في ذلك  
توسعاً يشق من تلك الحررة الطويلة والمعاناة لذئمة ليس أشراً بهما سابق  
وحسباً أن نورد بهذا الصدد نصيب بدلال على ما أردت انتسه إليه من إدراك  
لعب لأهمه اعصاحه، ونهوضهم من العجمة والرضاه نفوس الشعلاني في  
اصص الأوب الثرئة خنسة في لسان الرجل وعجلة في كلامه للكمة والحكمة  
عقده في اللسان وعجمه في الكلام لتهنئة ولتهنئة حكاية انواء ساد عند  
كلام لتعتة ولتعتة أصاً حكاية صوت العي والألكس شعة أن نصير

(1) سعي في هذه البعة ص 06.

براء لأم في كلامه<sup>١</sup>

وبقول بن منصور في نص ثاني رضى 'عجمي رضى رضى' بكم  
بعبه و برطبه وانرطبه (نصح 'راء وكسره) ولعرصة سكة ب'عجمه  
وقد برط تقوى رأيت أعجمين برطاب وهو كلام لا يفهمه لعرب و  
لشاعر كما برط في حديثه ابروم  
قال طرفة بن العبد

فأف فرطهم عصف خثماً أصواتهم كسر طس عرس  
وفي حديث أبي هريرة قال ابت امرأة فرسه فوطت به قال برطبه  
و تراطن كلام لا يفهمه لحمهور، وإنما هو مواضع بين ثيب أو حماعه.  
ولعرب يحسن بها عداً كلام العجم<sup>(2)</sup>

ومما يلفت النظر في هذا النص، أن لشاعر الأول أشار إلى تراطن بروم  
كما أشار ثاني، أي تراطن عرس وسم بخرج حديث أبي هريرة عن دث  
ولا بدع، فقد كان أكثر حثكث لعرب ابروم ولعرس وكنت كل مشكلات  
عرب متأنيه عن معاملهم مع ابروم ولعرس فقد كنو محدودون بأنفسهم مع  
ابروم ولعرس، فلا يستطيعون، كما لا يستطيع عامة الناس في أمم أن  
يتفهمو مع يهود أو مع الانكليز بس فسر عداً يتعامل معهم، كما قد  
عنى سلافاً ب'عاملو مع ابروم والعرس

### التعريف بالفصاحة<sup>١</sup>

بعد هذه الحقبة لطوبه في البحث عن معاني لإعراب ودلالات،  
وسيفسأ أنه لم يكن يعني أكثر من لفصاحه وحاده بطور وطلاقه البس  
وبرعه البس، لا بد أن يدر ل'سؤا مهم ووحه، لا وهو ما هذه الفصاحه  
وما يقصد به<sup>٢</sup>

ولاشك أن تعريف لفصاحه تعريف وسع شاملاً حديث بطول فلا  
س أن نحصر من ذلك كله بما كتبه خطيب لقرايني في موضوع ومصرف

١ نفس المصدر والمكان

(2) سائر العرب مادة طس



فمن قال م فصاحه بمفرد، فهي حيوصه من تاء. حروف و بعد به  
ومحذوفه القدس ليعوي و سافر، منه م يكون لكنمه سسه مشبهه في شدة  
عنى سسان وعسر المطو بها، كما روي أن إمرأته سئل عن بابه، فقال  
ركتها برعى ليعجع ومنه م هو دور. ذلك كلفه (مستشعر) في قول مرن  
عيسى

عد ثره مستشعر ت بى معنى فصل نعدض في مثني ومرس  
و عرب به أن يكون نكمه وحشية، لا يصح معدها، فتجأخ في معرفه  
بى أن يفر عنها في ثب بعه أنصوصه، كما وى عن عيسى م عم  
سحوي به سلفه عن حماد، فجميع ساس، فله م ماكم بكأكم عني  
بكأكم عني دى حنة؟ فرمعو عني أو يخرج به وجه بعد، كما في قول  
مجدح

ومثله وحاحب فرحاح وفاحم ومرسب مسرح  
فبه م يعرف م أراد يقول (مسرح) حتى حلف في تحاحبه س  
يكون مأخوذ من انسرح و من اسنوف سرحبه ومجافه لعد م كما في  
قول شاعر

حمد لله بعني لأحبر ووجد عباد عديم لا ي  
في ساس ه، لاجل رلادعه لا (لأحبر) بعث

و أم قصه حة كلام فهي حيوصه من صعب به عت وسافر خدمات  
و يعقد فاصعب به في قول صرب علاقه ر م و، رواج صمد ي  
مفعول صاجر بقط ريد) مسمع عند سحبهو، سلا سرحه عى د ه  
صاجر عطف ورنة و سافر أن يكون خدمات سسه مشبهه في شدة عني  
سسان وعسر بطن كقول شاعر

وفسر حاب ممكب فعلم ولسد فاب د  
و يعقد أن لا يكون كلام طهر د لا عني م د به كقول شاعر  
بم مثله في ساس لا ممكب لره عني حيه سوه م  
و و. فصاحه كلام هي حيوصه من د لا، م كنه سكر وسبع



وكذلك ضعف التأليف في قولهم صرت علامة ريداً إذ عاد الصمير في  
(علامة) إلى متأخر لفظاً ورتبه كما قد انشاعر

حرى سوه أنا لعلال عن كبر وحسن فعل كما جوري سما  
فقد عاد الصمير في (سوه) إلى متأخر لفظاً ورتبة ولا شئت أن هذا حص  
نحوي، والحص لنحوي يمت بصلة إلى لإعراب أما قول الأعرابي حيم  
سئل عن عيمه بركتها ترعى الهمجع، فهو معارض مع حسن النطق وبراغه  
ليد وكذلك قول الشاعر

وقل حرب سمكك قفر وجس حرب قمر حرب قمر  
فكل هذا من مطاعن الكلام عصبج وليس على ذلك أن لا شئ  
والنماد لا يسمد فصحين بفصا اسهما عن يمه الحروف وفيه رد  
لأعجم (فوصف هذا لشعر بالعجمه) لفصا انه يطفه عن يمه حروف،  
فكر يعبر عن حمار الهمار

وسنخصص من ذلك كله، أن لعرب في أول أمرها لم تكن تعرف بين  
لإعراب وعصاجه، فكنت بعدهم شئاً وهداً وما زال من المصطلحين  
مسائل مشبوكة، مثل محالقه لقبس وضعف لتأليف فهم من مسائل نحوي  
ولإعراب، ومن مسائل لفصاحة في نوب نفسه غير أن الأمام بعدد من  
لمصطلحين فقد صدق مصطلح لإعراب في حين من لأحد حتى يحصر  
في حركات أنتى تحنى بها وحر لألفاظ وقد ظهر ذلك حيم نوئى أو  
لأسود نوئى وضع حركات حاصه عنى أو حر الألفاظ مرابية، حرصاً عنى  
صسط معانيه، ثم اتسع قليلاً يشمل كثيراً من مسائل النحو، بل هو قد نصق  
عنى نحو بكر عصيلاته كما سوضح في فصل باب شء به

١٠٠ بوهلال عمدي - ص ١٠٠

## الفصل الثاني

### الإعراب في جذوره التاريخية

بالدلالة لبي تؤدبها كلمة لإعراب، ليست ثبوتية ولا محددة، فهي تصبى وتتسع حسب الظروف ولأحوال التي مرت بها هذه الكلمة، وكما قد ثبت في لفصل نحوي أن كلمة لإعراب في الجاهلية ومقدمات العصر الإسلامي، كانت تؤدي ما تؤديه كلمة الفصاحة في أيام هذه من المحافظة على حدود النصوص وظهور محارج الكلام ولحن من عيوب النصوص وعثرات النصوص. وقد صارت هذه الدلالة فيما بعد حتى أصبحت محصورة في الحركات الثلاث المعروفة، ألا وهي الضمة والفتحة والكسرة. وقد تعدت هذه الحركات أربعاً، فندرجها هنا لسكون، على الرغم من أنه ليس حركة، فهو في الحقيقة حرف متحرك كما سماه ابن هشام<sup>1</sup> وغيره من النحاة<sup>2</sup> مما يستعمل لقول فيه في فصل قديم: «بدي تجعل السكون نوعاً من الحركات، على الرغم من أنه في الحقيقة يقبل بها، أنه بشرط معها في أنه أمره على عمل لعدم ومميز به»

لقد نحصر مصطلح لإعراب في الحركات الثلاث ولا نضع إد الحذف سکون بها. فبعد أن كان العرب يقصدون بالإعراب فصاحة المنطق وحبها صوت وفحمة العادة، أصبحوا يقصدون به الالتزام بالحركات التي تعرضها نحو من لفصحه على أواخر الألفاظ وبعد أن كان لإعراب مدلول نحوي عام، أصبح مدلول نحوي خاص لا يتعدى الحركات التي تنحوي أو حر

1 - ابن هشام مدون - ذهب ص 36 12 - عني من سيبويه - كشف المشكك

الألفاظ كما أسلف وبهد أحدون يصق بضد أو الأسود بدؤي مهمة  
 وضع علامات خاصه على أو حر لألفاظ لغربه، وعنه منه في حذقة على  
 معديه لحقيقه، وحشه من افهم لحد طي لدي يمكن ب ياني عن لاجلار  
 بعض حر كنه

وبحر لا نكر ب دلالة لأعر ب عادت فانسعت في نفس لأرم، بد  
 أصحبت بد على م بد عن كنه حجو وصادر لأعر ب هو حجو وحو  
 هو لأعر ب بد ب سمست في هد لفصل، بمعنى لصق بد شي  
 به، و بد في فمت كل محد ولاب ناء صرح نحو عنه وهد بمعنى لا  
 بعدن حر لكنه، وما نعو ه من حر كات بدل على معدن حويه

ب لأعر ب بهد بمعنى ن بحس

أحدهما قرب واضح، سنحص في محو به أي الأسود الدؤي وضع  
 علامات خاصه بحركات أو حر لألفاظ ووضع بعض أوب لاجه

والآخر بعيد عماض، بمب أي عهد سحجو، كان لغربه فيه صبه وثق  
 بأحوته لسمات

ولاحظ مفر من بدء تاريخ لأول، نماره من همة لافي ربيع  
 حجو فقط، ب في تاريخ مكر عربي عامه، وتاريخ علوم لغربه، وب ح  
 حواف عربى وما أدخل عنه من صلاحات صوبه

ومست برصد ن كدس كلاماً على كلام، فبارد كم م قد عن قصه  
 مدع بي لأسود بدؤي بحركات لأعر ب فهد دلت حدث بطور، لان  
 حجة و مورحسن بردون من عندهم شياء في بدونه، وشاء في سحس  
 وتعديل وكن منهم شب بقصه أولاً ثم بدوهد ما بوضر به من عادات  
 في حقيقه م حدث ولا يكاد يقع ثار في حقيقه م حدث و بدو ت  
 تنو ب كانه من سيج حركات و لاساطير

وسب ريد ر تنع ك م كتب في ظروف شاة حجو، ولا ن ساد  
 كر م ذكره حده بهد شب فهد ب ب أن أسعى عر دلت به م حص

ب لاسود سؤلي منه، مفعولا عن كتب الامام السيوطي، عنونه حسب وضع  
 علم العربية<sup>1</sup> ورد فيه لسيوطي كل ما يتعلق بهذه الفصحة من روایات و احكام  
 مسنونه بي تصحيحها و روايتها و مستأخر من هذه الكتب أكثر منصوص حدوده  
 ب اصول و وثقها تصحاحاً تأني لاسود مؤلفي محروجه من سلاسل سده رعه في  
 لاج و هذه هي لصوص

قدم أعري في زمان عمر، فقال من أعري مما ب الله على محمد  
 ﷺ ففره رجل سوء برءه فقال ب به بريء من مشركين  
 و سوءه، حر، قال لأعري أو قد برئ الله من رسوله؟ ب يكن لله  
 ف بئ من رسوله، قال برأ منه فسمع عمر قصة لأعري، فدعه  
 فبر ب أعري، بر من رسوله ﷺ؟ قال ب أمر مؤمنين، بي  
 قدمت المدينة، ولا علم لي بأمر ب، فسألت من يعرفني فأعري به  
 (سورة برءه) فقال ب لله بريء من مشركين و رسوله فقلت أو قد  
 برئ به من رسوله؟ ب يكن لله ف برئ من سوءه، قال برأ منه، فقال  
 عمر من هكدا ب أعري، قال فكيف هي ب أمر مؤمنين؟ فقال ب  
 لله برء من مشركين و رسوله (رفع رسوله) قد لأعري و لله  
 برأ مما برئ به و رسوله به فأمر عمر بن الخطاب لأعري ب  
 عابه ببيعة، وأمر ب لاسود، فوضع سجو<sup>2</sup>

2 قال أبو لاسود دخلت على أمير المؤمنين علي بن أبي طالب (رضي الله  
 عنه)، فرأه مظهر مفكر، فقلت فيم تفكر ب أمير المؤمنين؟ قال بي  
 سمعت الله كم هكدا ب جد فأردت أن أصح كتاب في أصول العربية  
 فقلت ب فكتب هكدا حسب و كتب و هكدا بعه ثم سده ثلاث  
 فاعلى بي صحيفه فيها اسم به الرحمن برحمه ككلام الله سم،  
 وفعل، و حرف و لاسم ما أتت عن جسمي، و جعل ما ب عن حركة  
 جسمي، و حرف ما أتت عن معني، سم ب اسم و لا فعل ثم قال ب  
 سمعه، ورد فيه ما وقع بك و اعلم ب ب لاسود أن لاسماء ثلاثه

1 خلا لدر سيوطي حسب وضع علم به بحمودة ب بعه در الهجرة دم

طاهر، ومصمر، وشيء ليس بطاهر ولا مصمر وإنما تنعصص لعصاة  
في معرفة ما ليس بطاهر ولا مصمر قال أبو الأسود فجمعت منه  
ثلاثة، وعرضتها عليه، فكان من ذلك حروف النصب، فذكرت منها إن،  
وأب، وليت، وعمل، وكان، ولم أذكر لكن فقال بي لم يركنها؟ فقلت  
سم أحسنها منها فقد بل هي منها، فردها فيها<sup>1</sup>

3 في أبو بكر بن الأساري سمع أبو الأسود لدؤلي، رضى الله عنه، أن  
الله بريء من المشركين ورسوله، داجر، فقال لا يضمن نفسي، إلا أن  
أصبح شيء أصبح به نحن هد أو كلاماً هد معناه<sup>2</sup>

4 - في أبو بكر بن الأساري كتب معاوية إلى ريد يطلب عبد الله أمه، فبما  
قدم عليه كتمه، فوحده يلحن، فردّه إلى ريد، ركب له كتاب يومه  
فيه، ويهون أمثله عبيد الله يصيح؟ فعث ريد إلى أبي الأسود، فقال يا  
أبو الأسود، إن هذه لحمراء (كناية عن لأعاحم) قد كثرت، وأفسدت من  
أنس العرب، فلو وصعت شيئاً يصلح به الناس كلامهم، وعربون به  
كتاب الله؟ فأبى ذلك أبو الأسود، فوجه ريد رجلاً وقب له أقعد في  
طريق أبي الأسود، فإد مرث فقرأ شيئاً من الغرر، ونعمد للحن فيه  
فجعل ذلك فلما مر به أبو الأسود، رفع لرجل صوته، فقرأ في الله  
بريء من المشركين ورسوله، داجر فاستعظم ذلك أبو الأسود، وقال  
عروحه الله أن يقرأ من رسوله! ثم رجع من قوره إلى ريد فقال يا هد،  
قد أحسنت إلى ما سألت، ورأيت أن أبدأ بعربات لقرآن فابعث بي  
ثلاثين رجلاً، فاحصرهم ريد، فاحتر منهم أبو الأسود عشرة، ثم سم  
يرى بختهم، حتى حتر منهم رجلاً من عبد القيس، فقال حد  
المصحف، وصعبا يخالف لول مداد، فإذا فتحت شفتي ونطق و حده  
فوق الحرف، وإد صممتها فاحعل النقطة إلى حاسب الحرف، فإد  
كسرهما فاحعل النقطة من أسفل الحرف، فإن اتعت شيئاً من هذه  
الحركات عنه فانقط نقطتين فإتأ بالمصحف حتى أتى على آخره ثم  
وضع لمختصر المسبوب إليه بعد ذلك<sup>3</sup>

(1) نفس المصدر ص 38 - 39

(2) نفس المصدر ص 34 - 35

(3) نفس المصدر ص 36

5 قال أبو المرحح الأصمعي إن أب الأسود الدؤلي (رَضِيَ اللهُ عَنْهُ) دخل  
بني بته بـ حصرة فقال له يا أبت ما أشد الحر؟ (رفعته أشد) فطلبها  
نسأله وتستمعهم منه أي زمان الحر أشد؟ فقال بها شهر بـ حر [يريد شهر  
صفر] حذبه كاتب تسمي شهور اسمه بهذه الأسماء [فقد بـ أبت،  
بما أحبرك، و بـ أسألتك فأنى [أمر المؤمنين] عني بن أبي طالب،  
كرم الله وجهه، فقد بـ أمر المؤمنين، ذهب نعة العرب لما حنطت  
بحمى وأوشك بـ بطون عليها زمان أب تصمحن فقال به وما ذلك؟  
فأخبره خبر أخته وأمراه، فاشترى صحفاً بدرهم، وأملأ عليها الكلام  
كله لا يخرج عن اسم وفعل، وحرف جاء بمعنى، ثم رسم أصول النحو  
كتبها ففعلها النحويون وقرعوها<sup>(1)</sup>

6 قال أبو المرحح الأصمعي أمر زيد أنا الأسود الدؤلي، رحمه الله، أن  
يقط المصاحف، ففقطها، ورسم من النحو رسوماً، ثم جاء بعده ميمون  
الأقرب، فراد عنه في حدود العربية، ثم راد فيها بعده عيسى بن معاذ  
المهري، ثم جاء عند الله بن إسحاق الحصري، وأبو عمرو بن العلاء،  
فرد فيه، ثم جاء الحليل بن أحمد الأردني، فحسب الطريق<sup>(2)</sup>

7 قال أبو المرحح قبل لأبي الأسود الدؤلي من أين لك هذا لعلم يعبر  
لنحو، قال أحدث حدوده عن عني بن أبي طالب، كرم الله وجهه<sup>(3)</sup>

8 قال أبو المرحح أول من وضع العربية هو أبو الأسود الدؤلي جاء إلى  
ربد بـ حصرة، فقال له أصبح لله الأمر، بني أرى عرب، قد خالطت  
هذه لأعاجم، وتغيرت ألسنتهم، أفأدري أن أصبح بهم علماً يسمون به  
كلامهم؟ قال لا قل ثم جاء رباد رحل، فقال مات أنا وحلف  
سود، فقال رباد مات أنا وحلف سود! ردو إلي أب الأسود الدؤلي،  
فرد إليه فقال صبح لفس ما بهتك عنه فوضع لهم النحو<sup>(4)</sup>

9 قال سببر في إن السبب في ذلك (بقصد وضع العربية) أنه مر بأبي  
الأسود سعد الفارسي وهو نفوذ فرسه، فقد له مالت لا تركب؟ فقال

(3) نفس المصدر ص 48

(4) نفس المصدر ص 50 51

1 نفس المصدر ص 42 43

2 نفس المصدر ص 44 45



إن فرسي صالغ، فصحك به بعض من حصره، فقام أبو الأسود هؤلاء  
الموالي قد رعبوا في الإسلام، ودخلوا فيه، فصاروا لب إحوة، فلو  
علمهم الكلام، فوضع باب الفاعل، والمفعول به، ولم يرد عليه<sup>1</sup>

10 - قال محمد بن سلام الجمحي وكان أول من أسس لعربية، وفتح بابها،  
وأبجح مسيئها، ووضع قيسها أبو الأسود الدؤلي، وبما فعل ذلك حبر  
صطرب كلام العرب<sup>12</sup>

هذه الروايات المتفصلة أحياناً، المندثرة أحياناً أخرى، لا تقدم بنا فكرة  
دقيقة عن نشأة النحو لأسباب انائية

أولاً - نذكر هذه النصوص أن أبا الأسود تلقى التوجيهات لوضع علم  
نحو نادرة من عمر بن الخطاب (ت 23 هـ) وطوراً من علي بن أبي طالب (ت  
40 هـ) وصور آخر من ريد بن أبيه (ت 53 هـ)، على ما بين هؤلاء من تفاوت  
في زمن تولي الحكم ورمز لوفاء، من أن يكون ذلك قد حصل في عهد  
لخلفاء برشدين أو في من الحكم الأموي وهذا التفاوت في الزمن لا  
يتناسب مع ما كانت تقتضيه قصيه نشأة النحو وصحة نهران كرمه من بحاح  
وبعجب (نظر النصوص رقم 1، 2، 4)

ثانياً - بصرب هذه النصوص في تحديد زمن وقوع الحفظ في فراءه قومه  
عائى ب لله بريء من المشركين وسوءه، وتعيين المنتصر بسماع هذا  
نحط فهي نسب لخصاً إلى أعزائي محجوب في نص، وتقرر أن بمثابة  
لحفظ هو عمر بن الخطاب كما نسب الحفظ في نص حرى رحن  
محجوب، وتقرر أن المنتصر بذلك هو أبو الأسود الدؤلي وفي نص ثبت  
تجعل هذه قصه من يدبر ريد بن أبيه، وتجعل محضى رجلاً بحارة ريد،  
كما تجعل المنتصر هو أبو الأسود وهذا لفص في رويه قصه معية بحجر  
لقصه بعينها موضع ثبت وبتقاد (نظر النصوص رقم 1، 2، 4)

ثالثاً - على الرغم من أن النصوص نسب لمدارة بنشأة هذا بعينها  
عمر بن الخطاب وعلى بن أبي طالب وريد بن أبيه، فهي تجعل هذه القصه

1 - نفس المصدر ص 53 54

(2) نفس المصدر ص 56 57

موضع تنفس بين علي وأبي الأسود الدؤلي، ونجعل لكل منهما دوراً متميزاً فيها وربما كان للفرقة الشيعية أثر في كل ذلك، إذ كلا الرجلين كان شيعياً (أنظر المصوص 2، 5، 7)

رابعاً - نرغم انروانه أن أب الأسود ذكر لعدي من حروف النصب د، وأب، وليت، ولعل، وكان، فقال به علي ثم تركت لكر؟ فقال أبو الأسود ثم أحسبها منها فقال عني هي منها فردها فيها وهذا أمر عريب فهل بعض أن يكون أبو الأسود الدؤلي لا يعرف أن (لكر) هي من الأحرف المشبهة بالأفعال؟ وكيف يصدي المهمة بشاء النحو وصط ألفاظ العرب بكريم من لا يعرف عمل (لكر) ونوعها في كلام؟ (أنظر لنص رقم 2)

خامساً - لحنر الذي يفده السير في عن الفارسي سعد، واندي وصف فرسه فيه بأنها صانع بدل طالع، أي أنه يعمر في مشيه، يبدو مصوغاً متكلفاً دلت لأن هذا خطأ في عدم التفريق بين صانع وطالع، هو خطأ صرفي لا نحوي، ولا علاقة له بحركات أواخر الألفاظ فكيف يوحى لأبي الأسود بصحح رب الفاعل والمفعول به وهذا من أبواب سحوا (أنظر لنص رقم 9)

سادساً - نسب هذه المصوص إلى أبي الأسود أنه أحد حدود سحوا عن علي من أبي صابت ولا شك أن حبر كهذا يحدد أن الأسود من عنقه وعمره قد كان أبو الأسود لم يفعل شيئاً أكثر من أن يستعير من عنقه عني من أبي صابت، وفي دور يمكن أن يكون له في شاة سحوا؟ وكيف يمكن به أن يصط أو حر ألفاظ لقر بكره وعمه مفنس من غيره (أنظر لنص رقم 7)

سابعاً - تذكر مصوص أن أ الأسود بدؤلي طيب من ردد من أنه أن يبعث إليه ثلاثين رجلاً، يجبر منهم في أسبويه رجلاً من عند عيسى و... تذكر المصوص معبر أبي الأسود في هذا الاحتيال، كما أنه تذكر مسببات حيدر لرجل العنقسي وكذا مما يناسب محم أن تذكر ذلك منه فبعد سحر أبو الأسود هؤلاء جميعاً في نقره أو في العصابة وسلامه مصوص في مدك؟ وحسن المهم؟ إن ذلك كله عديم، وهو ينبغي تصلا على طبيعته عمل أبي الأسود في وضع حركات لإعراب (أنظر لنص رقم 4)

ثامناً - تروي مصوص أن عبياً أمر ب الأسود أن يشتري صحفاً بدرهم، حسب قص عنه خطأ منه فهل كانت تصحف ناع في الأسود؟ وهل كان

الورق قد عرف بعد؟ وإذا كان لورق قد عرف وانتشر، فهل كانت الكتابة منشورة إلى هذا الحد؟ كل هذا يجعل القصة موضع شك (أنظر النص رقم 5)

هذه الأعراسات كلها تلقي بظلال من لشك على قصة نشأة الحروف كما يوردها المؤرخون وعلى الرعم من ذلك، لا نجد مباحثاً من قبور ما روجه حور وضع علامات الأعراس. إن وضع تلك العلامات هو خلاصه بحث الرواسات وجوهرها. ولقد كان لوضع العلامات أثر كبير في تاريخ الحروف العربي، بل في تاريخ علوم القرآن، بل في تاريخ الحروف العربي كما أسلف وسؤار هو ما الذي فعله أبو الأسود؟

إن نستطيع أن نستخلص من لصوص السابقة فقرة واحدة تصور حور الفصبة ونمثل حصةها وهي السابعة [لقد طب (أبو الأسود) منه (لرحل العنسي) أن يأخذ المصحف ويسعمل صعباً يحذف حور بمدد ويضع نقطة فوق الحرف إذا فتح شمه، ونقطة إلى جانب الحرف إذا ضممه، ونقطة من أسفل الحرف إذا كسرها، وأن يضع بين النقطة اثنين إذا اتسع شيء من هذه الحركات عة] (أنظر النص رقم 4)

إن الفقرة السابقة هي ثمر ما حملته لصوص السابقة من حقائق وما تضمنت من أحداث ولا شك أن أبو الأسود الذي فتح بهذا العمل فصلاً جديداً في علم الحروف، إن وضع حركات الأعراس هو حصوة بعده على طريق نشأة علم الحروف، يسعى لها أثره على مدى الزمان، على الرغم من أن هذه الحركات لم تكن على شكل نقاط بل على شكل حركات، فقد أبدلها جليل بن أحمد الهريدي في عهد الرشيد بحركات علوية وسفلية للدلالة على الفتح والكسر، وبنو و للدلالة على الرفع، وغيرها من حركات التشكيل المعروفة<sup>(1)</sup>

وبهذه الحركات حدث تطور، كان من الممكن لاسترساء فيه، ولا أن ذلك علاقة بالخط العربي وفي نكتته ورسم المصحف بصفة خاصة. إن حركات الأعراس عن الأعراس وما تمت به بعده فإد بقي من هذه الحركات ما تمت بصفة إلى الأعراس فسبوه في قصر قدمه بشاء الله

(1) عبد العزيز عوي الحروف العربي ص 71

## التاريخ البعيد

فما لتاريخ بعد فهو يدور حول أصل هذه الحركات ونشأتها وتطورها  
على مدى لتاريخ . ب. سدي صنع أبو الأسود الدؤلي هو أنه وضع لهذه  
الحركات صوراً وعلامات ولكن هذه الحركات كانت موحودة قبل أبي  
الأسود وكان العرب ينطقونها ويعصونها حقها من التحقيق في الكلام، بدليل أن  
ما وصلنا من شعر جاهلي تشكل هذه الحركات جزءاً أساساً من أوزانها  
وفوقه، وهو لا يصلح لأن يسمى شعراً دون هذه حركات وهذا دعي  
من برعمور أن هذه حركات هي من احتراقات للعويس والحد كمن سس  
فما بعد

وإذا كان لأعراب سمة من سمات عربية وحصنة من حصناتها،  
فكيف هذه سمة أصنة فيها أم موروثية؟ وإذا كانت موروثية فأي لغات كانت  
هي لموروثية؟ ومعنى كان هذا السؤال؟ إن الحوض في مثل هذه المسائل  
رصاص يشبه أن يكون بحثاً في نشأة لغات ومن المعروف أن البحث في  
نشأة لغات من لغات التي لا يعلج في ملاحظتها لعدم، ولا تنجح في  
ملاحظتها لطردت وهي مشكله مستعصية فقد نظر العرب إلى لغة على  
بها هبة مباشرة من الله تعالى وعالية أوشك الدرس كنوا عن أصل كلام  
مدد منه عام يهيمور في به من الصلابة، لا به لم يسهو إلى حقيقة أن مسألة  
أصل لكلام ليست من مسائل علم اللغة<sup>21</sup>

وعلى الرغم من ذلك كله، فترى معومور الدرس بحثو في أصل  
لغة، وود سو طو هره فروصاً معينة في نشأة هذه اللغة، وفي كتبها هذه  
حصنة حتى تميز بها، وعلى أنها الأعراب بشير بروكلمان Brokman  
في هذه الحصة في العربية فيقول: ولغة الشعر العربي هذه بمرور  
عصمى من صور نحوية وقد سمعت من حيث دفعة لتعبير من علامات  
لأعراب ولحود وة تُطور في لغات السامية<sup>3</sup>

ولسؤال هو من أين جاءت هذه الصهرة؟ يعود للعويس ملاحظة على

1. سوسنيد اللغة ص 6

21. محمد حصر طه لغة ص 178

(2) فدرس اللغة ص 29

هذه أسئلة إلى اللغات السامية التي تعد عربية وحده منها فيجدون الأعراب في الأكديّة والحشية والواحديّة والبطنة والعبرية<sup>(1)</sup> ويذكرون في فصل ذلك لحقات لتألف

أولاً - يذكر الشيخ أحمد رضا أن اللغة التي انتشرت في المملكة البابلية من حمور بي عشرين قرن أو أكثر، كانت ذات حركات للأعراب، وأنها فصحت أكثر من ألهي عام وهي ذات حياة في سجلات بحكومة ودواوينها وعنى أنسه بعناية من يقوم<sup>(2)</sup> وقد أثبت هذه الحركات تطور حتى ستحات حركات فقط إحداهما صممة في حالة رفع، ولأخرى الصممة في حالتي لنصب ولحر وانتهت بها مراحل لتطور إلى الحركة الواحدة في كسرة النما<sup>(3)</sup>

ثانياً - يذكر مستشرق ألماني Eklou أن السط كانوا يستعملون صممة في حالة الرفع والصممة في حالة النصب وكسره في حالة لحر، ولا يعملون هذه حركات ناسون<sup>(4)</sup> وكذلك فعل بولده Noldke<sup>(5)</sup> وأكد لتمان E Littmann أن السطنة كانت تختلف فيها أواخر الكلمات بحسب مواقعها لأعرابه<sup>(6)</sup>

ثالثاً - يرى الدكتور إبراهيم اسمرائي أن الأعراب أثر في اللغة العبرية سسها باحثون في حالة المفعول به، وفي صممة الشعة على أن هذا لأثر صممة حد فقد وشكت تحنو لغة العهد القديم من الأعراب غير أن علامه نصب في العبرية القديمة هي الصممة لطوبئة لسي شأ عنها حرف الهاء ونهاء لمتطوره في هذه لغة نشه لأنف اللسه ومن أجل ذلك يعمل معاملة أحرف سم وتظهر هذه في آخر الاسم الحصور سرج الحافص<sup>(7)</sup>

رابعاً - في حشيه ينصب مفعول به ويظهره بفتحه، ويحذف المصروف

- 
- (1) عبد الله حامد هلال علم اللغة بين القديم والحديث ص 248 وما بعده (2) عبد الحميد حامد هلال علم اللغة ص 249 (3) حمد رضا موند لغة ص 78 (4) صبحي صانح دراسات في لغة لغة ص 6 (5) نصر المصنوع والمكاف ص 26 (6) إبراهيم اسمرائي التطور المعوي ص 47 (7) إبراهيم اسمرائي تطور المعوي = 47

بالصحة كذلك وهي حالة عربية لا توجد في غيرها من اللغات<sup>(١)</sup>

خامساً - وتظهر بقايا الاعراب كذلك في الأوجارينية، وهي شاع نظاماً  
أحدباً لا يظهر فيه لحركات إلا مع الهمزة فإذا وقعت أحراً ظهرت في صورة  
لصمة حال الرفع، وفي صورة لصحة حال النصب، وفي صورة لكسرة حال  
الجر<sup>(٢)</sup> وقد استخلص عبد الحق فاضل من هذه الهمزة لأوجارينية بصرية  
حديثه في شأن الحركات لعربية فقال ولدي معتقده أن حركات الاعراب  
نسبت إلا بواسطة نظرية من الهمزة في مختلف حالاتها المصنفة أ، أو، أي  
وهو يرى أن هذه الهمزة في الأصل كانت صميراً ثم يقول فقد تعددت  
وظائف الهمزة، فأصاها إلى الأفعال في أولها وفي آخرها، حتى لقد أصبحت  
إلى الفعل الواحد في بعض الحالات في أوله وفي آخره معاً مثل أنظر أنظر  
+ أ، ومثل اذهبي إي + ذهب + إي من فقد أصاها إلى نفسها كما رأيت  
من في (أيا) للنداء = أ + أ وفي ادي إي + ا + أ<sup>(٣)</sup>

ويطيل عبد الحق فاضل في شرح هذه النظرية، ويخرج في مفصله إلى  
ما يشبه توهم وتجنس ولعله كان مدفوعاً في ابتداء هذه النظرية بما يعتمد  
عليه الساعات من أن أصل هذه الحركات كلمات اختصرت على تمدد الزمن،  
وبقيت الحركات دلالة عليها<sup>(٤)</sup> ولكن لا شيء يشك ذلك فهي بصرية من  
لصورت التي تتعدو بأصل كلام وقد ذهب إلى أن الحووص في هذه  
لموضوع لا يؤدي إلى شيء

ومهما يكن فقد صح ما سبق أن بسطته أن الاعراب أصل في  
عربية، ما دم معروف في أحوالها لسمات، وأن العربية كسبت هذه السمة  
التي هي الاعراب من عصور موعلة في القدم، بل هي عرفت وشهرت  
ودرت على الألسنة، وكثر تداولها وهي مغربة بالاعراب متصفة به  
يكن لعربية منذ عرفت مجردة من الاعراب مفصلة عنه فليقتصر هؤلاء  
بدين يزعمون أن لإعراب من عمل السعويين والحداد، فهو طاهره أصبه  
في عربية، ولا يمكن أن يستلزم فرد أو مجموعة أفراد أن يستدعو

١ عبد العزير حامد هلال عجم ندوة ص 249 3 عبد الحق فاضل معاديات ندوة ص 286

١٢ نفس المصدر والمكان (4) أحمد رضا مودة ندوة ص 43

صهره مثل هذه ظاهرة التي لها أصولها وفونيتها، ولها أسسها  
ومسوغاتها في الكلام العربي

وكيف نرور الأمور عن هذا الأعراب، بل كيف نطوّر به نفس  
ريّة ولاسنحرف والاسعرب، وقد جعل العلماء ندع لمعره في درجه  
متقدمه على غيرها من اللغات، يقول خورحي ريدس بهذا الشأن من مدحصه

[مر على اللغة من تنقيها من الدور التقديسي إلى المصفي دهور مصدوة  
لا يعرف مقدرها، تدرجت فيها لغة درجت متفوه لا يسعها سيء شرحها  
في هذا المقام، فمر عليها مرور المصراع خوف لتطويل وهي سالية

1 - أول درجه تحطوها اللغة من تنقيها لسط إلى المصفي، بما هي بحول  
حكاية الصور من الدلالة على ما يحكيه مباشرة إلى ما يفرب منه أو  
به منه من الدلالة على المعاني البسيطة

2 ثم ترقي لغة درجه أخرى فيولد فيها المميز بين الاسم والفعل مع  
حلوه من حرف لحر والعطف وسائر أدوات وصيغ الاشتقاق

3 ثم ترقي اللغة درجه أخرى، فتولد فيها بعض أدوات والحروف،  
وتوحد بها إما يكون سوع العاطف بالحب على مرور الأيام

4 ثم ترقي لغة درجه أخرى، فيولد فيها مميزات لجس و بعد  
والاشتقاق

5 ثم ترقي درجه أخرى، فسم فيها كل هذه المميزات مع حلوه من  
حالات الأعراب

6 ثم ترقي اللغة درجه أخرى، وهي أرقى ما وصلت إليه اللغات حتى  
الآن فتولد فيها مميزات الأعراب، وهي حار اللغة المعربة المصحى  
واللغات اليونانية واللاتينية والألمانية<sup>45</sup>

ورداً كانت هذه هي مرله اللغات المعربة وعلى رأسها العربية، فلماذا  
المادة بالويل والشور وعظائم الأمور؟ وما مسوع ذلك كله؟ لا شك أن كل ما  
لا يحده العربون في لغاتهم بعدونه وجه نفس في لغتنا من ذلك الور

( ) خورحي ريدس الفلسفة اللغوية ص 45 - 46

والعافية والسجع والمحسبات اللفظية والاعراب، فما سرح نقرأ كلاماً بهذا  
 مخصوص يعني فيه أصحابه عليها هذه انحصائص لشيء محرم بها ويعبر، في  
 حين بعدها هؤلاء أوجه نقص وتقصير ولا عربة في ذلك، ألم نقل الشاعر  
 قد يعبط سبيل حصيله مجد هو حال منها وفصل مدح  
 ومنذ القديم حروب العلماء تفسر طاهره الاعراب بما هي أهل له، وان  
 ك لم نثر فيما حقه لآء العلماء بهذا الصدد على شيء يستحق الذكر، بل لم  
 نقل ما لمؤرخون بهذا الصدد إلا تفسيرين وخيدين يشبه بعضهما بعضاً  
 الأول: لنحسب بن أحمد يقول فيه إن الفتحة والكسرة وبصمة روائد،  
 وهن ينحصر الحرف، ليوصل إلى نكتهم به، والباء هو الساكن الذي لا رده  
 فيه<sup>(1)</sup>

الثاني: يفسر بن محمد بن المستنير يقول فيه وإنما أعربت العرب  
 كلامها لأن الاسم في حال توقف بمرمه الساكن يتوقف، فهو جعلوا وصله  
 بالساكن أيضاً لكن بمرمه الاسكان في الوقف والوصل، وكانوا يفتنون عند  
 الإدراج فلما وصلوا وأمكنهم التحريك، جعلوا التحريك معاً للاسكان  
 لينتدب للكلام ألا يراهم سوا كلامهم على محرك وساكن، ومحرك  
 وساكن، وهم يجمعوا بين ساكنين في حشو لكلمة ولا في حشو السب، ولا  
 بين أربعة أحرف متحركة، لأنهم في اجتماع الساكنين يفتنون، وفي كثرة  
 الحروف المتحركة يستعجلون، وتذهب انهم في كلامهم، فجمعوا المتحركة  
 مع الساكن<sup>(2)</sup>

هذان النظريتان في تفسير طاهرة الاعراب في لغته هما في الحقيقة  
 نظرية واحدة ومفاد هذه نظرية أن الأصول لهجته والاسميه في لغته،  
 حالي حال أحوالها اسميات، كانت ساكنه لأوحر على إطلاق كما برغم  
 حورحي ريدان<sup>(3)</sup> فلما أدرجت في مصر، وكان من الممكن أن يفتني ساكنها  
 ساكن ما بعدها إذا كان متصلاً بهمرة الوصل، وحب تحريك أواخرها لأنه لا  
 يجمع ساكن في لغته لأن معظم الكلام يكون متصلاً بهمرة وصل،

(1) سيويه الكتاب 2 315 صه (نولاق) (3) حورحي ريدان نفسه انعمويه ص 156

(2) نرجاحي لا يصح ص 70 71



عممت هذه الظاهرة على الألفاظ جميعها فشا الأعراب

ينفي السؤال الذي سنتبع ذلك وهو إذا كان هذا التحريك ضرورياً أو  
اصطورياً، فهل يعني ذلك أن العرب كانت تنطق بالحركة لني سسبها في  
أحر الكلمة؟ وهل الأمر كان موصى إلى هذا الحد؟ لقد رد الحويون نظرية  
قطرب من هذه الناحية قالوا فهلا لرموا (يفصد العرب) حركة واحدة لأنها  
محرثة لهم (أي معية عن غيرها)، إذ كان العرص بما هو حركة تعتقب  
سكوناً؟ فقال (أي قطرب) لو فعلوا ذلك لصيقوا على أنفسهم، فأرادوا  
الاتساع في الحركات، وألا يحطروا على المتكلم بكلام إلا بحركة واحدة<sup>(1)</sup>

ولا شك أن جواب قطرب غير مقنع، لأنه إذا كانت الحركة فعلاً  
صطورياً بنجاً إليه الناطق لتجنب التقاء الساكنين، فهذا يعني أنه لا فرق بين  
الصمة والفتحة والكسرة، إذ كلها حركات يتم بها تجنب محذور هو التقاء  
الساكنين وأما قول قطرب بأنهم أباحوا لأنفسهم استعمال الحركات الثلاث  
رغبة في التوسع وحشية التصبيق على النفس، فهو كلام غير مقبول، إذ إنه  
يجعل الأمر موصى، من شاء رفع ومن شاء نصب ومن شاء حر وهذا  
مستحيل

ومع اعتقادنا بجوار أن يكون التدبيل تحريك أو أحر الألفاظ الساكنة  
لضرورة الوصل، فإن ما لا نستطيع أن نصله أن يكون ذلك التدبيل ضرورياً من  
الفوضى يستعمل فيه من شاء أية حركة شاء والصحيح أن هذه الضرورة  
أملت على من يهمهم الأمر وضع مجموعة من القواعد والقوانين التي يستطيع  
الناطق بموجبها أن يختار الحركة المناسبة عند اللزوم ولا بد أن يكون هذا قد  
حصل في عهد قديم جداً لأن العربية عرفت بالأعراب من عصور موعلة في  
عدم كما سبق أن ذكرنا وقد تصممت كتب اللغة إشارات إلى أن شيئاً من هذا  
القبيل قد حصل من ذلك ما ذكره أحمد بن فارس من أن أناساً رعموا أن  
الدين يسمون الفلاسفة قد كان لهم أعراب ومؤلفات نحو<sup>(2)</sup> وقد يارنا أناس  
منهم ابن فارس في وجود مثل هذا الأعراب والنحو، بيد أن الدلائل الكثيرة  
نرجح وجود شيء من ذلك كما سنثبت في فصل قادم

(1) انرجاجي الايصاح ص 71

(2) أحمد بن فارس الصحاح ص 76

وقد أخذ هذه النظرية عن التحليل وقطرب لعوي معاصر، فصح فيها وراى عليها وأبررها كأنها من مخترعاته ومن سات أفكاره. هذ الدعوي هو الدكتور ابراهيم أنس، الذي رعم أن الاعراب قصة محتلفة مخترعه. قل في ذلك ما أروعها فصة! لقد استمدت حيوطها من طوهر لعوية متاثرة بين قبائل ابحريره لعربية، ثم حيكت وتم سحها حياكة محكمة في أواخر لقرون الأول الهجري أو أوائل الثاني، على يد قوم من صناع الكلام شؤوا وعاشوا معضم حياتهم في البشة العراقية. ثم لم يكذ ستهي لقرون الهجري حتى أصبح الاعراب حصصاً مبعاً، امسح حتى على الكتاب ولخطباء والشعراء من فصحاء العرب وشو فتحمه إلا على قوم سمو فيما بعد بالسحاة<sup>(1)</sup>

وقد أخطأ ابراهيم أنيس التصدير وأساء التفسير، فإذا كان مما يمكن قوله أن يرعم التحليل أو قطرب أن الحركات قد حيء بها اضطراً لتجنب التواء لساكين، ثم وصعت لها بعد المواعد والقوايس، وأن يكون ذلك قد سم في عصور موعده في لقدم، فإن مما لا يقسه العمل أن يرعم راعم أن هذا كنه حصل في القرون الأول الهجري. ذلك لأن ما بين أيدينا من نصوص شعرية جاهلية متسقة مع قواعد العربية في أرقى مسنوياتها، مع بعض الاستثناءات، يجعل هذا الرعم نوعاً من الوهم وصراً من التحمين، فليس في وسع فرد أو مجموعة أفراد أن يحترعوا طاهره لعوية باررة كطاهرة الاعراب، وأن نعمموه على الناس، وأن يجعلوا العرب مترموها ويراعون أصولها وقوسها في معظم الحالات. ونفون في معظم الحالات، لأسأ لس مع اندين يرعمون أن العرب أو الاعراب لم يكونوا يحطثون، برعم أنهم كانوا يطلفون في كلامهم من سدفه لعوية صافية. فالسلفة الدعوية ليست خاصة بالعرب ولا وهي لا نعصم صاحبها من الحطأ ثانياً. فكل الناس يصدرون فيما ينطقون به عن سديفة من نوع ما. وعلى الرعم من ذلك يحصل الحطأ بسب حتكاك أصحاب هذه السليقة بعيرهم ممن لا يملكوها. فهو تروح رجل فصيح من قيس أو أسد امرأة فارسية أو رومية، فلا بد أن تشوب سليفة أولادها لشوئ. وقد كان العرب كثيراً ما يصعدون ذلك، فكيف نفل رعم الراعمين بأنهم لم يكونوا

(1) ابراهيم أنس اسرار اللغة ص 125

بلحمون بقوة السيف؟ ولو كانت أسلحة تعصم أصحابها من الخطأ لما كان ثمة حاجة للناس إلى علم أو تعليم. ومهما يكن فبؤد قبل الانتهاء من هذا الفصل إبداء ملاحظتين.

إحدهما - إن تناول ما لم ساوله في هذا الفصل من النظريات اللغوية الحديثة الخاصة بالأعراب في فصل مستقل سيعقده عن أهمية الأعراب في الكلام.

الأخرى - أما مسح أسس اللغوية وعلاقتها بالأعراب بفصل آخر حتى لا نفوتنا شاردة أو وارده في الموضوع.

يرجو أن يستوفي في ذلك المصنف كل ما يخص تاريخ الأعراب من دقائق وتفصيلات وكل ما لم نستطع أن نوفيه حقه في هذا الفصل فإني لنهء في الفصل القادم.

## الفصل الثالث

### الاعراب وأهميته في الكلام العربي

مد شأ علم النحو، ومد انحد النحو حركت لاعرب علامات لموقع الكلمات في الجملة، ظهر تحده وصح فمما يكتنه لاجابة للاشدة بهد لاعرب، وبعث النظر به، واجديت عن أهميته ونصوير دوره في صياغة الجملة العربية، وليس في نهج لاجاه هذ أيه عراة أو ستعرب، ذلك لأن كل من يكتف عن علم أو يؤلف به، يحاور أن يبين فمته، وأن يرفع من قدر لمفسس علمه والمختار كين فيه ولدي نعم النظر في كتب النحو وتاريخه يحد بصورة كثره من هذ الفصل وحسب أن يورد هذ نص لشعري لمحلل من أحمد في لموضوع ور<sup>(1)</sup>

لا يكون سرّي مثل عدي لا ولا دو لذكاء مثل لعبي  
فبمه لمرء كل م بحسن لمرء فصاء من الإمام علي  
نّي شيء مر الناس على دي لسرو أنهى من اللسان أنهى؟  
ينظم لحة شبيه في لسك من يقول مثل عهد الهدى  
وترى النخس بالحسب أحي انهية مثل الصد على المشرفي  
فاصل لسحو المحجج وللشعر مقمماً وللمسد لمروي  
ولخطيب لبيع عند حوار لقول يرهى بمثله في لندي  
ورقص القول من طعم جموا عنه فعدوه بصة لسي

---

(1) برسي صفات نحويين والنوعين ص 50

وصفوة المول في هذه المقطوعة الشعرية أن صاحبها يوارن فيها بين الشريف والسفلي من الناس، على أساس أن الشريف سمات يعرف بها ولينقي كدس سمات يعرف بها وهو يوارن كذلك بين الذكي والألكن، وعد حانه الشعر فلم يكن دقيقاً في الموازنة بين هذين، لأن الذكي يقابله السليد ولا يقابله الألكن ويظهر من سياق الكلام أنه كان ينوي الموازنة بين الفصيح وغير الفصيح ولكن الورد والقافية خذلاه. ثم يشير التحليل من أحمد إلى ما أثر عن عني بن أبي طالب من أنه قال: قيمة كل امرئ ما يحسنه، وبتحسنة ويشيد به. ثم يقول إنه لا ثوب أبهى على الإنسان من اللسان الفصيح وهو حذله لتعبر أيضاً فقال: اللسان الهني مدل اللسان الفصيح الذي يصح به الكلام ويذكر من سمات اللسان الفصيح أنه ينظم الكلام المثنوي فيقضي عليه من انجمال ما يسم به العقد في صدر العروس. ثم يتكلم التحليل من الفصاحة إلى اللحن، فيبين أن اللحن يحب لمصاحبه في الحب والفرح، التحميل المظلمة، من النصح ما يحذله الصدا لمجسم المشرقي. ولتلك يرى تحليل يحسن على تعلم النحو لما له من عائدة في السجدة، وهي نظم الشعر، وهي روية الحديث النوي، وكذلك في المحظمة التي يعبر بها صاحبها في الثاني وينتهي التحليل بمقطوعته الشعرية، ينهي عن ترك النحو، كما يفصل بعض مناهج الناس الذين نهجوا النحو كراهية لمرسوم، على أساس أن التعامل بالنحو يوللائه العناية اللازمة، مما يسر النبي ويثله مصدره.

ويبدو في المقطوعة السابقة ما يعبره التحليل من أحمد من أهمية دراسة النحو، وشدد على ما تكسبه دراسة النحو من فصاحة تكسبه حسة في مجلس، ورهواً في لبادي، كما سمحه قدره على الحوار والمخططة ونظم الشعر، وتجنبه الوقوع في اللحن ومخالفة لقياس اللعوي، بالنسب يبرلان مصدر الشريف ويعقدانه انهية والهيئة. ومما ورد بهد انصدد قول انقلشدي إن الأدب إذا أتى من السلاحة بأعلى رتبه ولحن في كلامه، ذهب محاسن ما أتى به، واهدمت طقه كلامه، وألغى جميع ما حسه ووقف عنده جهله<sup>(1)</sup> ومما يذكر بهذا السيل قول الرسول ﷺ رحم الله

(1) نققشدي صبح لأعشى 1 168

أمراً أصلح من لسانه<sup>(1)</sup>. ومنه ما قاله صاحب الريحان والريعاد والبحر  
فسح في كراء الناس ومرايتهم، كما أن الأعراب جمال لهم، ذلك أن البحر  
يغير المعنى ومقلبه عن المراد إلى صده، حتى يهم السامع خلاف  
المقصود<sup>(2)</sup>. وقال مالك بن أنس: الأعراب حلي الكلام فلا تسمعوا ألسنتكم  
حليها<sup>(3)</sup>.

وما دام الأعراب، وهو مقترن بالفصاحة اقتراناً لا يعصم، كما أوضحنا  
في فصل سابق، بهذه الأهمية، وما دام الذين يراعونه ويلتزمونه بهذه المصولة  
من التسمو ورفع القدر عند العرب، فلا بدح أن نجد مؤرخي النحو والمؤلفين  
فيه، يحاولون إنباء أسباب هذه العناية بالنحو والأعراب. فمن هؤلاء من  
قلوس الذي يشيد بالنحو في كتابه «الصاحي» في غير تحفظ ولا حرج. ومنه  
يعوله في ذلك. من العلوم الجليلية التي اختصت بها العرب، الأعراب الذي  
هو العنق بين المعاني المتكاثرة في اللفظ، وبه يعرف البحر الذي هو أصل  
لكلام، ولولاه ما مير فاعل من مفعول، ولا مضاف من مفعول، ولا نفي من  
سنتها، ولا مصدر من مصدر ولا نعت من توكيد<sup>(4)</sup>.

ويقول في موضع آخر: فلما الأعراب فيه تعبير المعاني وبوقف على  
أعراض المتكلمين، وذلك أنه قدلاً لو قال ما أحسن ريد، غير معروف، أو  
صوب ريد عمرو غير معروف، لم يوقف على مرده. فإذا قال ما أحسن  
ريد، أو ما أحسن ريد، أو ما أحسن ريد، أنان بالأعراب عن المعنى الذي  
أراده. وللعراب في ذلك ما ليس لغيرها، فهم يهرون بالحركات وغيرها بين  
السطحي<sup>(5)</sup>.

ومدد الرحاحي في المعنى نفسه يد الأسماء لما كانت تصورها  
المعنى، فتكون فاعلة ومفعولة ومضافة ومضافاً إليها، ولم تكن في صورها  
وأستهل أدله على هذه المعاني، بل كانت مشتركة، جعلت حركات الأعراب  
فيها تنبئ عن هذه المعاني، فقالوا صوب ريد عمرو، فدلوا برفع ريد على أن

(1) الرحاحي، الإصحاح ص 96 (3) نفس المصدر والمكان  
(2) القماني صبح الأعشى 1/ 168 - (4) أحمد بن فارس الصاحي ص 76  
(5) نفس المصدر ص 309 169

معل به، ونصب عمرو على أن الفعل وقع به وقالوا ضرب زيد، فدلوا  
بتعبير أول الفعل ورفع زيد، على أن الفعل م م يسم عنه، وأن المفعول قد  
ناب عنه، وقالوا هذا علام زيد، فدلوا بحضرة زيد على إضافة لعلام إليه،  
وكذلك سائر المعاني، جعلوا هذه الحركات دلائل عليها لتسمعوا في كلامهم،  
وتقدموا فاعل، إن أرادوا ذلك، أو مفعول عند الحاجة إلى تقدمه، وتكون  
حركات دلة على المعاني<sup>1</sup>

وقد من قسمة في المعنى نفسه ولعرب الاعراب الذي جعله الله وثبت  
لكلامهم، وحلية لنظامهم، ورفقا في بعض الأحوال بين الكلامين المتكافئين  
والمعنيين المختلفين كلفاعل والمفعول لا يفرق بينهما، إذا تساوت حالاهما  
في مكان أن يكون الفعل بكل واحد منهما، إلا بالاعراب وهو أن قائلا قول  
هذا قتل أخي (بالتسوية) وفان آخر هذا قاتل أخي (بالإضافة)، لأن التسوية  
على أنه لم يقسم، ويهدف لتسوية على أنه قسمة<sup>2</sup>

وبصيف لشيخ أحمد رص إلى ذلك كله قوله وكذلك إذا قلت عنه  
زيد خالد الكتاب، لا يعلم أيهما المعلم وأيهما المنعم فإذا رفع ونصب،  
عند أن المرفوع هو المعلم، وأن المنصوب هو المنعم، تقدم أو تأخر لا  
يفرق وهي التقديم والتأخير فائدة خاصة من العبار، كما شرحه علماء  
نحوه وسلاعة وإذا طرحت الحركات حبا، وجعلت لدلالة على الفاعل  
تقدمه، وعلى المفعول تأخره، بأن يكون لفاعل واحد التقديم مطلقاً، كما إذا  
كان مفعولين، لا تظهر عليهما علامات الاعراب، فانتكس البكيت البنية من  
المعاني التي يفيد تقديم م حقه التأخير، أو العكس وهي بدات تأتلك من  
نرسب الحممة دون زيادة في نقطها وهذا من خصائص لغوية فصح  
أحسن<sup>3</sup>

وبهم من هذا كله أن الاعراب ضروري لفهم لكلام العربي فصح لا  
يستطيع أن يعرف الفاعل من المفعول، ولا المضاف من المضاف إليه، ولا  
اسم كان من خبرها دون تحيينها بحركات الاعراب بعد أن لأمثلة سي

(3) نفس المصدر ص 137

(1) الرجحي لا يصح ص 69 - 70

(2) أحمد رص مؤيد بعه ص 35

يسوفها النحاة لا يكفي لتأكيد طهره أقصد أن المثار الذي يصريونه على ضروره وجود الاعراب وهو ما أحسن ريد في النقي، وما أحسن ريداً في لتعجب، وما أحسن ريد في الاستفهام هذا المثال لا يكفي لتأكيد طهره عريقة في لغة عربيه وقد يثار إنه ليس مثار بوحيد فقول إن لأمثله سي يسوقها النحاة لا تتجاوز اعشره عدداً فهل عشرة أمثله تكفي لتأكيد وجود طهره؟ ألا يكون احتجاج المبادئ باسقاط الاعراب بأنهم مهمون الكلام عربي، حتى لو لم يكن معرباً، مؤهلاً لأن يكون مقبولاً أو لأن يحدد له ما يسوعه؟

قد يكون هذا لاحتجاج صحيحاً لو كان مهم هو الدلالة الوحيدة على وجوب وجود الاعراب، إذ إن للكلام درجات يرقى بعضها إلى لغة ويحذر بعضها إلى الفاع ويكون لتفاوت في الاحده والانداع لا في المهم والتهيم وحدهما، بل في قيم محتلفه تنفر في الكلام فتجعل له قيمة، وتحد منه فمعهد بيت القيمة ويستثني هذه القيم من لمسات قيمة لها قيمة بالصراحة أو بالورن وبقايعه أو بالايفاع أو لرفه أو العدونه أو لخدمه أو الحرله أو عبر ذلك من عناصر حمله ومكونات لاسلوب التي تتجاوز نطاق مهم وتهيم، وقد أشد يحفظ إلى ذلك بقوه فمن رغم أن انبلاعه أن يكون لسمع مهم من الفائل، حمل مصاحه وللمكة ولحظاً والصواب ولاعلاق ولاية والملحون والمعرب، كنه سواء وكله بياناً فمن قد مهم بخدمه بفرس كثيراً من حاجته ومهم بصعد لسور كثيراً من رده<sup>(1)</sup>

وانطلاق من هذا المفهوم، يرى الدكتور احمد حاطوم في دراسة مهمه له عن طهره الاعراب، انه ليس من شرط الاعراب أن يكون اعراباً دلاليّاً أي من أجل إيصال المعنى فقد يكون اعراباً تركيبياً أو شكلياً أو جمالياً، ويصر في سنده أن الاعراب بحملي يتميز، إذ فورد الاعراب مذكورة، بأنه وسعها مدنى، وبه في كلام الذي يكون فيه لكلام لأدبي، ولا سيما ما كان منه شعر مودوناً، بما يشكل عنصراً صوتياً معيماً<sup>(2)</sup> وبصيف الاعراب الجمالي، في لأثر لأدبية التي يكون فيها، هو عنصر ليس لهذه

(1) يحافظ الباب والسين 1 162 2 حمد حاطوم كتاب الاعراب ص 304



الآثار أن تتكامل إلا أنه هو بهذه الوظيفة، يتقدم على كل واحد من الاعرابات الثلاثة التي قارناه بها<sup>(١)</sup>. ويقصد الدكتور حاطوم بذلك أنه قد يكون المعنى مفهوماً دون الاعراب فعلاً، غير أن الكلام لا يحمل من القيم الحمالية الموسقة والصوتية ما يحمله إذا كان معرباً. ولذلك كان من غير الممكن الاستعانة عن الاعراب في النصوص الأدبية الراقية الشعرية والنثرية، لأنها بهذا الاعراب تكون ترفل في ثياب من الفن الموسيقي والبلاغي، لا يستطيع أن يرفل فيها الكلام المجرد من الاعراب، مهما كبر المكثرون.

ثم إن الإعراب جزء أساسي من اللغة العربية. وليس من الممكن الاستعانة عنه كما أن ليس من الممكن الاستعانة عن حروف العلة Vowels في اللغة الانكليزية أو الفرنسية. فليس من الممكن الاستعانة عن حركات الاعراب في العربية، لأنها جزء منها، حتى لو لم يتم إثباتها في الكلام. ويبدو أحياناً أنه تحريك أو احر الألفاظ حيل لا مخلص من اللجوء إليه، إذ إنه ليس من الممكن الاستئصال من السالكين إلى السالكين فما تعقه كلمة منوعة بهمزة الوصل من دونه. وهكذا يبدو أنه الاعراب بوظائفه المختلفة جزء أساسي من لغة الكلام، وليس من الممكن الاستعانة عنه.

ويبدو مما سبق أن للاعراب، عدا أهميته في تحديد معاني الكلام، أهمية نظرية بطقية، إذ هو الوسيلة الوحيدة لدفع التواء السالكين للذين لا يجير قواعد العربية التصحيحية، عسى لرغم من أنه بعض تلك الحركات لا تعد حركات إعرابية. وكذلك هو يوهو من القيم، لايطاعة الموسيقى ما تبع لمشدك أن يشدد، وللمعنى أنه يعي. هذا علاوة على أن الاعراب هو عطف الخطب والشاعر حين يرمطه هو الجمهور وتحويله أشجته، إذ نهما عندئذ بحاجة إلى كثير من فصاحة السالك وبصاعة السالك، ولا يمكن أن تتحقق هاتيك السمات إلا بمرحلة قواعد الاعراب وقوانينه.

وبوسعنا أن نحدد أوجه الأهمية التي يحتمها الاعراب على النهج الذي

أهميه سلقته في تحديد معاني الكلام وتساو قاعده من معوله

(١) نفس المصدر ص 305

أهمية لفظية تعلقية في دفع التقاء الساكنين اللذين لا تحيز قواعد العربية  
التقاءهما

أهمية إيقاعية موسيقية تتيح للمشتد أن يتشد وللمعني أن يعنى.

أهمية عروضية تختص بمحركات البحور والأوزان، إذ ليس من الممكن  
استنباط أجراء الضعيلات دون الحركات الاعرابية.

أهمية صوتية تمكن المحلل والشاعر من هر الجمهور وتحريره  
أشعابه، إذ أنهما عتلتا بحاجة إلى كثير من فصاحة المسالك وصعده البيان.  
ولا يمكن أن تتحقق هاتان إلا بمراعاة الأعراب ومطلق حركاته وقد تضمن  
المصاحفي على هذه الفصلة بين الفصاحة والأعراب، حتى عد إعراب الكلام  
شرطاً في فصاحته<sup>(1)</sup>

### دعوات لاستقطاب الأعراب

يرعنى الرعم من عبده الموقد التي يحفظها الأعراب، ويؤوجه الأهمية التي  
تتمسكها عيه، نيري عطفه من المستشرقين، والعرب الذين تريبو هي أصحابهم  
سميهاجمة الأعراب ولدعوه إلى إبعاده، والرعم بأنه مخلوق مصطنع، ثم يولد  
مع العربة، ولم يرافها هي عده عهورها، وإنما ابتدعه من من الناحية هي أواخر  
انقرن لأبول للهجري، وجمعه من غلوهير لصوبه متلثة كنما يقول المذكور  
ابراهيم ليس، إلى غير ذلك من الأدعوات التي تفوح عنها رائحة العصبية  
وتجبي فيها ملامح الرية

ولموقف هؤلاء من الأعراب مسلكان مختلفان كلاهما يؤيد الآخر ويشد  
أزره أحدهما بحث الشهات حول بدء ظهور الأعراب غيرهم له محقق  
مصططع الآخر - يطلب بالعائه وتعريد العربة منه، والاستعناء عنه بتسكين  
أواخر الألفاظ

وقد ذكر في فصل سابق نظرية الدكتور ابراهيم أنس التي استخلصها  
مما كان يعتقده فطرب في شوء حركت الأعراب ولم يكن أنس يسمح  
وحده في هذا الموضوع، فلقد كان يتكئ على ما يترجمه أو ما ترجم له من

(1) مصاحفي سر الفصاحة ص 109

كتابات الدعويين العربيين، وعلى رأسهم أوتو جسررس فلقد نقل معظم كتبه «دلالة الألفاظ» و«الأصوات الدعوية» عنه، دون أن يشير إلى ذلك فلا بدع، وهو المنحرج على أساطين مستشرقين، أن يحفظ في حياتهم وبسنتهم بصراتهم

ومن هؤلاء المستشرقين كارل فولر Karl Vollers اندي كان يرى أن نهران الكريم برل أول الأمر بلهجة مكة المجردة من طاهرة الاعراب، ثم نهجه العلماء على ما ارتضوه من قواعد ومفاهيم، حتى أصبحوا يقرأ بهذا البيان. لعدت الصافي، وعد في لهجة مصر الأمثال<sup>(1)</sup> وبحري في هذا. لمصمير مستشرق آخر هو بول كاله Paule Kahle اندي برغم أن بعض الفروسي برل حالياً من نصط بالشكل، ولما كان محتاجاً إلى الفرع والفرع، رأى أوتو الأمر أن ينطق عليه قوايين لغة لاعراب نتي كان عرب بعدوها نموذجاً ينطق الصحيح وهكذا ذهب اسحق بن سادق، واستخلص قواعده لغة لادته، وطقوها على لغة القرآن<sup>(2)</sup>

وقد انطق هؤلاء وأمثالهم من تشككت في طبعه لاعرب، وما رعموه من ريف شأنه لندعوه إلى إسقاط المصحح، والاستعناء عن قواعدها وفوسها، وراحوا يدعون إلى الاستعاضة عنها بالعامية وهذا جهر بهذه بدعوة في مصر الدكتور سبيما Dr W Spitta مدير دار الكتب لمصرية، حين نشر هذا كتاباً بالألمانية سماه «قواعد المعربة العامية في مصر»<sup>(3)</sup> وكذلك ألف الدكتور فولر الألماني Dr Vollers كتاباً بعنوان «في اللهجة العامية في مصر»، ترحم إلى الانكليزية فيما بعد بعنوان «اللهجة العربية المصرية الحديثة»<sup>(4)</sup> وسار ولم ولوكوكس Wil. am Wilcoxs في التركيب، فأففى محاضرة بشرها في محلة الأزهر سنة 1898، على على مصريين فيها استعمالهم بالمصحح، وحثهم على استعمال العامة، ودعاهم أن يتحدوا أعدوه في ذلك من الانكليز الذين تحلو عن اللاتينية إلى لغة لثانية يومئذ<sup>(5)</sup> وبعد

(1) صبحي نصاح دراسات في لغة لغة (3) محمد الكسائي الصرع من عديم  
ص 124  
والجديد 2/ 758 759

(2) مصاب عبد النواب قصود في لغة اللغة (4) نفس المصدر 2/ 76

ص 378 (5) نفس المصدر والمكان

هدوء، ثم يصر، يرى بدعوه إلى العامية أحد قصه محكمه الاستدلال في مصر وسمه J Willmore فألف كتاباً في هذا الموضوع سمّاه «العربية المحكمه في مصر»، صرّح فيه على نعمة من سمّاه من مستشرقين الأحدث في مصر<sup>(١)</sup>

ومن ادّعى أن كل دعوه إلى العامية هي دعوه لاسقاط لأعراب واستبعاد انصاحي وتوقع كل شعب على لهجته العامية سي لا بد أن تعرله عن لغة فروع شعب العربي، ويرى بمستوى ثقافته وحضرته إلى الحصص وإذا كانت الدعوة قد نفيت هذا المصير السيء الذي كان يطرده، فإن رمره لمتريين والمصريين لم يهدأ ولم تناس، بل عبرت حططها وندت أهدها، وعصب البصر عن الدعوة إلى العامية، مدة من الزمن مكتفية بدعوه إلى إسقاط لأعراب واللغة الحركات

وكان على رأس هؤلاء مستشرقين الفرنسي ماسينيون Massignon تحدث عن ذلك سعيد الأفغاني وهذا هبط المستشرق المعروف المصير ماسينيون دمشق في أوائل سنوات الاحتلال، ونصّب به بطيعة لحد - وملاؤه من أعضاء المجمع لدرس بيته وبينهم معروفاً، فألقى إليهم في حملة ما ألقى، أن إهمال لأعراب يسر تعلم للغة العربية على لأحدث، ويكون في الوقت نفسه جديداً يلقى مؤسسة كالمجمع فدقشه بعض وسكت بعض، لا أن أحداً لم يمر هذه العقدة هماماً<sup>(2)</sup>

وستنطرد لأفغاني هذا في ظاهر الأمر أما في واقع الحال فإن كلاء ماسينيون عرف طريقه إلى التنقيد، فقد تولى أحد رؤساء مجلة المجمع العلمي نشر ما نشر به ماسينيون، من خلال مقالات أحد تولى نشرها في المجلة، كان عنوان إحداها (قرب الطرق إلى نشر الفصحى) ردد فيها ما كان دده الأحدث على أسماع أجداد من بعض العامة، وراح يرفع أنها أحوال لفصحى، وعدوا إلى ما هو الأسس، وانتهى إلى أنه لا يصح لشاؤم العامية إلى حد إزالتها<sup>(3)</sup>

(١) نفس المصدر ص 193

(٢) نفس المصدر 2 / 762

(٣) سعيد الأفغاني حاصر اللغة العربية ص 192

وأحر ما يرويه الأفعاني بشأن هذا المتطوع لتعبد أهداف المستشرقين في العربية (لعلّه قصد به رئيس المجمع محمد كرد علي) استغلاله لحدث سوي ينهى فيه عليه الصلاة والسلام عن التشديق والتعقر فيقول: وماء عساه يكون أسلوب التكلف والتشويق المهني عنه سوى الذي يمط به المنكلم صوته ويحرك شعاعه بحركات الاعراب<sup>(1)</sup>.

وكيف نلوم المستشرقين إذا كان أحد رؤساء المجمع العلمي، لا يعرف عن جعل المطلق بحركات الاعراب ضرباً من التشديق والتعقر اللذين نهى عنهما الرسول ﷺ في قوله: إِنَّ مِنْ أَمْعُضِكُمْ إِلَيَّ وَأَمْعُضُكُمْ مِنْ يَوْمِ الْقِيَامَةِ الثَّرَثُلُونَ وَالمْتَشَدِفُونَ وَالمْتَصِيهِفُونَ<sup>(2)</sup>. إنها من سحرية الأقدار ولا تعجب بعد ذلك أن يرى أنيس هريجة بولى مهمة الدعوة لالغاء الاعراب، فمروح يمدح المصطلحات والأبحاث في تحقق هذا الهدف بحماسة بلغت للنظر، وإصرار يدعو إلى الريبة. وقد نظرت في بعض كتب هذا الرجل، فوجدت أن لا شيء يقلقه إلا حركات الاعراب. فمما بقوله في ذلك: إن كتب الصرف والنحو القديمة منها والحديثة، تترك في نفس الولد انطباعاً أن عادة الفرس كلمة وكلمات وحركات. صمة وفنحة وكسرة ورفع ونصب وجير<sup>(3)</sup>. وفضل في موضع آخر: إن قصر النحو على أواخر الكلم من جهة الاعراب والثناء خطأ واضح، فإن علامات الاعراب، وإن نكر ظاهرة من ظواهر اللغة، لا تؤثر في المعنى. قد يكون لشونها عوامل أخرى تتعلق بترتيب الكلام في الجملة<sup>(4)</sup>.

إن أنيس هريجة يشن على الاعراب حرباً شعواء لا هوادة فيها، فهو ما يعتأ يفعله ويظارده ويهاجمه ويدعو إلى إسقاطه. ويزعم أن دراسات كثيرة أجريت حول الاعراب، وأن هذه الدراسات توصلت إلى آراء متباينة، منها أنه رُحِف كلامي، ومنها أنه جزء من موسيقى اللغة، ومنها أنه كلام جماعة منميره اجتماعياً وأدبياً، والفصل منه التأثير والتهويل، ومنها أنه بدأ كنوع من وحصل الكلام، لأن الكلام عجزى صوتي مستمر، ومنها أنه حصل بشوء الشعر

(1) نفس المصدر ص 194 (3) أنيس هريجة نظريات في اللغة ص 169

(2) للبروي رياض الصالحين ص 273

(4) نفس المصدر ص 181

والشر الذي يحتاج إلى تقديم وتأخير وأصول العناء<sup>(1)</sup>.

وليس في هذه الصفات التي تنسب إلى الاعراب ما يحجل منه العربي وقد سبق أن ذكرنا شيئاً من هذه الصفات والمهمات في بدء هذا الفصل، وكلها وحيه ذو قيمة. ومن من الصديق في شيء الادعاء بأن الاعراب ليس ضرورياً لتحديد المعنى فالمعنى وحده ليس هو المطلب الوحيد في إنشاء الكلام، لأن الانسان يستطيع التعبير عن مراده حتى لو كان أحرم من ثم إن القيم التي ينكهل الاعراب بتجديدها من إيفاع موسيقي وتأثير وتهويل والمساعدة في الإشاد والعناء، كل ذلك وغيره ليس مما يحط من قيمه الاعراب، ولا مما يردي بالداعين إلى مراعاته ولمحافظة عليه، فحتى الرحرف الكلامي ليس مما ستحب منه أو تعرض عن استعماله، وأكثر أنواع الشعر والشر الذي لا تحلو من الرحرف الكلامي

لست هذه هي القضية، ولا هذا هو الدافع الحقيقي وراء الدعوة إلى إعناء الاعراب، بل هي حملة يشنها العربيون والمتشبعون بثقافتهم والمتأثرون بمواقفهم السياسية، على كل ما لا يجدونه في لغتهم، مما يجدونه في لغتنا وثقافتنا. فلقد لحوا في الدعوة إلى إعناء العافية والورن والسجع والمحسسات النمطية والاعراب، لا لسبب إلا لأن لغاتهم تحلو من أمثال هذه الخصائص الجمالية التي تمار بها لغتنا. فلقد أصبحنا لا نقرأ في كتبنا الأدبية، وبخاصة ما تعلق منها بالمناهج التدريسية، إلا مهاجمة العافية والارراء بالسجع والسخرية من المحسسات المديعنة، والتقليل من قيمه الاعراب، حتى أصبحت هذه الدعوات يصبأ لا يتزعزع في نفوس الاجيال الجديدة. وحتى أصبح الشعر الكلاسيكي عربياً في بيناتنا الثقافية، وأصبح الشعر الذي يلثم الورن والعافية والقصيد الطويلة، أكثر غربة من السائر في الصحراء، وأقل قيمة من الطغلي على موائد الأغنياء.

إن أمر الاعراب ليس أكثر عرانة من أمر هجاء الكلمة الانكليزية أو الفرنسية. ومن يزعمون أن تسكين أواخر الألفاظ محل المشكل والهموز. فذلك لأنني من خلال اطلاعي على دراسة الطلبة للغة الانكليزية، وجدت أنه هؤلاء

(1) من المصدر ص 133 (أنظر الحاشية رقم 1)

ليسوا أكثر قدرة على تفاد الانكليزية منهم على فهم العربية ومعظم طلبت في لصفوف العدا، لا يستطيعون كتابة جملة بكسرية واحدة دون خطأ، بل لا يستطيعون نطق كلمه واحدة نطقاً صحيحاً فلماذا لا يحق لنا أن نطالب بتسهيل هجاء اللغة الانكليزية لدي بعد مشكلة نسيه لدارسها؟<sup>(1)</sup> صحيح أن لمشكلة نسيه مشكلة لطلاب العرب، بل هي مشكلة الأجانب الذين يحاولون أن يدرسوا العربية لمصحي فحدود صعوبه في ذلك وقد عبر الدكتور سيبا Dr W Spitta عن ذلك حين شك من صعوبه درسه اللغة العربية منذ أكثر من مائة عام<sup>(2)</sup> وهذا يعني أن كل ما يؤس منه الأجانب وحها من لضعوبه، يعدوبه عبر حدير بالفاء، ويطاسون بمرانته ويعتبه والمرجع في ذلك هم دون غيرهم من عدد الله

وصفوه انقول أن الاعراب هو إحدى خصائص العربية، وهو جزء أساسي منها ومن نكوتها، بل هو ذو فوائد جمه على المستوى الأدبي والإيقاعي والمصاحي والتأثيري، وليس من الممكن لاسعداء عنه ولا كفاء تسكين أواخر الألفاظ، ذلك لأن هذا التسكين عبر ممكن في موضع كثيره، وبخاصة ما كان متبعاً بهمة لوصول واذكر في معرض الحديث عن تسكين أواخر الألفاظ الذي يبادي به بعض من لم تستحكم أنسنتهم ولم تصح فرئهم، أن أحد انرملاء، الذكثرة ألقى محاصرة في مكان ما في وقت ليس بعيد، عن القصائد التي نطمت من وحي الانفاضة الفلسطينية أو من وحي الثورة الفلسطينية بصورة عامة وكان مما قرأه في تلك المحاصرة أبيات لي مصعبها

كيف يحدو لشاعر الأشد؟ وباليه حسرة وسهاد

وقد قرأ الرجل أبياتي بتسكين أواخرها، لأنه كان معدماً في النحو والنصاحة والعروض، وعني لرعم من أن الأبيات التي قرأها هي أبياتي، أحسب صيقاً شديداً، وصعرت الأبيات في عيني، وقلب فيمتها في نفسي، ولم أصدق أنها تمت إلي بصله كل ذلك لأن صاحبها قرأها مسكنة الأواخر خوف الوقوع في النحس

(1) محمد الحارثي - نصرع بين اندييه وانجديد 2 / 759

ولا يستخلص من ذلك أنه إلا أن المادة تسكن أو آخر الألفاظ في  
العربية، لا يمكن أن تصدر إلا عن أحد اثنين: حاد أو حاد أو عن حاد  
حاد وقد حذر لي أن هؤلاء الماديين يدعون لأعراب أو إسقاطه كمن يشكو  
عنه في عيه أو نفعه أو أدبه ولا يجد له لطيف دواء يصفه له يستخلص من ألمه  
لا سر يعصو اندي نكمن فيه بعله أحل في الدواء هو معالجة العنة لا سر  
العصو لمعتل في لأعراب سمة أصلية في لعربية، ومهم كسب دو عيه  
وأسنه فهو طهره ممكنة الحدور الآن وليس من أسهل بل ليس من حرم  
ولر حاده محدوه في رتها وانقصاء عليها وقد أعاد الناس سماعه واستعمده  
وفهم معاني كلام من خلاله وساء على ذلك، تندو المادة بإسقاطه صرناً  
من حريد العربية من أرب حصائصها، ومؤامرة على التراث العربي واشتقاق  
سعرية وليس في هذه الدعوة ما يعيد أحداً، اللهم إلا الأجانب  
وامستشرقين حمى الله لعربية ولأعراب



## الفصل الرابع

### الاعراب والسليقة اللغوية

بحسن تمتنع شناة نحو بأحماره ومصنعات أحدثها، أن ثمة صراعاً بين أهل الاعراب وأهل السليقة، وأن من العريفيين حرفاً أحد بكر ويتسع، كما شتد خطر اللحن، ووردت مسوعات العناية بالاعراب فقد أصبح كل فريق منهما يصق درعاً بالفريق الآخر، فيوجه به انهم والانتقادات، ونقل من أهمية ما يفهم به وكما أحد أهل السليقة يستحرون من أهل الاعراب، ويتندرون بقواعدهم وقوانينهم، أحد أهل الاعراب يبيون أخطاء أهل السليقة، ويتصيدون عثراتهم، وموقع اللحن في شعرهم وما يصدر عنهم من كلام وأول ما يسميه له المصادر في ذلك، ما حده عند الله من أي إسحاق الحصرمي على المرردق فقد ذكر المؤرخون أن عند الله هذا سمع قول المرردق في مدح يزيد بن عبد الملك

مستقيبين شمال لثام بصرب      بحاصب كديف لقصي مشور  
عنى عمانم بنمى وأرجب      على رواحف برحى مخف رير

وأحد عنيه حرز (رر) وقد أسأت، إما هي (رر) برفع وكنت  
فياس نحو في هـ الموضع فيما نحو على مرردق، أصبحها بأد  
على رر حف برحى محسير<sup>(١)</sup> وسمع حصرمي المرردق يشد

وعص ما ب ب ب مروب سم يدغ      من البس لا فسحت أو مجنف  
فقال هـ على أي شيء برفع أو محلف؟ فقال على ما يسوور<sup>(٢)</sup>

١ - ب سلام صفاة فحول الشعر ١ ١٧

ويسوؤك عليا أن تقول وعليكم أن تعربوا<sup>(1)</sup> وقد صاق الفرزدق بانتقادات  
الحصري فقال<sup>(2)</sup> بهجوه

ولو كان عند الله مولى هجوة ولكن عند الله مولى مواليب

ويعبر الفرزدق بهذا البيت عريضة الحصري بسببه غير الأصل فقد كان  
مولى لأن الحصري وكان أن الحصري موالى لسي عند شمس<sup>(3)</sup> ولذلك  
كله، كان لا يستحق الهجاء فهو في رأيه أدل من أن يهجي، وكأنه يقول له  
من أين لك العربية والاعراب وأنت عجمي اس عجمي؟ ولم يحرج الحصري  
بذلك فقد وجد في هذا البيت خطأ أيضاً فقال لفرزدق وقد بحث أيضاً في  
قولك مولى مولى، وكان يسعى أن تقول مولى موال<sup>(4)</sup>

وانتقادات لحناء هذه لشعراء، جعلتهم يعصرون لأنفسهم، ويدفعون  
عن شعرهم وعن سلفتهم، ويوجهون إلى لحناء وأصحابه أمسي ما يستطيعون  
من سحرية وسدر قال أحدهم في ذلك

وسنت سحوي يموؤك لسانه ولكن سديقي يقول فسررت

فصاحب هذا لست يعتر بأنه من أهل السديفة، وأنه من أهل  
الاعراب الذين يلوكون لستهم بالكلام حروفاً عما تقتضيه اسديفة انحية في  
ذلك

ومما يورده لمؤرخون بهذا الشأن قصيدة عمار الكبي التي هاجم بها  
حناء هجوماً شديداً قل عمار لكبي<sup>(5)</sup>

مدا غيبا من المستعربين ومن	قبس بحوهم هذ الذي استدعو؟
ب قبس قباصة ككراً يكون بها	سنت خلاف الذي فسوه أو درعو
قالوا بحث وهذا ليس مستصعب	ودك حمض وهذا ليس يربيع
وحزصو بين عند الله من خمنو	ومن ريد فطال لصرت وأوحنو
كم من قوم قد احنوا منطهم	ومن قوم عسى عرهم طعمو

1 من لأني مرهه (لأني مرهه) 26 = وانظر كتاب مسويه 7 7 7 (نحاسة)

2 من مصدر وانما 4 من سلام طغاب فحول السعراء 8 1

3 من سلام طغاب فحول انشعراء 18 9 من حيي تحصائش 240 241

ما كان قولي مشروحا لكم فحدوا ما تعرفون وما لم تعرفوا فادعوا  
لأن أضي أرض لا شئت بها بار المسجوس ولا نسي بها البيع

نصف عمار لكسي في هذه الأنت الحاة بأنهم مستعربون فل  
اللت المستعربه هم لدين دخلوا فيهم (أي في العرب) بغد فاستعربوا، وقد  
الأهري المستعربه عندي قوم من العجم دخلوا في العرب فتكلموا بلسانهم  
وحكو ههناهم، وسوا بصرحاء فيهم<sup>1</sup> وهو محق في ذلك لأن أتر لبحه  
لدين سلفهم لله على رقاب الشعراء، كانوا من عجم وعلى رأسهم عبد الله  
بن أبي إسحاق الحصرمي وعسي بن عمر ومبويه

ثم سدي الشاعر صيفه بقياس نحوهم الذي حرعوه، إذ أن السحو  
وأقيسه شيء جديد، لا بالنسبة لعمار الكلبي، بل لأكثر العرب في ذلك  
الحسن فقد كان حديث السحو وأقيسه وقوايته شيئا غريبا على الناس في ذلك  
حسن ولم يكن شئ مأوفا

ويشكو الشاعر من أنه إذا قال قصيده جديدة، وجد هؤلاء النحاة لسان  
غيرهم يعجزهم في هذه المصطلحة، ما يخالف قواعدهم وقوايسهم، وما  
يشكو منه الشاعر أن سحاة يتهمونه بأنه حسن، وإن من شعره ما هو مرفوع  
وحقه لصب وما هو منصوب وحقه لحر، وما هو محرور وحقه غير ذلك

ويسحر الشاعر مع دأب عليه سحاه من الأبيان لأمثله نبي يكون فيهم  
عند الله فعلا وبند مفعولا به ونحن لور قد فرض عنه ذكر عند الله مد  
عمرو، لأن سحاه لا يدكرون في مثلثهم عند الله بن عمر فيهم يفرون  
صرب بند عمر وقد أصبح هذا أمثا موضع سحرية لكثير من قصص أورده  
لاحدا في ذلك أن أعرب وقف على حقه نبي زيد الأنصاري، فقص أبو زيد  
به قد جاء سأل عن مسألة في السحو فقد أبو زيد ب أعربي من قصص  
على أسديهة<sup>2</sup>

لست بدحو حنثكم لا ولا فيبه أعرس  
ب ماضي ولا مري قد أدهر يصرب

(١) ابن منظور: ساء العرب وماده عرب (٢) بن لادي: به لابه ص ١٠٤

حسن، رد الشانه يُبمأشء بذهب

وبعد هذه بقصة و لأبنا التي بضمها أن أمثله لجة خي كبر  
بكترون منها من ذكر صرب في أمثيل على لفاعل و لمفعول نفوهم صرب  
نذ عمر، هذه لأمثه كبت نجر على أصحابها لدر واستحرة

وبرو شاعر في ست لخمس من قوم قد حدو لمظفهم أي لرمو  
كيف في دلامهم، و حرب صعو على لأعرب، فسو بوجه إلى فو ع  
ثم بوجه كلامه ي لجة فيقول ست مصطراً لأن أشرح لكم مقاصدي في  
ما بضم من شعر، وما عنيكم لأن حدو ما يعرفون منه و بعر ما لا  
يعرفون فلا شعلوا بكثرة أمثلكم واستفساركم وهد بضم ما و  
هر دق عند أن يقول وعنيكم أن تعرفو

ما ست لأحر فمعده عامص بي حد ما ولكن لمفهوم منه، به  
يشير بي أن الجة بكلمون بكلام غير مفهوم مثل محوس بضم تطوق منهم  
في صلو بهم أصوات حفيه لا يفهمها أحد، أطلق عليها أعرب اسم لرممة  
وقد فسر صاحب «الشأن العرب» بمرمة بأنها كلام المحوس أو صوت حفي  
لا يكاد يفهم وقد يقصد بالرممة صوت لدر<sup>(1)</sup>، ذلك لأن محوس بعدو  
الدر، و لدر رممة من نوع معس، ويقصد بشاعر بذلك كله أن شبه الجة  
وهم يتحدثون عن أفيسة لحو وقواعد بالمحوس بضم سمع بهم في  
صوتهم رممة وهممة وهذه نهاية لسحرة

ويأخذ بصرع بين أهل الاعراب وأه سبيقه سلاً أخرى غير تى ك  
عرفها الهاس فقد اتسع لبحر وكثر مرنكوه بتقدم لأبم، وأصحت بوجه  
بي أهل لأعرب أشد وأرم على أن أهل لأعرب أصبحو أكثر حرصاً  
لأنقاد من حولهم، فكما تشددو في محاسبة لاس على حين كثر مرفه  
ساس لهم ومحاسنتهم على أخطائهم

وكان من أشد لاس بملكاً بالأعرب عند الله من أي سحوق محصرمي  
وعسى من عمر فقد كان هداا بظعان على عرب<sup>(2)</sup>، على لرغم من أنهم

سيرافي حار بحويص ص 45

اس مضمون لسان العرب (مادة رمرم)

2) اس لأب ي برفه لألاء ص 27 =

عجميان فقد كانا من الموالي وكان عيسى بن عمر لا يدع الاعراب لشيء كما نقل أبو حاتم عن الأصمعي<sup>(1)</sup> أم عبد الله بن أبي إسحاق الحصرمي، فلم يحل من لحن، على الرغم من أنه كان يعتر معربينه ويقول ما ألقى في شيء فقد نسب إليه نكر بن حبيب لحنين<sup>(2)</sup>

الأول - قال الحصرمي نكر حد علي كلمة فقال هذه (أي عذبت عبيث هذه)

(فقد نطق البناء المربوطة في الوقف محققة، وحققها أن تنطق هاء صاكنة)

الثاني - قرب سورة من الحصرمي فقال أحسى فقال نكر أخطأ إنما هو حسني

وبحق هـ أمام احتمالين

الأول - أنه نسيه إلى اللحن أو نسب لحن به، طعماً وعدواناً، لأن لا فرق لا يحبوب من حسد والعصماء معرضون لسفد دائماً

الثاني - أن الحاء كانوا يحرصون في أحاديثهم لئلا يوه

ومما يدل على ذلك ما حدث به فطرب قال دخل مرء على هرون الرشيد، فكنه بكلام حسن لحن فيه مرأب قال جعفر بن يحيى أنه لحن ن أمير المؤمنين فقال الرشيد للفرء أنحرج قال ن أمير المؤمنين، ن صاع نهر لن و لإعراب، وطبع أهل حصر نجر، فاد بحعط ن نجر، ورد رجعت بي لقطع لحن، واستحسن الرشيد قوله<sup>(3)</sup>، وهذا يعني أن السجدة كانوا يجعلون لكل مقام مقبلاً، وقد كان انمقام مقدم اعراب أعربوا، وداك مقام بر حصن وعدم تكلف لحن، على الرغم من أن عيسى بن عمر وعد الله بن أبي إسحاق الحصرمي كان لا يلحان الله وقد نقل عنهما<sup>(4)</sup> ذلك فقد نقل أبو حاتم عن الأصمعي كما سبق أن ذكرنا أن عيسى بن عمر لم يكن يتردد الأعراب شيء<sup>(5)</sup> وكذلك نقل عن الحصرمي أنه كان يقول ما لحن

نو نكر الرشدي طعماً بحوسر<sup>(3)</sup> نفس المصدر ص 3

ويعقوب ص 41<sup>(4)</sup> نفس المصدر ص 41

(2) نفس المصدر ص 46

في شيء<sup>(1)</sup> ولعل الناس معرون دائماً تتبع العلماء كيداً وحسداً فقد ذكر أن الدكتور ركي مبارك كان يتبع خطابات الدكتور طه حسين، فيعد عليه أخطاءه ويحاسبه عليها، وبعد في اليوم التالي في صحيفته طه حسين يرتكب ثلاثة أخطاء أو أربعة أخطاء وهكذا، لأن طه حسين كان معروفاً بمصاحبه في حصنة وقدرته على الارتجال ولو كان طه حسين ممن لا يحافظون على شروط المصاحبة لما سأله أحد

مهما نكر فقد أصبحت المصاحبة شيئاً من دكرات مصابي، لا يُعزَّخ عنها إلا في عمل في من قصيدة أو كتاب أو خطاب أو رسالة فقد سب النحس بن سيبويه<sup>(2)</sup> وأبي حماد<sup>(3)</sup> وإلى الجراح بن يوسف<sup>(4)</sup> وغيرهم وسم تخلص طاهرة النحس هذه بالعصر الإسلامي، كما يرغم المرموز بل بدأ شيء منها في الجاهلية، فقد سب النحس إلى لينة<sup>(5)</sup>، وكذبت إلى عدي بن زيد عدي<sup>(6)</sup> وأبي ذؤاد اللادي<sup>(7)</sup> فل لأن ألقاهم يسب سجدته<sup>(8)</sup>، وعند بن لارض الذي بهمة ابن سلام بأن شعره مضطرب داهب<sup>(9)</sup>، وكذبت دريد بن الصمة<sup>(10)</sup> وحسان بن ثابت وغيرهم<sup>(11)</sup>

## السليقة بين الحقائق والأوهام

وبندو مما سبق أنه لا يكاد يجري الحديث عن الاعراب دون انتطرق بسبقه لنعوة التي كان يعمر بها لعربي في جاهلية وسلامه، والتي كانت على ما يرغم المرموز تعصم صاحبها من انحطاً وسحق وقد كثر الحديث عن هذه سبيله حتى أصبح صرناً من سحاح وسمراء، بحيث لا يستطيع أن يسب إلى أحد نوسم فيه للمرموز هذه سبيله شيئاً من خطأ أو سحر

ويجعل المرموز ظهور الدين الإسلامي فاصلاً بين عهاين عهد اسمه

- |     |                           |     |                            |
|-----|---------------------------|-----|----------------------------|
| 1   | نفس المصدر ص 46           | (7) | ابن قسبة شعر وأشعره ص 62   |
| 2   | نفس المصدر ص 59           | (8) | نفس المصدر والمك           |
| 3   | نفس المصدر ص 49/1         | (9) | ابن سلام طبقات شعراء ص 138 |
| (4) | نفس المصدر ص 13           | 10  | المرزوقي الموشح ص 23       |
| (5) | نفس المصدر ص 49 وما بعدها | 11  | نفس المصدر والمك           |
| 6   | نفس المصدر ص 92           |     |                            |

بصفاء السيرة وقلة لاحتلاط بالأعاجم وفصاحة العربية، أطلق عليه فيما بعد اسم الجاهلية، وعهد اسم بالاحتكاك بالأعاجم وفساد أسلفه والبعث عن الفصاحة هو عهد صدر الإسلام يؤكد المؤرخون هذه الحقيقة تأكيداً لا يترك مجالاً لوهم أو سبلاً شئت أو مبعداً لتعصب وقد تلفف ساس هذه القذاعات لتي سجدها المؤرخون، وكأنها جزء من الوحي المبرر، وبها لا يمكن أن يكون موضع استفاد أو محال مؤ حدة

وقد أكثر مؤرخو النحو من إيراد القصص التي تدور حول فساد السيرة وتطرق للنحو في ألسنة وليس من السهل بل ليس من الضروري في كل هذه القصص والرويات فلا شك أن خلاصة هذه القصص أن أولي الأمر جافوا على لغز الكريم، مما كان يحوي به من لغز كان يكسر ويتسع بسعة الاحتكاك بالأعاجم وسعامل معهم وعلى الرغم من أن المؤرخين يشيرون في أن محذوف أولي الأمر من اسع اللحن هي التي حميتهم على سكار وسيلة بمعون بها هذا الاسع، فإن لأكثر تعبيراً عن الحقيقة أن يقول إن محافظة على كتاب الله، كنت هي العادة والهدف، وأن اللحن لم يكن يعني أولي الأمر كثيراً، لو كان لا يصل بانقران الكريم ولا يمت إليه بصلة فإن الس كانوا معنوق قبل لاسلام وبعده ولا يستطيع أحد أن يرغم أن عرب الجاهلية كانوا في كل مدارسهم ومواقع سكنهم يتكلمون بفصاحة لا تشوبها شائبة ولا يتقصص منها لحن وقد نجد من يكرر بهذا الشأن، ويرغم أن العرب في الجاهلية كانوا أهل سليفة، وأن اللحن لم يكن يتطرق في ألسنتهم لا في بيت ولا في بيت ولا في حل ولا برحال، وأنهم كانوا جميعاً يطقون لفصحي في أرقى مستوياتها في جميع فرائهم ومصاربهم، ويجمع طقائهم من سادة وعبيد وعقلاء ومحدث وأصحاء ومرضى دون أن يتسرب اللحن إلى لس واحد منهم

هذا لكلام صرب من الوهم الذي ينبغي له المؤرخون، ويتقبله معشر للمدرسين والطلبة، دون أن يعلموا أنه مجرد وهم، ليس له سند من حقيقة أو دعامة من علم وقد تده له طائفة من العلماء المعاصرين، وحاولوا إبعاده وإزالته من عقول الناس، معتمدين في ذلك على شواهد بعقل والمنطق وسورد بصادح مما كنهه عدد من العلماء المعاصرين في ذلك

1. قد حجب النيهبي وليست أشك في أنه كتب هناك بهجات عامة في شبه لجريرة العرب، كتب يستخدم في الحديث وفي شؤون الحياة العادية غير نهجة لأدبيه عامة وقال وبذلك فهو أكثر حداً من لشعر الصحيح، لأنه لم يتوفر فيه من الفصحى، ولم ينهأ به من صفات الحرالة ولفوه ما نهأ له تحدوه مفساً، يعرضون عنه الأشعار بدقة<sup>(1)</sup>

2. قد الدكتور براهيم السامرائي والعرب في أطراف لحريرة قد نهأ بهم أن ساحمو أقواماً غيرهم فلم تسلم بذلك سلبتهم ومن أحل ديث حرص عمر على لأحد بهاءة تعتمد على لغة فريش وإلى مثل هذا كتب بزمي عثمان من حممه نقرأ أن ليعكون المسلمون محتتمس على فراء وحده<sup>(2)</sup> وفي وصف استطاعت لغة لقرآن ولحديث أن تأتي على بهجات الدوحة المحلية، أو قل على العربية مستعملة لسهولة التي تتحلف من قبل الصوائط الثقيل ومن هذا فاعربية شائعة لتعير مد أن كنت، ديث بأن فيها لغة فصحة يوحده لكانت في كتابه مدرمه بصوطة الاعراب، و لغة أخرى يفولها الناس ويستعملونها دون أن يلزموا أنفسهم بهذه لصوائط<sup>(3)</sup>

3. قد عني أبو حكارم وبصور الحاجة للغة على هذا النحو يمتد بصورة حنمه عن فكرة ثامة في يفسهم لم يح لهم أن يافشوها، ومن ثم لم ييسر لهم أن ينسو ريفها وهي فكرتهم بحاصة عن اسلطة الدعوية فقد طبو أنه ما دمنا بلغة العربية سليفه عند العرب، فمن الطبيعي أن يكون كل الكلام لكل عربي حالف اعرويه غير متأثر بعوامل أجسبة - عرب، أي مسمماً ببطواهر و حصائص التي يمر لفصحى عن غيرها وقد سو فكرتهم هذه على تفسيرهم الحاطي لمفهوم «سبقة»، هذا التفسير الذي يربطون فيه سبها وس لدم وحسن ويردونها بهما لا يبي لمره و سمران والمعاه، وحسو أنه ما دمنا العربي حالف من لأشراك، وحياته بعرويه بريه من شوائب لعجمة، فمن المحتم أن يكون نشاط

حجب النيهبي المعقبات مسره واريحا (2) براهيم السامرائي التطو بعوي ص 92

(1) نفس المصدر و يمكن



للعوي الذي يصدر عن هؤلاء البشر في هذه الظروف عرباً صحيحاً فصيحاً، يستوي في صحته اللسان والأعرار والأشيوخ والمحرفون والمخاس والنساء، مع غيرهم من الناس والشعراء ذوي القدرة على ممارسة إنتاج لغوي لرفع، إذ أن صفه السيفه مشتركه بينهم جميعاً وهي تفصي أن يكون كلامهم كله فصيحاً، سليماً من الخطأ<sup>1</sup>

4 - قال أحمد عبد العصور انحصار كما أن من الخطأ أن يفهم أن جاهدس كانوا في بحوة من الخطأ وفي عصبه من الخطأ، بل كان فهم من يلحن ويخطئ، وقد جاء في الشعر الجاهلي أبيات لا تحبرها فوعد سحو ولصرف، وبعضها لا تحبره انقوع عد، لا بعد تأويل مسف وعين مصطعة وعندر مفتعل<sup>2</sup>

5 - قال الدكتور محمد عبد إن هذا لا عذر سطق لعربي ولعله قد خاو حد لا اعتدل إلى انتقدس وخطأ المطرة، فليس صحيحاً أن اللغة في دم لعربي وفي طبعه، بل هي تعلم واكتساب من بيته لغرد الخاصة و العامة، وقال فاعلم انحصار لاجتماعي في دراسة اللغة جعل السادة لعرب يؤمنون بالسلفه<sup>3</sup>

6 - قال الدكتور رمون طحان ومن المشكوك فيه أن فائل الأدب جميعها كانت تعمل باللهجة و حدة، أو سلكم لمصحي الموحده في حياتهم جومعه، و بل أن يتناول القدامى لسان عربي على أنه مجموعته من اللهجات، رادو بالسبقه و رطوه بالعصر و الحسن و العرف، كما قرونه بعصري الزمن والملك<sup>4</sup>

7 - قال محمد انحصار حسين وقولهم إن العربي لا يفدر أن يصق عبر لغته، محمول على تكلمه وهو على حد سيقفه وأما عبد نعمده خطو بخطأ، أو غير لغته، قد ث مسور له من غير شبهة<sup>5</sup>

عني أبو بكر - تعويم الفكر السحوي (3) محمد عبد أنصور سحو عربي ص 2

ص 60 69 (4) يعون طحان فبول انتقد ص 17 8

(2) أحمد عبد العصور انحصار معدده (5) محمد انحصار حصر د ساب في

نصائح ص 19 عربيه ص 44

8 - ونسهي هذه الافتدسات التي تنص كلها على بهافت القول بصفاء السليقة وعصمه العربي من اللحن، نص لاس جلدون يحسم فيه القول في الموصوع يقول اس جلدون ان الملكات اذا ستمرت ورسحت في محالها ظهرت كأنها طليعة وجلة لذلك المحل ولذلك يطر كثير من المعقلين ممن لم يعرف شأن الملكات ان يصواب للعرب في عنهم بعران وبلاغة أمر طبيعي ويقول كاتب العرب تنطق بظنح وليس كذلك، وإنما هي ملكة لسانية في نظم الكلام يمكن ورسحت فظهرت في بدي الرأي أنها حنة وطمع وهاء ملكة كما تقدم بما تحصر بمدرسة كلام العرب وتكرره على سماع وانطقن حوصن براكبه<sup>(1)</sup>

فهذه انصوص كلها تثبت بما لا يصل بحدل أن أمر السليقة كان صبراً من بحدل وبوعاً من الوهم ولولا ذلك ما تأتى لاس فارس أن يقول وكاتب قريش مع فصاحتها وحسن لغاتها، ورفه ألسنها، إذا تهم الوفود من عرب تحيرو من كلامهم وشعرهم أحسن لغاتهم، وأصمى كلامهم، فحتمع ما يحير من بيت لبعث إلى سلائقهم تتي طمعوا عديها، فصارو يديك فصيح عرب<sup>(2)</sup> فهو كان عرب يصدرون في كلامهم عن سبعة واحد، لكأن من انصرو ي أن يكونو مسدوس في لفصاحة، ولما كان ثمة بروم لأن نجر قريش من قبائل العرب أحسن لغاتها بل نحن نهم من لحن سدو أن قريش كانت عملها هي الذي وصفه اس ورس، توي بقاءه حديد مصوغة تؤهلها بما تسمنته من سد الرعامة والحكمة في الحرية العربية، بدليل أن قريش ساعدت من هذه اللغة عينة بمم وبلغة بهراء وكسكسة رسة وكشكشة هوارن وعجرفيه صنة<sup>(3)</sup>

علاوة على ذلك فإن العربية الفصحى لم تؤخذ عن عموم قش العرب، بل أحدث عن قس وممم وأسد ثم هديل وبعض كدة وبعض الصائيس<sup>4</sup> وقد كان الأمر كذلك فإنه سنفه يتحدث عنها هؤلاء الذين يسون تفكيرهم

(1) السيوطي بمره ا 211

1 اس جلدون، المقدمة ص 562

14 نص المنصور والملك

2 اس فارس الفصحي ص 20

الدعوي على الأساطير والخرافات وما يوحى به انبياء؟ وكيف يصح أن يكون الكلام العربي كله وبلا استثناء صحيحاً سليماً، لأنه صادر عن حكم السديقه انصافية، التي لا تشوبها - برغمهم - شائبة؟ كيف يكون ذلك وما سعادته فرش عن سائبه عن عتية وثلثة وكسكسة وكشكشة الخ هو من أكثر شوائب سي حاوت فرش أن نقرأ منها ولو كانت فرش في بحثه عن لغة خاصه بها، تعلم أن هذه لشوائب من عمل السديقه بما تحلب عنها وعدتها عيوباً، وما كان ثمة مجال لتنبه العلماء، على ما في بحاث العرب من ضعف ومنكم ومتروك ومدموم<sup>(١)</sup>

وأكثر من ذلك كنه أن عبد الله بن أبي سحاق يُحصرمي وعيسى بن عمر كانا يظعن عن العرب<sup>(٢)</sup> وبن سيبويه سب عطف بهم<sup>(٣)</sup> فلو كان هؤلاء يعمرون وهم بحاة كبار أن ثمة مدقه دعويه، وأن هذه لسيفه كانت عصم صاحبها من الحطأ، ما كانوا يتحرأون على الظعن في العرب وحده حطأ بهم فلو أنهم كانوا يلاحظون هذا الحطأ في ألسنه العرب من ر ونكراراً، وولا أنهم كانوا يرون مقديسهم تنهك وقواعدهم تسح بين فائل العرب ما أبحو لأنفسهم أن يفعلوا ما فعلوا مما بدعو إلى الاستشاره والاستمرار لو كان غير صحيح

قد بدع لنجاه هذه سديقه لني حكموها في سحو العربي، بحيث جعلوا للاحتجاج أرمه وأمكنه من اسطر بها سلم من اليوم واشريف، ومن سم يقدروا أن يستطل بها برمه سمعه وحل عليه سلاء وقد لاحظ بعضهم هذا التقريب بين من شمله هذه الأرمه والأمكنه ومن لا شمله فقد لا يمكن أن يكون من سمى عتار ما يقع فيه اجاهتي من حطأ عه شاده أو صعبه، واعتار هذا الحطأ عسه حطأ بعد سلامه بصره وحيره<sup>(٤)</sup> وخطيئه من هؤلاء شعراء الذين دلتهم بركه انجاه لأنهم لو ما أسماه انجاه شروط الاحتجاج ولديك أحطاً فسامحه سحاة وعصو انصر عن حطئه، بل رجعوا يلتمسون له

(١) نفس المصدر 214 (٢) سبويه الكتاب 2/ 99 (٣) ابن الأثيري برهه لأبناء ص 27، (٤) محمد حصر فقه اللغة ص 66 السيرافي أحبا النحويين ص 45

لأعداد والمسوعات ومما أخطأ فيه قوله

أَطُوفُ مَا أُطُوفُ ثُمَّ أُوِي إِلَى سَيْتٍ فَعِيدُهُ لِكَاعٍ

قال النحاة «كاع» من صبيع سب لأشئ وقد اشروطوا فيها أن تكون مقربة بالداء، غير أن شاعر لم يلتزم هذا لشرط فحاء بها محردة عن لاء بعده عنه ومع ذلك بصروا على أن الحظيئة مصيب عن محطى، فيلحقون به عذرًا ويستدعون له حيلة فقد قدروا - حتى يخلصوا من هذه لورطة - في كلام محدوداً قالوا: تقدير الكلام أطوف ما أطوف ثم أوي إلى سب فعيدته مقولٌ فيها ب «كاع» ما يرد هذا التفسير وما يُعده عن الصحة والصواب؛ ذلك لأنه يمكن الدفع عن أي خطأ بتقدير من هذا نوع وإدراك يصح كل الأخطاء مقبولة وكل المراتب معصورة فليس ثمة من الأخطاء ما لا نستطيع أن نجد به العذر ونبحث عن التسوية. إن لحظيئة من شعراء الذين يحتج شعراءهم، فكأن من الواجب أن يفكر إن هذا لاستعمال لذي حاء به في السب صحيح ولا ضرورة للتقدير، أو لا فيكفي بالاشارة إلى أن لحظيئة أخطأ وكفى، فله المؤمنين بقدر وإذا جاز هذا لاستعمال لحظيئة سب أو لآخر فهو لا يجوز غيره ممن لم يستعملوا بمطنه شروط الاحتجاج وكيف يكون الكلام صالحاً بتقدير وعمر صالح بلا تقدير؟ سي أفني بأن هذا لاستعمال لذي حاء الحظيئة هو استعمال مرفوض لأنه جرح عن بصدق قاعدة بحوية الصححة التي تلزم هذا النوع من صبع سب لأشئ الاقتراح بحرف لاء فإذا أحيى استعماله محرداً من حرف الداء، وحب توسع هذا الجور ليشمل كل لشعراء جاهلن وسلامن قدماء ومحدثن دون تفرق، وألا ينفع به الحظيئة وحده

هذا مثال من أمثلة وقد حشد المرزباني في موشح ما بصق به بعد من لشعراء جاهلي يدي جرح به أصحابه عن مفديس العرسة وفواس لجو<sup>2</sup> وعلى برعم من ذلك لا يرال القوم بصروا على أن لشاعر جاهلي لا يحطى لأنه يصد في شعره عن سديقة عرسة صديقة وكان يودي أن أعرض

١ من هشام أوضح المسالك ٩٤ / ٩٤ - (٢) مرزباني موشح بصر ص ٣٤ و  
٩٥، شرح بن عمن ١ ١٣٩ ٤٠، بعد

نمادح من اشعر الجاهلي بكثر فيها الخطأ، حتى أبين لعملاً أن موضوع السبقة، لا يقوم على العقل والمنطق، لولا أن المعجزة لا يسع

حتى موضوع الاحتكاك بالأعاجم الذي جعله المؤرخون سبب فساد سلفية العرب، ولجأوا على وضع عدم الحق، هذا الموضوع لم يظهر فحده بعد الإسلام، فقد كان العرب يحتلطون بالأعاجم في الجاهلية، بدليل أن كثيراً من الألفاظ الأعجمية، دخلت العربية قبل الإسلام، فظهرت في شعر الجاهلي، كما ظهرت في القرآن الكريم، حتى قال أحدهم في القرآن من كل لسان<sup>(1)</sup> فهل من الممكن أن تكون هذه الألفاظ قد دخلت اللغة العربية دون أن يحري لهم حكاك بالأعاجم

وسبب هذا الاحتكاك بالأعاجم، نجد علماء اللغة بعض الاحتياط عند وضع شروط الاحتجاج فلم يأخذوا عن حصري قط، ولا عن سكان الرري ممن كان يسكن أطراف بلادهم المجاورة لساكنة الأمم الذين حولهم، فإنه لم يؤخذ لا من لحم ولا من حذام، لمجاورينهم أهل مصر والفسطاط، ولا من قصاعة، ولا من عمان ودد لمجاورينهم أهل الشام، وأكثرهم بصري يقرأون بالعربية، ولا من نعلب وانيس، فإنهم كانوا بالحريه مجاورين بليون ولا من بكر لمجاورينهم للفسطاط وانيس، ولا من عند انيس وارد عمان، لأنهم كانوا بالمحريين محاطين بالهند ولفرس، ولا من أهل اليمن لمخالطتهم بالهند وحشة، ولا من بني حبيشة وسكن اليمامة، ولا من ثيف وأهل الطائف، لمخالطتهم بجار اليمن المقيمين عندهم، ولا من حاصره الحجاز، لأن الذين سموا اللغة صادفهم حين اندهوا يملكون لغة العرب قد حافظوا عبرهم من الأمم، وفسدت أسنتهم<sup>(2)</sup>

هذه الاحتياطات كلها نحتها علماء اللغة عند عقل ومع ديث سدو ما عثر صارت على هذه الاحتياطات التي أخذوها ومن هذه الأعراصات م بلي

1 كان العرب يحتفظ بعضهم ببعض، فلم تكن من الممكن عرب الأعجمي عن الفصح والعصع عن الأعجمي

1. نعلب هو بن حرر الطبري أطر (2) سيرة المهدي 1 2 212

2. سبب في لغة اللغة ص 168

2 - بعيد النصر أنهم سم يأخذوا عن حاضرة الحجارة، لأن أهلها حبطوا  
غيرهم من الأمم وحاضرة بحدري هي مكة وما حولها وسكان مكة  
هم قريش وقد أخذ العجماء عن قريش، بل جعلوا عنها سيده للعب  
فكيف يصح ذلك؟

3 - بعيد النصر أن عجماء النخعة سم يأخذوا عن عسان لمجاورتهم أهل الشام  
وأهل الشام نصارى يقرأون بالعبرانية، ومع ذلك فقد عاش حسد والد نعه  
شاعر بدهلية اسارون منهم هذه طوبى من الرمن وكان هذا حديراً بأر  
يحمل لعجماء يشحرون بأوجههم عنهم وربما يكون هذا الاحتلاط  
بعباد سناً في فساد عتقهما، فقد نقل بعض عن سبعة حين قال<sup>(1)</sup>

سقط نصف ولم يرد إسقاطه فتناولته واتفتت بـ  
بمحصب رخص كان سانية عم بكاد من لصفه تُعقد  
فقد وقع في بيت الثاني ما يطلق عليه بعروصيتون اسم الافواء وهو  
جمع في روي القافية بين الرفع والجر وعلى الرغم من ذلك يبقى  
السبعة عصاً على اليد لأنه من أهل السلسلة العرصة انصافه على حد  
عمهم

4 - يحتج النصر لعدم الأخذ عن عسان وأباد بأنهم نصارى يقرءون بالعربية  
وليس صحيحاً أن النصارى يقرءون بالعبرانية فهم يقرءون بالأرامية و  
لسريانية أو الأرمينية أو اللاتينية أو اليونانية على حسب لسانهم ولا بد  
لديهم وليس في نصارى من يقرأون بالعربية ولهمود منه في الشام  
وما حولها فكان على صاحب النص أن يدقق

5 - كان سمو تعلق يحدورون أهل الشام، ولذلك نص العجماء على تحب  
لأحد عنهم، على الرغم من أنهم أخذوا عن الأحضر الذي كان يعيش  
في الشام وهم ينحفضو في الأخذ عنه أنه بكر هذا يحدط أهل الشام  
ويدخل كنائسهم ويسمع صلواتهم أسس هو عدل

بمن يدخل كنائسهم يوماً سمو فيها جأدر وطباء

(1) بر سلام صفات فحول شعراء 68

بلى لقد فعل ذلك كله وانيت المساق يدل على ما تريد أن تقول وأكثر من ذلك أن لأخطئ خائف قوعد لئحة في هذا لبيت حسن جعل «من» الشرطية بعمل الحزم في فعلها وحوها ومن المعروف أن اسم الشرط يفقد عمله إذا عمل فيه عمل سابق كما في البيت فقد عملت فيها «إن» المشبهة بالفعل ومع ذلك تأول اسحاخ له هذا الخطأ وخرجه على أساس عمل «إن» في ضمير الشأن لا في اسم الشرط كأنه قد بدخل الكسبة يوماً<sup>(1)</sup> ولكن الأخطأ لم يقل ذلك فلماذا نصر على اللجوء إلى تهدير بارد كهذا؟ وإذا كان الأمر كذلك فمن المستطاع تحريج كل بحر وتأويل كل خطأ إذا كان مريبك من أهل اسحاخية وصدر الاسلام ممن نطق عنهم شروط الاحتجاج هذا مع عدم أن اللجة لا يصحون باللجوء إلى التقدير إلا في الحالات الضرورية فلماذا صررو بهذه الماعده عرض الحائط، وجعلوا التقدير مسحاً ومستبعداً، كن ذلك من أجل تسوية خطأ طاهر ولحن واضح وصوح لشمس<sup>9</sup>

6 - ما لحكمة من تمديد عصور الاحتجاج إلى 150 هـ في الحاضرة، ما دم يصل العرب بالأعاجم كان قبل ظهور الاسلام؟ وإد كانت كل قصص بحر وحكايته، وهي أكثر من أن تعد قد حصت وقائعها في قرون هجري الأولى، فكيف عد كن ما قبل في هذا المرحل مما لا سطر له شئ ولا يفتق به للبحر؟ كيف يكون ذلك وهذا يوس من حيث يقول عجب ممن يأخذ عن حماد، وكن يكذب ويذكر ويكسر<sup>(2)</sup> وإذا كان حماد يكذب ويذكر ويكسر فآفة سليفه هذه التي يتحدث عنها لمؤرخون فقد كان حماد من رواة بدرجة الأولى وقد ملأ انديا شعراً وأخباراً ومع ذلك كن يبحر فأين السليفه العربية التي يتحدث عنها المؤرخون؟

7 - يقول محمد بن سلام بجمحي في معرض حديثه عن أبي الأسود الدؤلي وإنما قال ذلك حسن اضطرب كلام لعرب، فعلى سليفته، ومن تكن بحوية، فكان سراة الناس يلحون، ووجهه أساس، فوضع باب

( ) بن هشام معني نقيب، 37 / 2 589 (2) بن سلام طبقات محو الشعر 1 49

لُفْعِل والمفعول به، والمصاف، وحروف الرفع والنصب وجر  
والجره<sup>(١)</sup> يقول بن منظور في تفسير السيقية لسلفي من الكلام ما لا  
يتعهد إعرابه، وهو فصيح يليق في لسمع عثور في لحو<sup>(٢)</sup> ونقول بن  
منصور في حديث أبي الأسود، أنه وضع السحر حس، أصحرت كلام  
لعرب، وعنت السهمة أي اللعة التي يترسل فيها لمنكم على سديعه  
أي سحيه وصيغته من غير تعدد إعراب، ولا تحب لحو<sup>(٣)</sup> وهذا يعني  
أن السهمة لا يعني حصمة من خطأ، بل يعني لتكنم على سحيه  
و تكلم على لسحيه لا تسمع الوقوع في اللحن

ب. ستخلص مما سبق الأمور التالية -

١ - ب. الساس في الجاهلية لم يكونوا معصومين من لخطأ، بل لئب أن يجد  
الخطأ فيما وصفا من شعر جاهلي، وحسب أن يمثل على ذلك يقول  
رهير بن أبي سلمى

وما أنحزب إلا ما عذمتهم ودفتمو وما هو عنها بالحدث المرحم  
فبصمير «هو» في الشطر الثاني ليس له ما يرجع إليه في لست ومن  
المعروف أن الصمير يجب أن يكون له مرجع متقدم  
وقوله

متى تعثوها تعثوه دميمة ونصري إذا صرسموه فنصرم  
أخطأ لشعر في قوله (نصرم) بكسر النون في انصافه ذلك لأن «د.»  
هـ حرف شرط غير حارم وقد عطف هذا الفعل على فعل مرفوع هو  
(نصري) فمن أين جاءتها الكسرة؟ والكسرة لا تحي في مثل هذا الموضع إلا  
عوضاً عن سكون وذلك في مثل قول رهير  
ومهم نكن عند امرئ من حليقة وير حنن تحمي على الساس ثعم  
فقد جاء الفعل (نعم) مجزوماً لأنه جواب الشرط (مهم) ثم لست

(١) نفس المصدر والمكان

(٢) نفس المصدر ١٢

(٣) ابن منظور سائر العرب (مادة سلق)



مكونه بالكسر من أجل لروى، وليس جواب (إن) لشرطية، لأن بعدير  
الكلام ومهما يكن عند مرئ من حقيقه تعلم، وإن حانها نحى فالو وه  
اعتراضه وإن وصية لا جواب لها

ولم يسلم مرؤ القيس من مثل ذلك حين قال

كأن شير في عراس ومله كسر أناس في سجاد مرمل  
فقد حر الشاعر كلمة (مرمل) وحملها لرفع لأنها نعت بقطه (كسر)  
المرفوعة لأنها حر كأن وأما احتجاج بعض الدعوى أنها محرورة على  
الحوار، فهذا القوم حجة مفلس ليس في العربية شيء اسمه الحوار. وكل ما  
ورد من ذلك فهو صواب من الوهم، إذ أنه لا يفهم على مطلق لعوي معروف  
ويحق به يعطف على التوهم في نحو قول الشاعر فليس بالحيال ولا  
بالحديد نصب لحديد على توهم أن الحيد مصونة لأنها حر (لس) ونها  
غير مقربة بالاء الراءدة

وكذلك لم يسلم العظمي حين قال

وأناس من يلو حيراً فئلون له ما بشنهي، ولأم المحطى الهمل  
ووجه الخطأ في ذلك أن الشاعر حرم من الموصول متوهماً أنها «من  
الشرطية» فقال من يلق حبراً والصحيح أنها «من» الموصولة وهي بدل من  
الاس على سبق قوله تعالى والله على شاس حج السب من استطاع إليه  
سبيلاً ذلك لأن «من» في الآية في محل رفع بدل من الناس وإن كان يرى  
أخرون أنها في محل رفع فاعل للمصدر (حج) وما دامت (من) اسماً موصولاً  
فكيف يحرم لعل (يلق)؟ وقد يقال إنها (من) الشرطية ومن حق لشرطية أن  
يحرم وهذا صحيح بيد أن (من) لشرطية بحاجة إلى جواب وللجواب  
الموجود (فئلون) لا يصح لأن يكون جواباً لأنه سم فاعل وجواب اشترط  
لا يكون إلا فعلاً مضارعاً أو ماضياً وإذ كان غير ذلك وجب إفراده بالفاء  
وقد جمع بعضهم الحالات التي يجب قترانها بالفاء فيما يلي

اسمئة طلسة وحامد وما من ويقذ والتشمس

وبس في السب شيء من ذلك مما يدل على أن العظامي وهو شاعر  
إسلامي (أقصد «سلامي» عصره) لا فهو بصري قد وقع في الخطأ واللعن

كعبه من شعراء الجاهلية والاسلام

2 - إن لناس كانوا في الجاهلية يتحدثون على تسليط ولا تعبي السلف  
العصمة من لخطأ، بل تعبي التحديث على السجدة دون النظر إلى اعراب  
أو نحو على الرعم من أن ثمة دلالات على أن النحو كان معروفاً في  
الجاهلية ونديات لاسلام، على نطاق ضيق ومن هذه الدلالات ما  
يلي

أ - قال أحمد بن فارس ورعم أنس يتوقف عن قبول أحبارهم أن  
الذين يسمون العباسية قد كان لهم اعراب ومؤلفات نحو<sup>(1)</sup> ثم يقول فإن  
قال فائل فقد توارثت الروايات بأن أن الاسود الدؤلي أو من وضع العربية،  
وان التحليل أو من تكلم في العروض، قبل له نحن لا نذكر ذلك، بل  
نقول إن هذين العلمين قد كان قديماً، وأنت عليهما لا يام، وفلا في أندي  
الناس ثم جددتهم هذين الامام<sup>(2)</sup> ويؤكد ابن فارس هذه الفكرة فيقول  
وقد رعم أن عموماً كانت في القرون الأوائل والرمس المتقدم وأنها درست  
وحددت منذ زمن قريب وترجمت وأصلحت مبنية من لغة إلى لغة، وليس  
ما قالو بعد، وان كانت تلك العلوم - بحمد الله وحسن توفيقه - مرفوعة  
عند<sup>(3)</sup> ثم يقول أحمد بن فارس وللدليل على صحة هذا وأن القوم قد  
تداولوا لاعرب - أما يستفري قصيدة الحطيئة التي أولها

شاقبت أظعان الليلى دون باطرة بواكر

فوجد قوافيها كلها عند النظم و لاعراب تجيء مرفوعة وبولا علم  
الحطيئة بذلك لا شبه أن يحنف عرابها، لأن تساويها في حركة واحدة اتفاق  
من غير قصد، لا يكاد يكون<sup>(4)</sup>

وبحسن بن فارس كان هذه البرهين لا تكفي على وجود النحو ولكتابه  
في الجاهلية فيقول وكان في أصحاب رسول الله ﷺ كانوا، منهم أمير  
المؤمنين علي صلوات الله تعالى عليه، وعثمان وريد وغيرهم<sup>(5)</sup>  
وتنقى معكرة تساور ابن فارس، وكان بعضهم احتج على عدم وجود

(1) أحمد بن فارس مصححي ص 76 (4) نفس المصدر ص 3،

(2) نفس المصدر ص 13 (5) نفس المصدر ص 12

(3) نفس المصدر ص 14

الكثافة، والنحو بعض من جهود ذلك فيقول: فأما من حكى عنه من الأعرب  
 عدي بن يعمرو الهمر والحمر والكف والذب، فإن لم يرع أن العرب كنه  
 مدر وويرا قد عرفوا الكناية كلها ولحروف أجمعها وما العرب في قديمه  
 لزمان إلا كبحر لئوم فما كل يعرف الكناية والخط واقرء<sup>(١)</sup> وحلاصة ما  
 يقوله ابن فارس أن العرب كانت تعرف الكناية في الجاهلية ويعرف النحو مما  
 يدل على أن لشعر الجاهلي، أو ما وصل السامع، سم يكن من فعل لسبعة،  
 بل كان ثمرة علوم كان يتعامل بها القوم فيعرفونها ويتقونها

ب. قد الدكتور ركي مبارك سعي أن يطر في شأن علوم العربية  
 كالنحو والبلاغة والعروض وهي في رأيي قدسية لا يصلح التحكم بأنها شأ  
 كلها بعد الإسلام، في القرن الأول والثاني كما نطن مؤرخو الآداب العربية  
 وهو يحنح على ذلك بكلام ينقله من كتاب لصاعين، نسب فيه أبو هلال  
 عسكري إلى أكنم بن صبيح أنه كان إذا كتب منك الجاهلية يقول بكناه  
 افصلوا بين كل مفصلي معنى، وصلوا إذا كان الكلام معجولاً بعضه بعض  
 كما نسب إلى الحديث بن شعر العباسي أنه كان يقول لكاته يعرفش إذا راع  
 بك بكلام إلى الانتداء يعرف ما أنت فيه، فافصل بينه وبين سيعه في الأنط،  
 فبك إن قدوت ألفاظك يعرف ما يحسن أن يحدد يعرف العيوب عن وعيها  
 ومنتها الاسمع واستقلها الرواة ويعنى الدكتور مبارك على هذا كله بقوله  
 وفي مثال هذه الكلمات (شاهد) على أن لرواه يقول عن لجاهليين حكماً في  
 صاعه بكلام، وفي ذلك ما يصلح للاستشهاد به في هذا الموضوع<sup>(٢)</sup>

٣ إن شروط الاحتجاج التي وضعها اللغويون ليست قوية ولا موارنه، فيهم  
 جعلوا سنة 150 هـ حداً لما قبل من الكلام في خارج الحرية العربية،  
 ونهاية القرن الرابع للهجرة لما نقل في داخلها، ولست حبراً بحجة  
 الأعرب وعلاقاتهم لحارجه وبكفي أشك في أن يكون منتصف القرن  
 الثاني الهجري حداً فاصلاً بين المقبول وغير المقبول من الكلام أي  
 مسوع بذلك وقد عرف عرب الحجاز وأصناف الحرية العربية الاتصال  
 بالأعاجم منذ الجاهلية؟ ثم كيف يكون قريش أفصح العرب، وكانت أكثر

(١) عن مصدر والمكان

(٢) ركي مبارك البشامي ١/ ٥٥

عرب تصلاً بالأعاجم عن طريق الرحلات التجارية في النصف ولشدة<sup>١</sup>  
فكف يكون وسط لعرب در، وأحسه حواراً، وأعربه لسه<sup>٢</sup> لس في  
إحاده عن ذلك ما يقع، لا أن يكون القود لسي هو مخصص الأول  
والآخر

4 يحصر المعنوي لاحتجاج بقدر قيس ومسم وأسه وبعض الغائل  
لأخرى كما أسلف وعلى برغم من ذلك تجددهم يصبون كل لغات  
وبهجات وأشعار بني تتعامل بها قبائل لعرب كنها في جميع مواقعها  
ومحاجها، بسبب أنهم يفتنون كل شعراً وسرواً يندفع عن كل خطأ  
وتحريج كل حسن فيها من حتى يقرر في الاحتصاص أن اللغات على  
اختلافها كنها حجة. وكان هذا القول من السوء بحيث أوحى بلد رسيين  
بانه ليس ثمة خطأ، وأن كل ما يرد في مصوص هو من الصحيح لفصح  
الذي لا يانه لظلم من بين يديه ولا من خلفه. ومن حتى في تقريره هذا  
ببني شروط الاحتجاج كنها فصل كل كلام وكل لهجة وكل شعراً، مما  
دأب عنه ألا يجد المصنوع على درسه بعربه أي خطأ في أي كلام وعند  
نه قبيلة، وفي عه أي شاعر وهذا نوع من حور لعزيمة، ومن مسح  
الشخصية ومن التفتيد لذي لا يعبره لعدم الصحيح أنه قيمة. ولذلك  
حسم بطرق المعوي الجهد براهيم، ليرحي للصحيح بعض الاستعمالات  
الجاهلية، شئ عليه هؤلاء وأمثالهم محوماً لا هوادة فيه، فصبوه بـ أ  
حاشه، وأعدوه حراً عوب مع انه كان فيما فعله على حق

وصفوه بقول لا يستطيع أن يهي وجود لسيقة في اعربي عبر أن  
وجود لسيقة لا يعني أن اعربي كان معصوماً عن لخصاً، ذلك لأن خطأ  
قصيه سبيه قد حكمت بعه قرش وجعلها المعيار لكل لغة أو لهجة غيرها  
لا أن بعد خطأ وقد حكمت بعه بعث فكل لهجة ما عداها خطأ وهكذا  
ولأن عرب كانوا قبائل، وكانت كل قبيلة بعرب بعينها، فمن لصعب أن بعد  
كل كلامهم صحيحاً ولذي حصص بـ قریش استبدعت بعوده لسيقي  
فرض بعينها على غيرها من لغات، بل استطاعت أن تستخلص من مجموع

١ حيوحي حرره 257

لغات العرب أو لهجاتها لغة موحدة هي لغة قريش التي نزل بها القرآن الكريم، ونطقت بها أفخم القصائد العربية. إنها لغة العصبى التي نزل بها على العالم. وهذه اللغة لا يرغم أحد أنه يعرفها سليقة، بل هي تحيى بالنعيم وحفظ النصوص المصيبة. ونحن بموجب قواعد هذه اللغة نستطيع أن نحكم على استعمال ما بأنه صحيح أو خطأ. لقد استخلصت قريش أحسن ما في لهجات العرب، وصغت منها لغة أدبية حلت مما نسب إلى لهجات الفائل من عيوب أو لكنات. ويبدو أنها استطاعت صوغ هذه اللغة في الجاهلية، بدليل أن المعنفات كلها نطقت بهذه اللغة، وعلمت على أستاذ الكعبة التي كانت تحت إشراف قريش.

هذا ما نفهمه من موضوع السيقفة اللعونة، وليس من الممكن أن يكون كل كلام العرب في الجاهلية، وعلى مختلف قبائلها وطيقاتها صحيحاً لا يأتيه بطل من يديه ولا من حنقه. بل هذا ادعاء لا مسلم به من كان له أدنى فُسكه من عقل.

## الفصل الخامس

### الاعراب وعلم النحو

سواء أ ب في لفصل الأول وما بعده المعاني الدعوية التي تصنف لفظة الاعراب ومع ذلك فلا بد من العودة إلى بعض تلك المعاني، بوردتها بيجار عموماً إلى موضوع مهم هو علاقه الاعراب بالنحو ولصلات التي تشد أحد المصطلحين إلى الآخر، والمعاني التي يؤديها هذا المصطلح في النحو، إذ لم نطرق إلى تلك المعاني في القصور السابقة فقد أحسننا لصنع موضوع مناسب في هذا الفصل الذي يدور حول هذا الموضوع

ولعل من بظنة القول أن يذكر أن للاعراب في اللغة عدة معان، أهمها والصغير بموضوعها الاقصاد والابانة أما ما أورده النحاة من معان أخرى، فلا تمتد إلى موضوعات بصله وان صبح في اللغة<sup>(1)</sup> فبسر الاعراب لنحوي مأخوذاً من «العرب» بمعنى لفساد، ولا من المرأة «العروب» أي المسحبة إلى روحها كما يرغم من الأساري<sup>(2)</sup>

ومن استبهي أنه لا يتم إقصاد ولا بحصل بانه في لغة بلا بوحدة السطو وحسن الأداء ولا يمكن اتوصل إلى هذين الأمرين ببحار الحروف والترم فواعد القصاده ولحرص على تحببة أواخر لكلم بالحركات لمناسه ولم تكن العربي في العصور القديمة بحاجة إلى معرفه فواعد لغة وأصولها لسطق بالكلام تصحيح التصحيح، فقد كان له من فطرته استسمة وسديقه لموته أكثر معاون له على التمكن من بوحده الكلام التصحيح، وتتلدد بما فيه من عدونه وحماس، مع ضرورة لاشارة إلى أن هذه السليفة لم تكن

(1) انظر شرح الصواب على لاشعري 1 47 (2) اس لأساري أسرار العرب ص 18 19

صمدية من لخطأ والحق كما يرض بعض من تستهويهم الأوهام و الحذلات .  
فبصدفون أن عرب في كل موقعهم ومباركهم كانوا يحدثون بعضا حة  
تسعصي على الخطأ والحق ، وكأنهم إنما يظفون بأنسه الملائكة أو يتصورون  
بالوحي الالهي الذي يصدر عن انكمار المطلق

### ابتداع علم النحو

ومهم يكن في هذه السيفه التي كانت بعضم العربي أي حد ما من  
خطأ ، أو لبي كانت بعضم كثيراً من عرب من بعضاً ، نأت نذب بها  
عو من عساد وتتحفها عناصر لعجمة ولرطبة سبب حتكك لعرب غيرهم  
من الأمم ولشعوب المتجاوزة ، قبل الاسلام وبعده ، من روم وفرس وهند  
وسريان وأحباش إلح فلم يكن بد والحنه هذه ، من تلمس سبل للحفاظ  
على صفاء العربية وحمل روفها أمام ذاك السيل الممدفق من اللغات  
واللهجات وأسباب الكلام ووسائل فهمهم لمحنة لمتنوعه المتسربة لهم  
من بحوم بحريرة العربية بمرامية الاضرف ، ومن خلال لعلاقات المتحفة  
تي أحدث تربطها بالشعوب المتجاوزة ، وشدها ايهم بقيام الدولة جديدة

وعند إحساس أولي الأمر بتعاضد هذا بحطر ، وحرصاً مهم على تلافي  
ما باتى عنه من مصدر ، تمس للغة العربية ممثلة في القرن الكريم ، لم يسع  
هؤلاء إلا أن يهيو للندود عن حياض لغة وحنانه كتاب الله من أن ينسرب له  
للحق وخطأ ، فكان ما كان من أمر ابتداع علم النحو على يد أبي الأسود  
دؤلبي عالم جليل ، وبإحدى من عبي بن أبي طالب ، على ما يذكر  
بمؤرخون مما تدولناه بالدراسة وانقد في فصل سابق

### الدلالات النحوية للاعراب

وبشوء علم النحو كسبب كلمة \* لإعراب \* دلالة علمه جديدة ، من  
أصبحت من مصطلحات النحو المشهورة ، وربما أظفقت على علم النحو  
بفسه فلا عرو يد أن يسمى النحو إعراباً والاعراب بحواً سماعاً لأن عرص  
طلب علم واحد ، كما يقول الرحاحي<sup>(1)</sup>

(1) الرحاحي لا يباح من 91

ولا بأس في عرض طائفة من تعريفات اسجده للاعراب رغبة في تحديده مدلوله وتبيان المقصود منه فإن لرحاجي<sup>(5)</sup> لاعراب الحركات لمسه عن معاني لغة<sup>(6)</sup> وقال بن نحش<sup>(7)</sup> أنه يعبر ينحق حر يكتمه المعربة بحركة أو سكون مطلقاً أو تقدير<sup>(8)</sup> يعبر عموم في أولها<sup>(9)</sup> وقال بن الأسري هو اختلاف<sup>(10)</sup> وحر لكم باختلاف اعم من لفظاً أو تقدير<sup>(11)</sup> وقال لأشموي<sup>(12)</sup> الاعراب ما حيء به سار مقتضى عد من حركة أو حرف أو سكون و حذف<sup>(13)</sup> وقال شح حد لأرهري<sup>(14)</sup> الاعراب لغة السار و اصطلاح<sup>(15)</sup> عبر<sup>(16)</sup> و حر لكم لاختلاف اعم من لد حلة عليها لفظاً أو تقدير<sup>(17)</sup>

وبه و من هذه لتعريفات كلها أن الاعراب يدور حول لعامل وما سح عنه في حر كلمة من حركة أو سكون أو حذف فهو سعلق أولاً و حر<sup>(18)</sup> أحوب أو حر لكلم وما يعتورها من تعبير ناتج عن عوامل سابقة وقد اختلف سجد بن كور الاعراب مطلقاً فمدور حول لعوامل، وما سح عن من حركات، أو معنوياً فيدور حول المعاني اسي تدل عليها نكث الحركات<sup>(19)</sup> و يعرف بن ابريس أن القائلين بأن لفظي يرون أن الحركات سحمة عن عوامل لفظية كالأفعال والحروف والأسماء بمشقة، في حين يرى بقائلون بأنه معوي أن الحركات سحمة عن تعبير المعاني كالفعلية و معمولية والاصاف<sup>(20)</sup> الح، أو أن الحركات دور على تعبير هذه المعاني<sup>(21)</sup>

ومهما يكن من أمر هذا الخلاف، فالاعراب لدي يحدث عنه السجده يدور كما ذكرنا سابقاً حول ما يلحق أو احر لكم من حركات، وما يقترب بهذه الحركات من معان كلف عليه والاصافة<sup>(22)</sup> الخ<sup>(23)</sup> وينا و من ذلك أن الاعراب أحصر من عدم السجود، وان اسحو أعم وأشمل فهو بطرق إلى فضاء وموضوعات عنه لا ينطرق إليها الاعراب، إذ يسنوعت أقسام لكلمة من اسم وفعل وحرف، وبتدولها تنفصل و سح ونقص شديد، فعدد أنواعها ويصف حصائصه ويس صرق استعمالها، وبقرون ذلك شوهد من كلام العرب لفصح

(5) جند لأرهري مصرع على سوسج

أ، 59

(6) ابراهيم مصطفي جند اسحو ص 48،

ارحاجي الاصح ص 69، 70

1 نفس مصدر و سجاد

(2) اس السجود العرب ص 34

(3) س لأب ي سار المعية ص 18

4 سرح الص عني لأشموي 47



وفي حين يصع لنا النحو الأصول التي تساعدنا على صياغة الكلام الصحيح، ويسط لنا لقواعد التي تمكنا من الكتابة السليمة، نقف ما الأعراب عند الملاحظة لسرعة لتعلاقات القائمة بين أحرء الكلام، والوظائف التي تصطلع بها هذه لأحرء، والمعاني التي تؤدبها تلك لوظائف من وعبه ومفعوليه وصافة، والحركات التي تلحق بأواخر الكلام، سحة لما طرأ عليها من عو من ومؤثرات

### كتب إعراب القرآن

عنى أن سحة عصوا البصر، لسب لا معنه، عن محاولة تعريف نوع أحر من لأعراب، فهي من النحاة إسماعاً من الباحية العميه، و لـ لم ينق مثل هذا الاهتمام من الباحية النظرية، لأسباب لا يبدو أن لها مسوعاً مقبولاً. لا يصرف البحة بمعن لبعده والتقليد إلى دراسة النحو لطري من جميع وجوهه، والتوقف المطويل عند المعرب والمسي وألقاب كل منهم وعلامات لأعراب أو حركاته، والحصل التي لها محل من لأعراب، والتي يس لها محل من، وغير ذلك من المائل التي أشعبها البحة شرحاً وتفصيلاً، دون أن يدلوا جهداً قسلاً للتعريف بهذا لنوع من لأعراب، وإيضاح أسسه وقواعده، ويحذره أن عدداً منهم ألف في عراب القرآن كتد ذكر منها ما يلي -

- 1 - أعراب لقرآن المسبوب إلى الرحاح (311 هـ / 923 م)
- 2 - أعراب لقرآن لأبي حمير الحاحس (338 هـ / 949 م)
- 3 - أعراب القرآن لاس حالويه (370 هـ / 980 م)
- 4 - تفسير مشكل أعراب القرآن بحكي س أبي طالب (437 هـ / 1045 م)
- 5 - أعراب قرآن للعكري (538 هـ / 143 م)
- 6 - أعراب لقرآن لاس لاسري (577 هـ / 181 م)
- 7 - أعراب بقرآن للسماقسي (742 هـ / 1342 م)
- 8 - أعراب القرآن بسمين حلي (756 هـ / 1355 م)
- 9 - أعراب القرآن مؤلف مجهول<sup>(1)</sup>

( ) حاجي حنه كشف الظنون ، 2،

ويبدو من ذلك، أن التأليف في الأعراب كان محصوراً في القرآن الكريم، وأنه فيما ألف إعراب في غيره. ومما يؤكد ذلك أن الشيخ محمد الأمير حين يحاول إيضاح المفصود من «كتب الأعراب» في شرحه على كتاب المغني لآب هشام يقول يعني (أي ابن هشام) كتب إعراب القرآن<sup>(1)</sup>. فيحصر هذا النشاط بالقرآن وحده، دون أن يتجاوزه إلى غيره من أنماط الكلام العربي.

على أن هذا لا يعني أنه لم تؤلف كتب في إعراب لشعر مثلاً، فربما كتب في ألف كتاب من هذا الغيل. والدليل على ذلك أن شارحي المعاني وغيرها من المتاحش لشعره، كانوا يتعرضون للبواحي الأعرابية بين الحسن والسجين، وكتب استدعى الأمر ذلك. غير أن هذا النشاط كان يتركز على ما يبدو في هذه النمة كتب «نوجيه إعراب أسرار معرفة الأعراب» الذي صدر سنة 1377 هـ / 1958 م عن مطبعة جامعة دمشق بحقيق لأسناد سعيد الأحماني مسوياً إلى أبي الحسن علي بن عيسى البرماني (384 هـ / 994 م). وتكأن الأسناد الأحماني اكتشف في هذه السنة إلى البرماني خطأ أعاد نشره سنة 394 هـ / 1974 م مسوياً إلى الشيخ أبي نصر بن أحمد بن الحسن البرماني (487 هـ / 1094 م)، (صدر عن مؤسسة الرسالة في بيروت) هذا وربما أوردت بعض المصادر ككشف لظون<sup>(2)</sup> ومجلة معهد المخطوطات العربية<sup>(3)</sup> أسماء عدة من كتب لأعراب هذه بيد أن هيبلاً عن التأصيل في الموضوع، بعدما يعرف عن نعلبو كبير أهمية على هذه الأسماء، ولعل ذلك عائد إلى مسين

الأول - أنه ليس بين أديب من تلك الأسماء ما يمكن لشت منه والتحق من مصمونه

الثاني - أن لنجاه كما أسلفنا لم يكونوا يفرقون كثيراً بين مصطلحي نحو و إعراب

أما كتب إعراب القرآن فمن ملاحظت عنها أنها غير مصورة على

1) شرح الأمير علي معي نبيط 1 5  
2) حاجي خليفة كشف الظنون 2، 2،  
3) مجلة معهد المخطوطات العربية 2 / 274

لأعراب وحده، ففيها لصرف والنحو واللغة والتحلاف وانفردت وغير ذلك من الموضوعات، وإن كانت تدور في محملها على الأعراب وقصده والأعراب كما سبق أن ذكرنا هو أحد حوالب لدرس النحوي، ونحوه على حد تعبير الدكتور مازن المبارك<sup>(1)</sup> أوسع من لأعراب وأشمل<sup>(2)</sup> ومع أننا لا نمك نفسير الحاسم بمثل هذا الحفظ، فإن نستطيع رده إلى أحد الأسباب لتأله

- 1 - عيب المصيح بديق المحكم وتصوير عميق السافد
- 2 - لرعه في حده انفراد الكريم بكن بوسائل فلم يكن في هذا لآخره ندي، معوه، من وجهة نظرهم ما يصبر، ما دمنا بة حاصه ووجهه تعالى
- 3 - نعلهم بم نروا بأساً في أن يحروا على بهج الحاحط في أسبوه لاستطر دي إلاي قصد به إلى شويق الفري و هوين لرحنة عنه
- 4 - وقد يكون سبب في ذلك عدم قد بهم على سن لحدود بفاصة سن هذه الموضوعات بي لا بشك أحد في أنها مشاككة مد حنة

### دور ابن هشام في الموضوع

ومهم بكن من أمر فقد ه حهم اس هشام على حلصهم هد بقوه في مقدمه «معني ليل» و «عجب من مكى س بي طاب ان أورد مثل هد في كتابه الموضوع بيان مشكل لأعراب، مع أن هذا سس من الأعراب في شيء<sup>(2)</sup> وبصيف بي ذلك قوله وبصهم اد ذكر كلمه ذكر بكسر ه وبصغير ه وبأنيها وبكبر ه، وما ورد فيها من سعد وما روي من نقراءت وما سم يس على ذلك شيء من الأعراب<sup>(3)</sup>

وملاحظة أخرى يجدر ب أن سه لها ونحن بمعرض حديث عن كتب أعراب عرب، وهي أن مؤلفي هذه الكتب لم يحاولوا في مقدماتهم أن يقدموا

1. مازن المبارك نحو وعي يعوي ص 74 (1) وهو المصدر والنحو

(2) اس هشام معني الليل 1 2.

مفهوم واضحاً لعملهم هذا، الذي أطلقوا عليه اسم «لاعراب» وكان حدود هذا الموضوع وصحة بيانه، مع أن هذا الأمر على خلاف ذلك وكان ابن هشام هذا من ضلائل الدبس يصدوا لهذه المهمة فألف كتاباً صغيراً في الموضوع اسماء «لاعراب عن قواعد لاعرب»<sup>(1)</sup> وخصص كدسث أربعة أبواب في كتاب «معني» لمسب عن كتب «لاعراب» «للاعراب وما يتعلق به»<sup>(2)</sup> على اللوحة التالية

الباب الرابع وعنوانه في ذكر أحكام أكثر دورها ويفتح بالاعراب  
جهتها

الباب الخامس في ذكر لأوجه انبي يدخل على المعرب التحليل من  
جهتها

الباب السادس في التحدير من أمور شهيرة من المعربس و بصواب  
حلافها

#### الباب السابع في كفة لاعرب

يقول محقق كتاب «الاعراب عن قواعد الاعراب» بهذا الخصوص ومن هنا فقد كانت الثقات ابن هشام إلى وضع كتاب في (الاعراب) وحده وعبارات لمعربين تعد جديدة في مادتها ومنهجها<sup>(3)</sup>

ثم نتحدث عن عابة المؤلف من وراء ذلك فيقول ويندو أن من الأسس التي دفعه إلى وضع قواعد الاعراب هو (كد) حرصه على أن سقر المعرب مصطلحات الاعراب وأساليبه وعباراته وفقاً لتعدد معه أن بصواب شيء أو يؤاخذ بحص<sup>(4)</sup>

وعلى الرغم من ذلك كله، تبقى من هشام مقصراً في قضية مهمة، هي عدم محاولته تقديم تعريف لهذا الموضوع التحليل الذي أولاً هتماماً وعناية

(1) صدر عن دار الفكر في بيروت سنة 1970 (2) من هشام الاعراب عن قواعد الاعراب  
بمحقق شيد عبد الرحمن عدي  
لاعراب، بمقدمة ص 8  
(2) من هشام معني لمسب، بمحقق محيي (4) نفس المصدر ومكتاب  
بدين عبد الحميد 2/ 45 وما بعده

فائقين ألا وهو لاعراب وكان في إمكانه القيام بذلك، لو أراد لولا أنه ربما تصور أنه ليس بحاجة إلى تعريف مع أنه من المتعارف عنه أنه لا بد من الاقدام على الخوض في موضوع معين من التعريف به وإظهار وجه الأهمية فيه، وبيان الجواهر التي دفعت المؤلف للكثافة فيه، والاهداف التي يتوقع تحقيقها منه إلخ

### الاعراب التطبيقي والنحو

وقد توقع أن يسد الشيخ محمد الأمير شارح كتاب «المعنى» هذه الثلمة، فيعرف بهذا النوع من الاعراب يعرفاً بقرنه من الافهام، ويكشف عنه أستار العموض والانهام، ولكسي لم أسطع أن أظهر منه بأكثر من عبارة قصيرة، ولكنها كثيرة الفائدة بهذا الصدد، ففوق في شرح كلام ابن هشام أن (اعراب) هنا ليس مقابل الساء بل تطبيق مفردات التركيب على القواعد<sup>(1)</sup>

وهذا المعنى هو الذي يقصده في حديثنا عن الاعراب، فإن الإعراب بمعنى اختلاف حركات أو أحر الألفاظ لاختلاف العوامل المؤثرة فيها، أو بمعنى تغير المعاني الاعرابية الذي يدل عليه تغير الحركات والذي يقع في مقابل التاء، هذا المعنى الذي ما زال النحاة يتمسكون به حتى الآن لا يعسا كثيراً في بحثنا هذا فنحن إنما نحاول أن نطبع انتباه الدارسين إلى المعنى الآخر الذي يحمله هذا المصطلح النحوي، ألا وهو الجانب التطبيقي لموضوع النحو، والذي قلنا يشير إليه النحاة في مؤلفاتهم النحوية وكتبهم الاعرابية، مع أنه يكاد يظن على غيره من المعاني التي يعدها مصطلح لاعراب في أيام هذه، على طرغم من فلة من يشير إلى هذه الظاهرة في كتب النحو

ولقد حاولت أن أرجع إلى كتاب «الروافي» لعباس حسن بهذا الشأن، فوجدته يشير إلى هذا المعنى بمنتهى الانجرار، فهو في إحدى الحواشي نعتياً على تعريفه للاعراب وللأعراب معنى حر مشهور بين المشتغلين بعلوم العربية هو تطبيق انعام على القواعد النحوية المحببة سياداً في الكلام من فعل أو فاعل أو متد أو خبر أو مفعول أو حال أو غير ذلك من أنواع الاسماء

(1) شرح الأمير عبي المعنى 1، 8

والأفعال والحروف، وموقع كل منها في حملته وساته وعربه أو غير ذلك<sup>(1)</sup> ويقول المعجم رشيد الشرتوني بهذا الصدد: إعراب المركبات هو ذكر موقع كل جزء من أجزاء الجملة في التركيب<sup>(2)</sup> وهو تعريف لا يختلف عن تعريف عباس حسن على الرغم من أنه أكثر إيجازاً وكلا التعريفين يحدد أن البناء جزء من الإعراب حسب هذا المفهوم الذي يباه، لا قسم له كما يتوارد في كتب النحو، فالإعراب بهذا المفهوم أوسع وأشمل

ومما بدعوا إلى العجب أن هذا المعنى المشهور الذي يشير إليه عباس حسن وصاحبه الشرتوني لا يظهر كما قلنا بهتمام النحاة، فلا بشيرون إليه لا من قريب ولا من بعيد، في محاولتهم تعريف الإعراب، ولما كان هذا تجاهل بهذه الدلالة المشهورة والمتداولة لمصطلح الإعراب موضع عجب الشيخ محمد الأمر، وهو نحوي متأخر فقال: والعجب من جهلاء هذا (بمعنى المعنى الإعرابي) على الشارح<sup>(3)</sup> مع العلم أن النحاة لا يكبر لا يفهمون من الإعراب إلا هذا المعنى الذي أشار إليه عباس حسن فقد أورد معجم (Webster) في وصف هذا المصطلح (Parsing) قوله: الإعراب أن تحلل الجملة إلى أقسام الكلام التي تتركب منها، وأن تصف تلك الأقسام وصفاً نحوياً ويورد تعريفاً آخر فيقول: أن تصف وصفاً نحوياً بذكر نوع الكلمة وإصباح التعبير اللاحق بها ولعلاقات النحوية. وفي تعريف شت يقول: هو أن تقدم وصفاً نحوياً لكلمة واحدة أو لطائفة من الكلمات<sup>(4)</sup>

وهذه التعريفات الثلاثة لمواردته هريفاً، علاوة على ما ذكرته من تعريفات أخرى لبعض المختصين في الموضوع، نحاول ما نعتقد به وما نشدد على ترسيخه في حديثنا عن هذا المصطلح الذي أوشك أن يكون علماً قائماً بذاته من علوم العربية نجفربا أن يصح له أصولاً وقواعد، أو على الأقل أن نبحث عن تلك الأصول والقواعد في ما حللناه لسبقون من ثر في هذا المجال

(1) عباس حسن الوافي 1/ 74 (الحاشية) (3) شرح المعنى 8  
(4) Webster, College Dictionary Springfield (م 1)  
(2) رشيد الشرتوني صديء العرب 4/ 414  
(see verb parse)

وإنه لمن خطأ لناسح أن يسمى متوهم أن لنحو هو لأعراب و  
الأعراب هو نحو، وأن دراسة لنحو تعني عن دراسة لأعراب، أو بها وسيله  
لدراسة لأعراب والالمام بأصوله وقواعده فعلى الرغم من أن لأعراب نشأ  
في حجر النحو، وإنه منه لشريع، ينهي من الضروري وضع بنواحي اخاصة  
سهما، وتبين الحدود سي بتدئ عندها أحدهما وينتهي الآخر فمن لنحو  
و لأعراب عموم وخصوص كما نقول لمناطقة أو هما وجهان مختلفان عموم  
وحده

وإذا أردت مريداً من الايصاح للعلاقة القائمة بينهما، يمكنك أن تقول أن  
نحو هو الجانب نظري و لأعراب هو الجانب العملي أو لتطبيقي تصبغه  
أجملة العربية والبحث في أحوالها ودقائمه ولعل خير ما قيل في وصف هذه  
لعلاقة قول شيخ محمد الأمير وسسته (يعني الأعراب) لنحو سسه «علاج  
لعلم الطب والأدب بمفقه»<sup>(1)</sup>

من هنا نسعي أن نبدأ في تحديد ملامح هذا العلم ووضع أصوله  
وقواعده، وبأن الأهداف المقصودة منه، وبصاح دوره في خدمه دراسة  
العربية، وعسى أن نستطيع صنع شيء بهذا الشأن في المستقبل

(1) شرح للأمير علي المعني / 3

## الباب الثاني

### الاعراب بين اللفظ والمعنى والمحل

الفصل الأول - اصناعه الحوية من تقدير الاعراب وتفسير المعنى

الفصل الثاني - الفعل بين اللفظ والمعنى

الفصل الثالث - الممدى المفرد بين اللفظ والمحل

الفصل الرابع - اعراب المحلي بين الفعل ولحمه

الفصل الخامس - الاستثناء حكمه لصب





## الفصل الأول

### الصناعة النحوية بين تقدير الاعراب وتفسير المعنى

لا شك أن للصناعة النحوية فوائس وأصولاً خاصة بها وهي قائمة في أساسها على علاقات لفظية معينة وعلى لرغم من أن النحوي لا بد أن ينظر إلى المعنى في وضع قواعده وأصوله فإن اعتماده على المعنى كان محدداً، ونقدر معر، وبشكل لا سبيء إلى الصناعة النحوية، ولا يخرج عن قواعدها ولقد نظرت إلى هذا الموضوع في عدة مناسبات ومواقع ولكن تلك المعالجات لم تكن كافية في إعطاء نظرة محدده إلى هذا الموضوع وذلك إما لأنها كانت أبحاثاً صافية، وإما لأنها كانت إشارات خاطئة فلا الأبحاث الصافية ولا الإشارات الخاطئة يندرج عن تقديم لصورته بوصفه عن أفكاره ورأيه بهذا الصدد وبذلك أحست أن ألم بالموضوع المهمة شديدة ندم بشورده وتجمع أصرافه، فتجعله يدرر المعنى وضع لحدود في ذهن قارئ ابرع في لاطلاع على حدوده وأبعده

وسر الإشكال في هذه القضية، الاعتماد الكامل على المعنى والافتلات من قيود بصاعه النحوية والصناعة في الجري وراء المعنى، وتحكيم هذا المعنى في صناعة قواعد النحوية، كان لا بد أن يخرج إلى لحدل والقوصى، والخروج عن روح صناعة النحوية التي تعتمد على لفظ كما أسلف

ومن الموضوع التي يخرج فيها المعربون عن حدود المقبول في تتبع المعنى ولاعتماد عليه

## موضوع الفاعل

فكثير من الدرسين لا يفرقون بين الفاعل في المعنى والفاعل في الصناعة لإعرابه، إذ إنهم يجعلون مصدراً به فعلاً في نحو إعراف ريد ليد، وفراءه جلد الدرس فكل من «اليد» و«الدرس» هنا مفعول به وهذا لا خلاف عنه ولكنهم يتوهمون أنه لا يمكن أن يكون مفعول به إلا إذا كان ثمة فاعل فيعبرون كلاً من ريد وجليد فاعلاً ويرغمون أن هذين المصطلحين محذوران لفظة مرفوعة محلاً ومن معروف أن الحديث عن اللفظ والمحل لا يكون إلا في حالة الاسم المسمى والاسم المحذور بحرف لحر ليرتد فصلاً عن إعراب الجمل وفي لحيثتين لسانيين جاء الفاعل باسم معرب فكيف يجوز إذن حديث عن سقط والمحل؟ أما أن يكون كل من «ريد» و«جليد» فعلاً في المعنى فهذا لا قيمة له، لأن الفاعل في المعنى لا يرتب على وجوده شيء في الصناعة النحوية

## الفاعل في المعنى والصناعة النحوية

وقد أشير استجاء إلى عدة مواضع يخفى فيها اللفظ فاعلاً في معنى دون أن يكون فعلاً في الصناعة النحوية فمن تلك المواضع ما يلي

- 1 التمييز في مثل قولهم تعقلاً كثر شجماً، ونصبت الجسم عرو، ونفحرت لأرض عيوناً<sup>1</sup> والتمييز في هذه المواضع كلها فعلاً في المعنى لأنه مقول عن فعل وهو مع ذلك تمييز منصوب
- 2 - التمييز الواقع بعد اسم التخصيص في نحو ريد أكرمهم أياً<sup>2</sup> والتمييز هو فعل في معنى لأنه في هذا «كريم أبوه» ولكنه تمييز في الوصف
- 3 الحال في نحو جاء ريد كذا فحال هو فعل في معنى، كما ذكر أبو عبي بن عدي<sup>3</sup>

1 الشرح مصطفى غلاسي جامع الهندس = 38 ، ونظر حاشية ص 2 99  
العربية 3 من لأدري لأعرف 4  
111 ، 74 وشرح العربية ص 96  
2 بدر الدين بن مائث شرح لأهبة ص =  
38 ، ونظر حاشية ص 2 99  
أبو عبي بن عدي لا يصح التخصيص ،  
تحقيق حسني فرهود ص 203

4 اسم الأحرف المشبهة بالفعل ، وذلك في مثل قول الشاعر

كأنه حارحاً من حب صفحته

سموؤ شرب سموه عيب مُعتَاد

ول صاحب حر به الأدب في تعيق على هد التيب ر حارحاً حار  
من لفاعل لمعوي وهو بهاء لأن المعنى شبه حارحاً<sup>١</sup>

5 المبتدأ إذا كان الحرف فعلاً نحو حادئ حصر ورمد حاء فكل من «حادئ»  
و«رمد» فعل في المعنى وإن كان مبتدأ في لوطيفه وعمدأ على معنى  
هذا أحر الكوفيون أن يمدد لفعل على المعر أو لصفة في مثل قول  
الشاعر

م محمداً مشيهاً وثبيداً

أحدلاً يحمر أم حديد؟

فقد جعل «مشيهاً» هنا فعلاً لصفة المشبهة «وثيداً» على رعم من  
تقدمه عليها<sup>(2)</sup>

6 بعد أفعل التعجب في نحو قول ما أحبه إلي صمير لعائب هذا مفعول  
به في معنى وصمير لممكنه فعل بعكس فوههم ما أحبه بي فصمير  
لعائب هـ فعل في معنى وصمير اممكنكم مفعول به<sup>٣</sup> وبكر  
لإعراب يختلف عن ذلك كنه لا في لمثل لأول حيث جاء صمير  
لعائب مفعولاً به في معنى وفي محل

وسطيع أن نعرض موضع آخرى يكون فيه اللفظ فاعلاً في المعنى وإن  
ر صمير أو حادئ أو محروراً بحرف في لصاعه الحوية وهو لا يذكر إلا  
لعابت معويه بحتة كالرعة في الإصح أو سمو به أو بحدسه علافت في  
أحمده

1 عبد القادر المعداني حر به لأدب 3/ = الشيخ محيي الدين عبد الحميد ، ٩٩٧

185 (3) الشيخ مصطفى علاني جامع الدرر

(2) اس هـ ص ص المسالك ، تحف = اعريه ، 70 - 71

ولم توفف الأمر عند هذا الحد، بهان الأمر ولكن دارسي النحو بنورطون في مراثي أكبر من هذه وأحضر، حين يرتون على كون اللفظ فاعلاً في المعنى بحريجات عجيبة، عندما يصفون هذا اللفظ المحرور لفظاً، الفاعل معنى أو يعطون عليه على المحل حسب رعمهم، فيقولون مثلاً سربي قدوم ريد وعمر. بحر ريد على الإضافة وهو صحيح ورفع «عمر» على محل ريد، ندي هو فاعل في المعنى<sup>(1)</sup>

ولقد أنكر هذا الاستعمال بالانتاع على المحل كل من سيبويه وابن جني وابن هشام وأكد ابن هشام أن حذف النحاة بمعون هذه المسألة لأسباب عرصها في معني اللبيب<sup>(2)</sup>، فلم يبق من محال بلقور بضحة لانتاع على المحرور بالرفع بل إن الانتاع بالرفع على المحرور هو من قس اعطف على لوههم لذي لا تجيره شروط للكلام لمصحح ولا يفسد قواعد العمل والمنطق عند ان دارسي النحو أن يعتمدوا أن الفاعل في الضمعة النحوية لا يمكن أن يوجد حتى تتحدد عملية الإسناد الذي هو علة الرفع في الفاعل أم أن يكون فاعلاً بلا إسناد فشيء مستحيل وإسناد هو علة الفاعلية، بدليل أن المععور به إذا ما أسند إليه أرفع كم يرتفع الفاعل فيقول كشف السر والسر هب مرفوع لأنه نائب فاعل، على الرغم من أنه مععور به في المعنى مما يدل على أن المعنى لا يقرر الوظيفية الإعرابية

هذا في المرفوعات، أما في المصوبات فلشأن أدهى وأحضر ويستطيع أن يدل على ذلك في ثلاثة مواضع

## 1 - التمييز

حيث يحرح فيه النحويون من المصوب إلى الحر بالإضافة ثم إلى الحر بالحرف ويصرون على أن اللفظ في حالة نصه، وجره بالإضافة، وجره بالحرف، تمييز؛ وذلك في نحو قوله «شترت رطلاً عباً واشترت رطل عب واشترت رطلاً من عب»<sup>(3)</sup> وهم يصرون في كتب النحو على أن «عباً»

(1) نفس المصدر 3 / 280 = 71

(2) ابن هشام معني اللبيب 2 / 475 ونظر (3) السج مصطفى لعلاني جمع اند و من المرجع في اللغة العربية شرح علي رص = العربية 3 / 110

بالصبت و«عصب» بالإضافة و«من عصب» على لحر بالحرف، بصرون على أن  
عصاً في حالاتها اثلاث تمييز ومن المعروف أن التمييز بحية منصوباً وأن ما  
جاء مجروراً ليس تمييزاً وإن كان تمييزاً في المعنى، فالمعنى كما قلنا لا يحدد  
الوظيفة لإعرابية

ومن هذا القبيل، حديثهم عن تمييز «كم» الاستهامية و«كم» الخبرية  
أم «كم» الاستهامية فلا شئ أن لاسم الوقع بعدها يكون منصوباً على  
التمييز ولكن «كم» الحرة تكون لاسم الوقع بعدها مجروراً على الإضافة  
وما علاقه التمييز بالموضوع؟ بل ما قيمة التمييز في المعنى إن كانت حجتهم  
أنه بذلك أعرب تمييزاً؟

أنيس مما يدعو إلى العوصى أن يكون التمييز نارة منصوباً وطوراً  
مجروراً بالإضافة وطوراً آخر مجروراً بالحرف؟ وإذ كان التمييز بعد في  
لمصوبات، وإذا كانت كتب النحو تذكر أن التمييز حكمه انصب، فكيف  
يقع الصبب بعد ذلك أن التمييز قد يحىء مجروراً بالإضافة وطوراً آخر  
مجروراً بالحرف؟ وإذا كان تمييز بعد في مصوبات، وإذا كانت كتب النحو  
تذكر أن التمييز حكمه انصب، فكيف يقع انطال بعد ذلك أن التمييز قد  
يحىء مجروراً ولاسيم بعد لأعداد والمقادير؟ كيف يقع انطال أن تكون  
لمعدودات بعد لعدد للمفرد مجرورة على التمييز والتمييز منصوب؟ وذلك  
في نحو ثلاثة رجال وأربعة كتب وخمسة دواب وإبع ولذلك يرى أن يقرر أن  
التمييز لا يكون إلا منصوباً وأن ما وقع مجروراً بالإضافة أو بالحرف من  
علاقة بالتمييز ولا فائدة من إعرابه تمييزاً فالكلمة بواحدة هي إعراب واحد  
في موقع الواحد وتفسير واحد وقد يكون بها إعراب آخر بتقدير آخر

وعلى هذا الأساس يمنع من لأن فصاعداً حديث عن التمييز بعد «كم»  
حرة و«كم» الاستهامية فلكن حادث حديث بل سعي أن نقول لاسم  
وقع بعد «كم» الاستهامية يكون منصوباً على التمييز، و لاسم الوقع بعد  
«كم» الحرة يكون مجروراً على الإضافة

واسؤال هو هل حر لاسم الوقع بعد «كم» الحرة مثلاً لأنه مجرور  
بالإضافة أم لأنه تمييز؟ الجواب الصحيح هو أنه حر لأنه مصوب منه، وإذا  
كان الأمر كذلك، فما قيمة الحديث عن تمييز باسمه لاسم قد حر بالإضافة؟

ب. المصروع يهد بحلف هو عدم وضع لحدود بين تفسير المعنى وتقدير الإعراب فماداً يعيد ذكر المعنى الذي يحمله المصنف إليه بعد أن يراه محروراً بالإضافة؟ أليس لحدث عن التمييز بعد ذكر الحر هو من الكلام يدي لا فائدة من ذكره، وإذ كان من غير الجائر إطلاق التفسير على ما يحىء محرراً بعد المقادير والعدد وكتاباته، فماداً يطبق على تلك الأسماء؟ من الواضح أن تلك الأسماء ليست بحاجة إلى وصفه نفسها بلها لأنها كما ذكرنا محرورة بالإضافة أو بالحرف والمقصود إذن بحث عن تسمية غير وصفية لها لأن التسمية الوظيفية التي تنطويها الإعراب موحودة وهي لإضافة أو بحر بالحرف وما دام الأمر كذلك فإنه من عجيب ما أن نجد تسمية المباشرة لهذه الأسماء محرورة

وب أن يستفيد من حيرة المتقدمين في هذا الموضوع فهد أن الأندري في «أسرار العربية» يقول في حديثه عن «كم» الاستهامة فيها كان ما بعدها في الاستهامة منصوب<sup>(1)</sup> ويقول عن «كم» لحرية وهد كان ما بعده محروراً في بحر<sup>(2)</sup> وأن الأندري لم يقل «ممرها» أو تعبيرها بل فـ ما بعده وقد سار على هذا المنهج أن الحشبات أيضاً فقد في حديثه عن «كم» الاستهامة والمذكور بعد «كم» في الاستهامة منصوب على التمييز ب. كان منكور<sup>(3)</sup> وقد عن «كم» بحرية هذا الاسم بعده محرور<sup>(4)</sup> فعولهم الاسم المذكور بعد «كم» أو واقع بعدها أو الذي يقع بعده أو يذكر، كل ذلك صحيح ومنسب ومقبول وهو تعبير الذي يترمه الحجة الحدائق الدرس نفرون مطارج لكلام ويعرفون أبعده

وقد رأيت بعض نحاة مستخدمون مصط «المس» في مثل هذه الحالات وعلى الرغم من أن تمييز والتمييز والمفسر والتفسير والممر والممر كنها مصطلحات مستخدمة في هذا المعنى فإنه من الممكن أن تستخدم كلمة «التمييز» في هذا الموضوع لأنها ليست متداولة ولا مشهورة مثل تمييز فن يحصل من جراء استعمالها الدرس، كما هو استعمالها لتمييز فيكون «التمييز»

(1) أن الأندري أسرار العربية ص 25 - حيدر ص 317  
(2) نفس المصدر المكنى 4 نفس المصدر والمكان  
(3) أن الحشبات المربح، تحقيق عني =

لما يدل على معنى و التمييز كما يدل على وظيفة و يخصص بذلك من كل إشكال شيئاً من استخدام التمييز في المنصوب والمحذور

هذا فمراح ، و لاقتراح لآخر أن نستخدم لفظ للمعدود و للمكسب بعد عدد و كذا ، فالمعدود بعد الأعداد و للمكسب بعد كذا بـ العدد مثل «كم» الحرة ، فلا نستخدم لتمييز إلا لما حكمه نصب من الألفاظ التي تميز الأسماء بصيغة

## 2 . المفعول لأجله

يقول بعض النحاة بحور في المفعول لأجله إذا كان مصدر مضافاً لنصب واجر ، وذلك في نحو صدقت بتعاء مرضاه الله أو لانتداء مرضاة الله و انصحيح أن هذين أسلوبان جائزان في الاستعمال العربي و لكن الخطأ يكمن في كنية عرض هذا الجوار ، إنه من الخطأ أن نقول إن المفعول لأجله بحور فيه لنصب والجر إذا كان مضافاً و لخطأ الكسر والشيوع هو غير «تعاء» في حالة الجر مفعولاً لأجله ، إنها في حالة لنصب مفعول لأجله دون شك و لكن أن تحتفظ بهذه الوظيفة في حالة لجر فشيء عجيب . إن المفعول لأجله كـ تميز منصوب ولا يمكن أن يكون محذوراً ، فإذا جر أصبح محذوراً بالحرف ؛ وصار يحدث عن مفعول لأجله صرياً من الخطأ وعدم التمييز بين بواطن لإعرابه

ومن هذا القبيل لخطأ الذي يقع فيه بعض الدارسين أو المدرسين في عرب هذا ليست

ويـ معروفي لذكراك هرة

كما تنقص العصفور بـ له لفطر

فهم يعربون «الذكر» مفعولاً لأجله مع أنها مجرورة باللام ومن معروف أنه يشترط أن يكون فعل الفعل وفاعل المصدر واحداً نقول وفه بطلت آخر ما لأساده ، ولدي حصل منه الوقوف هو الذي حصل منه

---

الشيخ عبيد الله المرجع في لغة العرب 2 / 70



الاحترام فهذا شرط أساسي في المفعول لأجله أما في «سبب» سابق فالأمر يختلف عن هذا ففاعل «نعروني» هي «هرة» وفاعل «ذكراك» هو «المسكن» وإذا اختلفت، فالفاعل فاعل الفعل وفاعل المصدر لم يتق ثمة موضوع لأنصباب المفعول لأجله

وسدو مما سبق أن عرب «ذكراك» مفعولاً لأجله هو صرب من الحفظ من تقدير الإعراب وتفسير معنى «ذكراك» هذا محذور باللام، وهو مصاف وصمير محظونة في محل حر مصاف أنه ولا مكان للمفعول لأجله في لبيب

### 3 - الاستثناء

يقع في هذا موضوع كثير من الحفظ الذي لا يقله عاقل فهم محصور مستثنى منصوباً حكماً ثم يروجون بحشود تحت باب المستثنى المرفوع على ليدية، والمجرور بالحرف، والمرفوع على المدعية، وهكذا<sup>(1)</sup> وأحب أن أؤكد بهذا الصدد لحقائق التالية

أ - أن مستثنى لا يكون إلا منصوباً

ب - ما جاء به لا في الحمل اسم المدعية في نحو «ما جاء أحد إلا ريد أو ريد» فريد في حده نصب منصوب على الاستثناء ولكنه حين يرفع على ليدية لا يكون مستثنى استثناءً بل لا يبقى له علاقة بالاستثناء إلا من حيث معنى فقط

ج - حين يقع لاسم بعد «أو» حلاً أو حاشياً إذا جاء منصوباً أعبر مستثنى وخارجاً، ودرجه في موضوع الاستثناء أما إذا جاء محذوراً أو لأحد من وضع إشارة في الحاشية برده فهي إلى باب محذورات

د - أما غير وسوى فتصحب بحلى لاستثناء عند انتهاء شروط نصب و«ما» يضاف إليه من أسماء فلا علاقة له بالاستثناء لأنه مصاف يه في الإعراب، لأن عمل الاستثناء وقع على غير وسوى

(1) أنظر مثلاً جامع النروس العربية 3 123 وما بعده

هكذا نسعي أن يعالج موضوع الاستثناء، لا أن نحلظ فيه المرفوع  
والمصوب والمجرور والبدل فأبي استثناء هو الذي يكون حكمه انصب في  
الأصل ثم نجد هذا الحكم وقد تدرعته أحكام أخرى حتى صرنا لا نعرف هل  
المستثنى منصوب أو مرفوع أو مجرور

لقد أن لأوان لأن نوقف عن التحديث عن المستثنى في المعنى، بل  
نسعي أن نتحدث عنه باعتباره وظيفة إعرابية وهو في هذه الحالة لا يكون إلا  
منصوباً ليس عبر أما حالاته الأخرى من أنشاع أو حر أو حصر فهي حالات  
تمت بصلة ضعيفة إلى موضوع الاستثناء كما فهمه الحويون بل نالحصر  
ببصلة وثيقة إلى علم البلاغة

ويبدو مما سبق أن تحكيم المعنى في تحديد الوظيفة الإعرابية عمل  
مضلل، بل هو عمل غير علمي لأن الوظيفة الإعرابية تقوم على علاقات  
خاصة بين أجزاء الكلام وهذه العلاقات قد تتفق مع المعنى وهذا هو  
الأصل ولكن الاتفاق مع المعنى ليس شرطاً، لأن اللفظ بمعنى هو الأساس  
في تحديد الحالة الإعرابية وعلى هذا الأساس، نسعي لنا أن نترجم مدقه في  
معالجة هذه القضايا وأن نقدي بخلاف النحاة كما يقول ابن هشام لا تألفهم  
ومستصغبيهم، خدمة لسحو وحرصاً على عرض مسائله وقضاياها بكل وضوح  
وحلاء

## الفصل الثاني

### الفاعل بين اللفظ والمعنى

يحفظ المعربون والمعنونون بصناعة النحوية من ما يسوِّجونه بناءً  
لفظي وما يوحي به المعنى في هذا الموضوع وكثيراً ما يفودهم هذا الحفظ  
في تصديق والصلال وعرق فواعد النحو وأصوله بسيل من لا وهم  
ولا ترصبات وسقدمات عبر القائمة على أساس منطقي أو عقلي  
وموضوعات اني يسرح فيها بدرسون مع الخيال متعددة ولكن سجنار من  
بينها موضوع «فاعل» لما بدور حوله من أوهام وافرصات وتقديرات لا تمت  
إلى العلم وحقيقته بصله

وحتى نستطيع أن نوضح ما يدور في نفس حول هذا الموضوع، لا بد  
أن نبدأ من تحريف صعدف الطلبة ومأخروهم، ونستهي به يرد في تصاعيف  
كتب النحو، وعلى ألسنة المحققين في هذا العلم ممن تسلط بهم مهمة  
تصنيف كتب نحوية من مدرسته وغيرها

أما صعدف طلبة ومأخروهم من مختلف تخصصات فهم يزعجونني  
بلاستفسار عن عراب «أنا ربد» وحيث أقول لهم بـ «أنا» فعر ما صر  
و«ربد» فاعل، هو «أنا» كيف يكون ذلك؟ لا بموت بـ «أنا» به هو  
بدي يمينه؟ و«أنا» فلا بد أن يكون «أنا» هو مفعولاً به

وأحسنهم أن يوظفه نحوية لا يقوم على المعنى بل على علاقات  
خاصة يقوم بين الكلمات ولا ساد هو موجب رفع في فاعل لا معنى  
لفاعليه فيه ومن ناحية أخرى، إذا أردت أن تدخل لله حل حلاله في صعدفه  
لأعرابية نصت ونهت و«أنا» بعد بها أساس تقوم عليه، لأنه بد قلب «أنا»

الشمس» فأنه هو الذي أطعمها وإدا قلنا «ست الررع» فأنه هو الذي أنسته وإدا قلنا «عاب القمر» فأنه هو الذي عيه وهكذا لا ينفى شيء في الدنيا لا يؤثر فيه حل حاله من قريب أو بعيد وهذا يعني أن تأخذ برأي سلاطين سدين يعتبرون كل الكلام مجازاً لأن الأفعال كلها هي أفعال الله، وبما نسب إلى المحدثات ونسب إليهم على سبيل المجاز وقد قال بن الأثير في ذلك وقد ذهب قوم إلى أن الكلام كله حقيقة لا محذور فيه وذهب آخرون إلى أنه كله محذور لا حقيقة فيه، وكلا هذين المذهبين فاسد عندي<sup>(1)</sup>

فالمعول يرد كل لأفعال في الاعراب إلى الله تعالى بحجة كونه مسبب الأسباب وعنه لعنل هو قصور عن مقاصد اسم الدعوي وأهدافه، وعجز عن استيفاء أسرار الصبغة الاعرابية وحفاياها فثمة فرق كبير بين المعنل في الصبغة السحوية والمعنل في المعنى والذي لا يدرك هذا الفرق فهو عجز عن فهم كثير من المروف الأخرى لسي تقوم بين معنلي الألفاظ في لبعه ومعنلها في لمصطبح السحوي كالحد والمير والسنة والصفاه وعبر دت

وقد سمس تشومسكي هذا الفرق في معنلي المعنل فقال نكس بحب: ن شتر أن هت فرقاً بين المعنل مثلاً بمعناه «السحوي» وبينه بمعناه لمصطقي أو «المعني»<sup>(2)</sup>

وسدو أن قصه إدراج لله معنلي في لاعراب قدسه حد ولعنل كسب موضع استعسا طوبس وأحد ورد سب لاسملا وعلاملاهم فقد أشار إليهم بن الأساري بقوله فبه إدراج أن يقال «عانت ريد» وسمي ريد فعلاً، ولم يحدث نفسه الموت وهو مفعول في المعنلي، حار أن يقدم لمفعول هت معنل المعنل ون كان مفعولاً في المعنلي<sup>(3)</sup>

وقد أكد بن الأساري هذا المعنلي في موضع كثيرة، فحذر من لاعتماد على المعنلي في تحديد لوطفة لاعرابية مشدد على أحد جانب فقط معنل لاعتبر من ذلك قوله قتب هت وإن كان صحيحاً من جهة المعنلي إلا أنه فاسد من جهة اللفظ، وهذه صبغة لمطبة فلا بد فيها من مرعة لفظ<sup>(4)</sup>

1 - بوسر مسحو يسوعي علم الأدب = يحدث ص 39،  
(مقالات مشهيرة عرب) ص 108 (1)، بن الأساري أسر العرب ص 89  
2 - عنده الرححي السحو عربي وعرس (4) بن الأساري لاصاف 8

أجل هذه صناعة لمعنية لا بد فيها من مراعاة اللفظ أما الأوهام والافساحات والتفسيقات فلا يمكن أن يقلل بها حقائق السحابة أن قل بها معمولوهم ومن هؤلاء الحقائق اس حي، فقد سه إلى هذه النقطة قل اس الأساري بر من طويل، فحذر من الخلط بين تقدير الاعراب وتفسير المعنى، فمن سيهاته بهد الشأن قوله. يقول السحويون ان الفاعل رفع والمفعول به نصب، وقد ترى، الأمر بنصب ذلك، ألا نرانا يقول ضربت ربداً، فوقعه وإن كان معمولاً به ويقول إن ربداً فأنتم، فنبهه وإن كان فاعلاً، ويقول عجب من فيم ريد، فحذره وإن كان فاعلاً<sup>(1)</sup>

فمن معنى لفاعليه هو عمل الرفع في الفاعل، لأن ثبت الفاعل رفع دون أن يحمل معنى الفاعلية بل هو يحمل معنى المفعولية وإذا لم تكن الفاعلية هي علة لرفع فلا بد أن نجد العلة الحقيقية لرفع وهذه العلة هي الاستدلال بقول اس حي موضحاً ذلك ألا ترى أنه (يعني سائلاً معيلاً) لو عرف أن الفاعل عند أهل العربية ليس كل من كان فاعلاً في المعنى، وإن فاعل عندهم يميز هو كل اسم ذكره بعد الفعل وأشدت وسبب ذلك الفعل إلى الاسم، وإن الفعل لواحد وغير الواجب في ذلك سواء، لسقط صداع هذا مصعوف لسؤال<sup>(2)</sup>

ومن هذا لهم لعميق لما يدعو إليه اس حي من وجوب التفريق بين فاعل في اللفظ والفاعل في المعنى، ينطلق الشيخ ياسين العليمي في إشارته إلى الفاعل في الصناعة<sup>(3)</sup> والشيخ خالد الأزهري في إشارته إلى الفاعل في الأصو<sup>(4)</sup>، وهما إشارتان لهما صلة بما ذكره بن هشام في توضيحه عن الفاعل في المعنى و الفاعل في الصناعة عند تعدده لبعض أنواع سمير، إذ يقول لثمة ما كان فاعلاً في المعنى إذ كان محولاً عن الفاعل صناعة، كقصة ريد نص<sup>(5)</sup> ويشرح الشيخ خالد الأزهري هذا الكلام بقوله إذ أصبه طانت نص ريد<sup>(6)</sup> وهذا يعني أن كون «نصاً» في جملة الساقية فاعلاً في

(1) اس حي الحصاص 1 85. (4) بن المصدر 1 / 400

(2) بن مصدر والمكان 86. (5) بن المصدر 399

(3) خالد لأزهري شرح التصريح 1 399 (6) بن المصدر والمكان

معنى لسر به فبمع في الصاعه لاعربه، فهو تمير في توصيفه

ويعود س حني إلى الموضوع نفسه فيقول هذا الموضوع كثير م  
يستهووي من يصعب نظره إلى أن يقوده إلى إفساد لصعة<sup>(1)</sup> ويصير مثلاً على  
ذلك فيقول وكذلك قول «ريد قام» ربما طن بعضهم أن «ريداً» ها فاعل في  
الصع، كما أنه فاعل في المعنى وكذلك تفسير معنى قولنا سربي قدم هـ  
ويعود ذلك بأنه سربي أن دم هـ وأن فعد ذلك ربما أعتمد في هـ وذلك  
نهم في موضع رفع لأنهم فاعل في المعنى<sup>(2)</sup>

وهذا الذي حذر منه س حني وقع فيه كثير من السادة القدامى  
ومحدثين وحسن أن يذكر من هؤلاء الشيخ مصطفى العلابي، فهو يقول  
بهذا شأن وإذا أصيب المصدر بـى فاعله جزء مقصداً وكان مرفوعاً حكماً (أي  
في محل رفع) ثم يصب المفعول به نحو سربي فهم رهير<sup>(3)</sup> الدرس

فقد حذر اس حني من عتار «رهير» في موضع رفع على أنعم من أنه  
فاعل في المعنى، فجاء العلابي وعسر «رهير» مجروراً مقصداً مرفوعاً حكماً،  
ثم فسره مرفوعاً حكماً بأنه في محل رفع وهذا خلط عجيب محل عالماً  
كالعلابي أن يقع فيه فمن المعروف أن يحدث عن الأعراب سقضي  
ولمحي لا يكون إلا في الألفاظ العسية أو المجرورة بحرف آخر لرئد  
وكلا هـس الشرطين غير موفر هنا، فلا «رهير» لفظة مسه، ولا هي مجرورة  
بحرف حر رائد فما لدي سوع للعلابي لحديث عن تلفظ والمحل لا  
لحري وراء المعنى لدي ينهي بنومفيلد أن يكون به أي دور في الدراسة  
سعوته؟ فقد أكد أن دراسة «المعنى» هي أصعب نقطة في عدم لدعة وحول  
خراجه من بظاق لنحت<sup>(4)</sup>

وعانه انقول في موضوع عمل المصدر أن يقول أنه يعمل عمل فعله  
أصيب بـى فاعله، نحو سربي فهم رهير<sup>(3)</sup> الدرس رهير هـ مصاف إليه  
مجرور<sup>(1)</sup> أنه فاعل في معنى فهذا يس به فبمع، لأن صاعه سحوته

- 1) س حني انحصاص 280 = اعربه 3 / 280  
2) عم حصه و حكر 280 28 (4) عمده الر حني النحو اعربي وادرس  
3) مصطفى العلابي جامع دروس = حديث ص 111

لا يوي أنه أهميه لما كان ولما سيكون، بل إنها تسيطر لما هو فاشم  
وموجود

ولا يتوقف الأمر عند هذا الحد، بل يوعى هؤلاء في لاعتماد على  
المعنى وتحمل العبرة منه ما لا تتحمل فهد الشيخ علي رضا سي عني  
بقاعدة السابقة قاعدة أخرى ليست أقل منها بعد عن المنطق وسعراً في  
الوهم فيقول والمصاف اليه المصدر إما أن يكون فاعلاً في الأصل فمحل  
الرفع أو يكون مفعولاً في الأصل فمحل النصب، وإذا تبعته بوصف حررت  
مراعاة للفظ نحو سررت من احرام خالد المهدب اساده فالمهدب صفة  
لخادم مراعاة للفظ وان شئت قلت «المهدب» بالرفع ناعاً بمحل لأن  
«خادم» فاعل محلاً<sup>(١)</sup>.

وسن الاتباع محصور في انوصف بل هو يشمل العطف والتوكيد  
وليس وهذا يعني أن هؤلاء يجبرون أن يقول أعحسي اجتهداً ريد وعمرو  
بحر عمرو على اللفظ ورفعه على المحل لأن «ريد» هنا فاعل في المعنى أو  
في المحل حسب رعمهم

هكذا يرعمون فيجبرون ما لا يحور وما لا يفقه العقل والمنطق وقد  
ذكر صاحب المرجع أن سيويه وجماعه من انصريين لا يجبرون الاتباع على  
المحل<sup>(٢)</sup> وبارجوع إلى كتاب سيويه بحده يقول وهو عجب من صرب  
ريد وعمرو (بالجر فقط) إذ أشركت بينهما كما فعلت في الفاعل<sup>(٣)</sup> وبورد  
اس هشام هذا التركيب ضمن طائفة من سراكيب الممثلة منها قولهم هد  
صارث ريد وعمراً، بحر ريد ونصب عمرو وكذلك أعحسي صرب ريد  
وعمر و بحر ريد ورفع عمرو على أن «ريد» فاعل في المعنى ويقولون معاً  
على تبيت المسألتين معهما الحدائق لأن الاسم لمشبه للمفعول لا يعمل في  
اللفظ حتى يكون نال أو موباً أو مصافاً<sup>(٤)</sup> وهو يقول في موضع آخر  
العطف على محل المحصور ممنوع عند من شرط وجود المحرر<sup>(٥)</sup>

(١) عني صاحب المرجع في نفع العربية ١ / ٢١ ٤. من هشام معني سيب ٢ / ٤٧٩

(٢) نفس المصدر والمكان ٩ نفس المصدر ٢ / ٤٥٩

(٣) سيويه كتاب ١ / ١٩

والمحذور هو طالب لعمل ويعني ابن هشام بذلك أن لاسم ندي نصب إليه  
المصدر لم يقع منصوباً أو مرفوعاً في فصح الكلام فعطف عليه بالنصب أو  
الرفع<sup>(1)</sup>

أما ندس أجارو انعطف بصاً أو رفعاً فقد فعلوا ذلك على ما يذكر  
سبويه بتقدير فعل<sup>(2)</sup> وكذا فعل بن هشام، فقد حمل رويه بالنصب على  
أنه مصدر عام<sup>(3)</sup> ومن المعروف أنه من لأفصل عدم اللجوء إلى لتقدير  
إلا عند انصروره القصوى وقد قرر ابن أنساري هذه بحقيقة بقوله ما لا  
يغير في تقدير أوسى مما ينظر إلى تقدير<sup>(4)</sup>

وإذا كان «ريد» في فوسهم أعجبي حثهاؤ ريد، مضافاً إليه في  
لأعراب، وإذا كان بحر فيه على اللفظ والمحل لأنه سم معرب، فكيف يبيح  
بعض النحاة لنفسه حديث عن اللفظ والمحل في إعرابه وأعراب نوحه؟  
لحقيقة أنه لا تفسير لذلك إلا ابرعه في أكثر من حشد ما يجوز من وجوه  
لأعراب، والإيعاز شديد في لاعتماد على المعنى في تقدير الوطيفة  
لأعرابه، مع أن وظيفة لأعرابه تقوم على علاقات لمصيه بحه تكون دور  
المعنى في تحديدها صنبلاً ومحدوداً

وهكذا يتبدى بلبط السليم أن المعامل وطيفة إعرابية لا معنى واقعي  
سحت عنه في وقائع الحياة واحداث الكون ولو كان النحاة يفترون إلى  
المعنى فقط في تحديد الوطيفة لأعرابية لما كان لهم مسوع في تسمية وطائف  
بحوته كثيرة تتضمن معنى المعامل، مثل أسماء الأفعال الناقصة وأفعال المقارنة  
والأحرف بمشبهه بالأفعال، إذا كانت أخبارها أفعالاً في نحو لأمثلة سالية

كان ريد يدرس،

- كان ريد سحج،

إن ريد يدرس

فريد في هذه الجمل الثلاث فعل في المعنى ولكنه من حيث الوطيفة  
الإعرابية اسم «كان» في الأولى واسم «كد» في الثانية واسم «ن» في الثالثة،

(3) بن هشام معني الفس 2 / 475

(4) بن أنساري الانصاف 1 / 249

1 نفس المصدر 2 / 474

2 سبويه الكتاب 1 / 9



فأي دور يبقى للمعنى في تقرير الوظيفة الاعرابية؟

ولم تمت هذه الملاحظات اندفقه الاسناد عباس حسن وهو السحوي  
الجهيد فأشار إليها إشارات صائبة في مواضع متفرقة من كتابه «لو في» فهو  
حين يذكر الفاعل السحوي يُعرفه في الحاشية بقوله «يرد به الفاعل السحوي - لا  
السحوي - وذلك من فعل الشيء حقيقة، ولو لم يطق عليه الشروط السحوية  
لفاعل<sup>(1)</sup> وفي موضع آخر يحاول أن يميز بين الفاعل السحوي والفاعل  
لحقيقي فيسند إلى هدفه من خلال مثال يقدمه هو «تمزقت الورقة» فيقول معلماً  
عنه «عرب كدته لورقة فاعلاً سحويًا» وهذا الاعراب لا يوفق ولا يساير المعنى  
للسحوي لكلمة «فاعل» ولا يوافق الأمر الواقع، لأن الورقة في حقيقة سم تفعل  
شيئاً فسم تفرق بسببها ولا دخل لها في معرفتها ولم يشترك فيه بعمل ايحابي بحدته  
ولكنها تأثرت به حسن أصابها<sup>(2)</sup> وهو يستخلص مما سبق أن الفاعل ليس هو  
فاعل لحقيقي وربما هو المتأثر بالفعل وإذا كان الأمر كذلك فأين الفاعل  
سحيفي؟ بحيث صاحب «السحو الوافي» على ذلك بقوله «وليس في الجملة ما  
يدل على ذلك الفاعل الحقيقي أو على شيء يربط عنه<sup>(3)</sup>»

ونقدت هؤلاء الأدباء بطون السحو افتراضات وأوهاماً أن يعلموا أن  
الفاعل في السحو غير الفاعل في المعنى أو الفاعل في اللغة أو الفاعل في  
الحقيقة أو الفاعل في قانون العفومات، لأن الفاعل في السحو وظيفته إعرابية لا  
معنى حقيقي واقعي وهذا يعني أن الفاعل في السحو ليس هو من يفعل الفعل  
فقط بل هو أيضاً من يمارسه أو يعاينه أو يتأثر به أو يتصف

فإذا فهما هذا حق الفهم استطعنا أن نضع حداً لكل التجاورات التي يقع  
فيها درسو سحو من خلال الخلط بين الفاعل في سحو والفاعل في الحقيقة،  
وكذلك بين فاعل في الوظيفة الاعرابية والفاعل في المعنى إذا عرفنا ذلك  
استطعنا أن نحجب مرفأً خطراً في دراسة السحو وفوق كل ذي علم عليم

(1) عباس حسن الوافي 2 / 227 (الحاشية (2) نفس المصدر 2 / 64

رقم (2) (3) نفس المصدر والمكان

## الفصل الثالث

### المنادى المفرد بين اللفظ والمحل

يقول المؤرخون وعلماء اللغة ان النحو من العلوم التي نضجت واحترقت بعبور بذلك نه مدح بعبية في الكمال والاتقان فلم يعد بحاجة إلى مزيد من التحليل، والتعليق ولا إلى فصل تسع وستقصاء وسرب على قولهم هذا أن لا فائدة من الكتبة في النحو ولا جدوى من إبداع الوقت في تتبع قصاياه وانعام النظر في مسانده

وواقع الأمر يحالف ذلك مما رآل في النحو فصاب بحاجة إلى دراسة ومشكلات بحاجة إلى حل ولقد كثرت في هذه القضايا لكثير الكثير وما رلت أفع بين امية والعبية على جديد في الموضوع فكثيراً ما يواجهني من تحليلات النحاة وبحريجاتهم ما يرفضه ادق ويصيب به الصدر وليس من الذين يأخذون العلم نقلاً دون مناقشة أو محاسبة، مع حرصي الشديد على روم حادة لعقل وانصوب، وعدم الانتعاد عن حدود المنطق ومقاييسه ومن هذه الموضوعات التي أحس فيها قلقاً وعدم استقرار موضوع بداء وبدو هذا النقل والحل في النقاط التالية

أولاً - قول النحاة ان المادى العلم أو المكرة المفصودة يكون مسأ على ما كان نرفع به نحو يا ريدوب رحل وربما يبدو قولهم مقبلاً لو إحصى لبدء في هذه الحدود ولكن النحاة بنحاورون ذلك إلى القول بأن المادى يوصف على بعبه، أي أن الصفة نرفع على التبعيه فيقولون يا ريد الكريم ونا محمد الشريف، نرفع «الكريم» و«الشريف» على التبعيه اللفظية ومن المعروف أن الاسم المسي يعرب نابعه حملاً على المحل لا على اللفظ اما أن يكون مسياً فتتبعه صفة على اللفظ لا على المحل، فهذا من العجب

العجائب اندي لا تكاد تصدق. إيهام يرفعون أن المبادئ المسي على الصم يكون في محل نصب بفعل البدء، المحدوف. فإذا كان الأمر كذلك فوجب أن يكون التامع منصوباً على المحل. أما أن يكون الرفع مرفوعاً والمتنوع منصوباً فهذا اضطراب في التعميد ليس له مثل. وقد حوّل السحابة أن يحدو مسوعاً بهذا التحريك، فرفعوا أن كثرة ورود مبادئ مسياً على انصم أنح لهم أن بعده مرفوعاً. قال ابن الحشاش في ذلك: «وإنما أحرنت أعرانها على لفظة و كانت صمته صمة نساء لأنها أعني الصمة - استعربت في كل مبادئ بهذه الصفة واضردت فيه فأشبهت الرفع في الفاعل فلذلك حاز الأحرار عليها وهم بحر الأحرار على غيرها من حركات نساء»<sup>(1)</sup> وهذا السويع عبر مفهوم لينة لأن المسي بقى مساً مهما كثر استعماله. ويبدو من ثم أن قول السحابة أن كثرة ورود المبادئ المسي على الصم على هذه الصورة أدحت للسحابة اعتبار صمته حركة رفع هو قول لا يتسق مع قواعد المنطوق السديد. وإلا فمن أين أن كثرة استعمال المسي جعله معرباً؟

ب. كثرة ملاحظتي للمبادئ المسي على الصم جعلني أقرر عن نفسي أن المبادئ هذا لا بد أن يكون مرفوعاً. وكذلك يبدو من تتبع أقوال كثير من السحابة وعلى رأسهم سبويه. فهو سحابة لساء على الصم ولا يذكر إلا رفع فهو والمفرد رفع<sup>(2)</sup> ويقول فرفعوا المفرد كما رفعوا فتل وبعد موضعهم واحد<sup>(3)</sup> ويقول أيضاً إن كل اسم مفرد في لساء مرفوع أبداً<sup>(4)</sup> وقال لرب نصب بهذا الشأن إن المبادئ بالساء بمفرد مرفوع، وب مبادئ بالساء المصاف منصوب<sup>(5)</sup> وأكثر من ذلك كله أن الكوفيين يعدون المبادئ المفرد مرفوعاً بخلاف البصريين الذين يعدونه مسياً على الصم. وقد أدراس للأسري المسألة الخامسة والأربعين من كتابه «لأنصاف في مسائل الخلاف» حول هذا الموضوع<sup>(6)</sup>.

- (1) ابن الحشاش، مرجع ص 194 = صم كتاب بشم. مجمع اللغة العربية  
(2) سبويه، الكتاب 2 / 182 لا ديني بعنوان. موسم الثقافي الأول  
(3) نفس المصدر والمكان أنظر ص 72  
(4) نفس المصدر والمكان 6 من الأسري لأنصاف 326 وم  
(5) حسد عباس محاصرة بعنوان  
(6) تصنيف العلوم عند العرب، صدرت =

و لذي يبدو لي من محمل ما قرأت في هذا الموضوع أن لا شيء يجمع من كون المبادئ لمجرد مسبباً على الصمم كما يرى الصربون. إذ لم يتصل به نافع من استوعب لأنه حيث يشبه صوتاً من الأصوات مسبباً على الصمم، لأن بصوت لا محور بعته ولا العطف عليه وقد لمس بن هشام هذه الحقيقة في عبرت قوله تعالى ﴿قُلِ اللَّهُمَّ فَاطِرَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾<sup>(1)</sup> قال به يعني «فاطر» على تقدير «يا» ولم يجعله - يعني سبويه - صفة على المحل لأن عبده أن اسم الله سبحانه وتعالى لما اتصل به الميم المعروضة عن حرف الداء أشبه لأصوات فلم يجر عنه<sup>(2)</sup>

و مبادئ إذ أردت به أن يكون مسبباً يشترط فيه ألا يوصف بقد وصف طرأ بعد الكلام ومن المعروف أن الكلام إذ طرأ أمده في لبدء يصب كما في حالة لمبادئ مصاف و شبه مصاف وسكرة غير المقصوده هي هي أن مبادئ مبررة لأصوات كما نلفها ولأصوات لا يوصف و إذا كانت لأصوات لا يوصف و لمبادئ صوت فكل ما يُدخفه استجده بالمبادئ من صفات فهو من قبل لحمل المصنوعة سي لا يؤيدها السماع أو الفعل فكما أن صفة لمبادئ تجعله مصوفاً وتعدّه عن الساء، كذلك وصفه بجعله مرفوعاً وبحرته من ساء والمبادئ يكون مسبباً في حالة واحدة هي أن يكون مفرداً غير مصاف ولا موصوف فهذا مطلق بالاصفة أو يوصف بان ساؤه وأصبح معرباً

فإذا أردت أن يحسم الخلاف في موضوع المبادئ لمجرد وإعرابه تدل أنه قد يكون من المقبول اعساره مسبباً على الصمم، على أساس أنه صيرت من الأصوات، بشرط أن يكون مسبقاً ومجرداً من لاتنازع وبخاصة يوصف أو استدليه فإذا كان اتساعه ضرورة في نحو يا أيها الرجل، أو يا هذا الرجل، فمن الأرجح والأقرب إلى المنطوق أن يعتبره مرفوعاً لا مسبباً على الصمم وأن يعرب تابعه على سببيه إذا كان حامداً كما في امثالين سديس، وعلى يوصف إذا كان التابع مشفّع نحو قوله تعالى ﴿يَا أَيُّهَا الْمُدَّثِّرُ﴾<sup>(3)</sup> وكذلك لا

(3) سورة المدثر 1

(1) سورة الزمر 46

(2) بن هشام معي السيب 2/ 601

بد من اعتبار المسمى إذا كان نكرة مقصودة معرباً مرفوعاً إذاً كان مثنى أو جمع  
مذكر سالماً في نحو يا معلمان، ويا معلمون، لمسيين

الأول - لأنه من غير المعروف أن تكون علامات البناء حروفاً كالآلف  
والواو والياء هما من علامات الأعراب

الثاني - لأن الاسم المسمى لا يتصرف بل يبقى على حالة واحدة إما أن  
يكون مفرداً ومثنى وجمعاً ويعنى مسياً فهذا لا عهد للمثنى به ويحسن عدم  
أن اسم الإشارة «هذا» مثنى فإذا ثبى أصبح معرباً بالآلف رفعاً وبالياء نصباً  
وحرراً وكذلك «الذي» و«التي» وهما اسمان موصولان وعنى هذا السور  
فليس المسمى فإذا كان من المفعول أن يعتبر مسياً في حالة الإفراد فلا بد أن  
يرون هذا البناء في حالة تثبته وجمعه في نحو قولنا يا معلمان، يا معلمون

وعلى هذا يكون المسمى مسياً على الصم في حالة واحدة هي أن يكون  
مفرداً مفطوعاً عن الاضافة مجرداً عن الوصف في نحو يا محمد، ويا رجل  
وفي غير ذلك لا بد أن يكون معرباً مرفوعاً حتى يمكن أن تثنى أو تنصب في  
غيره، وحتى لا يتحصل تناقض بين بناء المسمى على الصم ورفع نائبه على  
انوصف أو البدلية أو التوكيد، إذ ليس من الممكن ولا المفضل أن يُنصب  
مسمى المسمى على اللفظ، في حين أنه من المعروف أن الاسم المسمى يعرب  
على المحل لا على اللفظ

ومما يؤكد ذلك أن المسمى لا يمكن أن يكون وصفاً مرفوعاً نو كذا  
حقاً مسياً على الصم، وإن هذا للحفظ بين بناء المسمى على الصم ورفع  
موصوفه بوقع انعرب في عدة إشكالات لا يفصلها عقل ولا منطق ومن ذلك  
لإشكالات ما يلي

أ - في قولنا يا أيها الرجل نحن مصطرون لاعتبار «أي» نكرة مقصودة مبنية  
على الصم و«لرجل» بدلاً منها هذا التناقض بين بناء المسمى على الصم ورفع  
شيء عجيب لا يستطيع النحاة أن يجسروا عليه إجابة منطقية مقبولة  
والسؤال هو إذا كانت «أيها» مبنية على الصم حقاً فلماذا جاء نائبها  
مرفوعاً من لماذا لم يجر في هذا السماع أن يحىء منصوباً على المحل كما  
في غيرها من حالات البناء اسبي أحار فيها النحاة برفع على ظاهر اللفظ  
ونصب على المحل في مثله يا ريد الكريم برفع «الكريم» ونصبه؟

ب - في بناء العدم المسمى مثل «سيويه» يحتلظ الأمر بين انشاء الأصلي وانشاء  
لعدرض، فتصيق السبل بالمعرب ولا يستطيع أن يخرج من هذا  
لاشكال، لا بالتقدير، الضعيف والتجريح المحللون نقول في إعراب  
سيويه إنه مبادئ مبي على الصم الذي مع من ظهوره حركة البناء  
الأصلي فإذا اتعنا سيويه بصفة حدث بها مرفوعة على ما رسم الحاجة  
نقول يا سيويه الكريم، رفع الكريم وإذا كان البناء على الصم سم  
تظهر على «سيويه» فكيف سيح لأنفسا أن تشعه بصفة مرفوعة؟ ألم يعلم  
لجده بهم رفعوا لصفه لكثرة ورود المبادئ مساً على الصم حتى اعسر  
كأنه مرفوع؟ ولكن إذا لم يجيء المبادئ مسباً على الصم في مثل  
«سيويه» فكيف تحيى صفته مرفوعة؟ ألا يفهم من هذا أن الأقرب إلى  
المنطق أن نقول إن مبادئ مرفوع وأن «سيويه» علم مبي على الكسر  
في محل رفع؟ وإذا قمى جاز أن يعدور اسماً واحداً بناءً ان بناء ثابت  
وبناء عارض؟ ويستطيع أن يقول الكلام نفسه في مثل قولنا يا هذا  
الرجل، وبهذه المرأة، وبهؤلاء الرجال، فإن أسماء الإشارة هنا مبي  
في محل رفع على البناء لأن المبادئ المفرد مرفوع وأما لأسماء لتالية  
لها فهي مرفوعة على الندية ولا محارها سرعم بأن أسماء الإشارة قد  
اعنورها بناءً ان بناء ثابت وبناء عارض؟

ثانياً - قول الحاجة أن المبادئ منصوب مطلقاً أو محلاً بفعل البناء  
لمحذوف، فمن السداجه المتناهية أن سلم بهذا القول ذلك أن البناء يشاء  
ونقلير الفعل حر ثم انه من غير الحائر أن نعمل معاني لحروف فصع مكان  
«هين» أسمهم ومكر «ما» أضي، ومكان «إلا» ستشي لح وكل من به  
أدنى يصو يعلم أن الفرق كبير بين قولنا يا محمداً وقولنا أباذي محمد

فكيف نجبر لأنفسا أن نكتب حمدة ونعرب حملة أخرى قد تحمل  
معها ولكنها لا تحمل دلالاتها وأبعدها؟ ثم إن عهد الموازنة بين البناء  
والطرف في أن كلا منهما نصب، إذ أصعب ويسى على الصم إذا قطع عن  
الاصافه، هو إجراء يعتمد لشبه لظهرئي سحب ولا فلا شبه بين البناء  
والطرف لانه والفرق بينهما أن الأصل في انصرف النصب ولا شك أن  
القطع عن لاصافه حانه عارضه وأما في البناء فليس يفسع حنة عارضه بل

هو حالة مستقلة بنفسها لا تختلف عن حالة المصنف، لأنه من غير الممكن تحويل المبادئ المصنفة مبادئ مفرداً وبخاصة في حالة العلمية فانشئه من الظروف المفطوع والبداء هو شبه ظاهري بحيث لا يتوقف عليه أي حكم فإذا كان عامل المصنف في الظروف فعلاً ظاهراً أو محدوداً فلا يعني هذا أن من شرط المبادئ أن يكون منصوباً بفعل محدود فيات على الظروف، لا نسب إلا لأن المبادئ يسي على انصم حياً وينص حياً آخر إذا أصيف تماماً مثل لظرف في حالتي بصافته وقطعه عن، لاصافة فهذا شبه ظاهري كما قلنا لا بوحب شيئاً ولا يهي شيئاً آخر فإذا سئل عن عامل المصنف في المبادئ قلنا ليس من الضروري أن يكون المصنف في المبادئ بعامل ذلك أنه ليس من شرط العبارات الانفعالية أن تعرب إعراب الحمل، الحرية فمن الملاحظ أن عبارات الانفعالية لها نمط خاص بها، ومن الخطأ أن يروح بطلق عليها مقاييس الاعراب التي تطبقها على لجمال الحرية تمحلاً واعتباطاً<sup>(1)</sup> ولقد سب لي أن محاولة إحصاء العبارات الانفعالية تقو عد الاعراب هو عمل بلا حدود، فالعبارات الانفعالية لها كتابها المستقل الذي يأتي الحصوع لقواعد العمل والمنطق وبذلك كانت سباً لخلافات كثيرة ومناقشات عميقة فشبه المبادئ المنصوب بالظرف هو من قبيل، لافتراض لفاته على الظرف لأن سب المبادئ على انصم إذا كان مفرداً، ونصه إذا كان مصافاً، ليس منه شبه نهائيه وبين لظرف بل النسب في ذلك أن، المبادئ المفرد مهي على انصم لشبهه بالصوت والصوت دائماً مهي فإذا مَطَّ هذا الصوت أو مَطَّل بالوصف أو بالاصافة ذهب مسرع كونه صوتاً منص

ثالثاً - ومن المشكلات التي تواجه المعرب في البدء ما يرمعه الساحة من أن المفرد بوصف كما توصف بقبه الاسماء وانحقيقه أن المبادئ المفرد ليس بحاجة إلى وصف، فالمقصود بالبداء هو تبنيه المبادئ أو طلب إقباله فما حاجته إلى الوصف؟ والاساس حين يبادي لا يبادي بشرط كما قال أبو العباس سمرد<sup>(2)</sup> ولديك كان من السحيف الظاهر أن يقول يا ريد الكرمه لأن حترءا بالمبادئ وحده يفي بالعرض وكنت مدد من بعيد دائماً المفكير في

(1) محبي الدين الصيادي العرب ونسبه (2) سعدادي حربه لأدب 2/ 33

موضوع صفة للمادى فلا أجد لها مسوعاً فالمادى المفرد ليس بحاجة إلى وصف ولكنى كتب اصطدم في كتب النحو بالأمثلة المصنوعة لمفترضة التي لم يرد بها نص ولم ينطق بها سماع فأحر في هذه الأكداس المكذبة من الأمثلة انى لا نفيد إلا التعقيد ولا نفود إلا إلى الحيرة، حتى عثر على كلام للأصمعي يصح الأمور في بعضها ويعد إلى الحقيقة من بعضها، وهو قوله لا بوصف المادى لمصنوم لشبهه بالمصنوع الذي لا يحور وصفه<sup>1</sup> وقد سمعت الأبيات لقراءة لي بمدى فيها لأعلام من الأسبغ كإبراهيم وسماعين وإسحاق وعيسى وموسى ويعقوب الخ فلم أجد استعمالاً واحداً منها جاء فيه المادى موصوف وفي مثل واحد من تلك الأمثلة ورد للمادى موصوفاً ولكن في بناء مستقل عما قبله ذلك في قوله تعالى ﴿يوسفُ أيُّها الصديقُ افتتَنَ﴾<sup>2</sup> ثم بقى كما يقول مؤلفو كتب النحو يا يوسفُ انصديقُ بل فإن يوسفُ أيُّها الصديقُ هذا النمط الواحد الذي وصف فيه يوسفُ بالصديق ولكن عبر بصورة سي درج عندها مؤلفو كتب النحو وهذا يعني أن مادى النعم لا بوصف فليس ثمة من ضروره لوصفه وما جاء من الأمثلة التي نجف ذلك، ووصف بما أن يكون مرفوعاً على المعت لمفطوع أي أنه حمر حسد محذوف، وما أن يكون منصوباً على المدح أو على تقدير «أعني» كما قرأ لأصمعي وريماح «الطريف» في نحو قولك يا زيد الطريف على تقدير أنت الطريف، وتنصاه على تقدير أعني الطريف<sup>3</sup> فليس لوصف كما يبدو ضرورياً في بناء عبارة البدء

هذا إذا كان المادى عنماً فإذا كان نكرة مقصوده كان وصفه أكره وأشنع ولقد جاء أبو تمام شيء من ذلك حين قال

يا رمت تصديق ذلك يا أعورُ الدحانَ والحظهمو ولا تدب

فقد وصف «أعور» وهي نكرة مقصودة «الدحان» وهي معرفة فقال التبريزي معلقاً على ذلك جعل «أعور» معرفة بالبدء ثم بعته بالدحان وبعض

(1) محمد بن الحسن شرح كافيته اس (3) محمد بن الحسن شرح كافيته اس

المعجب 1 136

المعجب 1 136

(2) سورة يوسف 12



العرب يسوحش من هذه السية، واستعمالها في كلامهم قليل ولا يكاد يوحد  
يا علام العاقل أقي<sup>(1)</sup>. ومن المعروف أن الكرة المقصودة إذ وصفت نصب  
كما في قول أبو صيري

كيف ترقى رقبك الأنساء يا سماء ما صارتها سماء؟  
فقد جاءت كلمة «سماء» ها مصونة لأنها تعبت بجملة فعنية موضعها  
نصب على الوصف

وبخلص مما سبق إلى الحقائق التالية

- 1 - لا بدس في اعتبار المبادئ المفرد مسأ على الصم، شريطة أن يكون  
مقطوعاً عن الوصف كما هو حينما يكون مقطوعاً عن الالف
- 2 - إذا تبع المبدى المفرد بالوصف أو الدل أو التوكيد، وكذلك إذا تبي، أو  
جمع جمعاً مذكراً سالماً فلا متحص من اعتباره معرباً مرفوعاً
- 3 - إن القول بأن المبادئ منصوب قائماً بفعل محذوف تفسيره «أبدى» هو  
خرافة ليس لها ما يؤيدها
- 4 - إن المبادئ المفرد ليس بحاجة لأن يوصف وما حبه خلاف ذلك فهو  
مرفوع على أنه تعبت مقطوع أو منصوب بتقدير فعل أمدح أو أعبي
- 5 - إن انرام رأي الكوفيين باعتبار المبادئ المفرد مرفوعاً لا مسأ على الصم  
بحر كل ما يعترض لطالب من بحوثات عند دراسة هذا الموضوع

---

(1) البربري شرحه على ديوان أبي تمام 4 306 307

## الفصل الرابع

### الاعراب المحلي بين الفعل والجسلة

كثيراً ما يحس الكاتب حتماً يتأهب للكتابة في موضوع ما أنه مقبل على معالجة قضية شائكة، وانتصدي لمهمة صعبة ولا يحفف من ثقل هذه الاحساس إلا إيمانه بأنه يفهم الموضوع تمام الفهم، وأنه قادر على شرحه وتوضيحه، وأن الافعال على معالجته له يحتمل في صيده دعاً حملاً وفنده عممة

والموضوع الذي أن مقبل على معالجته هو من ثلاث الموضوعات شائكة التي تحتمل في طياتها شيء من التعقيد والصعوبة لأنها تمثل حقائق يدور حوله الطائفة من العلاقات القائمة بين التراكيب النوعية هذا الموضوع هو لالاعراب المحلي بين الفعل والجسلة وتكمن أهميته وصعوبته في علاقته الوثيقة بموضوع انجمل انني لها محار واحتمل التي لا محل لها من الاعراب

وقد أحست صعوبة هذا الموضوع حتماً كنت أدرسه لطله الوجيهه فقد أقيمت حين ذلك أن الطالقات يقاميين من درسة هذا الموضوع الشيء الكثير، من أنقب كذلك أن الكثير من مهن كن ير معن أن شجن بطرفهن عن كل سؤن يدور حوله في امتحان لوجيهية مهم تأتي عن هذا التصرف من تثنج

فإذا أردت أن تعين لصعوبة التي تنسب إلى هذا الموضوع قدرنا أن ذلك يعود إلى أن الطالقات يملك الاستعداد للتفكير في الكمية الباردة والنظر في موقعها من الاعراب، ولكنه لا يملك الاستعداد للنظر في العلاقات التي تقوم

من أمثلة من الألفاظ منطوية في أسلاك الحمل القصيرة أو الطويلة وهو غير مستعد كدست لتأمل الطويل في تحديد ما يربط تلك الألفاظ المنطوية من علاقات ظاهرة أو خفية ذلك التأمل لذي تصور من خلاله خطوط تأثير عام في حديثها وطردها، كأنها انتبازات امعاطسية وهي تعث سراده لحدب، فيتبين له ما يقصده النحاة من حديثهم عن حمل لبي لها محل و لحمل اني لا محل لها من الاعراب

ولو استطاع الطالب أن يؤول الحممة بكلمة واحدة مفردة كحال معدوره أن يحدد موقع تلك الكلمة المفردة، فإذا وقعت الحممة موقع كلمة مفردة أعربت بحسب موقعها في الكلام وإذا سعضى عيب أن يصعب موضع كلمة مفردة تبين ما أنها لا تحتل موقعاً في ذلك الكلام ولقصية في حقيقتها أسهل مما يتوقعه الطلبة والدارسون ولكن ما الحيلة وطئت في هذه الأيام بحمور عن النحو والاعراب أسوأ الشطرنج وأعصر المشاعر<sup>45</sup> ولذلك سدد من استطاع حل تلك القصية بفعل من نصر وعمو سطر

ولا يريد أن يتوقف طويلاً عند هذه النقطة، فليس همم أن نبحث موقف الطلبة من النحو ولا علاقتهم به فقد قصود إلى الوقف عند مسألة يهملها النحاة أو يسهون عنها أو يسهلون في معالجتها فيحطون، ألا وهي عدم تفريق هؤلاء بين التحدث عن موقع الفعل وموقع الجملة من الاعراب، ومساواتهم بين التعبير في حين أنهما موضوعان مختلفان تمام الاختلاف.

وتكمن هذه المسألة في حدث السجده عن الحممة شرطه التي لها محل من الاعراب أو الحممة شرطية التي لا محل لها من الاعراب، نعتاً لشرط نفسه إن كان حارماً أو غير حرم يقول سعيد الأفغاني بهذا الصدد إن كان فعل شرط ماصياً وهو في المعنى وحقوب مصارعاً كان الأحسن جرم لحواب إن لم يُفَضَّرَ فهو، إن جهدت فهو، وبحور رفعه فتكون الحممة في محل حرم إن اجتهدت فهو وإن كان مصارعاً فمصبياً حرمت لأو وكنت حملة انثاني في محل حرم من يُقدِّمُ حيراً سعيد<sup>46</sup>

1 سعيد الأفغاني مذكرات في قواعد اللغة العربية ص 45

ويكمن الخطأ هنا في حديث الاسناد لأفعالي وأمثاله كثيرون<sup>(1)</sup>، عن  
اعراب الجملة في أسدود الشرط، في حين أنه ليس في الأساليب الشرطية  
مكان للجملة، لأن من أسدود هو عد اعراب لجملة أن يصح تأويلها بمفرد كما  
يقول صاحب جامع الدروس العربية<sup>(2)</sup>

فهي يجوز لنا تأويل فعل الشرط أو جواب الشرط بمفرد؟ يؤكد مواقع  
أن هذا التأويل غير جائز انتهى، لأن عمل الشرط هو محرم، ومن المعروف أن  
لمحرم لا علاقة له بالأسماء ومن لجدير بنا أن نتذكر بهذا الصدد القاعدة  
لنحوية المشهورة لا حر في الأفعال ولا حرم في الأسماء فكيف يمكن  
تحدث عن حملها محل من لاعراب في مواقع لا تسمح للاسم المفرد  
بتأويلها؟

وبوصح ذلك أننا نقول مثلاً السماء تمطر، فممكن تأويل الجملة  
بمعنى اسم فقول السماء ماطرة وهكذا تكون الجملة بفعليه (تمطر) وقد تم  
تأويلها بمفرد هو (ماطرة) فهي يجوز لنا أن نؤول جملة الشرط أو الجواب  
بمفرد؟ هذا هو السؤال الذي يسعى أن يتوقف عنده لنحويين طويلاً وهم  
يتحدثون عن جملة لشرط وجملة الجواب والحقبة الدامعة أنه ليس ثمة  
شيء اسمه الجملة الشرطية إلا إذا كان المقصود أداة الشرط وفعلها  
وجوابها<sup>(3)</sup> أما أن يكون فعل الشرط جملة وجوابه جملة، وإن يكون لكل  
مهما محل من لاعراب فهذا شيء يشبه المستحيل، بل هو صرب من الخط  
بأن يبرلوا فيه كثير من النحويين لقله تسهيم وتفصيلهم في معالجه هذه  
الموضوعات ولقد تسمه ابن هشام إلى هذا الخطأ فقال وأما يجوز أن قام  
أحوك قام عمرو فمحل لحرر محكوم به للعلن وحده لا للجملة بأسرها،  
وكذلك في فعل الشرط<sup>(4)</sup>

فهذا هو الكلام الصحيح فالحرر هو للمعل لا للجملة، لأن هذا  
الموقع حصص بالأفعال لا بالأسماء والجملة لا يكون بها محل من لاعراب

(1) فخر ردين فواء اعراب الجملة وأشياء (3) محمد الأمير شرحه علي معني النيب  
الجملة ص 42

(2) انعلاسي جامع الدروس العربية 3/ 287 (4) ابن هشام قواعد الاعراب ص 67.

إلا إذا حذر تأويلها بمفرد. ويظهر هنا أنه لا يجوز تأويلها بمفرد. وقد أكد ابن هشام هذه الحقيقة في المعاصي بقوله: «يد المحكوم لموضعته بالجرم الفعل لا الجملة بأسرها»<sup>(1)</sup> وهذا يعني أنه في محو قولنا: «إن عرساً ريداً نَجَح»، يكون كل من فعل الشرط (درس) وجواب الشرط (نَجَح) في محل حرم على أنهما فعل الشرط وجوابه. ونحن هنا نصر على أن الجرم المحلي يدرم الفعل المعاصي وحده دون الجملة، إذ لا يصح تأويل الجملة هنا بمفرد. وقد أكد هذه الحقيقة العلايبي بقوله: «إن وقع المعاصي شرطاً أو جواباً حرم محلاً محو»<sup>(2)</sup> «إن أحسستم أحسستم لأنفسكم»<sup>(3)</sup>

وشمة خطأ آخر يقع فيه المعربون عند حديثهم عن جواب الشرط المتصل بالفاء أو إذا المجازية. يقول العلايبي بهذا الشأن: «وإن كان الجواب جملة مقترنة «بالماء» أو «إذا»، كالت جملة في محل حرم على أنها جواب الشرط محو. إن تستفتحوا بعد جاء المنح وإن تنهوا فهو حير لكم ويحو. وإن خصهم سيئة مما قدمت أيديهم إذا هم يقطعون»<sup>(4)</sup> ويحذري الشيخ العلايبي هنا جمهور النحاة في أن الجملة المقترنة بالفاء أو إذا الواقعة في جواب الشرط، لا بد أن تكون في محل حرم لأنها جواب الشرط. وكذلك يصح صاحب كتاب أعراب الجمل وأشياء الجمل<sup>(5)</sup>

ونحن نعرض على مثل هذه القول اعتماداً على ما يسهل سابقاً من أن الحمل في حيز أدوات الشرط الجازمة وغير الجازمة لا يصح تأويلها بمفرد. ومن ثم لا يكون لها موقع من الأعراب. وقد تيسر الدعائي إلى هذه الحقيقة هناك. الحق أن جملة الجواب لا محل لها مطلقاً، إذ كل جملة لا تقع موقع المفرد لا محل لها. ولا يقال أنها واقعة في موقع المفرد. وهو الفعل النفس للحرم. لأنها لم تقع موقعه وحده بل موقعه مع فعله الذي يسم به الكلام كما يتم بهذه الجملة<sup>(6)</sup>

- (1) ابن هشام معي اللب 2/ 409 • المحسن 2/ 206  
(2) العلايبي جامع الدروس العربية 2/ 206 (5) عباس حسن النحو الوافي 4 457  
(3) نفس المصدر والمكان (الحاشية رقم 2)  
(4) معر اللين قبوة أعراب الحمل وأشياء =

وإذا أردنا أن نجعل الجملة المقترنة بالفاء الواقعة في جواب الشرط محلاً من لأعراب فهذا يعني أن علينا أن نصدر قانوناً جديداً يحرر أن نجعل للجملة مكاناً من لأعراب دون أن يصح تأويلها بمفرد ويكون مسوع أعطائها مكاناً من الأعراب وقوعها موقع الفعل لا موقع المفرد. في هذه الحالة فقط يصح أن يحدث عن وقوع الجملة المقترنة بالفاء الرابطة لجواب الشرط في محل جرم على أنها واقعة موقع الفعل الذي لو كان موجوداً لثم جرمه وقد حاول صاحب كتاب «أعراب الحمل» أن يحل هذا الاشكال فقال تفرد الجملة بالفعل لمصارع، إذا وقعت موقعه ويكون ذلك في جواب الشرط المحرم المقترن بالفاء أو إذا، ومنه قول جميل شبة

فمن يُعصر في الدب فرياً كمثلهما      فذلك في عبث الحية رشيد

لأنك تؤول جملة «ذلك رشيد» بالفعل المصارع «برشد» فيكون مجزوماً، والجملة التي حلت محله في محل جرم<sup>(1)</sup> ولا شك أن هذا تعيب حيد وتحريج معيّن يفد جعل صاحب «أعراب الحمل» مسوع وقوع الجملة في محل جرم تأويلها بفعل مضارع وبيانها عنه. وهذا يختلف اختلاف جذراً عن جعل السبب في ذلك وقوعها موقع اسم مفرد

ونصطدم ونحن نقرأ في موضوع الشرط وأدواته بإشكال آخر، ألا وهو قول النحاة إن «إذا» حافضة لشرطها متصونة بجوابها وهذا يعني أن فعل الشرط في محل جرم مصاف إليه وهذه الحقيقة تتناقض مع حقيقة أخرى، وهي أن فعل الشرط غير الجازم لا يكون له محل من لأعراب فمن المعروف أن أدوات لشرط غير الجازمة يسلم فعلها وجوابها من الجرم فكيف يوفق بين قولنا إن «إذا» مصافة إلى شرطها وقولنا إن شرطها لا محل له من لأعراب لأنها أداة شرط غير جازم وإذا كانت أدوات لشرط لجازمة تجرم الفعلين لعظاً أو محلاً، فمن المنهجي أن يكون فعل أدوات لشرط غير الجازمة وجوابها غير مجزومين أو ليس بها محل من الأعراب ولا يصح أن يجري هذا للحكم على جواب لشرط وبحلي فعل لشرط مه

ويتجاهل كثير من النحويين هذا الاشكال بقولهم إن جواب «إذا» لا

(1) فخر بنين هذوه: إعراب الحمل وأشباهه جعل من 30

محل له من الاعراب<sup>(1)</sup>، ويعصون انصر تماماً عن بدء رأي في مكان فعليه من الاعراب، لأنهم لا يريدون أن يفصوا رأياً يسلم به كثير منهم، ألا وهو أن مكان فعل الشرط هو الحر بإضافة «إد» إليه<sup>(2)</sup> ولا شك أن الشرط والحوار نظيران متكافئان فكيف يجوز أن يجري على أحدهما حكماً لا يحريه على الآخر، كيف يكون أحدهما محكوماً عليه بأن لا مكان له من الاعراب والآخر ليس به حكم الية في حساب لحرم وعدمه، لأنه قد تم الحكم عليه في قضية أخرى بأنه في محل جرب لإضافة<sup>(3)</sup> وهذا صرت من انحط في الاعراب المحتوي بين بفعل والحمل

ونقل من التأمل يبدو أن لا إشكال في موضوع، ذلك أن الإضافة قضية إسمية، أما الحر فهو قضية فعلية فلا أساس سهما ومن المعروف أن الحر يحتاج إلى جملة نفوم مقدم المضاف إليه وهو مفرد أما الحر فيصح إلى فعل تمسكاً بالقاعدة الذهبية المشهورة لا حر في الاعراب ولا حر في الأسماء وعلى هذا الأساس يكون «إد» على امر ص صحة انقوب بإضافتها - مصافه إلى جملة الشرط، في حين يكون حكم الحر وعدمه موصفاً بفعل وحده وهرق كبير بين التعبيرين وقد أوحى شيخ محمد الأمير هذه القضية بدمحة دكية حد أنهى بها هذا الاشكال الطويل هي قوله إن الإضافة لحمة تمامها لا تأتي عمل الحر في الفعل وحده<sup>(4)</sup>

بقي إشكال حر في موضوع أدوات الشرط الحارمة، ألا وهو تحديد الحر حتماً يكون المبدأ سم شرط حارم، نحو فول من بهن يسهل الهوان عليه فقد اختلف النحاة في تحديد الحر في هذا القول وأمثاله فمنهم من قال إن الحر هو فعل الشرط ومنهم من قال إن الحر جوب الشرط ومنهم من نحا إلى الحلول التوفيقية فرغم أن الحر يكون من فعل شرط وحواله<sup>(5)</sup> وهذا كله خلط لا يمهده عقل فمن المعروف أن كلاً من حمة

- (1) محمد الحنوني المختار من أبواب = ص 27  
الحو ص 130  
(2) محمد أنطاكي المصباح في قواعد 89  
لاعراب ص 8  
(3) محمد الحنوني المصباح في علوم العربية  
(4) محمد الأمير شرحه علي معني النسب  
(5) نفس المصدر 91 / 2

الشرط وحواله لا محل لها من الاعراب لظهور حرم في لفظ الفعل بـ كان  
 الفعل مضارعاً كما في المثال، ولتأثيره في محله بـ كان ماضياً في غير هذا  
 المثال ورد كان الأمر كذلك، فكيف نجد لهائس جملتين مكاناً من  
 الاعراب، فزعم أن الأولى أو الثانية أو كليهما في محل رفع خبر لمبدأ، بل  
 كيف يكون جملة لشرط حراً؟ بل هذا أمر غريب حقاً، لأن جملة شرط من  
 صبه لموصول لا تؤدي فائدة محددة تستطيع بها أن تحذف بـ خبر

ولا يتم حل هذا الاشكال إلا بالقياس على حالات أخرى، وقد وردت  
 في النحو حالات يسد فيها الحال مسد خبر في نحو قوت صربي عنه  
 مسيئ وإذا كان الأمر كذلك فبماذا لا يقو في حل هذا الاشكال إن حو ب  
 الشرط سد مسد الخبر؟ ومما يؤيد هذا الحل أن الفائدة لا تتم إلا بذكر جواب  
 لشرط، مما يدل على أنه يتضمن الخبر الحقيقي وقد توصل لاسناد لافعلي  
 بـ شيء من ذلك حين جعل جملة جواب لشرط هي الخبر وهو رأي لا  
 بأس به بولائه لا يحلو من لصعب والصعب في هذا رأي راجع عن جملة  
 جملة جواب الشرط في محل رفع خبر بـ مستنداً هذا مع عدم أن جملة  
 جواب الشرط على ما يقرر من هشام لا محل لها من الاعراب<sup>2</sup> فكيف  
 يكون لها محل من الاعراب في حال، ولا يكون لها محل في حال حراً لا  
 شك أن هذا تناقض كسر

ولا يرول هذا التناقض ولا محل هذا الاشكال إلا بوجوب انفريق بين  
 الفعل والجملة فيكون جواب الشرط محضراً في الفعل ويكون خبر مبدأ  
 محضراً في الجملة فإن قيل ألم يقرر قبل قليل أن جملة جواب الشرط لا  
 محل لها من الاعراب؟ قل علب أن ندع المسألة من روين و بـ نظر اليها  
 باعتبارين فإذا نظرنا إلى الجملة باعتبار الحزم وعمل أداة الشرط صبح أن  
 جملة جواب الشرط لا محل لها من الاعراب وإذا نظرنا إليها باعتبار  
 لاسمية، وحاجة مستند إلى خبر، كان لجملة جواب الشرط مكان من  
 الاعراب هو لرفع على الخبرية وأقرب إلى الصحة أن يقو بـ لا فعل ليس

(١) لأعاني مذكر بـ في قواعد اللغة (٢) محمد الأمير شرحه علي معني النسب



له مكان من الاعراب لأنه يتعلق بقصة الحرام والحرام من خصائص الأفعال،  
كما يقول أن الجملة في محل رفع خبر، لأن لها صلة بالرفع والرفع من  
خصائص الاسماء في الأصل

ففي المثال السابق من يهن بسهل الهون عليه يكون جواب شرط  
محصراً في لفعل «يسهل» ويكون خبر المسند هو الجملة كلها وكل من له  
أدنى نظر في النحو يعلم أن الجملة تشمل الفعل وصميره وهذا يتجاوز ما قد  
يظن أنه ناقص أو شكك، مما قد يسهل الخط في الاعراب المحلي بين  
الفعل والجملة

وصحوة القول في هذا الكلام كله أنه لا بد من التمييز في الحدث عن  
أدوات الشرط الحارمة وغير الحارمة، بين لفعل والجملة لأن الجملة ليس بها  
موقع في حالات الحرام وحده فهي تقع موقع المفرد، والمفرد لا علاقه به  
بأجوارم، لأنه من المعروف ألا حرم في الأسماء ومن الخطأ ذكر الجملة في  
موضوع أدوات الشرط، حارمة كنت أم غير حارمة فليس بالأسماء موقع في  
نطاق هذه الأدوات

وقبل أن نهي موضوعاً لا بد من تعداد لمواقع التي يكون فيها الاعراب  
لفعل لا للجملة وهي الـ

1 - فعل شرط وجوبه كما سبق أن أوضح

2 الفعل لمصارع لمتصل سور السو في نحو قول الطيب بدرش  
يقول في إعراب هذا الفعل فعل مصارع مبني على سكون لاتصاله  
سور السو وهو في محل رفع على التجرد وهذا يعني أنه لو لم تنصل  
سور السو، لكان مرفوعاً لتجرده من الـ والـ فهذا موضع  
رفع للفعل المصارع ويقوم بعد ذلك أن الجملة الفعلية (يدرس) في  
محل رفع خبر المسند كالفعل في محل رفع على التجرد والجملة في  
محل رفع على التحرية

3 الفعل لمصارع لمتصل سور السو إذا وقع بعد حرف نصب أو حرم  
يقول في إعرابه فعل مصارع مبني على سكون في محل نصب أو في  
محل حرم حسب ما يسهل من عو

4. الفعل المضارع المتصل بـ "ون" التوكيد في نحو: أفسم لأنتقم، فالفعل المصروع ها مي في محل رفع على التجرد

وهكذا يبدو أن الحفظ بين الفعل والجملة في الأعراب لمحلي موضوع دعير، يعني اتسبه له وتحديد مواقع ومحلولة تجسه في المستقل. ذلك أن الفعل شيء غير الجملة، إذ أن الجملة تتضمن الفعل والصمير. وأما الفعل فهو مستقل عنه والمعيار الذي يستطيع به الفصل بين الحالتين هو قدرنا على تأويل الجملة بعفرد أولاً. هذا علاوة على أن مواضع الجزم ليس من موقع الأسماء كما أسلفنا.

## الفصل الخامس

### الاستثناء حكمه النصب

قد يبدو في هذا العنوان ما يدعو إلى العربة أو الاستعراب، كما قد يبدو فيه شيء من تقرير الحقائق ونشيت انديهم ت ذلك لأن الاستثناء حكمه نصب حرفاً، وليس في النحاة من يذهب في هذا، أو من يذهب في أن الاستثناء حكمه نصب ومع ذلك فثمة من يدعو عي ما يوجب عند أن يصطر أحد بني تقرير الحقائق ونشيت سدييات أن النحو في الأساس طهره شكية بعمد في وصفها وتحديددها على ما يكتشف من معان، لكنه ليس طهره معنوية تبحث فيها عن المعاني وندالات بديها، ومن أجل كشفها وتوضيحها، فقد حصص لعرب لذلك عما آخر هو عدم المعني

أقول هذا في مو جهة هؤلاء الذين يجهلون بأن النحو هو المعنى، وليس شيء آخر غير معنى، وإن لأعراب فرع للمعنى، يقصدون بذلك لا يستطيع أن يقرر الأعراب دون فهم المعنى، ومن يحدد في هذه الحصة، والمعنى شيء أساسي في عدم النحو، ونحن لا نستطيع أن نستعي عن المعنى في وصف لظاهرة لشكلية وتفسيرها، بل لا نستطيع أن ندعي بظاهرة اشكلية ندرع بخدمة للمعنى وتوسع حدوده وقروعه، فإن هذا من بصعوبة ممكن بعيد، ومن شأنه أن يؤدي إلى الفوضى والاضطراب

ولنتمثل على ذلك بقول أن من المصنوعات ما يحيى بين حسب الفع فظنوا عنه سم المفعول لأحده، كما في قول جندون بن سجاد وقف جند جلاً للأمير فقطه (جلاً) هذا مفعول لأحده، لأنه سب به فوف جند وينبدي من ذلك أن مفعول لأحده يعني أن يوفر فيه شرط حتى يسحق هذه لتسمية هذا أن يكون مصنوعاً، وأن يكون بئاً أو بعبلاً

قله فإذا لم يكن منصوباً، أو إذا لم يكن سائاً أو تعليلاً لما قبله، فقد مُنقوع هذه التسمية، وأصبح من الخط إطلاق اسم المفعول لأحله عليه وعلى سماع من ذلك، نجد كثيراً من المحوئين يصرون على أنه يحور في المفعول لأحله أن يحىء منصوباً في نحو وقف الجند إحلالاً للأمير، وأن يحىء محروراً في نحو وقف جند لأحلال الأمير<sup>1</sup> ولا يجادل في أن، سوحهين حائران من الماحية الاستويية أما من حيث التسمية والمصطلح، فالمفعول لأحله لا يطلق إلا على ما جاء منصوباً، لأن ما جاء محروراً له وظيفة معروفة هي بحر بالحرف. وكل شيء غير ذلك خطأ

وكذلك التمييز بقر المحوئين أن حكمه النصب ويخدم بعد ذلك بتحدثون عن تمييز المحرور، وبخاصة في ما يطلقون عليه خطأ اسم تمييز لعدد، وما يطلق عليه خدق لجاه اسم معدود العدد في نحو فوبهم ثلاثة رجال، وأربع نساء فيجعلون كلاً من (رجال) و(نساء) تمييزاً محروراً لعدد<sup>2</sup> ومن المعروف أن التمييز يسمى أن تتوفر فيه شروط حتى يستحق هذه التسمية هما النصب والتبني أو التفسير وتوفر شرط واحد لا يسو ح إطلاق هذه التسمية وكتساب هذا المصطلح، لأن المعنى وحده لا يكفي لتقرير حكم أو وصف حالة أو تحديد مصطلح وبناء على ما سبق، لا يصح أن يطلق اسم التمييز على ما جاء محروراً وإن جاء مفسراً بما قبله، لأنه حين يكون محروراً فوظيفته معروفة وهي الإضافة فكيف يجمع، لإضافة و تمييز، والتمييز حكمه نصب، والإضافة حكمها بحر؟ ومن المعروف أن محرورات لا يجوز تمييزها بالحر والمحرور بالإضافة والمحرور بالتمييز لا يشعة ومن نظر أحد أن المحرور يمكن أن يكون تمييزاً أو أن التمييز يمكن أن يكون محروراً ومع ذلك، لا يجد الحاجة أساساً في أن يصفقوا اسم التمييز على ما يحىء محروراً مما نشم منه رائحة التمييز المعوي في نحو فوب ثلاثة رجال، أو كم مبر في الأرض، أو شربت رطل عيب، فيجعلون كلاً من «رجال»، و«مرب» و«عيب» تمييزاً لأنها تصف معنى إلى ما قبلها أو مبر

1) س هشام أوضح المسالك 2 46 - 12 العلابيني جامع اندروس العربية 3

48، شيد شروبي مادي عربية 4/ 2، شيد الشروبي مادي العربية 4

عموماً فيه ولا شك أن هذا خروج عما يفرره علم النحو ويتداوله جمهور  
الخطاة من أن حكم التمييز هو النصب

ولا يحصر هذا الخلط الذي أشرفنا إليه في المفعول لأجله، أو التمييز،  
فهو يمتد إلى الاستثناء والمستثنى بأنواعه، إذا ما وجد المستثنى تارة منصوباً  
وطوراً مرفوعاً وطوراً آخر مجروراً؛ فون أن يكون ثمة مسوع لمثل هذا  
التناقض في الحكم، إلا المصور عن فهم الوظيفة النحوية والحكم الموط  
يها. فمن المعروف أن الكلمة الواحدة في النحو لها وظيفة واحدة، وأن  
الوظيفة الواحدة لها حكم واحد خاص بها وإذا كان الأمر كذلك فكيف  
يجيء المستثنى منصوباً ومرفوعاً ومجروراً؟ دون النسبة إلى ما يجعله هذا  
التناقض من صر على الصاعدة النحوية، وما يسمى أن تتحلى به هذه الصاعدة  
من الدقة والاعتماد على العقل والمنطق السديد

ولا شك أن اعتماد النحاة على المعنى هو الذي جرهم إلى هذا المترلق  
الخطر فمن المعروف أن الاعتماد على المعنى في تفسير الوظيفة الاعرابية قد  
يكون مصللاً. ذلك لأن ثمة فرقاً كبيراً بين ما هو فاعل في الصاعدة الاعرابية  
وما هو فاعل في المعنى مثلاً. وقد أشار الشيخ خالد الأزهري إلى شيء من  
ذلك عند حديثه عن الفاعل في الأصل والفاعل في لصاعدة<sup>(1)</sup> ولا أريد أن  
أفحص في الفرق بين تفسير المعنى وتفسير الاعراب، فلهذا عرضت بمادح من  
ذلك في الفصول السابقة، وتوفقت طويلاً حول ما يبه من جسي شأنه في  
لحصائص<sup>(2)</sup>، ومن جسي كما نعلم من خدائق النحاة، والنحاة فهم الخد و  
وفيهم الألفاف والمستصغنون كما يقول هذا النحوي الكبير

يقول النحاة في تعديد حالات المستثنى أنه يكون واجب النصب في  
حاله، وقائلاً للنصب والاتباع في حالة أخرى<sup>(3)</sup>، ومعرباً حسب العوامل السابقة  
في حالة ثالثة فيوجون النصب في مثل قولنا جاء القوم إلا ريداً، ويحيرون  
النصب والاتباع في مثل قولنا ما جاء القوم إلا ريداً أو ريداً، ويعربونه حسب  
العوامل السابقة في مثل قولنا ما جاء لا ريداً، أو ما رأيت لا ريداً، أو ما

(1) خالد الأزهري شرح النصريح 399 (2) من جسي الحصائص 280 وم

سلمتُ إلا على ريد<sup>(١)</sup>

ومن الطاهر الذي يسر حاجة إلى تأكيد، أن هذه أحوال جميعها لا يعد  
منها أصلاً في الاستثناء الحقيقي لا حادثة واحدة، هي حالة النصب ذلك لأن  
الاستثناء لا يكون إلا منصوباً، فقد أجمع سحابة على أن حكم الاستثناء هو  
نصب وأما بحالات لدقية فهي دقيقة عليه بعبارة عنه وإذا جاز بها أن تذكر  
في باب الاستثناء، فلا يسعى أن تذكر إلا في الأحوال لنظر والموازاة فقط

ومن لا شك فيه أن لاسم الواقع بعد «إلا»، حيزاً يتبع المستثنى منه  
في إعرابه، أو حيزاً يعرب حسب لعموم أسانقه، لا يصح أن يطبق عليه  
سم المستثنى فالمستثنى لا يكون إلا منصوباً، بل يسعى أن سمي لأشياء  
بأسمائها، فسميه بدلاً أو بدلاً أو مفعولاً حسب ما يسفقه من عوامل أم  
كونه مستثنى في معنى فهذا لا يقدم ولا يؤخر في الموضوع، لأن الوظيفه  
الإعرابه لا يحدده المعنى كما سبق أن ذكر

ومن المعروف أنه قد عرّب لاسم الواقع بعد «إلا» حسب النحو من  
سابقه، نظر بحدث عن الاستثناء، وصار يطبق على هذا الموضوع سم  
محصّر أو انقصر، وهو موضوع بمتصلة وثيقة، أي عدم سلاعه<sup>(٢)</sup> لا يبي  
عدم السجو كما هو معروف، فسم بعد ثمة مسوع ذكر الاستثناء بته

أما الحدث عن الاتح أو تبدلية في مثل قول: ما جاء ثقوم، لا ريد،  
فمن مسحس أن يصوب صفحاً عنه أقدم بالحجج بدين منصوبه مظهر  
على حد تعبير صاحب حرايه لأدب<sup>(٣)</sup> وقد يعرّب صاحب حرايه بحدث  
عن الاستثناء بمقطع بدين حتاجه بقول الشاعر

عشيه لا نعي رماح مكسها ولا سبل لا مشرفي بمصنم

ول عبد بدر بعددي سبل برفع عطف على رماح ونسب بفتح  
اسهم اعربه وهي مؤنثة، ولا واحد بها من لفظها، بل واحد سهم وقوله  
(لا مشرفي) برفع على عه نسبه بدل من رماح ونسب، وسم يكن من

1) نظ مثلاً كتاب الجمع في العربية لأبي = 79، وما بعده

حتى ص 78 2) ع بعد بعددي حرايه لأدب 3 8 3

2. صر حواجر السلاعه لأحمد الهاشمي ص =

جسها، محذرٌ على ما تقدم منه<sup>(1)</sup> ويبدو من ذلك أن صاحب بحرته يتحدث عن الاستثناء المقطع، وهو الذي يكون فيه المستثنى من غير حسن المستثنى منه دليل أن «المشرفي» يس من حسن الرماح ولا أسل و إذا كان الأمر كذلك، فما معنى الاطلاق الذي تحدث عنه صاحب الحراة بقوله و يحذر بون بصون مطلقاً<sup>(2)</sup> لا شك أن الاطلاق يعني لشمون والعموم وبهم من ذلك أن الحجاريس بصون لمستثنى المقطع بكل أنواعه وأحواله وقد حاولت البحث عن هذه الأنواع والأحوال فوجدتها محصورة في ما يلي<sup>(2)</sup>

- 1 - أن يكون المستثنى من الأحياء نحو قولهم ما جاء العرب إلا فلاناً الديلمي فالديلمي من الأحياء لكنه ليس من العرب
- 2 - أن يكون المستثنى تابعاً للأحياء نحو قولهم ما في لدار أحد إلا حمراً، فالحمراء من أنواع الأحياء، بمعنى أنه حيوان أهلي لا يستطيع أن يعيش وحده لكنه على الرغم من ذلك ليس من حسن الأحياء
- 3 - أن يكون المستثنى حامداً نحو قولهم ما في لدار أحد إلا سارية والسارية من الأشياء الحامدة

ويبدو نظره سريعاً أن الاستثناء في الأمثلة السابقة هو من قبيل الاستثناء المقطع الذي لا يكون فيه المستثنى من حسن المستثنى منه، كما يجري عادة في موضوع الاستثناء كما يبدو أيضاً أن الأمثلة متكلفة مصوغة، إذ أن العرب لا يستعملون هذه الأمثلة والأساليب إلا على نية العلق أو الاستطراد أو التوكيد

ومهم نكن في الحجاريس بصون في كل ذلك ولا عبره بما ينهل عن التمييز من حارة الاتباع على البدلية، فالصواب هو الأصل، والاتباع لا كان قد ورد في هذا أو غيره، فهو لا يلعب القاعدة الأساسية التي ينص على أن حكم المستثنى هو الصواب هذه بقاعده هي أكثر وضوحاً و استفاه وحده لدرس النحوي وللأحيال الطالعه سي بهما أن يستعد من ذلك الدرس، ومن

(2) حيدره اليميني كشف المشكل 1 498

(1) نفس المصدر 32 / 32، 32،

الحبر ما ويهذه الأحياء أن تملك بها وأن تدير وجوها عما يلحقه الحدة بها  
من إمكانات لا تريد المدارس إلا بلله وحيرة

ويحب يدعو إلى الأحاد مذهب الحجازيين في تعذيب النصب على  
غيره، استنداً إلى أن لهم سداً قوياً من الاستعمال الكثير والمنطق السليم أم  
لا استعمال الكثير فلا حاجة لأن نحشد عليه الأدلة والشواهد الحممة لأن المقدم  
لا يتسع لذلك وحسب أن نورد في هذا المجال قول صاحب «كشف  
المشكوك» في الحديث عن حكم المستثنى، فإن الاستثناء متى كان موجهاً،  
أو في حكمه، أو مقدماً، أو مقطوعاً كان منصوباً أنداً مثل جاء لغوم إلا  
ريداً، وما جاء إلا ريذاً أحد، وما في لدار أحد إلا سارية<sup>(1)</sup>  
وأما المنطق لسلم فحسب أن نذكر في التذييل عليه الشواهد القليلة

1 - أن الأصل في الاستثناء هو النصب

2 - أن يرجع إلى النصب إذا تغير ترتيب عبارة الاستثناء

3 - أن يرمي النصب في جميع أحوال الاستثناء المنقطع

فإذا كان الحجازيون يوجبون نصب المستثنى في الجملة الموحدة في  
بحر قول جاء انقوم إلا ريذاً، وفي الجملة التامة المنفية ومسحقاتها في بحر  
قول ما جاء العرب إلا ديمياً، وإذا كان الحجازيون أيضاً يوجبون النصب إذا  
تقدم المستثنى على المستثنى منه في مثل قول نكمت

وما لي إلا آل أحمد شعبة وما لي إلا مذهب الحق مذهب

وإذا كان الحجازيون يوجبون النصب كذلك في مثل قوله تعالى ﴿وَمَنْ  
لَهُمْ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا أَنْفَاعُ النَّاسِ﴾<sup>(2)</sup>، مما يلحقونه بالاستثناء المنقطع، إذا كان  
ذلك كله، فأبى حاجه تهي بعد ذلك للأنواع أو اندية؟

وقد يقال أن لنميميين يحافظون في بعض ذلك فيقول أن محاضرة  
النميميين لا تعين للاستدلال التالية

1 - ما في معرض البحث عن لقاعدة المستقيم الثانية، لا يهمها ما يرد عن

(2) سورة النساء 157

1 - هم المصدر والمكان



العرب من لغات ولهجات، ونهريعت فذلك أكثر من أن نحصى وبحر  
 سرکه سد سین متحصصین

2 - ب في معرض موزنة بين عه قریش ونعم لا يسعد لا يرحيح لعه  
 قریش لأنها سو' مكانة لأوى من لهجات العربيه شمسيه، فأصبح  
 هي المصححى لمقصودة عند لاطلاق، وكان على دعويس القدمى ب  
 يعنو به عبدة حصه، ونقصوا عطفه ورسمها وانعراها ووضعها  
 وشتافها<sup>11</sup>

3 - ا شوهه كثيره تشب أن العرب أخذوا بهجة قریش دون غيرها من  
 لهجات عربيه، ونهم فصدوا بهجة قریش على بهجة نهم في أمثلة  
 كثيره يذكر منها

قرش أعو - «نعم» صبح ساء أم نعيم فتكسر التاء، والعرب على عه  
 قرش<sup>12</sup>

ب قرش نعمل ما نأفيه ونعم بهما وقد جاء اقرب الكرم نعه قرش في  
 قوه ما هه بشرأ<sup>13</sup>

ج - قرش تصعب خبر ليس المقترن بألا في قولهم سن الطيئ لا لمست،  
 وأم نعيم فترفعه حملاً على «ما»<sup>14</sup> واللعنة حذريه في أيامه هي لعه  
 قرش، ولا نكد أحد يرفع في مثل هذا الموضع لا في شعر ولا في شر  
 ب الرفع في مثل ذلك بعد حاء وعنى هذا لاساس حاول أبو عدي  
 هارسي أن يحد بحرجاً لهجه نهم بتقدير صمير أشأ وجعل هـ  
 صمير سم سن و عرب انطبقت متداً وما بعد لا حراً<sup>15</sup> وقد رُدَّ هه  
 لأوئل لأن الرفع هو لغة طائفة من العرب لا فرد منهم<sup>(6)</sup>

د - لاسم الرفع بعد «كم» لحريره معجور في لعه قریش، منصوب في لعه  
 نعيم و عرب عني لعه قریش<sup>17</sup>

1 صححي الصباح درسات في لغة نعه (9) يسوعي انهر 258  
 ص 65  
 (2) نفس المصدر ص 66  
 نفس المصدر ص 68  
 نفس المصدر و نمك  
 (6) نفس المصدر و نمك  
 (7) صححي الصباح درسات في لغة نعه  
 ص 7

وإد. كان العرب بأحدون بلعة قريش، وإد كانت لغة فريش هي الأكثر  
 انتشاراً وسيرورة لأنها لأفصح، فلا بدع أن يأخذ منه فرش في حيدر لنصب  
 في المستثنى، يد أنه الأكثر سيرورة و انتشاراً بين العرب و لأحف مؤونه و كنهه  
 فيمكن النص هو حذر، لوحد في المستثنى والاستثناء عامة

### الاسم الواقع بعد خلا وعدا وحاشا

وإن لعلاييني في وصف عمل هذه لأدوات خلا وعدا وحاشا أفعال  
 ماضية، صممت معنى الاستثنائية، فاستثنى بها، كما يستثنى بـ لا وحكم  
 مستثنى بها حور نصه وحره فالنصب على أنها أفعال ماضية، وما بعده  
 معقول به، والحر على أنها أحرف حر شبيهة بأرائد، نحو جاء القوم خلا  
 عدلاً أو علي ونصب بحلا وعدا كثير ولحر بهما قليل والحر بحاشا كثير  
 ونصب بها قليل<sup>(١)</sup>

ومن تحديد ما أن سه إلى أنه ليس من المناسبات أن يذكر بعد هذه  
 لأدوات في باب الاستثناء إلا ما يحيى، منصوفاً أما ما يحيى مجروراً و سجر  
 حائر كما يذكر للنص - انتشار إليه في حاشبه، من قبل تدكير أو من أجل  
 المعوية و لتأمل فقط، ولا فإن مكان هذه لأحرف حشبه هو باب حروف  
 لحر باب منصو لصحيح نصبي ذلك ولا قد كان عمل هذه الأحرف هو  
 حر فمما تذكر في باب الاستثناء؟ وقد يفيد في لاجنه على ذلك أنها نصه  
 لاستثناء و ترد هو أن الاستثناء معنى والمعنى لا يصح وطفه عرابه فلا بد  
 أن يفهم الاستثناء بالنصب حتى يندرج بموضعه المحصص به ولا نقل إلى  
 موضع آخر يتيق به

### المجرور بعد غير وسوى

من المعروف أن العرب تستثنى بعد وسوى، فيكون الاسم موقع  
 بعدهم مجروراً على لاصافة، ويشت بهما من لأعرب ما يشت للاسم موقع  
 بعد<sup>(٢)</sup> ومن أجل نوصح ذلك، لا بأس في أن تعرض لأمثلة الدالية

(١) العلاييني جامع مدروس العربية 3 39، 2، الشربوني مدى عربيه 4 329

حاء القومُ إلا ريداً - حاء القومُ غير ريد، نصب «غير» لأن لها حكم ريد  
وريدُ منصوب

ما حاء القومُ إلا ريداً أو ريدٌ - ما حاء القوم غير ريد أو غيرُ ريد نصب  
«غير» أو رفعها مثل ريد تماماً

ما حاء إلا ريدٌ - ما حاء غيرُ ريد، رفع «غير» لأن لها حكم ريد، وريد  
فاعل

ولا شك أن غير وسوى مدعاة إشكال وأساس فهمهما من أدوات  
الاستثناء من جهة، وهما معرفتان من جهة أخرى، في حين أن الأدوات كلها  
مستثناة لأنها حروف والحروف حكمها الناء، وليس بـ حاء في  
حصول هذا الاشكال وكل ما يستطيع قوله بهذا الشأن أن الاستثناء يقع على  
هائس الأدوات لا على ما يقع بعدهما من أسماء، إذ أن تلك الأسماء تكون  
محرورة بالاصافة، والاصافة شيء آخر مستقل غير الاستثناء وأن يرد في  
المعنى ومن انحطاً لكثير أن بعد هذه الأسماء، بمحرورة مستثناة ومن  
يقول في إعراب غير أنها اسم منصوب على الاستثناء وما بعده مجرور على  
الاصافة، لا أكثر ولا أقل ومنها سوى

وستخلص من كل ما سبق الحديث التالية

- 1 - ن الاستثناء لا يكون إلا منصوباً
- 2 - كل ما حاء غير منصوب في باب الاستثناء فليس منه ولا يمت به إلا  
نصبة وإهية
- 3 - ن أدوات الاستثناء كافة نصب ما بعدها، وأنها حتماً تعمل شيئاً غير  
غير النصب كـ جر مثلاً، لا تكون أدوات استثناء من أحرف جر مثل ع  
وحلا وحاش
- 4 - إن غير وسوى يحدد عن غيرهما من الأدوات في أيهما معرفتان وهما  
نصبان على الاستثناء وما بعدهما مجروران بالاصافة
- 5 - إن غير وسوى في غير هذه الحالة، أي حين يتبعان ما قبلهما في  
الإعراب، أو حين يعمل فيهما ما يسبقهما من عو من، فهما إسمان  
كلمة لأسماء لا علاقة لهما بالاستثناء، لا من حيث للمعنى وللمعنى كما

أكدنا مراراً وتكراراً لا يسي قاعدة ولا يفرر حكماً

بهذا انهمم الواضح السبب، بسطيع أن نعتب على كل ما يعتور  
موضوع الاستثناء من اشكالات وتعقيدات وتناقضات، فقدمه للفارئ سهلاً  
سيراً، ونحب انفارئ هذه المآهات اني نقود إلى الحيرة و لصاع في درس  
لأستثناء



## الباب الثالث

### علامات الاعراب والبناء

الفصل الأول - لاعراب علامات وأقسامه

الفصل الثاني - الياء علامات وأنقائه

الفصل الثالث - اسماء لعارص وحلقات لبحه حوله

الفصل الرابع - بين ألقاب لاعراب وأنقابه اسماء

الفصل الخامس - لفعل الماضي وحركاته



## الفصل الأول

### الإعراب علاماته وأقسامه

الإعراب هو لتعريف الذي نظراً على آخر اللفظة لتعريف العوامل الداخلة عليها أو لتعريف موقعها في الجملة وهذا يعني أن الإعراب يصمم بمطابق من أنماط مصادر الكلامية، الأول هو هذه المميزات اللفظية الشكلية التي يطلق عليها أحياناً اسم جرركات وأحياناً اسم علامات، لما بين التسميتين من تخصيص وعموم كما سيوضح في موضع لاحق، والثاني هو العوامل التي تدخل للكلام، فترك فيه أثر إعراب، تكون تلك الحركات أو العلامات شواهد عليه أو إشارات إليه.

والإعراب في هذا الموضع بصيغ حدّ حتى كأنه لا يقصد به إلا التعامل مع هذه المميزات الشكلية التي تسمى حركات أو علامات وقد استدعي هذا لتصور انطوائى حر بعض من لا حرة له من المتعلمين مع هذا الموضوع. لأنّ مثل هجومياً على الإعراب وما تشتمل به في رعمه من صق، فيقول: ب. من يقرأ هذا الأدب يحوي التعريف الأساح، بصورة أن لديه لغته تتألف من صمه وفتحة وكسرة وسكون ومن أحكام حوار (بحور لوجه) - وهذا بوجه (الثالث) وما أوهى حجة السحوي، وقد علو في مدونة الكثير من حتى<sup>(1)</sup> ويقول آخر ب. قصر السحوي على أو حر الكلام من جهة الإعراب والبناء حصاً وصح<sup>(2)</sup> ويقول ثالث ولا صير في الاهتمام بالإعراب وعلاماته، على أنه جانب من جوانب اندرس السحوي، لا على أنه لسحوي كنه، كما يفهم من

(1) ريمون طهارة فون بتعريف ص 260

(2) س. فريجة نظريات في اللغة ص 180 181



بصرار اسحاه على حصر لعباية به " و تحففة أن لإعراب لا يمكن أن  
سحصر في أو حر الكلمات، وإن لم لا حرة له أنه كذلك

وعن سبب شوء هذا الاعتقاد يصيق اسحو دحم عن أن من صرفون  
لبحث هذا لموضوع، أقصد موضوع لإعراب سوففون طويلاً عند و حر  
الكلمات وما نتجني به من صمه أو فتحة أو كسرة أو سكوب، أو لعله دحم  
عن أن سحو كان مد بشأ حراءاً حببياً قصد به مو جهة ما تقع فيه لاس من  
لحن ومخالفة بقوس لفصاحة ولم يكن ذلك اندح ولا سبب محققه إلا  
تهور في نطق أو حر الألفاظ كما تفصي لفصاحة لعربة، ولا نقوب سحو،  
لأنه لم يكن ثمة لا سحو ولا إعراب بالمعنى الذي نتحدث عنه هذا

ويدو مما سق أن للأمر ظاهراً وباطناً ففهره يوحى بأن لإعراب لا  
يتجور الصمه والفتحة وكسرة ولسكوب غير أن بطنه يدس على أنه لا  
يمكن ضبط أمور الصمه والفتحة والكسرة والسكوب، دون سطر إلى تركب  
الحمله ومعرفة العو من لسابقة، والأحكام التي تعرضها هذه العوامل،  
والمعاني التي تفتصها هذه الأحكام ومن هذا سموا السحو إعراباً والإعراب  
سحو لأن كنيهما يبحث كل ركاب الحملة ومعنقاتها ويدو من ذلك أن  
لحدث عن علامات لإعراب لا يحني صاحبه من بحث سحو كله وهو كان  
كلام هؤلاء في صيق مجال لإعراب صحيحاً، لم واحد أحد صعوبة في تنقي  
هذا العدم، ولم شك أحد من صعوبة نعمه أو تنقيه، ولما بهم بعدم إنقائه  
لحظاء والعنماء قبل اتلاميد ولطيه بله ارعاع والسوقة من اسس ولكن  
حركات الإعراب هذه التي بسحر منها بعض المشددين بمتفهمين هي صفة  
سحو وحلاصة الإعراب ويدو من ثمة أن لحدث عن لإعراب ليس صيقاً  
ولا محصو، بل هو فوق فسيح، وفل من يجيد اخري فيه، بل قل من يسمع  
عديه أو يدرك نهايته

وسن بين لإعراب في العربية والإعراب في الانكليزية وقد ألممت به  
وأن صغر بمامة لا بأس بها - فري، إلا أن سحبه الإعرابية في الانكليزية  
تعمل بوسلتين هما موقع والمعنى أما في العربية فإن حاة لإعرابه تعبر

( مهدي محرومي في السحو العربي ص 66

بالموقع والمعنى مضاف إليهما الحركة الإعرابية، وليس في ذلك أي صبر. هذا علاوة على أن الأعراب في الانكليزية يشتمل الأعراب السحوي والأعراب الصرفي لأن المعرب في الانكليزية يذكر في إعراب الصمير بقسم أي سمي به من أقسام الكلام أي Pronoun ثم يذكر إن كان شحصباً Personal أو ملكياً Possesive أو إشارياً Demonstrative أو إن كان للمتكلم First Person أو للمخاطب Second Person أو للعائب Third Person، ثم يذكر حاله الإعرابية ويقرر ذلك بالقول إن كان فعلاً أو مفعولاً. الح<sup>١</sup>

وقد لاحظ بعض من تخصصوا في علم العربية من المستشرقين هذا الفرق بين الإعراب، ومنهم فلوكل «Flugel» فقد في ذلك الأعراب اصطلاح في النحو العربي يترجم عادة بكلمة Inflection ولكنه أصيب فيها معنى، لأن إعراب الاسم لا يقصد به إلا حوّه الرفع والنصب والحجر، ولا شتم الأعراب بيان العدد والأعراب في الفعل يكون بتصريف المصارع لا غير، فلا يتعلق بالتذكير والتأنيث أو الرمن، أو بالدلالة على الصمائر المنصبة التي هي أسماء مصرفة إلى الفعل نفسه<sup>(2)</sup> (لاصافة هنا بالمعنى السحوي لا السحوي ولعله قصد لاحقاً فأخطأ المترجم)

المهم في الأمر، وقد كتبت تحدث عن أوجه تشابه واختلاف بين الأعراب في العربية والأعراب في الانكليزية، أن الحاجة الانكليزية بدكرور كالأمر لساعة في عرب الصمير، وقد يتوسعون أكثر في ذلك، وإن كنت كتب النحو الانكليزي لحديثة قد عدلت عن هذا المسلك، فلم تعد تعرج على الأعراب من قريب أو بعيد، وكأنه أصبح شيئاً من ذكريات الماضي ولا شئت أن هد المصير صعبت حسره وأسى لكل من أحب الأعراب في الانكليزية كما أحبه في العربية مثلي. إن أساليب تدريس الانكليزية لبي بفجر القوم بأنها حديثة ومعاصرة، لا تعير موضوع الإعراب أية أهمية، مع أن الإعراب هو الذي يُمكن صاحبه من إنقاذ لغة عربية كانت أو إنكليزية أو فرنسية، ولا لغة دون إعراب

1 F. G. French and Others, A Pictorial (2) مرحل دائرة المعارف الإسلامية، 7/

ولا شك أن الانطلاق من هذا المفهوم الشامل لمعنى الاعراب، هو الذي يجعلنا نعيد الثقة بهذا الموضوع المطلوب الذي ينظر إليه أهله بعين اربية والشك وقد فهم القدماء أو كثير منهم هذا المعنى الحقيقي الشامل عبر المحصر في أواخر الألفاظ للاعراب، فعبروا عنه بطريقة أو بأخرى في كتبهم الوسعة المفصلة، ومن ذلك ما ساقه عبد القاهر الجرجاني في بعض ما قاله حول الموضوع قال وبعد فإن الاعراب في الحقيقة معنى لا لفظ وقد فإن اختلاف الحركة وكونها مرة صمة وأخرى فتح وثالثة كسرة، ليدل هذا الاختلاف على معان مختلفة، إعراب، وليس نفس الحركة باعراب وبصيف ألا ترى أنها إذا وجدت، ولم يوحد الاختلاف، لم تكن للكلمة معرفة وذلك أيسر وكفى<sup>(1)</sup> والذي يفهم للإعراب كما فهمه الجرجاني يدرك أنه ليس محصوراً في صمة وفتحة وكسرة وسكون، وأنه يشمل أحراء الكلام كلها وعلى اختلاف أنواعها ومواقعها

وقد يصطرب بعضهم في فهم معنى الاعراب مثل الدكتور المحرومي الذي يصيق معناه حساً حتى يجعله حساً من جوابات الدرس النحوي<sup>(2)</sup>، ويوسع معناه حساً آخر، حتى يجعله بياناً للكلمة أو الجملة من وظيفة نحوية، أو من قيمة نحوية ككوبها مسداً إليه أو مصفاً إليه أو فاعلاً أو مفعولاً أو حالاً أو غير ذلك من الوظائف التي تؤديها انكلمات في ثياب الحمل، وتؤديها الجمل في ثياب الكلام أيضاً<sup>(3)</sup>

وقد بقا إن هذا التضييق والتوسيع في مفهوم الإعراب باحم عن أن مدلول لإعراب نفسه يصيق أحياناً حتى لا يشمل إلى أواخر، لألفظ، ويتسع حتى يشمل النحو كله وهذا صحيح، وإن كان علينا أن نحافظ لأنفسنا فلا تقع في شباك المصطلحات النحوية أو المفهومات الاعرابية، لمتناقضة عن القدماء والتي يمكن أن تعني كل شيء فيجب أن نحترس من مفهومنا للاعراب يتسع لكل ما له علاقة بالكلمة العربية وموقعها في الجملة، وأن نتعامل مع علامات الإعراب على أساس أنها موضوع رئيسي

(1) عبد القاهر الجرجاني المقصد 1/ 68 (3) من المصدر ص 67

(2) مهدي المحرومي في النحو العربي ص 66

ومهم في النحو، لا على أساس أنها موضوع شكلي صيق

وإذ كانت علامات الإعراب لا يمكن أن تفصل عن عوامل الإعراب، ولا أن تفصل عنها، فهذا يعني أن الموضوع أوسع مما تصور، ذلك لأن هذه العوامل وسعة الاتفاق متسعة الحواس، وأنه لا يمكن لفهم الحركات وتقرير نوعها دون العودة إلى العوامل وتصنيفها ودراسها ومعرفة أبعاد تأثيرها في الألفاظ فلا بد من إيجاد روابط محددة بين العوامل وحركات الإعراب بنحدر الدكتور ريمون طحان عن هذه العلاقة بين الحركات والعوامل فيقول إن التعبير الذي صرأ على أواخر أسماء الجملة السابقة يعود إلى العامل الذي يصرص على لأسماء علامات ومميزات نحوية، أي تعبيرات صوتية، عديها أدء بمعنى، لوطيعي، المحوي، ونسبي حينئذ تلك الحركة أو التعبير الصوتي مميزات حالة لإعراب، وهو إشارة شكلية تحدد بالندليل المادي والنحسي علامات النحوية<sup>١</sup>

والإعراب إذن هو النظر في أواخر الألفاظ ووضع الحركة المناسبة عليها، وإن كان هذا النظر لا يتم دون تحديد لعلاقة بين هذه الأواخر وما يؤثر فيها من عوامل الكلام، ولا بد لنا قبل الانتقال للحديث عن علامات الإعراب من تعريف بهذه العوامل التي كثر الحديث عنها

### العوامل

عرف الشريف الجرجاني العامل بأنه ما أوجب كون آخر الكلمة على وجه مخصوص في الإعراب، وقد قسم الجرجاني العامل إلى ثلاثة أقسام هي العامل القياسي وهو ما صح أن يقال فيه كل ما كان كذا فإنه يعمل كذا، كقولنا (علام ريد)، لما رأيت أثر الأول في الثاني وعرفت علته، فست عله (صرف ريد) و(ثوب بكر)

العامل السماعي وهو ما صح أن يقال فيه هذا يعمل كذا وهذا يعمل كذا، ونسب لك أن تتحدور كقولنا إن الماء نجس ولم نجس وغيره  
العامل المعنوي وهو الذي لا يكون للناس فيه حظ، وإنما هو

(١) ريمون طحان، فصول في تعليم ص 265

معنى يعرف بالفت<sup>(1)</sup>

و لأصل في العمل أن يكون لفظياً، لأن الإعراب صاعه لفظيه تقوم على وصف علاقات الألفاظ بعضها بعض ولكن قد يحىء معنوياً كما سبس فيما بعد والعامل اللفظي قد يكون فعلاً أو حرفاً أو حرفاً مشهاً بفعل على سبح انالي

### أولاً - الحرف العامل أنواع منها

1 حرف البحر نحو لاء وفي ومن وعن و،و القسم وثائه

2 حرف الحصب نحو ن، ل، ر، د، كي

3 - حرف بحر نحو م، اما، لام، لأمر، لا الهه

ثانياً - يكون الفعل عملاً مستمراً ماضياً ومضارعاً وأمرأ، فعمل في

فعلن و مفعول به و مفعول مطلق و لمفعول به

ثالثاً - يعمل المشتقات فاساً على الفعل، وحدث في نحو قولك رأيت

رجلاً شامخاً رأسه، وهذا ورش طويل رمحه، وبصرت برجل محدوع أنفه،

فرأسه في مثال لاو فاعل لاسم الفاعل (شامخ)، ورمحه في المثال الثاني

فاعل بصفه بمشبهه (صويل)، وأنفه في المثال الثالث نائب فاعل لاسم

مفعول (محدوع) وهكذا يظهر أن المشتقات تعمل عمل أفعالها

رابعاً - يعمل مصدر عمل فعله كحدث فآخذ فعلاً أو مفعولاً كما في

قول شاعر

بأن ولا تعجل بنومك صاحباً فعلى به عذر وأنت بنوم

فهو أحد المصدر (لومك) مضاف به هو لكاف، كما أحد مفعولاً به هو

(صاحب) وليس من حكمه أن يقول بـ لكاف في هذا الموضع فاعل،

حدث لأن لكاف من صفات الحصب والبحر مختصه وهي في محل جر مضاف

إليه، ولا فيمه للقول بأنها في محل رفع فاعل، فهي فاعل في المعنى وهي

فاعل على اعتبار م ك، فقد لام لمخاطب صاحبه ثم أضيف بنوم به،

وليس من الصواب المتساوية بين الحالتين حالة لاسم، وحالة لأصوه

(1) شريف الخرجاني - معرب ص 150

وربما أخطأ من يعتمدون على المعنى في تقرير الوصفه الجوهريه، فحسبوا  
 'كاف في هذه الموضع في محل رفع فعلاً، ومن هؤلاء يدوشرى بدي عم  
 أن ياء متكلم في مثل قولنا صربي حسن، في محل رفع على المدعية  
 وكان من هشام قد عدد صمائر لرفع المتصله بعد مهاباء محادثة في مثل  
 قومي وتقومين وقد عصب الشيخ خالد الأهرى على ذلك بقوله وخرج منه  
 بمحادثة باء المتكلم فيها لا تكون في محل رفع أصلاً<sup>(1)</sup> وهذا كنه كلام  
 منهم لا عذر عنه، فإن ياء متكلم هي من صمائر نصب وآخر وسيت من  
 صمائر لرفع غير أن لعلمي يأتي إلا أن تكون له رأي مخالف فيقول في  
 لحاشيه قد يقال به مردود نحو قولك صربي حسن، فإن باء المتكلم هي  
 محبة مع على له عليه، وإن كانت في محل حر أيضاً، فيصف 'عسمى  
 قوله، رأيت بعضهم رد كلام شارح<sup>(2)</sup> وهذا كلام مضطرب للأسباب  
 التالية

1 - أن كلاً من لعلمي و يدوشرى قد ضبط من المعنى و وصفه لأعرابه،  
 ذلك لأن ياء متكلم في أمثال المذكور ربما حملت معنى له عليه على  
 اعتبار أن (صربي) أصلها (صربت) وبعد حصول الضرب اضعف بي  
 فعله بدي هو ضمير متكلم، غير أن ثمة فرقا كبيرا بين باء المتكلم في  
 (صربت) التي هي مسند به، وباء المتكلم في (صربي) التي هي مصد  
 ليه

2 - أن يدوشرى جعل باء المتكلم في أمثال المذكور في محل رفع  
 فعلاً، وصور في محل حر مضافاً به ولا يجوز أن يحمل 'نصب  
 بوحده وصفتين متافعتين فيجمع بين المعانيه ونعموليه

3 - أن ابن هشام أورد باء المتكلم في حمة صمائر لمشاركة بين النصب  
 وحر، ألا وهي باء متكلم وكف لحضاب وهذه عتبات، ومثل عنها  
 بقوله ربي أكرمسي فهي في (ربي) في محل حر مصد به، وفي  
 (أكرمسي) في محل نصب مفعول به ويد و من ذلك ألا علاقه لباء  
 متكلم بالرفع

(1) خالد الأهرى شرح نصريح، 99 (2) نفس المصدر ولكن بحاشيه،

4 أما قول معلمي نعلف على ذلك كله رأيت بعضهم رد كلام لشارح بهد ، فهو كلام لا يفهم على أساس فإن ابن هشام حينما ذكر ابياء في صمائر لرفع لمصله كان بقصد ياء المحاطة بدليل تمثيله عليها بقوله (فومي) وقد فهم خالد الأزهري معنى ابن هشام فشرحه كما يسعى أن يشرح ولا أظن أن أحداً يستطيع رد كلام المؤلف أو الشارح سمسطات من هذا القبيل

#### خامساً - احلف بالحاة في عدد من العوامل على المصح الثاني

1 - واو لمعة وقد حثف الحاة فيها بين أن يكون نصب المفعول معه بها في مثل قوسا سرب والسهر ، أو ناصع وحده ، أو ناصع بنقوة الواو<sup>(1)</sup>

2 - إلا الاستثنائية ، وقد احتلف الحاة فيها بين أن يكون نصب بها أو ناصع وحده أو ناصع بنقوة الأداة<sup>(2)</sup>

3 - هاء النداء وقد جثف الحاة بين أن يكون نصب المبدى بها حرفاً ، و به على أساس أنها اسم فعل ، أو تقدير فعل هو أدعو أو أدري<sup>(3)</sup> وقد أدى هذا الخلاف إلى اضطراب في معالجه موضوع انداء مما أشرف إليه في فصل سابق . وقد كان هذا الاضطراب سبب صيق لكثيرين من اللغويين المعاصرين نذكر منهم الشيخ ابراهيم الدارحي لذي يقول في ذلك وأمثاله وانظر في ذلك إلى كلامهم في أصالة المصدر أو فعل وفي عامل المبدى ، والمستثنى وأسماء اشروط وتعيين نائب الفاعل في نحو قولك مُرّ تريد ، إلى غير ذلك مما احتجبت مداهمهم فيه ، ولم يدعوا وجهاً مما يمكن أن يتمثل للدهن أو يتوصل إليه بقياس صحيح أو فاسد إلا طرقوه وجعلوه مجالاً للمحاكمة والحد<sup>(4)</sup>

سادساً - من العوامل التي تستحق الوقف وإطالة النظر الأحرف المشبهة

(1) ابن الأثيري أسرار العريفة ص 82 ، (3) ابن هشام معني القصب 2 / 373 ابن لاصاف 1 / 248 وما بعده  
لأثيري أسرار العريفة 226 - 227

(2) ابن الأثيري أسرار العريفة ص 201 وما (4) ميشيل جعد ابراهيم الدارحي ص 123 بعدها

بالأفعول وهي إن، وأن، وكأن، ولكز، وليت، وعر، وهي تنصب لمبدأ  
ويسمى اسمها وترفع الحز وسمى حرها وقد أطلق عليها هذا الاسم (أي  
الأحرف المشبهة بالأفعال) للأسباب التالية

1 - أنها تشبه الأفعال في العمل فالأفعال ترفع الفاعل وتنصب المفعول  
بحر قَطَفَ الطمّل رهرة، يرفع (الطمّل) وينصب (رهرة) وربما قدم  
المفعول به على الفاعل بحر أكرم المعلم تلميذه، نصب (المعلم)  
ورفع (تلميذه). فقد نصب المفعول الاسم الأول رفع، الثاني مثل إن  
وأحواتها تماماً

2 - أنها تشبه الأفعال في عدد الأحرف فعص هذه الأدوات ثلاثية مثل إن،  
وأن، وب، وعصها رباعي مثل كأن، ونكر، ولعل، كالأفعال تماماً

3 - أنها جميعاً مبنية على انفتح مثل الفعل الماضي

4 - أنها تؤدي معاني كالأفعول، فإن يفيد التوكيد، وأن يفيد الوصل، وكأن  
تفيد الشبهة، ولكن تفيد الاستدراك، وليت تفيد التمني، ولعل تفيد  
الترجي

وعلى الرغم من أوجه شبه انقوية هذه بينها وبين الأفعال، تنفي لفصحه  
بعض الحواش الأخرى لبي تثير الشك وتربية وهي التالية

أ - لماذا كان من حق المفعول أن يرفع وينصب، ولم يكن من حو هذه  
الأدوات أن ترفع وتنصب، لا بقياسها إلى الفعل وحملها عليه؟

ب - إن أوجه شبه هذه على الرغم من وجاهتها، تنفي أوجه شكك وقد  
لاحظ المررد هذا لشبه الشككي بين هذه الأحرف والأفعال، فقال في  
صعف عمل «إن» إد حقف و لأقبس ارفع فيما بعدها لأن «إن» بما  
اشبهت الفعل باللفظ لا بالمعنى، فإذا نصب اللفظ ذهب الشبه وإذا  
ذهب الشبه بطل العمل<sup>(١)</sup>

ج - وقبل في سويج ذلك كنه إن بحرف يعمل عملاً واحداً فهو إم أن يحز  
وبما أن ينصب وإم أن يحرم ولكن حرف لا يجمع بين عميين كما

(١) المررد العنصص ، 50 - 51



نجمع إن وأحواتها ولذلك لم يكن أمام الصريين إلا تشبيه هذه الأحرف بالأفعال أما الكوفيون فقد رعموا أنها تنصب لاسم الأول ولا ترفع ثاني لأنه مرفوع أصلاً على الحبرية ومن هنا قالوا في إعرابها إنها حرف نصب وتوكيد وهي العبارة التي تداولها المعربون قديماً، ومن رلو، يتداولونها في المدارس والجامعات حتى أيام هذه، ووجه الخطأ في هذه العبارة الإعرابية أنها تنصب على أن «إن» حرف نصب والرفع بأن «إن» حرف نصب يترك حبرها معلقاً في الهواء، إذ لا أثر لها في رأي الكوفيين في هذا بحر، فهو مرفوع على أنه بحر المستند بيد أن من يرددون العبارة لأعرابية سابقة، يسبون هذه الحقيقة، فيعربون الاسم المرفوع على أنه حر «إن»، على ما في هذا القول من خطأ وتناقض أما القول بأنها حرف توكيد فهو ليس ضرورياً، إذ يسا في الأعراب تذكر العمل اللفظي وشدد عليه، ولا تذكر المعنى إلا إذا حلت الأداة المعربة من هذا العمل فتحس بقول «لم» حرف حرم، لأن لها عملاً هو الحرم ويعول «ما» حرف نهي لأنه ليس لها عمل لفظي وهكذا. ولأن «إن» لها عمل لفظي، فليس من الضروري ذكر معناها في لأعراب، لأن الأعراب هو تحديد عمل لحروف أو الأدوات لا ذكر ما تؤديه من معان

سابعاً - من عوامل ما لا وجود له في انحصاره ولكن يلحق عمله لمحا ويصدق على مثل هذه العوامل المعنوية تمييزاً لها عن عوامل اللفظية، وعد سحاة من هذه العوامل ما يرفع المتداً و جعل المصارع وقد رعموا أن العامل في رفعهما هو تحردهما من عوامل اللفظية ولا شك أن تحرد هو عامل معنوي إذ إنه لا يرى ولا يحس وليس له مكان في حزمة وقد بحث اسحاة عن عامل ارفع في المتداً والمعل بمصارع فيه يحدو وما يشوا من اسحث، رعموا أن هذا عامل هو عامل معنوي أي عامل سلبي، بمعنى أن هذا لاسم لدي وقع متداً ما لم يحد من ينصل رفعه، والرفع فيه أصل ثابت، سوهموا أنه لا بد من أن يكون قد عمل فيه عامل معنوي بيد أن تأملاً سريعاً في الموضوع، يثبت لنا أن سب الرفع هو لتحرد من عوامل أو هو أصالة ارفع في الأسماء والأفعال المصارعة وكان أصل الكلام أن يكون مرفوعاً، ثم تأتي العوامل فينصب وتجر وتحرم أما رفع فهو حالة لأصله أو لأصبيه في الكلمة ولا ضرورة عند ذكر ارفع

من الإشارة إلى العامل لأن الأضانه ليس لها عامل

ولا بأس بعد هذه الحولة السريعة في العوامل من الإشارة إلى

تاليه

1 - أن العامل ليس من قبيل المؤثرات لحسية، بل هو من قبيل لأمرات أو  
علامات التي تدل وجودها على وجود شيء آخر<sup>11</sup> فلا داعي لمحا  
في استكازه ومقاومته وشن الحرب عليه كما فعل بن مصء لفرصتي  
وكما يفعل كثير من مدارس المعاصرين، المتأثرين بالمصيح اوصفي  
الحديث الذي لا يقبل في وصف اجمعه إلا ما تقع عنه العس ويدركه  
لحسن، فرفضون لدث مدأ لتقدير والاستد وتأثر شيء في شيء في  
أركان الحمة وعنه لا بدك من التنيه إلى أن التمسك بوجود العامل  
هو من وسائل تقريظ لدرس لنحوي وسهين مصاعبه، وجعل حركات  
الإعرب مقترنة بعلامات محددة يفسرها وتبين مواضعها ومواقعها،  
ونكشف العلاقات لطاهرة أو حفية بين أركان الحمة وعناصرها ولن  
في ذلك أي صير

2 - بل على انعكس من ذلك، لسا مع اللجاح في البحث عن هذا العامل بد  
سم يكن طاهراً في الحمة ومثل على ذلك بالمادى المسي على الصم  
أو المنصوب فقد جعل النحلة المادى المسي على الصم في محل  
صب فعل اندء المحدوف. وليس في عبارته النداء جعل فلماذا بقدره؟  
انحوب أنهم قدروه بحث عن عامل في المنصوب أو في المسي على  
الصم الذي بقدره له موضع المنصوب وقد أوقعهم البحث عن هـ  
العمل في انتاقصات لتالية

جعدو المادى المسي على الصم في نحو: يا ريد، في محل صب، مع  
أن تاعه يكون مرفوعاً كيف يكون تابع المسي على الصم لمط،  
منصوب محلاً، مرفوعاً؟ لقد حشد النحلة كل المعادير ولأسباب  
لتسوية هذا الشدود فلم يستطيعوا، وبقيت محاولاتهم ظاهرة التكلف  
والاحتيال ونصعة ذلك لأن المسي بتعه نعه على المحل لا على

11. بن لابي لاصاف 1 46

اللفظ فحين يحرق النجاة فانوماً من قوايين النحو من أجل البحث عن عامل غير موجود، يكونون قد أعلوا بفلاسهم

ب - لقد قاسوا المبادئ المسمي على الصم على الصروف المصطوع، فهو يسي على الصم لفظاً ويكون في محل نصب وحدث في مثل قوله تعالى ﴿فَمَا يَكْنُكُ نَعْدُ نَدْنُ﴾<sup>(1)</sup> فلفظة (نعد) هنا مبنية على الصم في محل نصب على الطرفية، وقد يكون في محل جر حسب العامل الذي يؤثر فيه كما في قوله تعالى ﴿لَا أَمْرَ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ نَعْدُ﴾<sup>(2)</sup> فلفظة (نعد) و(نعد) طرف مصطوعان مبنيان على الصم في محل جر بالحرف غير أن مبادئ المفرد يختلف عن ذلك فهو يسي على الصم لأنه صوت، ثم ينصب إذا أصيب لأن شبهه بالصوت انتهى

فحين يقول يا ريد، سبه على الصم لأنه شبهه بالأصوات؛ ثم يقول يا ريد بخيل، فنصب لأن شبهه بالأصوات انتهى وقد يقار ولماذا نصب؟ فنقول الجواب سهل لقد نصب لأنه ليس مسداً إليه ولا مجروراً بالحرف والاسم إذا لم يكن مسداً إليه ولا مجروراً بالحرف نصب

ح - ولذلك نكتفي في إعراب المبادئ المسمي بأن يقول إنه علم مسمي على الصم في نحو يا ريد، وبكرة مقصودة مبنية على الصم في نحو يا رجل، ولا ضرورة لذكر المحل، فإن أسماء الأصوات مثل قب وقع انسيف، وعاق لصوت العرب، وويه للصراح على الميت، ليس بها محل من الإعراب أما في مثل قول يا صاحب الدار، فنقول أنه مبدى منصوب لأنه مضاف لا أكثر ولا أقل وبحلص بذلك من قضية العامل انسي عقلت موضوع انداء تعقيداً أساء إلى النحو وعلمائه ومدرسه

3 - وخلاصة القول في العامل، أنه وسيلة من وسائل التعليم والتوضيح، لا غاية يحمدها الدرس النحوي وبمقد حيويته وبريقه والمحدث في محوله أو رقصه هو العائدة التي يؤديها فإذا أدى فائدة كان مقبولاً واستحق من الدارسين التوقف وإطالة النظر، وإلا فإن البحث فيه صرب من الترف وإصاعة الوقت

(1) سورة النير 7

(2) سورة الروم 4

## علامات الإعراب

تجيء علامات الإعراب حركات أو حروفاً فالحركات هي الصمة  
والفتحة والكسرة والسكون ويسميه بعضهم الرفع والصنع والجزة وحذف  
الحركة، كما يسميها آخرون حركة الرفع وحركة النصب وحركة الجر وحذف  
الحركة، كل ذلك يعرفوا بين مصطلحات الإعراب ومصطلحات الساء كما  
يسير ذلك في فصل قادم أما الحروف فهي الألف والواو والياء ومن  
المعروف أن الحركات هي الأصل وتنوب عنها الحروف على النحو التالي

أولاً - تكون الصمة علامة الرفع فيما يلي

الاسم المفرد نحو زيد شاعر

جمع النكير نحو هت الرجال.

جمع المؤنث السالم حضرت الطالبات

الفعل لمصرع الولد يكتب

وينوب عنها ما يلي

الألف في المشى نحو حصر والذاك

الواو في جمع المذكر السالم نحو أقل المعلمون

اواو في الأسماء الخمسة نحو ذو الفحل بشى في لعيم بعقله

ثوب اسور في لأفعال لحمسة نحو الأطفام يلعبون

ثانياً - تكون لفتحه علامة النصب فيما يلي

الاسم المفرد نحو أن العلم نافع

جمع نكير نحو إن الطلاب يدرسون

الفعل لمصرع نحو س يهطل المطر اليوم

وينوب عنها ما يلي

أياء في المشى نحو قرأت كتابين

ااء في جمع لمذكر اسام نحو ستشرت المهندسين

الألف في الأسماء لحمسة نحو أكرمُ أناك وأمثك.  
الكسرة في جمع المؤنث السالم . كفا أنمدير الطالبات المجتهدات  
حذف النون في الأفعال الخمسة نحو قوله تعالى لن تنالوا البر حتى  
تثقفوا مما تحبون.

ثالثاً . تكون الكسرة علامة الجر فيما يلي  
الاسم المفرد نحو - على الفصن عصمور  
جمع التكسير نحو أحب صمور الجبال  
جمع المؤنث السالم أحب دحول المكتبات  
ويوب عنها ما يلي

الباء في المشى نحو انتست إلى ناديين  
الباء في جمع المذكر السالم نحو يعجب الأب ببنيه  
الاء في الأسماء الخمسة نحو وضع انطفل يده في فيه  
انفحة في مفعول من الصرف نحو سلام على ابراهيم  
رابعاً . يكون السكون علامة انحراف في الفعل المضارع المجزوم نحو لم  
يكتب ولم يقرأ

ويوب عنه ما يلي  
حذف حرف العلة في الفعل الناقص نحو لم يدع، لم يسع، لم يرم  
حذف النون في الأفعال الخمسة نحو لم يكتبوا، لم تدرسوا، لم  
تحصري

هذه هي علامات الإعراب، لم سوقف عنده حويلاً لأنها مشته في كتب  
الندرس على مختلف مستوياتها ودرجاتها ومن الجدير ب أن سه ها بي ر  
شوب لا يدخل في علامات الاعراب، بل هو علامة تكبير أو تمكين أو مقابلة  
أو تعويض في الأسماء وعلامة الاعراب هي الحركة الأولى في مثل قول  
حاء ريد، أي انصمة أو حركة الرفع، أما الشوب فلا يدخل في الاعراب ومن  
الحطاً أن يقول ب علامة الرفع في المثال السابق هي شوب برفع أو شوب

الصم كما يقول بعضهم، ذلك لأن النحاة لم ينصوا على أن الصمعة هي علامة الرفع في المعرفة وتنوين لرفع هو علامة الرفع في النكرة في نحو قولنا حصر الرجل، وحصر رجل، وكذلك في المنصوب والمجرور وهذه مصادر النحو على مختلف أنواعها لا تشير إلى شيء من ذلك، فكيف سيجع المحدثون لأنفسهم أن يقولوا إن علامة الرفع في النكرة هي تنوين الرفع، وإن علامة النصب تنوين النصب وإن علامة الجر هي تنوين الجر؟ لقد نص النحاة على أن علامة الرفع هي الصمعة، وعلامة النصب هي الفتحة، وعلامة الجر هي الكسرة، دون تعيير بين معرفة ونكرة، ومن منون وغير منون وهذه كتب نحو الأصيلة بين أيدينا وفي وسعنا أن نعود إليها متى شئنا، فليس فيها من يذكر تنوين رفع أو نصب أو جر أما إطلاق تنوين الصمعة على تنوين لرفع فهو صواب من لخطأ في المصطلح، ذلك لأن الصمعة من علامات النصب، ونسبت لا يدخلها التنوين إلا في حالات نادرة فمن أس حاء هؤلاء تنوين الصمعة وتنوين الفتحة وتنوين الكسرة؟ إن كل ذلك خطأ

ولنا عودة إلى هذا الموضوع في موضع لاحق

ويبدو من هذه الحالة لسريعه في علامات الاعراب أن هذه العلامات ليست عقدة وليست عبثاً، وليس فيها من الصعوبة والعسر ما يصوره هؤلاء الذين لا يحدون في العربية وعلومها إلا ما يجده الأعداء والحاقدون على هذه الأمة العظيمة وتراثها الرفيع الخالد مما يتفق مع قول الشاعر

وعينُ ارضاء عن كل عيبٍ قليلةٌ      ولكنَّ عينَ السخطِ بُدي المسوية

فلولا البيات السيئة ما وجد هؤلاء في علامات الاعراب ما بدعوه وحوذه من صعوبة وعسر فلا شك أنها سهلة وهي موضوعة ليعرفها أبناء الخامس أو السادس الابتدائي، لا لتستعصي على طلاب الجامعات والدراسات العليا كما يرى في أيامنا فقد عرفناها تحقيقاً وتفصيلاً مدعومة أطراراً وقبل أن نهي الصفوف الابتدائية ولقد تمكنا من شكل المنصوص بالحركات المدسية كما تمكنا من قراءة تلك المنصوص كما ينبغي أن تقرأ، فما لأحيال الطاعة سقط وتنتثر؟ أتراها الدعوة إلى إسقاط الاعراب تدع عاداتها وبحق أهدوها؟ أرجو ألا نكون ذلك

## الشدود في علامات الاعراب

عنى أنه بود سوقف قليلاً عند مداخل مما جاء شاداً من هذه علامات،  
أو محلياً بعدده في صدر الأمر على الأقل، فتشعل اسحابة أكثر مما شعلتهم  
بوعده الفدية لاصية وبي لا خلاف عليها، بحيث كان شعلتهم لشاعر أن  
يتمحلوا لأعداد ويتكلموا لتحريرات بدفاع عن هذه الحالات الاعرابية  
اشدده وعلى برعم من أن العرب وصوا على الكثير ولشائع، جعل هؤلاء  
بحو مستق من نفس ولندر وقد نساء هذا لتصرف إلى النحو وإلى لحة  
وإلى العربية سي كان هدف لحة لمعلل صديقه والمحافظة عليها  
وصحت الفصية محصورة لا في برسمج عربية وصية فسنه، بل بدفع  
عن ية قريه أو شاعر من شعراء أو قبله من المحدث وأصحت عصية  
الديبه أو الشحصية أو بنية أقوى من النحو عند هؤلاء وأعمق في نفوسهم  
من اعلم، وأكثر أهمية من الهدف الأساسي لدي رعموا أنهم بصوة حينما  
مدوا يفكرون برسم قواعد بعربية ألا وهو أن يستخلصوا من كلام العرب  
أقيسه عامة تساعد الأحيال لطلعة على صية نلستهم من احطاً ونلحن  
نقل أحد أن العرب فكرت في وضع أقيسه وقواعد بدفاع عما وقع في كلام  
لرب من لبادر والشاد بهذا لندر وانشاد كان معروف ومحموط عند هؤلاء،  
بدل أن السحابة قالو بشأه أنه يحفظ ولا يقاس عليه ولقد كان أولو الأمر  
يفكرون عندما هموا بفعل ذلك، بالمستقبل لا بالماضي، وبالمشكلات التي  
يمكن أن يواجهها الناس في تعاملهم مع اللغة العربية، لا بالدفع عن لهجات  
الأبء ولأحدد والعصية العقلية التي جاء الدرس الاسلامي يستخلص منها  
وحسب أن نصرت مثلاً على ذلك قوله تعالى ﴿إِنْ هَذَا لَسَاحِرٌ أَوْ عَاقِلٌ﴾<sup>11</sup> قد  
أحدث هذه لأنه من جهد السحابة لا يمكن أن بوصف ولقد كان من سحر  
أن يقد أن هذه لانه برلت قبل ظهور النحو، وأن كلام العرب لم يكن مسبقاً  
بمساق كمالاً مع قواعد العربية التي وصعت فيما بعد، بل كان يتضمن ما  
يحذف تلك القواعد، لأنها استخلصت من الكثير الشائع، لا من القليل  
سادر، ونس في ذلك ما بصير غير أن لحة، سامحهم الله، حشدوا ما

سسطاعوا من التحجج واسرائيليين للدفاع عن محيي الهدا<sup>1</sup> مصنوعة في هذه الآية بالألف وهي إما سعي أن تجيء مصنوعة بالياء كما يقتضي القياس وعلى هذا الأساس قرأ أبو عمرو بن العلاء إن هذين لساحران نصب هذين، ونسب إليه ابن سحاح قوله إني لاستحيي أن أقرأ إن هذان لساحران، بالألف<sup>2</sup> وأبو عمرو بن العلاء عاظم كسر وهو أمس على النحو وعلى القرآن، أفلا يمكن أن يقتدي بقراءته ونحل هذا الاشكال ومريح الاحمال من صفحات طوال يراق فيها الحصر ويكل فيها النظر؟ وعلى الرغم من ذلك، شمر النحاة عن ساعد لجد لا بداع حجة يدفعون بها عن هذا الاستعمان الذي ليس بحاجة إلى دفاع، فرعموا أن روم المشي الألف رفعا ونصفاً وحرأً هو لغة بلحارث بن كعب، وقيل أن أول من رعم ذلك هو أبو زيد الأنصاري<sup>3</sup>، وأحد لقوب بأن نصب بالألف في المشي هو لغة بلحارث بن كعب تردد بين النحاة، دون تحقيق أو تدقيق، كاستعودة التي نطق الناس أنهم يدفعون بها صرر الأقدار ومكاند الاشرار، وهي لا ترد شراً ولا تدفع صرراً ولحديث عن لغة بلحارث بن كعب يقتضي ما التحقيق الدريحي المصني فهل حقق أحد في هذا الموضوع، قبل أن يقامر بسسه هذه اللهجة إلى بلحارث بن كعب؟ نسب لسيوطي إلى الفارابي قوله ولدين بقت عنهم بعربية وبهم اقتدي، وعندهم أخذ اللسان العربي من بين قبائل عرب هم فليس وتميم وأسد، ثم هذيل وبعض كنانة وبعض الطائيين، وبم يؤخذ عن عمرهم من سائر قبائلهم<sup>3</sup> فمن أي هؤلاء بلحارث بن كعب هذه؟ وقد يفال إنها تنتمي إلى كنانة، كما يذكر بعض المصادر معاناً في سمويه ورد كانت هذه النسبة صحيحة، فهل يستطيع أن يثبت هؤلاء الدين سيوطي كنانة أن شيوا أنها ممن أحد عنهم أو ممن تركو من كنانة، لأن لفابي يقول «من بعض كنانة» ولم يقل من كنانة على وجه التعميم والاطلاق ومن ناحية أخرى يساءل لاسان الذي عنده مسكة من عقل إذ كانت هذه لهجة بلحارث بن كعب حقاً، فبماذا تم ترد أكثر من مرة في القرآن الكريم؟ إن عنم الدعة لحدث إذا عترف بأن هذا الاستعمان هو لهجة بلحارث بن كعب، فهو مطالب بالاجابة عن نسب عدم وروده في القرن أكثر من مرة واحده إن

1 ابن السحاح لأما لي اسجويه 1 61 وانظر سواد في الدعة ص 58

(2) لأحفش لأوسط معاني القرن 1 113 = (3) نسيوطي المرمر 1 2.



المطلوب من كل من سري بحوص في هذ لموضوع . بحبل هذه لأسئلة والاستفسارات في ذه قبل أن يردد كسعاء ما يردده جمهور المحاضرة ، لاحقاً عن سابق ، من أن بروم المثنى الألف في حالات الأعراب ثلاث هو لغة أو لهجة سحرث بن كعب . إن هذا القول غير ثابت لما وردنا من لأسباب يصف إلى ذلك أن الأحفش لأوسط (سعيد بن مسعدة 215 هـ) أنكر قراءة «إِنْ» بـتشدده ، كما شكك في ما نسب إلى بلحارث بن كعب من جعل الاء ألفاً في المثنى لمصوب<sup>(1)</sup>

وهو ذلك كله ، هل يقل هؤلاء المباحون عن الآله انويه الكريمة أن يستعملوا هم هذه اللهجة السحرثية فيصنوا المثنى بالألف؟ بل هل يقلون أن يستعملها طالب في موضوع انشاء؟ إني واثق من أنهم إذا لمحوه في ورقة إجابة طالب نادوا بالشور وعظائم الأمور ولو استعملها شوقي لهو في وجهه مستعربين مستكربين وسحبوا منه الرعامة واسترحعوا إمارة الشعر وسؤ . هو أن تكون صحة اللة أو خطؤها مقروين بصاحبها فإذا كان صاحبها منك أو أميراً كنت صحيحة وإذا كان من الرعاع أو اسوقة كانت خطأ؟ هـ هو حر العرب في حاصرهم وماصيهم ، إذ أن الذي يقرر خطأ الشيء أو صحته هو الطقة التي ينتمي إليها صاحبه ، والسده لي سسمها والمركز الذي يحله

وإذ كان الحجاج بن يوسف بن يحيى بن يعمر بن حرسد لأنه عه إلى نحن وقع فيه بطلب مه<sup>(2)</sup> ، فكيف نحرف أي نحوي على لجمهور برأيه في قضية نحويه تتعلق بالقرآن الكريم؟ وهل سيؤنه هذ لسبب اثر أن محتج بكلام العرب دون غيره من أنواع الكلام ومصادره فقد كثر سحة والمؤرخون من لبحث عن الأسباب لي حميت سيويه على قلة لاسشهد بالقرآن الكريم وانحديث لسوي . ولست لحقيقي . و عرفو . هو سبو . بطريق الأكثر أمناً وسلامة . فيه بحوص في كلام عرب كما يشاء دون . معرضه معترض أو يستكر فعده مستكر . ولكنه لو حرص في عبر ذلك فلا شك أنه سيكون معرضاً للمساءلة والمحاسبة بل قد يكون معرضاً لتسكس والمعاقبة

١ . لاحقش لأوسط معاني نعران . 117 . 2 . محمد بن سلام طبعات فحو الشعر 10 .

وبعد ثمة سبب آخر يجعل مكره لشذوذ كما كرهه كل من عرف سعه  
 دوقاً وإحساساً، لا فوعد تحفظ وأمثله يستظهر دون أن يدخل في سبحة  
 ثقافي، وتصيح فيه صرناً من المتعة أو المدة لجماليته التي لا بعدها أنه  
 الذي تصيح عنده لدعة والفصححة شئاً من هذا لقييل لا يحمل أن يسمع في  
 الخطأ والنحر ولا بهمه بعد ذلك أن يكون الكلام عميقاً أو سطحياً أو عاطفياً  
 أو غير عاطفي ذلك لأن الفصححة تصيح هي بمقياس وللمعيار وبد  
 أصبحت لفصححة هي بمقياس والمعيار إنصب كل معيار في بحشده  
 سحاه لندفع عن استعمال عارض أو سوء بدر، أو غير ذلك مما يصطدم به  
 الدوق قبل أن يصطدم به العقل

وسبب يريد أن يسع الآيات التي تحمل طواهر ساقص مع لقاعده  
 النحوية، فثمة آيات أخرى توفى سحاة عندما تتصممه من تعارض مع النحو  
 ومن نلت لآيات التالية

ول يعنى ﴿إِنَّ الدِّينَ أَمْرٌ وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّائِغُونَ﴾<sup>(1)</sup>

ول يعنى ﴿لَكِنَّ الرَّاكِبِينَ فِي الْعِلْمِ مِنْهُمْ وَالْمُؤْمِنُونَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنزِلَ  
 إِلَيْكَ وَمَا أُنزِلَ مِنْ قَبْلِكَ، وَالْمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ﴾<sup>(2)</sup>

ول يعنى ﴿تَقَاتِلُوهُمْ أَوْ يَسْلُمُونَ﴾<sup>(3)</sup>

ولقياس أن يعنى في الأولى (والصائغين) وفي الثانية (والمقيمون) وفي  
 ثالثة (أو تسلموا)

وليس من مصلحتنا أن نلج في اندفاع عن هذه الآيات لحد ما يحرجنا  
 عن حدود المنطق والعقل فنحن في أيامنا هذه نلعي انبعاث العربية صراحة  
 ومساءً وفي كل مناسبة فماذا نلج بعض لطرف عن ذلك، وبروح بحشد فوت  
 لندفع عن استعمال قرآني كانت به ظروفه ومسائته؟ ويحذر من قبل لانسفال  
 من بحث هذه القضية الشائكة أن تشير إلى النقاط التالية

1- قرأ أبو عمرو بن علاء كما ذكرنا بعد أن هدس ساحران نصب هديس

(1) سورة صافات 71

(2) سورة صافات 162

(3) سورة صافات 162

وكذلك برفع (المهمين) أي أنه قرأ ولمقيمون صلاة

2 - رد كل من لعمري وس قبيح وس كثير ذلك كنه ، في خطأ يكتب عنده  
عني حديث يسونه إلى عذشته<sup>(1)</sup>

3 - يؤكد من حدود الفكره نفسها أي أن لفظة تعود في حميتها إلى الحداد  
مستوى الحصري لدعوت حبشيد، مما نأى عنه أن يصعب نقابهم  
لدرسم يكتاني، لأن هذا الرسم من طواهر الحصاره فهو ولا تلنفس  
في ذلك إلى ما برعهم بعض المعملين من أنهم كانوا محكمين بصاعه  
لحظ، و ما شجب من مخالفة خطوطهم لاصول الرسم، من كم  
يشجب من لكنها وحه، مما لا أصل له إلا نحتكم لمحص، وما حملهم  
عني ذلك لا اعتقادهم أن في ذلك تريباً للصحة عن توهم انقص في  
فه حادة لحظ، وحسوا أن الحظ كمال فترههم عن بقصه وسو  
هم لكرم بإحادته، وطبوا بعين ما خالف الأحاده من رسمه، وذلك  
يس صحيح<sup>(2)</sup>

وحلاصه ما سبق أن للحاج في لدوع عن بعض الطواهر الحاصه في  
رسم القرآني بعده أن حدود صرباً من لفظة، ويعدده غيره خطأ في الرسم،  
فلمصر هؤلاء الذين لا يعرفون من النحو إلا ما عده لجاه مما بحظ ولا  
يفاس عليه فليس في ذلك أية فائدة لأحد

هد ما يحصر طاهرة الشدود في بعض لايت الفراسه أم طاهرة  
الشدود في الشعر العربي فهي أوسع وأشمل، وحسباً - فل أن يسكن  
الحديث في هذه الظاهرة أن نورد المدح لتالية

قال أبو النجم عجبي<sup>(3)</sup>

إن أباها وأبا أباها قد بلغا في المجد عيناها،

والصحيح (أب أيها)

(وعينها)

(1) عدم فدوري الحمد رسم المصحف (2) من حدود جمعته ص 419

ص 206 وما بعد (3) من هشام شذور الذهب ص 48

فان هوير الحارثي<sup>(1)</sup>

سرود ما سيز اذناه طعة دعته إلى هابي التراب عميم

(والصحيح بين أدبه)

فان رجل من صنة<sup>(2)</sup>

اعرف منها الجيد والعيان ومحرير أشبه طيات

والصحيح (وانعين)

(وطيس)

فان حرير<sup>(3)</sup>

عرفنا جعمرأ وبني أبيه وأسكرت رعاف حرير

نكسر انون والصحيح فتحها لأنها نون جمع مذكر سالم

قال ذو الاصع اعدوني<sup>(4)</sup>

بي أبي أبي ذو محافظه ون أبي أبي من سيز

نكسر لنون والصحيح فتحها لأنها نون جمع مذكر سالم

قال فيس بن رهير<sup>(5)</sup>

ألم يأنيك ولاساء نلمي لما لاقت لنون بي ريد

والصحيح ألم (يأنك) نحدف لاء

هذه نمدح مما ورد في شعر عرب من شذوذ، وهو فس من كثير مما  
تعصر به كتب نحو ومصادره، حيث يحسن التمسح بدقائق هذه الكتب  
وخصلاها، دراسة لنحو لا يعدي هذه لأمثلة شدة ولا بأس في أن  
يحسن دراسة لنحو أنه موضوع معقد لأنه يعنى لا بأس وبعده المصنوع،  
نر بما حالف للناس وما شاع عن تلك القاعدة وعلى لرغم أنها قدمت لهذه  
لأمثلة، مما يمكن أن يكون دليلاً على موقف منها، فقد رآل في النفس أشياء

(1) نفس المصدر ص 47.

4 العربي حوش ص 30

(2) ن عبي شرح لألفه 71

(3) ابن الأثيري الانصاف 1 30

(4) نفس المصدر ص 67

عنها وعن اكثر النحاه من إير دهه، وعن دورها في تشكيل الطالبي في القاعدة السحويه فبحر تعرض عليه لقاعده السحويه مفرويه بمثال، ثم شعله بأمنه شاده بحالف ذلك المثال وبطل من قيمته، بل هي تهدمه وتمحوه من ذهن الطالب كيف يفهم الطالب السحوي إذا كنا نحاول أن نرسخ في ذهنه أن المشي يرفع بالآلف ونصب ونجر بالياء، ثم تعرض عليه مثلاً من القرون الكريم أو من الشعر العربي بحالف ذلك؟ وكذا قد نطرقنا إلى ما يمكن أن يدور من كلام حول هذه الأمثلة الشده، ومع ذلك ما زال في اجعه أشياء نحاول أن نوحرها فيما يلي -

1 - يبدو هذه النصوص مخالفة لما كان كثير أو شائعاً من كلام العرب ولا شك أن المخالفة كانت موحوده في حديث الناس ولهجات الفصائل ومن في الأمر ما ستعرب وقد طوى النحاه وأولو الأمر كثير من هذه النصوص لمخالفة أو الشده، وهي جزء كبير منها كما تركه أصحابه يشهد بأن كلام العربي، لم يكن كله منسفاً مع لفواحد سحويه لتي سب على الأكثر ولأشيع من كلام العرب

2 - قد يكون أكثر من هذه النصوص مصنوعاً مختلفاً، فقد كان سحبه يصنعون بمثال، ويستدعون الشهد، ليؤيدوا رأياً ويقرروا قاعدة وقد يكون في هذه الأمثلة ما تم وضعه دفاعاً عن بعض الاستعمالات لقرايه التي بحالف حاري كلام العرب أو تصادم بالأقسة التي وضعها النحاه بنشاع من ذلك الكلام

3 - لا بأس في الإشارة إلى مثل هذه الأمثلة لشده في دراسة لجمعته بمتخصصه، على أنها صرت من درسه تاريخه لسحوي، أما أن تعرض في مكتب خاصة بطلاب المدارس الثانوية وما دونها، فشيء لا فائدة منه ولا جدوى من ورثه وقد يقال أن كتب سحوي لمدارس الثانوية لا تحتوي على شيء في ذلك وهذا صحيح إلى حد ما فقد يكسب حركات الاصلاح الحديثه بالتحصن من كل ذلك غير أن كتب لقدمه كانت لا تحلو منها، وحسب أن يذكر كندسي «قطر الندى» و«شور الذهب» لانس هشام، وقد حصصهم لأدبي درحات تعميم في منه، ومع ذلك فهم يعصاب بمثل هذه اسماذج لشده وكذا كتب مبدئي العربيه بجمعهم ورشد لثربوني، فهو لا يحتو من مثل هذه الأمثلة شاده

هذه حطرت حطرت لي وأن أعاج موضوع الاعراب والتشديد في علامته ومن معروف أن لا يصانه نعمه فيها على نعماء عقلاء يحدق لا لأعاف مستصعصن فما عور من حسي ودا عرص برأي لصائب، لا يجوز أن يمنع عنه عن جهره، مد رة جعصت ومرعه لمصرف ولحق حق أن يسع وتأكد لرأي في عدم بداره كسره أهمله لتددر ولشاد، يسوق بمدح مما فله لحدق بهد لتددر

١. قال جرير بيت شاد من بحجه على لأصل مجمع عنه<sup>١</sup> وورعاس لمظرد لا يعرض عنه روية صعبة<sup>٢</sup> وورعاد جعصت بو در ولشاد عرصت، وعمدت عنها في مقبيست كثر رلايت<sup>٣</sup>

2 قال من لشرح ويس بيت شاد والكلام لمحفوظ بدر يسد حجة على لأصل المجمع عنه في كلام ولا نحو ولا فقه، ورحا يركن في هد صعبة أهل لنحو ومن لا حجة معه<sup>٤</sup>

3 قال ابن الأثيري إد سو طردت بقيس في كل ما جاء شاد مجام لأصون ولهبس وجعته أصلاً، يكن ديك يؤدي إلى أن جعصت لأصون بغيره، وأن جعص م يسر بأصل أصلاً، وذلك بفسد لصبة ناسره، وذلك لا يجوز<sup>٥</sup>

4 قال برهيم السرخسي وديك فأول ما يسعى الأهتمام به تيف حجه من ذوي بصائر السليمه والعدم الصحيح، تنوي كتب لنحو يمثل ما فعل مؤمنو محبة الأحكام لعديه في لكتب لشرعه، فحتا وور من كل قاعده أصبح الأقوال وأمثلها لنكون مرجعاً لطال هذه بصاعه، ونسب بفة الأقوال الساقطة ولما ذهب المرحوة، ويكون في صمن ذلك إهمال كل ما تعلق بانقرءات المختلفة واللعب لشادة ولصورات اشعره، مما سرث الكلام عنه للمتصانف لمحتصة به بحيث سجلص لنحو في الوجود سي عليها لاستعمال، ويكون ذلك درعة لتوحد بها فوعد بعة، كما

(١) سيوسي المرمز 232 (3) نفس المصدر ص 300

2 حديثه الحديثي المرمز سيره ومؤامه (4) سيوسي المرمز 1 232

ص 299 (5) من لآبي لاصاف 2 / 456

هـ ما يقوله حذاق السحابة، ولا شك أن فيما يقوله هؤلاء لحير كل  
حجر نلتحو عربي ونصحيح ما يشكو منه من ربع واحتلال وقد فهم  
ب. حي عظمه هـ المعري من كلام حذاق سحابة فعبر عنه أحسن تعبير في  
هذه السطور، أي أفسده، ولي تنصص علاج ما يشكو منه نحو العربي من  
عدن وأدوء

## أقسام الأعراب

لا يجري لأعراب على سق و حد، ولا ينحصر في أصل واحد وهو  
يجري على حالات وشروط تختلف من موقع إلى آخر ومن كلمة إلى أخرى  
و يصبح ذلك ب. الأعراب قد يقع على الكلمة لصحيحة كما يقع على الكلمة  
بمعنى، وقد يقع كذلك على كلمة لمعربة كما يقع على الكلمة المسمية هذا  
علاوة على أنه قد يشوب بعض الكلمة لا معنى وعنى هذا الأسس يمكن أن  
يعدد من أقسام الأعراب، الأربعة التالية

- 1 - لأعراب اللفظي
- 2 - لأعراب التقديري
- 3 - لأعراب المحكي
- 4 - لأعراب المحكي

وسنحدث عن كل قسم منها حسب ترتيبها على التهج الثاني

**الإعراب اللفظي** وهو لأعراب لأصلي الذي يجري على معظم كلام  
لأعراب أصلي سواء في حركه لحروف لصحيحة، والذي لا يجمع حركات  
لأعراب من لظهور على أو حركه مانع وهذا يعني أن من شرط الكلمة العربة  
تي نستحو لأعراب اللفظي أن تتوفر فيها صفتان الأولى - أن تكون معربة،  
شبه - أن تكون صحيحة لأخر ومعظم الكلام العربي من هذا النوع، مما  
يعني أن لأعراب اللفظي هو أكثر أقسام لأعراب سيرورة وتشاراً في الكلام  
عربي، لأنه هو القسم لأصلي من بين تلك الأقسام التي ذكرناها، وهو في

1 مشيل حنا ترجم سارحي ص 24.

لوقت نفسه أقدح كلفه وأقربها إلى لفهم وليس به شروط خاصة كغيره من أقسام الأعراب، ولا مصطلحات مميزة عن غيره، أكثر من التسمية التي تعرف بها فهو سهل بسيط لا يكاد ليجاه يتوقفون عنده طويلاً أكثر من التعرف السريع وعبور إلى غيره من الأقسام وهو يقف في مقدس الأعراب لتقدير قيمته عنه بأنه ظاهر للعيان، قصد أن علامة الأعراب فيه تكون ظاهرة وصحة، لا محضية ولا مقدره ويقف في مقدس الأعراب محلي فمتر عنه بأن الأعراب فيه ساور لفظ الكلمة، في حين يحجر في الأعراب المحلى عن ساور لفظ الكلمة فساور موقعها ومحليها

**الأعراب التقديري** - إن حركات الأعراب لا تظهر في كل المواضع فقد تحول حائل دون ظهور هذه الحركات، كأن يكون آخر الكلمة مما ينتهي بأحد أحرف لعله وأحرف لعله الثلاثة الألف واو أو واء هي السبب الوحيد بحذف ظهور حركات الأعراب وليس ثمه سبب آخر لهذا التقدير كما سوهم بعض الحائضين في هذا الموضوع دون أن يسعدوا له كما سوضح بعد قليل وقد أشار إلى هذه الحقيقة الرصي في شرح الكافية حين قال أعلم أن تقدير الأعراب لأحد شئين إما بعدر لفظه وإما بحالته وإما بحسبه وإستقالته<sup>(1)</sup>

ويورد في باب ما عنته لتعدد لاسم المفصّل والمصنف إلى ما يمكنكم، وفي باب ما عنته السعير والاستفاد لاسم حقوص ويسب يقصد تنوع ما ساقه الرصي في هذا الموضوع، فيه موضعه خاص به، ويكتب بشدد على حصة واحدة يحذر ب تأملها ولوقوف عنده طويلاً، وهي أن عنة لتقدير هي ساء الكلمة بأحد أحرف لعله وإذ لم يكن كلمة منتهية بأحد هذه لأحرف لا يمكن أن يكون لها صلة بما يحل فيه

ويود أن يشير أيضاً إلى ما نتحدث في موضوع لتقدير عن الحركات لا عن علامات لتبيين

**الأول** - لأن أصل الأعراب أن يكون بالحركات والأعراب بالحروف فرع عنها كما فعل بسوطي عن بن يعش وبي لفاء<sup>(2)</sup>

(1) الرصي شرح نكاهه ، 11 (2) بسوطي لأشبه والنفائز 2 / 22

(1) الرصي شرح نكاهه ، 11



الثاني . لأن الحركات هي انسي بحري عينا التقدير ، أم العلامات فلا  
تقدر وقد نحتاج عينا معصمهم قولهم هؤلاء معلّمٌ ، فيرعمون أن نواو في  
(معلمي) مصدره كما فعل رصي<sup>(١)</sup> والصحيح أن نواو هنا محدوفة لآخره  
صرفي تحت يطلو عليه اسم لاعلان ، إذ أصل الكلمة (معمومي) حدثت بوزن  
جمع المذكر ، سائله للاصافه فأصحت (معمومي) وهما اجمعيت ووزن  
وكاتب الأولى منهما ساكنة ، فليت نواو ياء ودعمت لياء في لاء ثم قسب  
صمة الميم كسره محاسبة لياء . وهذه العملية لصونته البحتة فرصت حذف  
نواو ومن ثم لا يجوز أن يرعم أن هذه الواو مصدره ، لأن الفرق بين  
حذف والتقدير أن الحذف يكون حاله طارئة في حين يكون التقدير حالة  
قدسية مسمرة ، علاوة على أن حذف يكون بسبب لفاء اصوات يستثنى  
تلافيها فيحذف بعضها بحذف ، في حين يكون التقدير بسبب صيغة الحروف  
لا بسبب حذفه أكثر من ذلك كنه أن الحذف يختص بالحرف أما التقدير  
فيختص بالحركة لهذه لأسباب كنه لم يكن رصي موفقا في عدة مثل هذه  
لاستعمال ما يقدر فيه نواو في حاله لرفع

ويكون تقدير الحركات في الألفاظ على النحو التالي

أولا - تقدر حركات جميعها الصمة ولفتحه والكسره في أو آخر لاسماء  
المقصورة بلحدر نحو قول : هذا المني ، أنت المني ، سميت على المني  
ونحو بالاسم المقصور الفعل المضارع يفتح فتمنهي ألف مقصورة نحو  
يسعى ، فتقدر على الألف الصمة والفتحة في نحو قول : هو يسعى ، وهو تحت  
أن يسعى

ثانياً - يقدر الصمة والكسرة للفتح أو الاستثنا في لاسماء المقصورة ،  
وهي التي تنتهي بياء قبلها كسرة نحو الماضي ولداني ومكنني ومهدي  
ولمسنكفي ، وتظهر بفتحة وهو هذه لفتح ضروري يقدر ضروره خفاء  
لصمه والكسره ويقدرهما ، في بعضهما في وصف سيره

يروق مصرف المرموق رائها في شرف عره لهم ولأسف

(١) الرصي شرح نكته ، 34

فقد حقق ظهور الصفحة في (رثيها) شروط الأعراب والمصاحح والعروض وكل من له دور أدبي رفيع يحسن قيمة هذه لفتحة التي جاء ظهورها على الاسم المقصور في هذا الموضع قوياً بارزاً وربما اضطر شاعر ففقد في مثل هذا الموضع وألحق الصفحة بالصمة والكسرة في التقدير وقد أجاز بعض النحاة ذلك قال الدوشري ومن العرب من سكن الباء في نصب قال لشاعر

وَأَنْ وَاشِ بِإِيمَانَةٍ دَارُهُ      وَدَارِي بِأَعْلَى حَصْرَمُوتِ اهْتَدَى لِي<sup>1</sup>

قال أبو عباس المبرد وهو من أحسن ضرورات الشعر، لأنه حمل حده لنصب على حالة برفع والجر<sup>2</sup> ونحن نحالف الدوشري والمبرد في هذا لري، فبعد تقدير الصفحة فيه من المستثقل القبيح، بما يركه لا يتعد من الصفحة إلى كسره من ثقل على اللوق وصيق على لأحسن وأكثر من هذا مثلاً حذره بصوت فون حافظ

مَصِيٍّ وَحَمِيٍّ كَلَطُودٍ رَسْحَةٍ      وَدَارٍ لَعْدَلٍ وَلْتَهْوَى مَعْدِيهَا

فقد قدر حافظ لفتحة على (معديها) بصورته شعرية ولكن هذا التقدير أكثر حفاة على مدح والسمع من بيت الدوشري ندي سمحس ضرورة فيه نحوي كسر هو مبرد، حسب ضبط هو أن يسمي به من الصفحة إلى سكوت ولا شك أن ذلك أحسن على سمع من لا تشبه من الصفحة إلى كسرة مقربين بالنوين لذي يريد. حشكه حده

وكان سادس الدحوري بصيق درعاً بتقدير لفتحة على لاسمه بمفوض و جعل مصارع جعلت ندي مدحونه، فيظهر من كره بتقدير لفتحة م نظيره من كره بظهر صمه وكسرة على تلك الياء ومن نشو هذا على ذلك ما عند فرات فصدده فقط رهم لمعروفة الباء بـ «هـ» ورد هذا بيت

وَدَعَيْتِي مَوْطِئِي أَوْ أَعْدِي      عَنِّي قِصِي لَهُ مَوْحِي

وصاهر أن حافظ قدر الصفحة على بـ «هـ» في (عدي) بصورته لشعرية،

1 حذ لا هـ ي شرح مصرح 90 2 بعد ي ح هـ لا 8 148

فصاق أستاذنا الفاحوري درعاً بذلك وطلب ما يصلح البيت على الوجه  
سائي

ودعائي لأعتداء موطسي عني أقصي له ما وحب  
فقد استدل أن أعندي بقوة (لأعتداء) وهي تعطي لمعنى نفسه، حتى  
بحسب حافظاً ضرورة شعربة أياها أستاذنا له

وينحون بالاسم المنفوخ للمحل بمصارع الفصاح الذي سهي بالور أو  
بيء في نحو رية يدعو، وعمرو يمشي فتقدر فيه لصمة وتظهر نصحه في  
نحو قولنا أحت أن أمشي في مساء

ثالثاً. بقدر حركات جمعها لصمة والفتح والكسرة على حر لاسم  
لمصاف إلى بء المنكسر لاشتغال المحل بحركة المناسبة في مثل هذا كتي،  
ومع كذا، ونظرت في كتي فقول في إعراب المثاليين الأول كذاي حرك  
مرفوع وعلامة رفعه ضممه مقدرة على ما قبل الياء لاشتغال المحل بحركة  
مماثلة وكذلك في حركه لخصب بقول كذاي مفعول به منصوب وعلامة  
نصبه فتحة مقدرة على ما قبل الياء لاشتغال المحل بحركة المناسبة أم في  
حالة الحر فثمة رأي الأول - بلحقهم بحاشي لرفع والنصب في وجوب  
تقدير الثاني بكتفي بكسرة لظاهرة فلا يقدر وكل من الرأيين له ما  
يسوعه، غير أن الرأي الأول هو الأقرب إلى صحة وأصوب، لأنه يجعل  
فداعيه مطردة ولا يعرضها للاستثناء على أن لا يمكن - يعرض به على هذا  
تقدير أن آخر لاسم لمصاف إلى بء منكم هو حرف صحيح وحرف  
صحيح لا يحمل التقدير، لأن التقدير كما سبق أن لا يفتقر بأحرف عنه  
ولأفصل أن يقول في مثل هذا كتي كتي حرك مرفوع وعلامة رفعه صمة  
نصب كسرة بمماثلة ومهما يكن فسولي هذا الموضوع يريد عنه في  
موضع لاحق إن شاء الله

وينحون بهذا خروج عما هو مقصود في أصور تقدير قول المعررس -  
حركه لأعرب بقدر في حر لاسم محروور بحرف حرك رند في مثل قولنا  
سب نعانده فيقولون في عراب «عانده» بء حرف حرك رند وعانده حرك سر  
منصوب نصحه مقصورة مع من ظهورها، حركه حرف لحر لرائد وهذا خطأ  
وصحيح أن لا تقدير في هذا موضع، لأن التقدير لا يكون إلا في ما شبه

بحرف عله أما لا عراب الذي يتسق مع قواعد العربية، فهو أن يقول الداء  
 حرف حر رائد، وعائد محرور لفظاً منصوب محلاً لأنه حر ليس وقد أجاز  
 العيني في حاشيته على التصريح القول بالاعراب المحلي ولا عراب التقديري  
 في مثل هذه الحار<sup>(1)</sup> وهو محط في ذلك، لأن التقدير لا يكون في ما  
 حره حرف صحيح، فقد صرح الرضي كما سبق أن ذكرنا بأن تقدير حركات  
 لا عراب لا يكون إلا لأحد شئين أما بعدد يطق به وسحاليه وإما تعسره  
 واستثناه<sup>(2)</sup> وهو بقصد بذلك الاسم المفصّل الذي يستحيل ظهور الحركات  
 على حره، ولا سم مفصوص الذي يمكن أن يظهر هذه الحركات على حره  
 وكما يستعمل وربما أنقص بالاعراب التقديري لاسم المحكي في نحو قول  
 عرب «ريد» في قول نذ شجاع وستحدث عن ذلك في موضعه

**الاعراب المحلي** ويخص بالألفاظ خمسة هي تدرج أو حرف حركه  
 وحده في نحو حصر سيوة فسويه عطف مسي على لكسر في محل مع  
 فعل وكسب قرأت مسويه يكون مسويه مسي على كسر في محل نصب  
 مفصول به وبور الرضي بين معرب تقدير والمعرب محلاً فهو لا قبل  
 ي فرق بين المعرب والمحلي في الحكم المذكور، فإن المحلي أبعد بحسب  
 مصدر، وحدث في أحد قسميه أعني المركب منه مع مصدر نحو جاءني  
 هؤلاء، فهو مثل جاءني قصر، ونجيب، والمعرب بحسب حره تقدير أي  
 مصدر لا عراب على حرفه الأخير، ولا يظهر إلا للبعد كما في المفصّل، أو  
 للاستثناه كما في المفصوص بخلاف محلي قول لا عراب لا يقدّر على حرفه  
 الأخير، د لما يع من الاعراب في حمسه وهو ما سته المسمي لا في حره نحو  
 هؤلاء أمس، وقد يكون في حره أصلاً كما في حمسه نحو هد فيهد بعد  
 في نحو هؤلاء في محل رفع ي في موضع لاسم مرفوع، بخلاف  
 مفصّل في جاءني فهو فيه بعد أن يقع مصدر في حره<sup>(3)</sup> وصفوه  
 انصوب بالاعراب التقديري يكون في معرب حمسه الأخير، في حين يكون  
 لا عراب المحلي في الألفاظ خمسة التي ستطرق لحدث عنها في المفصّل  
 مقدمه

عيني شرح نصريح على التوضيح 2 رضي شرح الكافي 33

2 الحاشية 1 نفس المصدر 1 7 8

الأعراب المحكي الحكاية هي يبراد اللفظ المسموع على هيئته من غير  
تغيير ، وأمثلة كثيرة فقد يكون اللفظ المحكي مفرداً وعندئذ قد يكون فعلاً  
بحرف قولنا «كتب» فعل ماضٍ وقد يكون سماً كقول بعض العرب وقد قبل  
له هذين ضربين دعياً من «امرئ» ولولا الحكاية ما كان يمكن دخول  
حرف جر على مثنى مرفوع بالألف وقد يكون المحكي حملاً نحو كتب  
عنى باب قصر الرأس الحكمة محافاة لله» وقد يكون شبه حملاً نحو فوه  
تعنى بسم الله الرحمن الرحيم فهذه مفردات وحمل وأشياء المحمل لا  
يقصد منها معناه بل يقصد لفظها ، ويدل على ذلك ما سمعنا دون أي محل  
في شكها أو هشها ويكون موقع اللفظة المحكية أو حملة للمحكية موقع  
اسم لأنها محمل وطيفة عرصة فيكون في محل رفع فعلاً أو في محل نصب  
مفعولاً به أو في محل جر مضافاً إليه وقد يكون منه «أو حرفاً أو اسم كـ أو  
حرفاً بي غير ذلك ونقل من الاشياء نلاحظ أن الكلمات التي تعرب هي  
أمثلة حية على الحكاية ولا تعرب المحكي فحينما نقول «عرب» «ريد» في  
قولنا حصر ريد فلفظة «ريد» لفظة محكية في محل نصب مفعول به فعل  
لأمر «عرب» ولولا أنها لفظة محكية ما كان يمكن أن يكون مرفوعة ور  
تكون مفعولاً به في لوقت نصبه ونلاحظ من ذلك أن الاسم المحكي يعرب  
إعراباً محلياً ويحصى من عربونه إعراباً تقديراً ، لأن اللفظة محكية أو  
الجملة محكية بسبب مشككها في حرفها الأخير حتى يكون إعرابها تقديراً  
كالاسم المفصّل والاسم المنعوص ، بل مشككها في أن يعطى في حال  
حكيتها كالاسم لمسي تماماً لا يصرف ولذا كان إعرابها على المحل  
و«خط» «علايبي» إعراباً تقديراً وقد قلب كتب فعل ماضٍ فكيف  
محكية ، وهي متد مرفوع بصفة مفردة مع من ظهورها حركة تحكية  
حسب «علايبي» بصفة وأمثاله كثير من أين جاء بتقدير ، و«كلمة» بي قدر  
لحركه فيها صحيحة لا حرف ليس فيها حرف عده؟ إنه محصى في ذلك والاسم  
المحكي يعرب إعراباً محلياً كما سبق أن ذكرنا وكذلك يعرب في «عرب»  
«كتب» أنها فعل محكي في محل رفع مسند ولا يسع محار فيها لأي  
تقدير وقد يقال إن كثير من تصماء عربوها كذلك ، ولا يهمنا ذلك على

فترص وقوعه، فبدي عيسى هو رأي لا صاحبه، فإذا كانت أحرف العلة هي معتق دون ظهور حركات لأعراب، وكانت لأسماء المحروزة بحرف حر ارتد، وكانت لألفاظ محكمة هي صحيحه لأو حر فأي مطلق نفس بعد حركات لأعراب على وأحرها؟ بل لأحرر بل أن يحدثها في نطاق لأعراب محكي

ويعتق هؤلاء من عديرون حركات لأعراب على أو حر الأسماء محكمة صاحب معجمه لحيد فهو يقول في تعريف حركة حكمة حركة حكمة بصطلاحاً علامة على آخر المحكي مفرد مدعاة ظهور حركة لأعراب لأصبيه بعد كتب «بعم» فبقل في عرب «بعم» مفعول به منصوب مفتحة مقدرة مع من ظهورها حكمة<sup>1</sup>، وهذا خطأ لأن تقدير لا يجوز ولا يرد ولا يكون به موجب، لا في ما هي بأحد أحرف علة

ويعتق في هؤلاء أنهم يبدلون عن مصدر وعرفه به في باب علامات لأعراب به يذكروا ما يمكن حرء تقدير فيه، لا لأسماء مفعولة ومفعولة ومصرفة، بل ياء نمكنه، قال بن هشام وتقدم حركات ثلاث في لاسم المعرب يدي حرة بك لأرمه نحو نسي ومصطفى وبسمى معتلاً مقصوراً، وصمه وكسره في لاسم المعرب يدي حرة، لآرمه مكسورة، فيها نحو بمرقي والكصي، وبسمى معاً مقوصاً<sup>2</sup>، وقد توقف بن هشام على يخري عنه حكمه بتقدير عند هذين بموضعين فيه بدور حتى مصاف، بل لآرمه منكلمه فمن أن نحو هؤلاء محروور بحرف حر يرد ولآسمه محكي بما يقدر فيه حركات؟ جاد به نصب سلفاً على أنها مما تقدر فيه حركات؟ وبما به جهول في حكمة ومحروور بحرف حر يرتد، بما سم بصو عنه في مكة بمعهود؟ أعني بطل أن ذلك، جاد عن مذهبه بتقليدية في كونه نحو قول هؤلاء الذين يؤمنون بكتب نحوه عدول كل ما ورد في مصادر نحوه صحيح، ووكا صرنا من هذا بالمحموم

وقد شئ عدد من المعاصرين هجوماً شديداً على تقدير في لأعراب،

1 جاد به بعم حسيه وفقه معجم 2 بن هشام وضح حساب 1 99

وهدسوا بسفطه من ندرمة لحونة وكنهم بم يستصعوا تحقيق شيء، لأن  
 هرق كسر بين ليسير انسي على الحظبط، وانتسر الذي يقصد به الحنحلة  
 ولتحركت والذي نوي الموصوع فصل نصر يدر أن تقدير لا يسعي عنه  
 بالنظر في ما يعقب لاسم ندى بعدد فيه الحركات من نوع فلو قد في  
 عرب حصر المعنى مجتهد أن يعنى فاعل مرفوع بـ يكون الظاهر، وقد  
 هو في عرب المجتهد؟ وكيف يكون معن مرفوع و معنوب سدياً؟

يستخلص مما سبق أن تقدير في علامات لأعراب موصوع غرضه  
 صروف كلام لعربي وأخوه ولا يمكن شكك في ذلك أو لفصل من  
 أهليه كل ما يلزم في معناه أن يعتمد على بعض والمطوق وما وضعه نحوه  
 من مفهيس، فلا يحفظ من حقنوع وغير المقصود، ولا بعد من لا ينبغي في  
 كلامهم لحد ولا المعنى

وصفوه لقول في تقدير أن حركات بعد في لاسم بمفصو، بعد  
 لاسم بمفوض بالاستعمال، والمصوب في ء حثكم لاشعار لمحل  
 بالحركة حسه، مع بعض لتحفظ على ذلك مما سوسجحه في مكان لاحق  
 أن لاسم لمحرور بحرف بحر برند و لاسم المحكي فهم بعروب عرب  
 محب وكل شيء غير ذلك فهو خطأ وبحور

## الفصل الثاني

### البناء علاماته وألقابه

البناء مصطلح نحوي يعادل الاعراب، فهو قسم ٤، كالصرف وسحو  
تماماً، لا يكاد يذكر أحدهما إلا ومعه قسمه في الأهرى البناء لغة وضع  
شيء على شيء، على صيغة يرد بها لثوب، وفي الاصطلاح يروم حر كنه  
حاله وحدة، صمة كبت هذه لحاله أو فحة و كسرة أو سكوت<sup>(١)</sup>، وقد  
تطرق من مالت إلى ذلك في أعينه، فقال<sup>(٢)</sup>

وكل حروف مسحو سلسا والأصل في المسمى أن تسك  
ومنه دو فتح ودو كسر وصم كأس أمس حيث والساكن كم

ومعنى ذلك أن الأصل في بناء أن يكون على لسكون لأنه أفتح من  
الحركة ولا يحرك المسمى، لا سب كالحلص من لثواء ساكنين وقد يكون  
حركة انشاء فحة نحو أين، قام، إن، وقد يكون كسرة نحو أمس وحبر  
(بمعنى نعم)، وقد يكون صمة نحو حيث، مد وقد تكون سكوت وهو  
لأصل كم ذكرنا نحو كم، أحن، صوب، صة

وقد علق ابن عقيل على ذلك كنه، فقال وعنه مما مشبه به أن بناء  
على كسر ولصم لا يكون في الفعل، بل في الاسم والحرف، وأن بناء  
على لفتح أو لسكون، يكون في الاسم والفعل والحرف<sup>(٣)</sup> ومما يفت  
الأنشاء فوب من عمل أن يصم لا يكون في فعل، ونحن نردد مراراً وتكرار

١) جند لأهرى شرح بصريح ٩٨ = ٢٨ ٣٠

٢) ابن عقيل شرحه على الفه ابن مالت = (٩) نفس المصدر ١ ٤



أد الفعل الماضي المسند إلى واو لجماعة في مثل (صُرُتُو) مضي على الصم  
فما العلة إذن؟ أتكون العلة في ذلك أن الصممة هنا هي حركة عارضة، لا  
تسمى حركة ساء؟ ولعل هذا ما جهر به لأزهري حين قال وكذلك صممة الساء  
من (صُرُتُو) عارضة لمباشرة الواو<sup>(١)</sup>، ولكن أنفي ذلك أنها حركة ساء؟ أليس  
من الساء ما هو لآرم ومنه ما هو عارض؟ بها حركة ساء عارض حَقٌّ،  
وسويها مرند من اشرح في فصل لاحق سعة عن ساء عارض

### حركات البناء وألقابه

ولسوء حركات وألقاب خاصة به وحركاته هي صممة وانفحة والكسرة  
والسكون وألقابه هي الصم والفتح والكسر والسكون ومن الوحدة من يفرق  
بين سكون ووقف، فتجعل السكون للاعراب والوقف للبناء ومنهم من  
يجعل حذف الحركة للاعراب والسكون للبناء وكذا قد ذكر في بعض  
السايق أن حركات الاعراب هي الصممة والفتح والكسرة والسكون أيضاً، ومن  
كان يعرض هذه الحدود يفرق بين علامات الاعراب وعلامات البناء، كما  
فرق بين ألقاب كل منهما، فنصت على حركات الاعراب لرفعة أو حركة  
رفع بصممة، ولصممة أو حركة نصب بانفحة، وحركة أو حركة بحر  
بكسرة وحذف بحركة بسكون وكذا صيربوا أكثر حرصاً من سكوبوا  
على هذا يفرق بين حركات الاعراب ولساء وألقابهما، ومن كتب كتب  
بصيرين لا يحد من بعض الخلط بين هذه المصطلحات كلها ولها في  
بصيرين و حد منهما و حر ، كما سوضح في فصل فادم ب ساء الله

### أنواع الحركات

الأصل في حركات أن تكون للاعراب ويعرفها الوحدة بأنها ما كانت  
ناجمة عن عامل سابق يؤثر في نكته رفع أو نصب أو حر أو حرماً، فمثل  
بي رفع بالصممة وإلى لنصب بالفتح وإلى بحر بالكسرة وإلى بحر  
بالسكون وبفعل حركات الاعراب حركات البناء ويعرفها الوحدة بأنها ما لم  
تكن ناجمة عن عامل سابق وهي أيضاً لصممة وانفحة وكسرة وسكون

١٠١ جند لاهري شرح صريح ٩٩

هذه هي حركات رئيسية في النحو، وعليها يدور كل حدث النحوي، وهي لا سوى شعر النعماء والمدرسين ونظرة ممن لهم علاقة بهذا الموضوع. ندي بعدتت باب عروبة، بل ركنها لركبين وأساسها ممكنين

حركات لأعراب وأسماء إدا هي الحركات الرئيسية أو الأساسية في النحو. ولكن ثمة أنواع أخرى من الحركات التي يستطيع أن يحققها حركات أسماء حسب سيطر هو أنها ليست بحمة عن عو من سائفة، بل هي مولدة عن عو من صوتيه صرفه لا علاقه لها بالأعراب أو عوامل مفصلة، وهي لدائه

1 - حركة إعراب تشبه حركة الأسماء، وهي فتحة لا يصرف في حال الجزاء، على مذهب من جعلها حركة إعراب في نحو قوت سلام على برهيم<sup>1)</sup>

2 - حركة اسم تشبه حركة لإعراب، وهي صفة بمدى للمفرد في نحو قوت بريد وب رجل، وفتحة سم لا لدائه لخص د سم يكن مصدق وشبهها بمصروف، على مذهب من جعلها حركة اسم في نحو قوت لا بأس عيبك<sup>2)</sup>

3 - حركة لاتع في نحو قوت الحمد لله بضم لام اتعاً بدار في إحدى هراءت، وبكسر أدا ان لاتعاً بلام في قراءة أخرى<sup>3)</sup> ومما يمثل به حجة على حركة لاتع صفة صفة بمدى بضم في نحو قوت بريد بريد بريد<sup>4)</sup> فصفة (الكريم) هي حركة تناع في رأي بعض النحاة لأن الصفة تنع الموصوف المسمى على محل وهو حزن الأمر هذا لمحزى بكون يسعى أن تكون (الكريم) منصوبة لأن الموصوف وهو (بريد) مسمى على الضم في محل نصب بضم لداء المحذوف ولكن الصفة جاءت مرفوعة أو منصوبة بضم مسوع إعرابي صاهر وحدث قدرو أن يكون هذه حركة هي حركة تناع لفطحي

(1) السيوطي لأشياء ونظير 1 57 (4) عيني حاشه على شرح الصريح 2  
(2) نفس مصدر ومكان 76  
(3) نيسوصي جمع الهو مع 20

4 - حركة التثاء الساكنين في نحو قولنا لم يحضر الرجل ، إذ تُدثر السكون في (يحضر) كسرة لانتفاء الساكنين وقد تسمى حركة تحلص من سكوس<sup>(1)</sup>

5 - حركة مدسة وهي حركة المصاف إلى بء اسمكدم في نحو علامي وكتاني ومن أمثلتها حركة الاء في (صربوا) فهي صمه حيء بها لمدسة و و انجماعه<sup>(2)</sup>

6 - حركة حكيه في نحو من ريد<sup>9</sup> من ريدأ<sup>9</sup> من ريد<sup>9</sup> في رحل فار هذا ريد أو آب ريد<sup>9</sup> أو سمعت على ريد ، فيفار في لاستفسر عن ديث من ريد<sup>9</sup> من ريدأ<sup>9</sup> من ريد<sup>9</sup><sup>(3)</sup>

7 - حركة نفل كفرة هـ قد أفتح من ركها ، وكسبت فرء أـم نعلم أن لله نصح دال (فد) وهي ساكنة وفتح ميم (نعلم) وهي محرومة<sup>(4)</sup> فقد نذل لف ئ همزة القطع وصلأ ف صطر لاند ل لسكون فتحة في الموقعين

8 - حركة محذورة في نحو قولهم هـ ححرُ صتُ حرب<sup>(5)</sup> حـر حرب) على احمذ وره وحقه رفع لأنه نعت (الححر) وقد عده حدود السجده حـر وهو عن الاقتداء به

وقد جمع المهلي هذه بحركات في (نظم الهرثد) شعرا فقال<sup>(6)</sup>

عددنا حممه	حركات ست	وستأ بعدهم	ثم اثنتي
فـ عرب ثلاث	أو ساء	ثلاث أو ثلاث	بيس
ومشهور	ولابح حد	وأخرى لالفاء	سساكنين
ووحده مدسة	تردت	بدي أحوته	في حمرسين

فما حركات لأعراب و لساء فقد أوضح المقصود بها فلا خلاف على

1- السوطي جمع هو مع 20، شرح (4) سبوطي جمع هو مع 1 20، 1 93

التصريح 1 58،

(5) الب حـي دار نغرى صر 6 ، المظفر

العنوي نصح الأعرص ص 239

(2) لأرهري شرح التصريح 58، 1 5

3 محمد بن حنبل شرح الكاف، 34 35 (6) سبوطي لأشده والسقطا 1 158

ذلك وأما الحركات التي أطلق عليها اسم «س» فهي ثلاث حركات، كل  
منها متوسط بين حركتين<sup>1</sup>

أحداها بين الصممة والفتحة، وهي الحركات التي قبل الألف مفعمة في  
قراءه وورش نحو الصممة والركوة والحيوة

والثانية بين كسرة والصممة، وهي حركات الإشمام في نحو قبل  
وعص على قراءة كسبي

والثالثة بين الفحة وكسرة، وهي حركات قبل لألف اممالة نحو

مي

وأم المشتهات فهم حركات إعراب شبه ساء وهي حركات لمصروع من  
صروف في حاء نحو، وحركة داء شبه لأعراب وهي حركات لممدى المفرد  
وقد سبقت لأشاره إليهما وعرفت بهما

وأم حركات الممددة فليتها حركات لأسم مصروف في داء صمكة، فقد  
جاءت لعلماء في صيغته هذه الحركات التي لا بد أن يكون لها عود إليها في  
فصل قدم أدركه حول لساء لعاص

وهذه حركات جميعها لا تمت بصمة في إعراب ولا ساء لأنها حركات  
على صممة وقد أحصاه حركات ساء لأنها لا تنحصر عن عوم من سابقه كحركات  
لأعراب، ولكنها في الوقت نفسه تختلف عن حركات ساء في أن حركات  
سواء هي حركات وصيغته شبه أم هذه فهي حركات شبه عرصه و  
باصف السرحي في ذلك وعدم أن حركات الممددة و لاتناع والمج و  
ونحوه من هذه الحركات، لا بعد من حركات الأعراب لأنها ليست لعامل،  
ولا من حركات ساء لأنها وصيغته وإنما هي حركات أخرى بحسب  
للأعراب المذكورة ونحوه، فبشتغل بها للمحل الذي مع فيه، ويمنع معها  
ظهور حركات التي سبقتها وتفسر عليه<sup>2</sup>

(2) "سرحي" "المراد من أ"

(1) نفس المصدر 67

## أنواع البناء

لساء نوعان لآرم وعرض فإساء اللآرم أو اللآت هو ما لا ينفث عن لكلمة في حال من أحوالها والأسماء المنسبة لآرمأ هي الصمائر وأسماء لإشاره والأسماء لموصولة وأسماء لشرط وأسماء الاستفهام وبعض الكباب وبعض الظروف وأسماء الأفعول والأصوات. أما لساء العرض، فهو أن يكون معرفاً في الأصل ثم يفتصي بركب الكلام لآءه في حده خاصة، وذلك في لموضع اتآلية

- 1 - ممدى الممد في نحو ما ريد و رحن
- 2 - اسم لا انافية للجنس في نحو لا حول ولا قوة
- 3 - بعض الأسماء للمركبة في نحو وقع في حيص بيص
- 4 - بعض الأحوال للمركبة في نحو هو حاري بيت بيت، وتعرفو شدر مكر
- 5 - بعض الظروف للمركبة في نحو يزوري صبح مساء، وهو يعمل ليل نهار

- 6 - الأعداد للمركبة نوح خمسة عشر طالباً، اشترت ثمانية عشر كتاباً
- 7 - الظروف المقطوعة عن لاصفة في نحو قوله تعالى ﴿الله الأمر من قبل ومن بعد﴾

- 8 - بعض الظروف المصروفة إلى جنس في نحو قوله تعالى ﴿هذا يوم يسمع الصادقين صدقهم﴾<sup>(1)</sup>

وسنحضر لآء العرض بعض مستقل في موضع لاحق كما يقسم لآء من جهة أخرى إلى نوعين مفرد ومركب

فمفرد ما كان كمنه واحدة مثل حيث، هو، كم، من، كيف لآ والمركب ما يكون من جماع لفطير على السجع لتآلي<sup>(2)</sup>

- 1 - سم بي مع سم نحو خمسة عشر وأمثاله

- 2 - سم بي مع صوت نحو صبويه

- 3 - فعل بي مع اسم نحو حنن

(2) نسيوي لأشياء والظائر 2 / 25

(1) سورة مائدة 119

4 - حرف سي مع سم نحو لا رحل

5 - حرف سي مع فعل نحو هلم

6 - صوب سي مع صوب نحو حيثلا

7 - حرف سي مع حرف نحو هلا

وقد شملت هذه مركبات ساء اللارم مثل سيويه، والعارض نحو لا رحل والأسماء الصرفة مثل سيويه وأسماء لأفعال مثل هلم وحيهلا، وأسماء الأصوات مثل هلا كما شملت المركب الذي يقوم على بية لاتصير، التام مثل سيويه وهلم وحيهلا، والمركب الذي يقوم على بية لاتفصل التام مثل لا رحل وحدا، اللدس لا ند لنا أن نندي كثيراً من التحفظ على حذفهما بالأسماء لمركبة، فهما يتحذفان بالعبارات أو الحمل لمركبه لا الاسم.

ولعل من بنية نقول أن نذكر بعد هذه أن الحروف كلها منه، وأن الأصل في الأسماء لإعراب، وإن كانت لا تحبو من مسبب كالصماثر وأسماء لشروط والأسماء والأشياء والأسماء الموصولة كما أن الأصل في لأفعال اسماء، وإن كانت لا تحبو من معربات فالفعل الماضي والأمر ميب أما لمصارع فمعرب، إلا إذا اتصل بـون اسسوة وبون سو كيد فيس في حده الأولى على السكون، نحو يدرش، يكتش، ويس في الوحدة الثانية على الفتح نحو لادفع عن الوسط

ولن نستطيع أن نحيط بأحوال المسببات من لأسماء وأسماء الأفعال وأسماء الأصوات، لأن موضوعها هو اسماء وعلاماته وألقابه، لا المسببات وأحوالها ومعانيها وشروط استعمالها، مما يقتضي الخروج إلى موضوع آخر سم يصعب في حساب عدد وضع هذه الكتاب ولذلك لا يرى بأساً من العبور مباشرة إلى مسببات الأفعال، فقدم صورته موجهة عن علامات نتائجها وعن أحوال ذلك ساء على سهج التالي

### أولاً. أحوال ساء الفعل الماضي

1 - يسي الفعل الماضي في الأصل على فتح نحو كتب، درس، أقر

2 - يسي على الفتح إذا اتصل بألف الاثني نحو كتب، درس، أقرأ

3 - يسي على سكون إذا اتصل بصمير رفع متحرك نحو كَتَبْتُ، درُشْتُ،  
كُتِبَا، درُشِمَ الح

4 - يسي على اسكون أيضاً إذا اتصل بوزن السووة نحو كَتَسَ، درُشَسَ،  
أَقْلُسَ

5 - يسي على لضم إذا اتصل بوزن الجماعة نحو كُنُوا، درُشُوا، أَقْلُوْ

وربما خالف بعض النحاة في أحرف هاء التاء وقالوا بأن الفعل الماضي  
يكون مسياً على انفتحاح، وأنه في أحرفه لأخرى، يمد فيه انفتحاحه من أجل  
تماسكه كما سمين في موضع لاحق

### ثانياً - أحوال بناء فعل الأمر

1 يسي فعل الأمر على سكون أصلاً نحو أَكْتُبْ، أَدْرُسْ، أَقْلُ

2 يسي على السكون إذا اتصل بوزن السووة نحو اكسْ، درُشِسْ، اقلِسْ

3 - يسي على حذف الين إذا اتصل بواو الجماعة أو ألف الاثنين أو ياء  
المحاطة نحو اكتبُوا، اكتبْ، كُتِبِي، أدرُسُوا، أدرُسْ، أدرُسي

4 - يسي على لفتح إذا اتصل بوزن التوكيد نحو اكْتُسْ، درُشَسْ، اقلُسْ

5 يسي على حذف حرف العلة إذا كان ناقصاً نحو ادْعْ، اسعْ، رم

### تعليل بناء الأسماء

افترض النحاة أن الأصل في الأسماء هو الاعراب، واستخلصوا من هذه  
الافراض أن ما جاء مسياً منها فلا بد أن يكون قد جاء مسياً لسبب، وقد عبر  
ابن مالك عن ذلك كله بقوله<sup>1</sup>

ولاسم منه معرب ومسي	لشبه من بحروف مدي
كاشبه الوصفي في اسمي حنب	ولمعيوي في أتي وفي هب
وكسابة عن العمل بلا	تأثير وكفهمار أصلا

وظاهر مما أورده ابن مالك أن العلة الأصلية بناء الأسماء هي شبهة

1/ ابن عميل شرح، لأبيه 1 28 30

بالحروف، لأن الساء في الحروف أصل، فلا بد أن يكون الأسماء المنسية قد حملت على الحروف لوحه شبه بين العتئين وقد جعل لوحه واحه انشبه هذ أنواعه هي لتالية<sup>(1)</sup>

1- شبه الوصفي، كأ أن يكون الاسم انسي موضوعاً على حرف واحد كذت في صرنت، أو على حرفين كصمير صمكمن في أكرم

2- الشبه بمعوي، ومثال ذلك «متى» فإنها منية شهب حرف في المعنى، فإنها تسعمل للاستفهام نحو متى تقوم؟ وللشرط نحو متى تفتأ أفهم، فإنها في امثال الأول أشبهت همزة للاستفهام وفي الثاني أشبهت إن الشرطية

3- الشبه بعلمي، ومثال ذلك أسماء الأفعال نحو برل فسم الفعل هذ سي على ما يرعم التحويون لشبهه بحرف في كونه يعمل ولا يعمل فيه غيره كالحرف تمام

4- شبه الافتقاري، ومثال ذلك الأسماء الموصولة لبي صبح دائه، ي صبه، فإنها شبه الحرف في هذ الافتقار

هذ ما يسوفه النحاة بشأن تعليل حدوث لاء في الأسماء وظهر أن ما يسوفونه بهذا بشأن غير مقنع، ذلك لأن معنه الحقيقيه حدوث لاء في الأسماء هي لسماع النحت، وكن محاولة لكشف أسرار وجود نكتته على حال دون غيره، لا بد أن تمت بصفه إلى موضوع شبه نعت وقد نصر علماء النعت على أن نحت في شبه النعت لا يؤذي إلى فائده وقد بطروا أنو حذ إلى مثل ذلك فقال فهي حقيقة لا يحدح فيه (بب الوصعبات العرسه) إلى تعليل، كما لا يحدح في علم النعت، ي بعض فلا يقدح بم جاء هذ التركيب في قولك ربه فائم وأصاف فهد كنه تعيل سحر لعافل منه وبهراً من حاكمه، فضلاً عن مسطه فهل هذ كنه لا من موصعبات، وابوصعبات لا تعلل<sup>2</sup> ولا شئت أن كلام بي حذ بنسم ناعمق والوحاهه ونحن يرى رأيه وأحد بوجهه بصره وقد

(1) نفس المصدر 30 وم بعدد (2) حديثه الحديثي أبو حيان النحوي ص 194



عرصت ما عرصنا من وراء النجاء في تعليل المسببات لنصل إلى هذه  
التحفة

### نماذج من إعراب المبنيات

يعرب الاسم المسمى كما ذكرنا في الفصل السابق إعرافاً محلياً، لأنه  
شذذ حره على حركة واحدة لا بسحب تأثير العو مل السبعة عليه، ولا  
يكون ثمة مجال لتطيق قواعد الإعراب عليه، إلا أن يعرب إعرافاً محلياً ولا  
يعني هذا أن اللفظة المسماة كما يند سمنها - لا يدخلها لإعراب، وأنها  
نقطة في جملة بشره مسعصيه على فو عد الحو وقوسه ليس الأمر  
كذلك، فاللفظة المسماة تأخذ موقفاً في الكلام وتؤدي وظيفة محددة وتميد  
معنى خاصاً به أنها تعسك سرتها التي ورثتها عن نائها الأقدمين، دون أن  
تفعل تعسك نره لأي سبب وفي أية مناسبة ولكنها في غير ذلك كغيرها  
من أنماط الكلام، فتقع منداً أو حراً أو فعلاً أو مفعولاً به أو مصداقاً به أو  
طرفاً به غير ذلك وهي بهذا المعنى قائمة لأن تدخل في نطاق مفهوم  
الإعرابي الذي هو التطيق على القواعد النحوية سواء نوع الكلمات (اسم فعل  
حرف) وطسعيها (معربة أو مسبة) وعلاقتها بعضها ببعض (فعل، مفعول،  
مستند) ويشمل أيضاً النظر في تجميل محلها، أي ما يسمى «إعراب  
الحمل»<sup>(١)</sup> فهو جعل أحدهم عنوان أحد فصول كتابه «علامات الإعراب»،  
ثم تحدث في هذا الفصل عن علامات الساء سم بكر محطاً؛ لأن أنا لأسود  
دؤلي حسم وضع للإعراب علامات هي الصمة والمسحة والكسرة، لم يكن  
يسشي منها الألفاظ المسبة، بل كان يشمل بها الكلام معرباً ومسباً، وكانت  
صمة لإعراب كصمة لساء لا فرق بينهما، بل إن النجاء لم يكونوا قد صمو  
الكلام به معرب ومسبي، ولا فرقوا بين ألقاب الإعراب وألقاب الساء كما فعل  
المصريون فيما بعد وهكذا يكون الساء حراً من إعراب لتطسفي، ويكون  
الإعراب التطسفي أكثر عموماً وشمولية

بعد هذا الإيضاح الذي كان لا بد منه، لا بأس في أن تأتي على ما أردت

(١) جوح عبد المسح ورميه معجم النحيل ص 88

تحريره بمثلين من الأسماء لعسمة هما كيف وكم الأولى سم استفهام مضي  
 على صبح، وثانيه من كائنات العدد وتكون حصرية أو استفهامية، ويحيى م  
 بعد الأولى محروور على لأضافة، وم بعد الثانية منصوب على ممر  
 وحظي كثير ممن ينظرون إلى هذا الموضوع، فيسمون م يقع بعد «كم»  
 حصرية ممر و معبر والصحيح أنه لا يسمى ممر و ممر إلا م يقع بعد  
 كم لاستفهامه لني كد يسعى أن يطلق عليها سم «كم» الإثائية، لأن  
 سلاعيين يصعبون حصر في مفسد لأشياء ولا شك أن الاستفهام هو أحد  
 صروب الأشياء ولكن لطف أن يصع أحدهما في مفسد لآخر سسر

الأول - ر قليلاً ممن بهم صلة يعلم النحو يعلمون أن «كم» الحصرية،  
 سست بي بحر اندي هو أحد صربي لكلام، فمعظمهم يظن أنها أحدث هذه  
 تُسميه من بحر دي هو إحدى لوطائف الحويه وأدلت بمرورها بحر  
 ثم وقعت توهماً لها مأخوذة من البحر أو مسورة إليه

الثاني - أن نتصرح بها «كم» لإثباته يفتح باباً للتفكير في سست  
 طلاق هذه التسمية عنها، وبحمل الداس على عقد موارنة بين الإثائية  
 و حصرية، تتبع صلة بقائمة من الأشياء والبحر وسطع من ثم أن يحدو  
 عمه صر بعد ماعد هذا موضوع

ومر أن سست بي بسمة هي لاسم الحسي أنه على الرغم من لرام  
 حرة حركه و حدة محل موقع عرسه محتفه وتؤدي وظائف حوية مسية  
 وب شهد على ديت في «كيف» و «كم» ولبدأ بالأولى قال حافظ

وقب «أحد» ينظرون جميعاً كيف اسي فواعد سمحد وحدي

كيف ه سم ستهام مضي على الفتح في محل نصب حال

وقل حافظ

لا رعى لله عهده من حدود كيف أصعب ن اس عند المحيد

كيف ه في محل نصب حر أصبح

قال شوقي

مهدوب و لمسمون عشيرة كيف الحؤوله فيك ولا عمام

كيف هذا في محل رفع حر مقدم

ولا تحرج «كيف» عن إحدى هذه الحالات ثلاث فهي إما أن تكون في محل نصب حالاً أو في محل نصب حراً لكان الفصه أو إحدى أحوالها، أو في محل رفع حراً مقدماً

ومن شأنها أن ترم صد الحمد لتي تقع فيها، لأنها من لأسماء التي بها حو الصدارة في الكلام وهي أسماء لشرط ولاستفهام

وقد تحرج «كيف» عن لاستفهام فتعمد نعتب وذلك في مثل قوله تعالى ﴿كيف تكفرون بالله وكنتم أمواتاً فأحياكم﴾<sup>(١)</sup> وكذا قوله تعالى ﴿فانظر كيف كان عاقبة المحرمين؟﴾<sup>(٢)</sup> ومثله قوله تعالى ﴿انظر كيف صرنا لك الأمثال﴾<sup>(٣)</sup> ومن ذلك قول المتنبي

أنت الدهر عسدي كل بيت فكيف حرجت أنت من الرحمة؟

وتحرج كيف كذلك إلى لشرط فتعمد دون أن تحرم عما للصربين، ونقصي عندئذ فعلس متعفي اللفظ ومعنى نحو كيف تصنع أصنع أم الكوفيين فيجزمون بها فيجزمون كيف تصنع أصنع<sup>(٤)</sup> وقد اتصل بها «ما» فتكون أكثر فادة للشرط واستعدداً للجرم، حتى أن بعض السحويين جعل فتر بها ما حروف «ما» شرطاً لأعمالها<sup>(٥)</sup> وقد أدرج من الأسدي خلاف نصربين والكوفيين حو لمحاربة كيف ضمن لمسألة 91 من كتاب الانصاف في مسائل الخلاف<sup>(٦)</sup>

ولأن كيف من لأسماء التي بها حق لصدارة، صعب أن يعمل فيها ما فيها فهي في كل الموضع التي تقع فيها تكون معموله لعامل متأخر فهي قوله تعالى ﴿أملاً ينظرون إلى الأبل كيف خلقت﴾<sup>(٧)</sup>، عمل في كيف الفعل المتأخر «خلقت» وكذلك في قوله تعالى ﴿هو الذي يصوركم في الأرحام كيف يشاء﴾<sup>(٨)</sup>، العامل في كيف هو الفعل «يشاء» لا الفعل «يصور» لأنه

- |                          |                             |
|--------------------------|-----------------------------|
| (١) سورة البقرة 28       | (٥) نفس المصدر والمكن       |
| (2) سورة الأعراف 84      | (6) من الأسدي لانصاف 2/ 643 |
| (3) سورة الأسراء 48      | (7) سورة العنكب 7           |
| (4) من هشام معي اللب 205 | (8) سورة العنكب 6           |

متقدم و«كيف» لا يعمل فيها عامل متقدم

وبأي كيف أحياناً حراً مقدماً لمستداً محدود كما في قول الشاعر

شكوت ولم يعرفني شدي فكيف يد تعشني لمشيت  
وكيف يد دوى ررغ الأمسي وكيف يد تنوى لعصر لوطيت<sup>١</sup>  
أي فكيف الحال؟ ونطرق بن هشام إلى شيء هذا لاستعمال في لعر  
الكريم، وهو قوله

فكيف يد جث من كل أمة شهيد<sup>(١)</sup>، فجعل المفعول فعلاً هو «يصعوب»  
أي فكيف يصعوب يد جث من كل أمة شهيد<sup>(٢)</sup> ولو قدر بمحدوف «حاجهم»  
لم اتعد عن الصواب إذ من الممكن أن يكون التقدير فكيف حالهم دا  
جث لح

ومن الحدير ناه كر أن اس هشام تطرق بي عرب «كيف» فذكر من  
أحواله خالين قائما ذكرهما قبل سو هما أن تكون مفعولاً به ثاباً لأحد أفعول  
لمعول نحو كيف طست رنداً؟ وان تكون مفعولاً مطلقاً في قوله نعاي  
﴿ألم تر كيف جعل ريث بأصحاب الفيل<sup>(٣)</sup>﴾ وكان لأخرى ناس هشام  
عربها في هذا الموقع نائب مفعول مطلق، لأن المفعول المطلق لا يكون إلا  
مصدراً، ويحطى من يطر من نحويين أنه غير ديث، سبب بسيط هو أن  
المفعول في العربية يعني المصدر فـ جاء غير مصدر لا يحور أن يكون  
مفعولاً مطلقاً بل نائباً عنه

هذه لمحات عن «كيف» ترينا كيف يسعى التطرق لهذه الأسماء مسية  
عند إعرابها، وكيف يسعى لنأمل في موقعها من الأعراب قياساً إلى ما يصل  
بها ويؤثر فيها من عوامل لفظية، مما يبين لنا أن الاسم المسي - وإن كان أحزه  
يلزم حده وحدة - بأحد المواقع لدي أساسه في الكلام ويؤدي الوظائف  
لمبوبة به، فلا يحتج عن الاسم لمعرب إلا في ثبات أحزه على حال  
وحده لا تعير

(١) سورة نساء 41 (٢) اس هشام معني انيب 206

ما «كم» فهي كناية عن لعدد وهي بوعاد استهامية وحرية كما سبق  
أن ذكرنا، ويكون حكم الاستهامية في الأعراب كما يلي<sup>(1)</sup>

1. أن تكون في محل حر إذا سقها جار أو مصد نحو بكم درهم شريف  
هذا لثوب؟ وبنت كم صديق رب؟ وفي هذه لحب نحو حر ما بعده  
وبصه

2. أن تكون في محل نصب نائب مفعول مطلق إن كانت استهامة عن مصدر  
نحو كم حولة حنت في الميدان؟

3. أن تكون في محل نصب نائب ظرف إذا سقم بها عن زمان أو مكان  
نحو كم يوماً عنت عن لعمل؟ كم ميلاً سرت؟

4. أن تكون في محل نصب مفعولاً به نحو كم كتاباً قرأت؟

5. أن تكون في محل نصب حر كال أو واحدة من أحواتها نحو كم كان  
عدد لروار؟

6. أن تكون في محل رفع مندا نحو كم كتاباً عندك؟

7. أن تكون في محل رفع حر مقدم نحو كم مائت؟

وتعرب الحرية مثل الاستهامية تماماً وهذه أمثلة متنوعة على إعراب  
«كم» الحرية من المسي

كم قد قُلتُ وكم قد متُّ عندكمو ثم انشعبت فرال الفسر والكفر

«كم» هب هي الحرية في محل نصب نائب مفعول مطلق وتقدر  
الكلام قُلتُ قتلاً كثيراً أو قُلتُ مراراً

وقد يعربها بعضهم مفعولاً مطلقاً والصحيح أنها نائب مفعول مطلق  
لأن المفعول المطلق لا يكون إلا مصدراً وما ناب عن المصدر ناب عن  
لمفعول المطلق وليس صحيحاً قول النحاة أنه ناب عن المصدر في  
لاتصاف على المفعول المطلق فالذي سوب عن المصدر يوب عن المفعول  
المطلق لأن المفعول المطلق هو مصدر في الأساس

(1) أنعلاسي جامع اندروس انعمه 3/ 55.

وقال حافظ ابراهيم

كم تحب أدب الصلح ميسم دمي المؤد وقلبه لا يعلم  
رفع حافظ «ميسم» على الرعم من أن الحاجة لا يجيرون في ما يقع بعد  
«كم» حشره غير الحر ونصب في حال لا انفصال. أما لرفع فهو قبيل وقد  
أورد الحاجة للاحتل قوله

كم عمه لك ب حرير وحائه فدعاء قد حشيت عليّ عشاري  
فذكرو أنه ورد في كنية «عمه» الحر والنصب والرفع وقد أعرنوا  
«عمه» في حالة الرفع مسداً فاعترضت على ذلك في تعليق في على كتاب  
مرجع مشيخ علي رضا بشره مجلة لمعرفة السور<sup>(1)</sup>، واقترحت ب نعر  
«عمه» في حالة الرفع حراً لكم الحشره، على أساس أن «كم» في محل رفع  
مسداً وتمثلت بيت حافظ اسبق ذكره فعارضني في ذلك انشد لشيخ محيي  
بدن لدرويش في رد بشره صحيفة العرونة في حمص ولم يكن في حمص  
من آراء السجدة أئدت ما أئدت به رأيي عبر أني عثرت مما بعد على بصوص  
بحوية مؤيد رأيي من ذلك ما ذكره سيوييه في إعراب كم عندما لك رفع  
«علماء» على أيها حر لكم وكذلك في قول العرب كم رحل أفضل منك<sup>1</sup>  
فجعل «أفضل» حر كم<sup>2</sup>

وقد تطرق العكوي إلى ذلك في إعرابه لهذا البيت

كم بحود مفرف ب العصى وكريم حنة قد وصعة  
وب العكري والجواب عن الست من وجه

أحدهم أن لرونة الصحيحة لرفع أو النصب (أي رفع مفرف أو  
نصبه) وكلاهما قد روي فارفع على أنه حر عن «كم» والنصب على سميير  
وروي به اجر شدة فلا جعل أصلاً<sup>3</sup>

وليس يصدد ذكر الوجه الثاني لأنه لا يتعلق بما نحن فيه أما لوجه

(1) مجلة لمعرفة، دمشق، العدد 36 ص (2) مسويه الكتاب 2/ 160، 6.

(3) العكري التنص ص 429 431 280 - 281

لأول فهو نص صريح على أن «مقرف» في حاة الرفع حر لكم الحصريه وهو  
 م ينكره الدين لا يعرفون سحر ولا نقلاً ومقلداً، لا فهماً أصيلاً وتمكيراً  
 مستقلاً

وكان حافظ ابراهيم قد أبحار لرفع بعد «كم» في بيت آخر هو قوله  
 فكم في طريق بشر حمرً وعممةً      وكم في طريق لطيبات شرور  
 ويدو أن شارحي ديوان حافظ لم يعرفوا أن الرفع وجهٌ فمعدروا حافظ  
 على اختياره وبدلت وجهه اليه اللوم وعدو ما فعله خطأ فقالوا يلاحظ أن  
 رفع في قوله «شرور» آخر البيت لضرورة حركة الروي، وإلا فالوجه نصه  
 على الأرحح، للفصل به وبين «كم» الحصريه بحر ومحرور، أو حره على  
 مذهب بعض النحويين<sup>(1)</sup>

والصحيح أن حافظاً على حق في ما فعله فقد كان إماماً في بلعه و  
 يكن محور عليه لخطأ وانوهم وبخاصة في ما يانه القياس، إن جاز أن يقع في  
 ذلك في ما يانه السماع ومن المعروف أن المقصود بما يانه القياس هو  
 النحو، كما أن المقصود بما يانه السماع هو اللغة ومن أسهل صسط ما يانه  
 القياس، وليس من السهل صسط ما يانه السماع، وإن كان الشعراء يتعدون في  
 ذلك

يقول أنه ليس من السهل أن يقع حافظ في مثل هذا بجهلاً بواضح  
 سير، لولا أنه يعتمد على وجه من وجوه العريضة، وحسب حافظ أنه كان  
 موضع احترام رصفائه من أدباء عصر وعلمائه وعلى رأسهم محمد عبده ولا  
 يسع إلا أن نورد بهذا الصدد شهادة شوقي حافظ في نس قال فيهما

يا حافظ المصطفى نبي مجده      وإمام من سجلت من السع  
 حلفت في الدنيا بيا حاله      وبركت أجالاً من الألباء

وليس يدفع عن حافظ من أجل الدفاع، بل لأن الشواهد تثبت أن حافظ  
 كان على حق في حيدر الرفع وقد أورد ما قررته مسويه وانعكاري في جاره  
 رفع بعد «كم» وسدوا أن الرفع بعد «كم» كان معروفاً صدولاً في مدارس

(1) ديوان حافظ ابراهيم ص 166 / 2

المصريه تدبيل أن شعراء العصر الكبار في مصر، كانوا يلجأون إلى هذا النحو  
دا صطرهم الروي من هؤلاء مطران الذي يقول

انعم والأدب لدي يحلوه ولفصل اللبث،

وسماحه الأسى المؤسى، كم بها تعجير بـ،

فقد رفع مطران «باب» بعد «كم» وليس من الممكن أن يكون قد اضطر  
إلى ذلك اضطراراً، لأن مطران حريج، المذهب الدارحي في تحقيق ولفهم،  
وهو لا يقدم على ما يمكن أن يعد بحد أو خطأ

ومن لشعراء الذين حثروا لرفع بعد «كم» وبـ الدس بكن اندي يقول

والسوم دساً وداسب ان الحسد بـ و بـ،

لا تكبر حبيباً فكم هناك حبيب،

فقد رفع «حبيب» بعد «كم» وبـ يجد عصا صفة في ذلك لأنه تعلم على  
مقاعد مدرس بـ لرفع حائر بعد «كم» الحيرة

و حر من عثر لهم على شاهد من هذا النوع الشاعر المعروف علي  
محمود طه لدي يقول في مطلع قصيدة

ب قهر الموت كم للموت أسرر دس الحديد لها واستحدث لبز

فقد رفع «أسرار» بعد «كم» كم فعل رفاقه الشعراء حفظ ومطر بـ وولي  
لذين يكن ومن لم يستعد أن يكون هؤلاء جميعاً قد اترفوا خطأ في احبار  
رفع، مما يدل على بـ لرفع مسوعات وحيهة

وبـ أبو تمام

كم مررب في لأرض يأنه عسى وحبينه أبدأ لأول مررب

«كم» هـ في محل رفع مسداً، وحملة «يأنه عسى» في محل جر مع  
«مررب» ولحبر محدود تفديره كائن أو موجود وقد برع بعضهم أن الحبر  
يكن في الحمة الاسمية «وحبينه أبدأ لأول مررب» غير أن الو و نفع أن يكون  
هذه حمة حبر وثمة مانع حر وهو لصمر المتصل بنقطة «حبر» وذلك  
لأن الحبر يحب أن يتصمر صغيراً يعود إلى مسداً، والصمر الذي في «حسه»  
يعود إلى «نقته» لا إلى «كم» ولا إلى مررب وبذلك سم بحر أن عرب الحمة



لاسمه في اشطر الثاني حرّاً للمندأ «كم»

وعنى هذا النمط جاء بيت الممتني

وكم من عائب قولاً صحيحاً      وأقننه من انهم لسهيم

«كم» هـ في محل رفع مبتدأ والحر محدود بتقديره موحود أو كثر  
وكانت الحمنة لاسمة «وأقننه من انهم لسهيم» أخرى بأن تكون حرّاً، لأنها  
هي التي يدل على معنى المطلوب عبر أن يقدر الوو في هذا المكان  
معها من أن يكون مؤهدة بدت، على الرغم من أن بعض لحد بجاور في  
بحو مسعاً بدت، فيجعلون او او رنده ولكن تنع الكلام عربي لا يعصب  
دلاً على وقوع مثل هذه الزيادة

وقد وقع شوقي في ما يشبه ذلك حين قال

فرت مصميه منهم وكاتب      تُساق به لمدوك مصمديت

دلت لأن «مصمديت» هـ محروقة مصم مرفوع محلاً على أنه مبتدأ ويكون  
حجر محدود بتقديره كثر أو موحود ولديس بحثوا عن الحجر في الحمنة  
معينه «كاتب تساق به بمدول»، كـ هم ما يسوع جهة نظرهم، لولا أنهم  
صطدمو بسور لزمه في هذا الموقع، ولدت بقدر شوقي وقد دفع عنه  
حروب وياو بحور فحجم هو هـ والعجب أن بعض المعربين قد وقعوا  
في موقع مماثلة وتبدد، أحاد وكل شيء ومعنى كل شيء حسب ما يوفق  
هو هـ

ولا بأس في أن يشير، ونحن نحدث عن بيت شوقي، إلى أنه وحيدة  
فه، قل من يسه يه، ألا وهي معنى لدي تقدر «رب»، فقد حار محبوبون  
بس أن يكون سكتير أو اسقييل ولم يحسمو عو هو هـ المعنى ورد  
كبت «رب» بضم سكتير و«كم» تقدره دون شك، فما فرق سكتير، رب  
لحكمه من فدة لادانيس معنى واحد؟ ومنى سكتير هـ؟ ومتى سكتير  
سكت؟ بما لا نجد في كتب بحو أحونه على اسكتير رب وقد عرفت بعد  
طوب سام ونمكير أن المعنى بدي يقدر «رب» ليس التكتير ولا التفليس بل  
التحصيص والذي يتأمل عدد من الأبيات الشعرية نجد الدليل على ذلك  
قال معري

رث يبين كونه لصح في الحسن و كذا اسود الطيبين  
فلا شك أن المعري لا يقصد الكثرة ولا العدة، بل يقصد لفت الانتباه  
إلى من مخصوصين بذكره ويتحدث عنه

وحسبما قالت العرب رث أح لك لم ننده أمك، ثم يقصد كثره  
لاحول ولا قلوبهم، ولكنها قصدت أحاً من نوع مخصوص ود أوصاف  
محددة وهكذا يبدو أن «رث» ليست مردفاً لكم خبرية، فهي لا تقصد التكاثر  
ولا تغليب، بل لتحصيل نوع من أثار إلى هذا المعنى. إلا أن كمال  
رث حسن قال رث لأشياء تفصل نوع من حسن، ومحرورها يجب أن يكون  
مكره موصوفة، وأم كونها موصوفة لأنها لتفصيل نوع من حسن، فوجب  
تحصيل الحسن بالصيغة ليصير المذكور به نوعاً<sup>(١)</sup> فهذا التحصيل يدي  
ذكره أن كمال ياث بصورة غير مباشرة هو المعنى الوحيد يدي يقيد «رث»  
ولمهم في الأمر أن يقرر أن «رث» شيء غير «كم»، وإن كلاً منهما  
يستعمل في ما لا يستعمل فيه الأخرى، ونو كذا معاهما واحد أبحر وضع  
بحد هما موضع لأخرى وهذا غير حاصل

هذه سمحات عن أسماء اللارم وعلاماته وألقابه وكنبه اعرب بعض  
سماحه ومع ذلك ما رث في المجال منسج للقبول عن نوع آخر من أنواع سوء  
هو لساء بعارض وما كذا لحدث عن ذلك النوع من لساء لا بد أن يطور،  
فقد حصصه بفصل مستقل فلم به شابه وجمع أطره وذكر من تفصيلاته  
ودوائقه ما قل أن يقع في كتاب قبلي بقاء في لفصل اتالي

## الفصل الثالث

### البناء العارض وخلافات النحاة حوله

لا شك أن موضوع لإعراب و لسان هو من الموضوعات الأساسية التي بوليها المحققون مريد عناية و اهتمام، فمستحون له صدور كتبهم ومصنفاتهم، و سرؤوبه مبررة باسمه رفعة منها ومن الأدلة لدررة على أهميته هذ الموضوع أنه لا يمكن بحث موضوع لكلمة في نحته، ولا لنظر في أحوب حرره دون لنظر في ليه ومن المعروف أن عدم العربة يفوم في معظمه على معرفه حركات أو حر الألفاظ وعوامل بدك الحركات و عدلها ولا يمكن أن يفوم لعدم العربة قائمة دون النظر في مثل هذه موضوعات

وكان عراب قد لاحظوا أن لألفاظ لعربية ليست سوء في هذ سبيل، فمنها ما يعبر حركه آخره بتعبر موقعه في نحته أو بتعبر بعمل لـ حل عنه، وقد أضيفوا عليه سم المعرب ومنها ما يرم حره حده وحده، بعض نظر عر موقعه في لحمله ونوع لعامل لـ حل عنه، وقد أضيفوا عليه سم حسي وكان من حق نحويين ليدل شعبو أنفسهم بدرسه لعربة وشؤونها أن يلاحظوا هذ الفرق بين نمط من لأسماء بتعبر أو حره حسب موقعه في نحته، ونمط حر يرم أو حره حده وحده وكان لا بد أن ينشأ عن هذه لملاحظة ما يطبق عنه سم لإعراب و لسان

و حسب في معرض تعريف لإعراب و لسان ولا في لإسار على فصلائهم وبحث دقائقهم فهم معروضا في كل كتاب نحوي، و بصورة موحدة أو بصورة مفصلة موسعة وفي وسع أي كان أن يعود إلى هذ الموضوع فيعرف من شؤونه ما لم يكن يعرف من قبل هذ علاوة على أن تب في تفصو لسانقه على أطراف من هذ الموضوع، تكفي لتتبر من



3 - يظرف بمقتضوع عن الإضافة، نحو قوله تعالى ﴿الله الأمر من قبل ومن بعده﴾<sup>(1)</sup>

4 - ما ركب من الأسماء في لحالات التالية

أ - إذا كان المركب مصمماً صرفاً نحو وقعوا في حصن مصر

ب - إذا كان المركب عدداً نحو أحد عشر وسبعة عشر

ج - إذا كان المركب ظرفاً نحو صباح مساء، ليل نهار

د - إذا كان المركب حالاً نحو هو حاري بيت بيت وتعرفو شذر مدر

هـ - الظروف المضافة إلى الجمل نحو قوله تعالى ﴿هذا يوم يسمع الصادقين صدقهم﴾<sup>(2)</sup>

هذا ما أورده النحاة من المباح الذي يؤتى بها مثلاً على لاء يعارض في لأسماء ثم في الأفعال فإن كتب لنحو لا نصر مصمماً صرفياً على شيء من هذا القيس ولكن من نعم نصر في أمهات كتب لنحو يحد لأمثله النالفة

1 - الفعل الماضي المتصل بصير رفع متحرث ويسى على أسكون نحو حسبت وكنت وانتقبت

2 - الفعل الماضي المتصل بوز السوّه انسى هي أيضاً صير رفع متحرث، على رعم من أن النحاة بحرصون على أن يردوه بمثل حصر، ويسى على أسكون نحو لطائف درس

3 - الفعل الماضي المتصل بواو الجماعة، ويسى على انصم، نحو حصر وكسو

4 - فعل المصارع المتصل بوز السوّه ويسى على أسكون نحو سدت بدش

5 - لفعل المصارع المتصل بوز التوكيد ثمة أو تحيفة، ويسى على لمج، نحو والله لأدافعن عن الوطن أو لأدافعن

(2) سورة مائدة 9

1 سورة براءة 4

6 - فعل لأمر لمسي على حذف النون لاتصاله بواو اجتماعه أو ألف الاثنين أو ناء المحاذية نحو اجلسوا، اجلس، جلسي

7 - فعل لأمر لمسي على حذف حرف لهه نحو ادع، سع، اء

8 - فعل لأمر لمتصل بـو التوكيد الثقيلة أو الحفيفة نحو حسن، حسن

هذه لحالات جميعها شقيها الاسمى والفعلية لم يستقر نظر نحده على ري و حد هو، فهم مضطربون في تحديد حاشتها أهى بء أم عراب أم هي حاله ثلثة متوسطه بين بءاء و لإعراب ولا نأس في أن تأتي بصادح تفصيصة مما حسعو في تقرير مره بس أن يكون بء أو أن يكون عراب في مسائل محدده منهه مما سبق أن عرضناه على ترتيب سالي

أولاً - يقع على رأس تلك المسائل مصنف فيها المبادئ المفرد في نحو ي ريد و ي رحر، فإن كتب النحو المتأخره تكاد تجمع على أن المبادئ المفرد مبي على بصم بء عارضاً، على الرغم من أن هذا البء بسن موضع اتفاق في أمهات كتب النحو ولديك لا نأس أن يسوق في موضوع اختلاف بي بء و بء بصوص البء

حصر بـ الانباري (كمال الدين أبو البركات عبد الرحمن ت 577 هـ 18، م) لمسألة الخامسة ولا يعين من كتب لالصف بحث هذه بقصه، وقد أوجره هو بذهب الكوفيين بي أن لاسه مبادئ بمعرف مفرد معرف مرفوع بغير تنوين، وذهب براء من كوفيين إلى أنه مبى على لضم وليس بفاعل ولا مفعول وذهب بصريون بي أنه مبى على لضم وموضعه بصب لأنه مفعول به<sup>1</sup>

ب - قال بـ الحشوب (أبو محمد عبد الله بن أحمد ت 567 هـ 1171 م في سوبع تنبيه بعت مبادئ لمفرد به على بقطه على براء من أنه مبى بـ و بصب لمفرد المعرفة أحرى بصفته على بقطه، فرفعتها بـ صحیحاً وكتب معرفة بوه كفوب ب ريد لعاب و بصب و بصب أحرى بـ على بقطه، و بـ كتب صفته بصب بء، لأنها مبى بصبه

(1) بـ لا بـ لالصف ص 323

ستمزت في كل منادى بهذه الصفة وأصردت فيه، فأشبهت لرفع في  
لها عمل، فذلك حار الإجراء عديها، ولم يجر الإجراء على غير ه من  
حركات الساء<sup>1</sup>

ح - قال بن يعيش (موفق الدين يعيش بن عبي بن يعيش ت 643 هـ / 1245  
م) يد فلت ي ريد ويا حالداً، أمسي هو أم معرب؟ وهل لصمه فيه  
حركة ساء أو حركة إعراب؟<sup>2</sup> وبحوث أنه مسي على الصمة وأصاف  
وقد ذهب قوم إلى أنه من المعرب والمسي وذهب الأول، إلا أن  
حركته وإن كانت حركة ساء إلا أنها مشبهة بحركة لإعراب<sup>3</sup>

د - قال أبو الحسن الأدي (عبي بن محمد بن عبد الرحيم الحشبي ت 680  
هـ / 1281 م) بن اتشبة ترد الأشياء إلى أصولها من الإعراب ولذلك لم  
يس اثن عشر، وأما قولهم يا ريدان (مسي ريد) فإنه حار لأنه يشبه  
الإعراب ألا ترى أنه يتبع على لفظة<sup>4</sup>

هـ - قال سيوطي (جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر ت 91 هـ / 1505  
م) المنادى المفرد بحو ب ريد، ذهب قوم إلى أنه وسطه بين المعرب  
ومسي، حكاه بن يعيش في شرح المفصل وصحح أنه مسي<sup>5</sup>

ويدو مما سلف أن لحاظ مترددون في أمر منادى المفرد المعرفه من  
أن يكون مسياً ساء عارضاً كما نقول انصربون، أو أن يكون معرباً كما نقول  
لنكوفون أو أن يكون وسطاً بين الساء والإعراب كما نقول اخرون وأكثر من  
ذلك أن النصوص لسانعة وأمثالها، يد أن محل مشكلة المنادى المفرد، يريد  
لموضوع صعب على إنباله، فتشر من الإشكالات ما يعهد المدرس الحوي  
ويجعله محلاً لتحرره و تردد وسوء الفهم وحسب أن تذكر من تثبت  
لإشكالات ما يبي

كيف يمكن تعينه تحت الاسم لمسي على لفظة، مع أن علم الحو يقرر  
أن يجب بسع المنعوت على محله لا على لفظة؟ ونحن نقول بغير  
سبويه لعدم نصب (سبويه) على المحل لأنه مسي على انكسر، ونصب

1 بن يعيش تاريخ بن جيل ص 94، 3) السيوطي لأشياء ونظم 27

2 بن عيش شرح مفصل 129 4) غير المصدر 29، 1

(لعدم) على اللفظ لأنه اسم معرب أحل، اللفظ يتبع معنونه، المسي على المحل لا على اللفظ فإد ورد شيء مخالف مدك، فهذا يعني أن مسوع يس مسأ بل هو معرب ثم أن الاحتجاج بأن المبادئ المفرد أكثر تكرره وتردده على هذه الحال حتى أصبح يشبه للمعرب، هو صواب من استحليل على منطق والنموية على لقياس واللفظ بالألف ولا فهل ورد في تاريخ مسحو وفي الكلام العربي شيء يشبه هذا؟ وهل يحوز ب أن نفس على غير مثال وأن سند القاعدة على وهم وخير؟

2 - كيف نجمع لساء والتشبه في نحو قولنا يا ربنا، ويا رحلانا؟ في خير بقرر سجد أن المسي لا شيء وإد شيء ران ساؤه وذلك في نحو (هذان وندنا) ومفرد هذين مسي ومشاهما معرب بالألف رفعاً وبالياء نصباً وحر أكثر من ذلك أن علامه لساء لا تكون إلا حركة ولا تكون إلا في حر لفظ فحسبما تحيء علامه لساء حرفاً في وسط اللفظ، يكون في الأمر شيء غريب

3 - يرغم السجده أن المبادئ المفرد يسى على النصب ولكنه يكون منصوباً بفعل محدود بتقديره أدعو أو أنادي، مع أن هذا التقدير بصطدم بالاعتراف صلات لئله

عذرة السداء إساء وتقديرها خير وهذا يعني أن حسب تقدير فعلاً في نحو يا رحل، نصير كأن معرب عذرة أخرى هي أددي خلاً، وأعرف بين نصيغتين كبير

ب - لو كان هذا تقدير صحيحاً، لكان يجب أن يتحقق لنا مع بالمسوع على محله كما أسلفنا فيقول يا ربنا تعاقل نصب (اعاقل)، وبأيها الرجل نصب (يرحل) ويكن الوارد فيهما غير ذلك فهي المثار الأول أجرة في لسان النصب وإن كان لرفع هو الأصل وفي الشيء سم يرد إلا لرفع فكيف يكون ذلك؟

ج - من المعروف أن للجوء إلى تقدير لا يكون إلا عند الضرورة ولا يستحسن لجوء إلى تقدير في غير ذلك فما لضروره التي حمت سجد على لجوء إلى تقدير في لء؟ أعني الظن أن الذي حمتهم على ذلك هو البحث عن عامل يعمل في المبادئ المنصوب، إذ لم



بصور هؤلاء أن يكون منصوب بلا نصب وقد الحقه نسي بالمعرب  
في هذا التقدير ولا شك أن نظريه العمل في نحو هي التي أدب في  
كل ذلك وقد أصبحت هذه نظريه موضع نقد شديد في أيام هذه

ومهم يكن في موضوع هذه يتضمن أكثر من تعريفات  
والاستحقاقات ويشهد الله أني ما فرقت هذا الموضوع عند كتب صغيره ولا  
أجست كأنا لاجدة بما يفهمون أنفسهم فيه من تحبيلات وأهله وتعميلات  
مدحونه بما يريدون أن يلافوا خطأ أو يعطوا عيباً أو ينفو سوءه ذلك لأن  
أباح نسي على لفظه خطأ مهم حار أن سوجه لحنس وأصحبه في يوم  
هذا كما أن شدة نسي غير خائره مع بقاءه مسبباً وكذلك تصور فعل  
محذوف بعدله أدي أو أدعو هو نصب غير ضروري ولا لازم وكما قد  
أشعب الصور في هذا الموضوع في فصل سابق فلا ضروره توسع  
والاستزاده

ثانياً - يعحق ببناء في قول سجاه بأن بناءه عارض سم لا سافيه  
بحسن بد له نكر مصدق أو ششها بحصاف وعلى برعم من ذلك، فقد  
درب حوله خلاف في رأي من سائه أو عرته أو كونه في حده وسط  
سهم وهذه مداخل من لأقول وأوجه رأيي سافيه سجاه من بدى هذا  
جه صرح في معرض شرح و توضيح

فإن من شرح (أو بكر محمد بن سهل ب 316 هـ / 928 م) وأن  
يفتح دي يشبه نصب، فما كان على هذا منهج مقرر في لاسماء  
ولا يحصر سماء به وهذا صواب بما يكون في نسي بلا

ب - فإن من حشاش (أو محمد عبد الله بن أحمد ب 567 هـ / 117 م  
وكذلك سكره لمصوحه مع لا) سورد يقف لحنس كهولت لا حد  
في ب ر، "لا" عدمه في حل لنصب في الأصل، بما يعمل "لا"  
وهي مركبه من بعد معه، محعوه هي وهو بالاسم بوجه في قول  
سبويه وبت شيه قول لا رحل، بحمسه عشر، لأن لأصير حمسه  
وعشره، مركب بعدد وهما سماء مفردان وجعلا كلمه واحد

ج. في الس لأساري (كمال لدين أبو لرككات عند الرحى ب 577 هـ  
 1181 م) في معرض حديثه عن الأسماء التي تقع بعد «لا» يافيه  
 للحس وإنما بيت على حركة لأن لها حالة تمكن قبل البدء وبعدها  
 كانت لحركة فتحه، لأنها أحف الحركات وذهب بعض النحويين إلى  
 ر هذه الحركه حركة إعراب لا حركة باء، لأن «لا» تعمل نصب  
 بحم ع لأنها تقصه «ل»<sup>1</sup>

د. في الأهرري (جاء في عند الله ب 906 هـ ، 1499 م) ومنها أن سم  
 «لا» لمفرد مختلف في إعرابه وسائه<sup>(2)</sup>

ويتبين من المصوص السابقه التي أدرها أصحابها حول «لا» انه  
 محس وعمه في ما بعده أن ثمة أساساً في الزوابة و صطراً في لرأي حول  
 هذه المساله وتضمن هذا الانتاس والاضطراب المقاط التامه

1 هل سم «لا» يافيه بالحس مني أو معرف؟ وهل حركة هذه الاسم هي  
 حركة باء أو حركة إعراب؟

2 هل فتحه نبي تنحو باسم «لا» يافيه للحس هي من عمه أو من عمل  
 بباء؟

3 ر كانت «لا» تعمل نصب في سمها، فلمد مع هذه الاسم سوين؟

4 هل هو ديث بالتركيب الذي جعلت به «لا» مع ما بعده بمره الاسم  
 بوحده وبها ركت كما ركت بعدد خمسة عشر عر أن قوبهم بـ  
 حركه سم «لا» يافيه بالحس بحمة عن لتركيب، سافصر مع قوبهم بـ  
 هذا الاسم منصوب لا منصوب

وعلى الرغم من كل ما ورد من شروح سجاه وبوصحاجهم، لا يحس  
 أن قصه باب حبه من شوائب ونقاط الالساس ومن ذلك قوبهم حبان  
 سم «لا» يافيه بالحس هو من ثمة اسماء لعرض كما يذكر من الحشاش<sup>3</sup>  
 وبن كمال باشا<sup>(4)</sup> (شمس لدين أحمد بن سيمان ب 940 هـ 1534 م

(1) الس لأساري ص 46  
 (2) الأهرري شرح بصريح ص 235  
 (3) حساب سم بحر ص 0  
 (4) بن كمال باشا شرح البحر ص 70

وعبرهما، وقولهم أحداً إن حركته حركة إعراب كما يرى الكوفيون عامة<sup>(1)</sup> والرحاح<sup>(2)</sup> (أبو إسحاق إبراهيم بن الأسري ت 311 هـ / 923 م) ولسيرافي<sup>(3)</sup> (أبو سعيد الحسن بن عبد الله ت 367 هـ / 979 م) من النصريين هذا في القدماء وأما المحدثون فقد يهد منهم للجهر بذلك محمد عبد الحواد أحمد<sup>(4)</sup> ومحمد أحمد برائق<sup>(5)</sup>

ومما تلفت انظر أن السبب لو حيد اندي حمل النحاة على لقول بن سيم «لا» لنافية للحسن مسي هو حدود من لتكوين لذي هو من علامات الأصل في الاسم المتماثل لأمكن وهو السبب نفسه الذي حملهم على لقول بأن انما أدى المفرد لمعرفة في نحو يا ريد، ويا رجل، هو مسي أيضاً ويندو أن هذا القول في كلا الحالين غير مضع، وأنه هو السبب في حر كل هذه الخلافات وإشكالات اني ما رلد يعاني منها في مدرس لنحوي ومهم يكن وبالفصه ما زالت بحاجة إلى مزيد من التأمل وإتمام نظر

ثالثاً - عدوا من قبل بناء أعراب العدد المركب وقد نص على ذلك بن كمان باشا فقد و مركب نحو خمسة عشر، لأن آخر الكلمة الأولى بالمركب بصير بمره وسط الكلمة فلا يصلح للأعراب<sup>(6)</sup> وينظر في الحشاش إلى هذا الموضوع فقد و لاسم لمركب مع غيره كخمسة عشر وستة عشر وما شبهها هذه الأسماء إذ أفردت معرفة كقولك خمسة وستة وعشرة، فإذا كتبت بيت لأنها صممت معنى حرف العطف، إذ كان لأصل في خمسة عشر خمسة وعشرة، ولكنهم حذفوا حرف العطف، وركبوا أحد لاسمين مع الآخر، وجمعوهما كلاسمة انو حد يجرى مجرى أسماء لأعداد مفردة غير مركبة كسبعة وثمانية وعشرة لاحتهم في ذلك في بعض لاسمين<sup>(7)</sup> ولا توقف بن الحشاش عند هذا لشرح يتفق معصم، بن هو يتطرق في نوع هذا البناء فيقول فأنباء في لاسمين مركبين في عدد

- 
- 1 بن الأسري الانصاف، 366، شرح = سد ثه ص 61  
 بن عقل 1 396  
 (5) محمد حمد بن بن النحو السهجي ص 103  
 (2) شرح ابن عقيل 1 396  
 (3) برصبي شرح الكلمة 1 / 255 (6) بن كمان باشا سرار النحو ص 70  
 (4) محمد عبد الحواد أحمد قوم عبد النحو = (7) بن الحشاش حرر بن ص 112

وعبره أبصاً عارضاً لأيهما إدا فكَّ عدد معرّس<sup>(1)</sup>

وبهم من هد كنه نشد ان لحشت عني أن لعدد لمركب دو ساء  
عارض، لا سبب إلا لأن أكثر السبعة يدكروا أنه مبي عني فتح بحرءس،  
ولا يك دور يدكروا أنه من أمثلة الساء عارض، فهذا صاحب كشف  
المشكل<sup>2</sup> يسرد المسيات كنه لا مهاب وعى صها دور أن بشر، أي ما يخص  
سهم من لروم أو عروص وسم سوف هد تنصير عني لعدداء، بل انتقل  
إلى المعاصرين فهذا كتاب النحو الوصح<sup>3</sup> وهو كتاب مدرسي متداول  
ومشهور، يسرد مادح من أنواع المسيات دور أن بشر، أي لروم أو عروص  
وكذلك فعل صاحب النحو المصفي<sup>(4)</sup> بس هد فقط، فإن شبح مصطفى  
علايس بدرج لعدد مركب في جملة مادح لساء اللارم، ويصير عني ديب  
صاً فصعاً لا تردد فيه فيقول وسمه (أي الملازم لساء) لمركب لمرحي به  
تضمن ثابته معنى حرف العطف أو كـ محمولاً بكلمة «وبه» ولأول كـ أحد  
عشر إلى تسعة عشر<sup>(5)</sup> ح ثم يعود العلايبي يتحدث عما لا يرم لساء  
من لأسماء، فلا يحدد تذكره منها إلا لظروف لمطوعة و«حسب»  
والغير<sup>(6)</sup>

ولاشك أن شبح العلايبي لم يصب شاكنه لرمي في عده عدد  
مركب من أنواع اساء اللارم، فقد نص أن بحشت كما سبب ص لا تردد  
فيه عني أن لعدد لمركب هو من أمثلة اساء عارض، وسبق نصه مقرر  
بالدليل حين قال لأيهما إدا فك عدا معرّس وقد تبه إلى ديك من  
بعض ضريين المعجم رشيد الشربوبي، إذ عدد لأسماء سمته ساء عارض فذكر  
منها مبادى المفرد وسم «لا» له فيه لبحس ولأعداد لمركبه وسم مركب من  
لظروف ولأحول مركب مرج وظروف المضافة إثني الحمول وأسماء جهات  
ست<sup>(7)</sup> ولا يبقى بعد ديك محال لأن يختلف شأن حول كون عدد مركب

(1) نفس المصدر والمكان  
(2) عني بر سبب الحيدرة كشف المشكل  
(3) عني النجاء، موصاحبه النحو الوصح 2، 2  
(4) محمد عبد النحو المصفي ص 10،  
(5) 82 183  
(6) نفس المصدر 2 214  
(7) معجم رشيد الشربوبي عبادى العربيه  
4 127

هو من أمثله ساء عارض أو للارم، فهو دون شئ من أساء العارض الذي  
 يروى بمراد حاله، ولا موجب لإنكار حقيقة واضحة ظاهرة ظهور الشمس  
 يضاف إلى ذلك كله أن لعدد المركب هو من أنواع ساء لبي لم يحدد  
 لحد في موضوع عراها أو سائها إن كانوا قد حصلوا في موضوع يروم هـ  
 ساء أو عروصه

رابعاً - لفعل لماضي المتصل بصمدن الرفع السارره المنحركة فمن  
 معروف أن لفعل لماضي يسي على مفتوح في الأصل نحو كتب ودرس  
 وقرأ فإذا اتصل بصمدن رفع متحرك يسي على لسكون نحو كنت ودرس  
 وقرأ وكذا إذا اتصل بواو تسوية وهي من جملة صمدن الرفع المنحركة  
 وبك لحد يواوياً عادة خاصة ويحذفون على أن يذكروها ويثقلوا عليها  
 بواو مفعلة مسبقه، وذلك في نحو كنت ودرس وقرأ. إن الفعل  
 لماضي في كل حالات سابقة يسي على سكون ويحذف حدة الساء على  
 مفتوح وهذا ما يقول به لحد ويتردد في محاسن لدرس بيد أن الحد لسو  
 على وفي لم يحد بخص هـ الموضوع فهم لم يحسموا القول في قصبه هـ  
 سكون يدي يتحقق بحر لفعل لماضي متصل بصمدن رفع متحرك وعلى  
 رعه من أنهم يقولون بلفعل لماضي هـ مسي على لسكون، وفيهم  
 يقولون بلفعل لماضي هـ سكون عارض كما يقول بعضهم إن الفعل لماضي  
 في هذه الحالة مسي على فتحة مفعلة على سكون عارض، وبك من  
 المعروف أن أحداث لا تفد على بحروف الصبحه، بل على بحروف  
 سمعته ثمة و و و بء هذه الحركات كلها عارضها من خلال صدقة من  
 خصوص يسي وقعت عليها في طوقا مع هـ الموضوع في كتب نحو هـ  
 هي بصوص

فان من سرح و سون في «فعل» اما هي صمد، وهي جملة  
 لمؤنث وسكت بلام فيها كما سبق في «فعل» حتى لا يجمع ريع  
 حركت ويس هـ في صمد كلامهم و فعل عندهم مسي مع ساء في  
 «فعل» ومع اسون في «فعل» كأه منه، لان الفعل لا يحذف من  
 ما على

ب - فـ بنحدره حمصي (عني بن سبيحان ب ٩٩٩ هـ 1202 م) ويصا بي  
فعل عني بوقف مع لمصير لأن يصمير لارم وحركة لارمه وكرهه  
ن يجمعوا في كلامهم بين أربع حركات بوزن فوحب حذف واحدة

ج - فـ بن هشام (أبو محمد عبد الله حمدان المكي بن يوسف ب 761 هـ  
1359 م) وأما صرنت ونحوه ولسكون عارض أو حده كرهنهم بوزني  
ربع (كد) منحر ك ب فمما هو كلكلمه الواحدة وكذا صمة صرئو  
عارضه بمسألة بوزني<sup>23</sup>

د - فـ المعجم شيد شرتوني فبد فصل (نقصه بفعل الماصي) بوزن  
جماعة أو يصمير رفع صحيح متحرلاً كذا الفتحه ممدرة بسب الحركة  
بمسألة في لاء ولسكون عارض في شاي<sup>24</sup>

هـ - فـ عباس حسن بكر كثير من سبعة بقول ب هـ حكون عرصي  
صارئ، جاء لسمع نثل لئاشي من توبي أربعة حروف متحركة في  
كمنش هما أشبه بكلمة وحده أي في فعل وفعله بـ و ب و ب  
بسوة) فليس يسكون في رنهم محوون من ثر عامل دخل عني بغير  
وحتاح المعنى حبه هـ بقوون في غوته بي بفعل ماضي علم  
فتح ممد مع من صهو هـ لسكون عارض<sup>25</sup>

وهكذا يختلف أوجه لقول في فعل ماضي بمصير يصمير رفع  
منحرط، بن أ بـ بـ فعل ماضي ماضي عني يسكون كما يند في محاسن  
لدرس في يامد هده و أ بـ بـ ماضي عني يسكون جاء عـ صـ و أ  
بـ ماضي عني فتح ممد عني يسكون لعارض ولا شت أ هـ  
بـ لاخر هو ضعف لاء مفتوحة، لأن حركات لا بـ عني حروف  
صحيحة بـ معينه، ولأن نحره بي ليعدر لا سعي أ بـ لا عـ  
صروء بمسألة

حاصلاً - فعل ماضي بمصير بوزن جماعة ونقص كتب سح

عني بن سبيحان ب ٩٩٩ هـ 1202 م (عني بن سبيحان ب ٩٩٩ هـ 1202 م) ويصا بي  
٩٩٦ ٢٨ ٤

٢ ب هشام وصيحه ب ٢٧ ٤ عباس حسن بوزني ٩٩

حسب ونة في انما على أنه يكون مسأ على لصم، وذلك في نحو كنوا  
وحلثوا ودهنوا وقال بعضهم إن لصمه حركة عارضة فتقدر الفتحه على م  
قبل لواو لاشعال المحل بحركة المماسه ويطول الحدث في هذ الموضوع  
على سبق ما أوصحت في عمل الماصي لمتصل بصمبر رفع منحرث ورعه  
في مريد من حنة لأمر، سوى لتوصي ساليه

أ - قال بن الدهن (أبو محمد سعيد بن المبارك ت 569 هـ / 1173 م) في  
لعرة لس في الحروف م هو ممي على الصم غير مد، والأفعل من  
فيه ذلك وأما «صرتوا» فالصمه عارضة لدواو، ولعروض لا اعداد به،  
كما نقول في حركه تنقاء الساكنس ويهدد لم يرد المحذوف في لم نقم  
لأن ومثل ذلك «عدا» فمن صم وجماعة يعندون به ساء، منهم  
نوعي<sup>(1)</sup>

ب - قال بن هشام وكذا صمه صرتوا عارضة لمماسه ابواو<sup>(2)</sup>

ج - قال لأهري هذا طهر على انقول بأن لصمه في صرتو عارضة  
لمدسة نو ولا صمه ساء، كما مشى عليه انمصنف (قصه بن هشام)  
في عر هذا انكبت وجماعه حيث قالوا في الماصي ممي على فتح م  
لم يصل به و و لجماعة فصم أو صمبر الرفع البارر المنحرث  
فسكر<sup>(3)</sup>

د - قال علمي (ياسر بن زيد لدس لحمصي ت 1061 هـ 1650 م)  
قوله «وأما صرت» حاصنة أو الفتح فيه ذكر مفرد للهل في صرت  
واسعد في صرتو وكذا رمى وعرا فاما ماصي ممي على الفتح فعداً أو  
تقدير وليس مسأ على لسكور ولا على الصم<sup>(4)</sup>

هـ - قال عدس حسن وكذا نقولون في انصمة لتي قبل واو الجماعة، بها  
عرصيه طرته مدسة الو فقط وإن لفعل ممي على فتح مفرد منع من  
ظهوره لصمه عارضة<sup>(5)</sup> وأصاف ولا داعي لهد تقدير ولإعداد

(4) علمي شرح الصريح ، 94  
(العدسة)

البوطي لأشاه واسعاد 2 26

(2) هـ هشام أوصح مساك ، 27

(5) عدس حسن ابوي 99

(3) لأهري شرح صريح 59

فمن أسير لدي لا صبر فيه لأحد بالرأي القائل بأنه مسي على سكون  
مشره في حالة الأولى، وعلى صم في لحانة ثنية<sup>(1)</sup>

هذه اختلافات في إعراب الفعل المسند إلى و الجماعة برر في كس  
اسحو ومصدره نكرى برور واصحاً بياً ممثلة في الأوجه البانية

1 - أن يقال في إعرابه به فعل ماضٍ مضي على الصم لاتصاله بواو  
لجماعه

2 - أن يقال به مضي على لفتح لمقدر على ما قبل انو و لاشعاع المحل  
بحركة مناسبة، مثل الاسم لمضاف إلى باء المكنة

3 - أن يقال به مضي على فتحة مع من ظهورها الصمة العارضة وهذا  
الوجه بشبه ما قبل إلى حد ما إلا أن ما قبله أكثر يساق مع قو عد  
لإعراب صحيح

وقد يكون كل هذا الذي ذكرناه عن فعل ماضي واتصافه بصمائر غير  
كاف، فلا بأس أن نرجع القول فيه إلى فصل مستقل بديره حول هذا الموضوع  
فيما بعد

سادساً - الفعل المتصل بـون بسو و يتردد في محاسن  
الدرس وكتب الدراسة أن هذا الفعل مضي على اسكون لاتصافه بـون بسو  
مع التذكير بأن الفعل المتصارع معرب إلا إذا اتصل بـون بسو فيسي على  
الاسكون وإذا اتصل بـون التوكيد فيسي على لفتح ولم يتفق السادة كعادتهم  
على رأي في انظر إلى هذا الفعل فمنهم من قال به مضي بـون أن يفصل  
في وصف هذا البناء ومنهم من قال إنه ذو بناء عارض ومنهم من قال إنه  
معرب، لا محالة على الرغم من اسكون الذي يحق به نسب بـون بسو  
وسنوق بصادح من هذه الآراء المتصارعة على النهج التالي

أ - قال السهيلي (عند الرحمن بن عبد الله ت 581 هـ / 1185 م) وأما  
فعل جماعه البناء فكذلك أيضاً، عر به مقدر من علامه الاصمارة كما هو  
مقدر قبل البناء في علامي فعلامه الاصمارة منعت من ظهوره لاتصالها

(1) يصر المصدر و حكن



، معر ونها كعص حروفه<sup>1</sup> وور فور فور فقد نسب ل فعل حماعه  
 مؤنث معرب، وهد خلاف سيموه ومن رفقه من سجديس، فريهم  
 رعمو نه مسي، ور حسمو في علة سده فب ل هو ده ق عه.  
 لاهم علموا، وأصنو ل صلاً صححاً، فلا سعي ل سقصه  
 وكسره عليهم، وهو جود مصارعة موحدة للأعراب، وهو موحده  
 في تفعيل وتفعيل، فمسي وحدث موه ل لأربع وحدث مصارعة ور  
 وحدث مصارعة وحدث للأعراب<sup>2</sup>

ب - ف. ل ج د محمد بن يوسف بن عبي ب 749 هـ 349، 14 في  
 لأشرف و مصارح معرب، لأ ب نصيب نه نور لأش، في جمهور  
 على نه مسي، خلاف عموم منهم بن درستونه، فريه رعم نه معرب  
 وعليهم سيميني

ج - ف. بن هشام و معرب مصارح بده بقوه ل بن شرط سلاصيه من  
 نور لأش ونور سوكه سباشروه فريه مع نور لأش مسي على  
 سكون جوه، مصلد ب يرضي ج<sup>14</sup>

د - ف. لأره ز فريه مع نور لأش مسي على لأصح على سكه.  
 ب - صي جوه مصلدات برضي وذهب سيميني بي نه مع نور  
 لأش معرب بده<sup>15</sup>

هـ - ف. جده جده من نور سكون بده في معر مصارح سمسار بي  
 سسوه الهي شر جلاه جوه ب بكون هده شعير معرب و سبب سده  
 ج - د. سكون على سده. ب. معر مصارح مصلد نور سسوه مسي على  
 سكون عده ب بعض سده رعمه نه في هده جده سمي معرب، ب عده  
 ب دت عده عره ب عوه نه فعل مصارح مرفوع وعلامة رفعه صمه مع من  
 صبه ه سكون عده فريه نه سسوه وعل لارجح هو لأحد سري

1. سيميني ساج قد ص 111 14 بن هشام و صبه سمسار 27  
 2. سده مصلد و ص 5 لأهي نه ج صريح 95  
 3. سيميني ساج عده ص 111 خامسه  
 ص 3

مداول بأن هذا الفعل مبني على السكون لاتصاله بنون النسوة مع ضرورة  
سكن على أن هذا السكون هو سكون عارض

وبعد من بابه فهو أن يذكر أن الفعل المتصارع متصل بنون التوكيد  
يلحق بها نون وكذا فعل الأمر المتصل بنون التوكيد يُصلح في كلا مهيما  
تحمّل فتحه عارضة بربول بربول بنون التي تؤنّس بها لتتوكّد ولا ضرورة  
بوقوف عند كل مهيما، فير فيما أوضحه حول مثيلاتها مفعلاً

مفعلاً. الاسم المضاف إلى ناء لميتكم وقد يشرّ ذكر الاسم المضاف  
بى ناء لميتكم في هذا المعروض شيئاً من العجب أو غربة ذلك لأنّ سجع  
موضوع ناء العارض، فما علاقه المضاف إلى ناء اميتكم بما نحن فيه؟  
ونعنا لهدى به مدح مضاف إلى ناء اميتكم في حمته لاسماء بى به حل في  
نطق ناء العارض ومع ذلك شدّ سحبه حول هذا الاسم خلافات صوته  
وتقولات لا أول لها ولا آخر وسر من لحكمه في شيء أن سجعاً كان  
ذلك عند انطوى بى بحث موضوع لاء عارض بى بدين بظرفون لإعراب  
المضاف إلى ناء لميتكم في نحو هذا شاعري، فهو بنون (أي كتبت) خبر  
مرفوع، وعلامة رفعه الضمة المقدرة على ما قبل ناء لا شاعري بحركة  
مباشرة وهم فصدون بذلك - المرفوع بسعي أن يظهر عنه صمته سد -  
وحد ناء مسير سد - كسره بهذه صمته محاسنة نداء فهدى كسره  
سكت علامة عرب على هي حركة مدية أملافاً فنون بسجده لاصد ب  
متجاوزة والظلمة والحدس بنون يرددون ما يتفقونه من مر هذا لإعراب دور  
أن يعرفوا أسره ودواعه

ومهم بكن فقد كُتبت سحبه من حدث عند حركه ناشئة عن صفة  
لاسم بى ناء اميتكم، وخصو فيها حفظ عشوة حيث صبح من صعب  
سجلاص ربي محمد عنه وبعد به من حمته هدد لاء مشورة هيا وهدى  
كثير من أن حركه لإعراب بقدر في لاسم المضاف بى ناء اميتكم لاشع -  
محض بحركه محاسنة ما أن يكون هذه حركه هي حركه ناء أو حركه  
عرب و حركه بن بن فهد ما لم ينفق ولم يسفر عن شيء شأنه ولا  
س في - نورد صريح مر فوق - سحبه حول هذا الموضوع

- في بسوطي نقلاً عن بعضهم حركه ك ب سبع حركه عرب و حركه

ساع وحركة نقل وحركة تحنص من سكوبيس وحركة المصاف إلى ياء  
لمتكنم<sup>(١)</sup> فقد جعل هذا حركة المصاف إلى ياء المتكنم نوعاً فائماً برأسه  
من الحركات وكما قد سمعنا حركة يديه ويمكن أن يطلق عليها اسم  
حركة عوض أو حركة محاسنة وليس من المناسب أن نكتفي بتسميتها حركة  
المصاف إلى ياء المتكنم فقد فصور في وضع لمصطلح المناسب

ب - قد من الحشاش ولكسره في آخر الاسم لمصاف إلى ياء المتكنم  
كسره ياء عارض، وحدث أن المصاف يرب من المصاف أنه مر له بعض  
كلمة من بعض هذا إذا كان المصاف يبه مما يمكن أن يكون مستقلاً  
نفسه فإذا انضم إلى ذلك كون المصاف يبه مما لا يقوم بنفسه ولا  
يهرد، شدد انصافه بما قبله حتى يحري الأول من الثاني والثاني من  
لأول محري بعض الكلمة من بعض حقيقة لامتراجهما فيعب على  
الأولى حكمه الثاني وهذه صفة موحودة في المصاف إلى ياء المتكنم<sup>(٢)</sup>  
ويقص من الحشاش بذلك أن ياء المتكنم مترجيت ولاسم لمصاف ليه  
نحت أصححت حرءاً منه وما كان ياء دائماً بحاجة إلى حركة  
تجسسها في لحرف الذي يجاورها فبست حركة الإعراب كسره في  
لمصاف إلى ياء المتكنم، كما فبت صمه كسرة في المصدر أصله  
التعدي، الترجي، الترصي لح بتطرق بعضهم إلى وصف م حل  
بهذه الألفاظ من إعلال فيقول إذا نظرت أو في الاسم المعرب  
وسبها صمه فبت الصمه كسرة والواو ياء نحو السرحي و سراسي  
والأدلي (جمع دلو)<sup>(٣)</sup> وقد أخطأ هذا في إحرء م حل بهذه الألفاظ من  
إعلان فهو لم يفسر سب قلب لصمه كسرة فيها ذلك قلب يدي  
تأني عنه قلب الواو ياء والسعييل الصحيح أن الواو إذا وقعت رابعة  
فصاعداً فبست ياء ويحدث هذا في الأفعال كما في (أرصببت) نتي  
أصلها (أرصوت)، وكذلك في المصادر نحو السرحي والسعدي و سراسي  
وحسبنا قلب الواو ياء لأنها وقعت رابعة فصاعداً، بنأني عن ذلك أن

(١) سبوطي لأشياء والبطائر ٥٨، (٢) حو حي شاهر عصفه سيم لسيا ٤

تفت الصمة كسرة مجسدة بياء. هذا هو التفسير الصحيح، وليس ما ذكره صاحب سلم اللسان. ويستخلص مما سبق أن الكسرة في المصروف إلى باء المتكلم هي حركة بية لا حركة باء ولا حركة إعراب وحركة السة هي مثل صمة القاف في (فعل)

ويصنف من الحشبات فكان انكسر في آخر الاسم المضاف إلى باء المتكلم حكماً من أحكام الباء عارضاً فيه، بدليل أنه إذا لم يصف هذا الاسم إلى هذه الباء عاد إلى ما يستحقه من الإعراب والتمكين<sup>(1)</sup> فاس الحشبات برغم أن حركة المضاف إلى باء المتكلم هي حركة باء عارض ولسؤال الذي يواحه هو إذا كان الأمر كذلك فلماذا لم يدقق لجه ومن الحشبات واحد منهم هذا الاسم بضمه الأسماء التي يجمعونها من أمثلة لباء عارض؟ إن لجاه لم يحرّفو على لجهر بذلك فهل من حشبات محق وما عرصه وجره<sup>(2)</sup> هذا ما سره فيما تنقّى من النصوص

ح - قال سبهي سأل هنا عن علامة الرفع في الفعل بدي هو (قومي) ففعل أمعرب هو أم مسي؟ ومحال أن يكون مسياً، لأنه لا علة فيه نوح ب باء، ولأنه متمكن بالاصافة وإذا كان معرباً فأين حرف لا عر<sup>(2)</sup> وسبهي حائر في الاسم المضاف إلى باء المتكلم بين أن يكون معرباً أو مسياً ولا شاهد بديه على ترجيح القول بالإعراب أو بباء

د - قال الأزهري وذهب قوم إلى أن المضاف إلى باء المتكلم لا معرب ولا مسي وسموه حصت<sup>(3)</sup> وهو مقصد بذلك أنه لا في الإعراب ولا في بقاء، ولعل هذا القول صحيح، من حيث أن حركة المسي تكون أصيلة فيه وحركة معرب تكون ناحية عن عمل سابق. وما كانت هذه الحركة سبب من خمس لأول أو لثاني ستعد لأزهري أن يكون حركة إعراب أو حركة باء

هـ - يورج جبروي (عيسى بن عبد العزيز بن بسحت بن 607 هـ / 1200

1. ابن الحشبات المربع ص 108 (3) لأزهري شرح نصريح ص 47

2. السبهي سائح الفكر ص 244

(م) بين الفعل المصدر المتصل بـون النسوة و المصروف إلى ياء المتكلم فيقولون وهذا فرق بين المصدر الذي يتصل به بون وبين الاسم الذي يتصل به ياء المتكلم، إذ الاسم ليس أصله لاء، إنما أصله الأعراب وقد كان أصله لإعراب، فلا يسعى أن ينتقل عن الأصل ما وجدت لسبب به بوجه وقد وجدت بسبب أن يقولون إن ذهب لإعراب هذا عارض وعارض لا يعتد به<sup>(1)</sup> ويستحسن من رأي لخرولي هذا أن يفعل بمتصل بون نسوة يسعى أن يكون مسألاً لأن الفعل أصله لاء بخلاف الاسم لمصاف إلى ياء المتكلم، فهو لا يسعى أن يفرق أصله الذي هو الأعراب وهذا يعني أن الاسم المصاف إلى ياء المتكلم يسمى معرباً، على الرغم من كل شيء، ومهما كان رأياً في انكساره التي فرصته لاء عليه

ويجب مراء بعد هذا كنه أن نجد لجاه يتحدثون عن شيء وسط بين معرب والمسي، على الرغم من أن نعلم أن الاسم إما معرب وإما مسي ولا ثالث لهما، إذ أن نجد في كتب النحو من يميل إلى إيجاد صف ثالث يقع بين المعرب والمسي وقد يصفون عليه اسم الوسطة وهذه مادح مما ورد به شأ

أ - قال لسوطي إن بين المعرب والمسي وسطة لا توصف، لا عرب ولا لاء وعدد مما يطلق عليه اسم الوسطة لاسم قبل التركيب والحد في المفرد والمصاف إلى ياء متكلم<sup>(2)</sup>

ب - قال أبو القاء (عبد الله بن الحسن العسكري ت 616 هـ 1219 م) في كتاب ليس في الكلام كلمة لا معرفة ولا نسبة عند محقق، لا، لمعرب ضد امسي وليس بين الصدين هذا واسطة وذهب قوم إلى أن مصاف إلى ياء المتكلم غير مسي، إذ لا عنه فيه توجب لاء، وغير معرب، إذ لا يمكن ظهور لإعراب فيه، مع صحة حرف إعرابه، وسموه حصياً<sup>(3)</sup>

(1) سيوطي الأشباه والنظائر، 251 (2) نفس المصدر، 292

(2) نفس المصدر، 29

ح - قال بن سديد في المعركة الكلام على صريين معرب وصيبي وعبد  
 مامي وغيره قسم ثالث لا معرب ولا صيبي وهو «سحر» معدود، لأنه  
 لا يرول عن هذه الحال، وما فيه شيء بوحب اساء ودعى قوم ذلك في  
 علامي<sup>1</sup>

د - بن حني (أبو الصبح عثمان ت 392 هـ 1001 م) ودلت نحو  
 كسره م قبل بء لمكنم في نحو صاحبي وعلامي فهذه بحركة لا  
 عرب ولا بء<sup>2</sup>

و يستطيع أن يستخلص من هذه الحوة الطوية في أفول لنجد أن بء  
 عارض هو نوع من الكلام الذي يتأرجح بين لاء و لعرب وليس هو بء  
 صرف، كما أنه لا يمكن أن يكون إعراباً ليسين

الأول ب حركة حرة لم تنشأ عن عامل

الثاني أنه مع لتوين و لاسم لمعرب يور

ومع ذلك فقد راجح سحاة أنفسهم من الاعتراف بوجود صنف ثالث من  
 كلام يقع بين المعرب والصيبي ذلك لأن نظر سحاة مسيطر في كل الأحيان  
 على العمل والوضعة الحوية وما دم لقول بوجود شيء اسمه لاء لعارض  
 يحل مشككه فيمكن بد أن ما رب يستفسر عن عدم حرؤ سحاة على إلحاق  
 لاسم محض بى بء مكنم تأمته بء لعارض؟ وما ل سأل وهم قبل  
 ذلك لم يحفظوا لأفعل إحصيه متصلة بون لسوة و و لجماعه وصمير  
 - فع محرك بء لعارض؟ مع أن بعثر ه وهالك على شرب بى ميل  
 قوم لا اعتقد ذلك؟

مهما يكن فمن حقا أن بء بعد هذه الحوة الطوية في أشكال بء  
 عارض، بى أن من فصائل هذا بحث أنه تحت الأنظار بى بقاء بء  
 1 - أنه وسع محلات نظر بى لاء لعارض، وكذا فيه صيغة محصورة  
 2 - أنه تحت نظر بى وجود بء عارض في صيغ لأفعل بمتصلة بعصر  
 خصمائر بحركة و و و لجماعه و بون لسوة

(1) نفس المصدر ، 291

(2) نفس المصدر ، 292

3 - أنه أشار إلى إمكانية وجود صنف ثالث في الكلام غير المعروف و لمسي ،  
مما أطلق عليه النحاة اسم التواسطة

4 - أنه أشار إلى إمكانية حذفه في إعراب الأفعال الماضية المتصلة  
بالصماثر المحركة غير القول بأنها مية على تسكون أو الصم  
وعلى الرغم من ذلك ، ما زال محال لقول متبعاً لمرشد من البحث  
والتحقيق في موضوع الساء العارض وعسى أن يكون لمستقبل كهلاً بمرور  
شيء جديد

## الفصل الرابع

### بين ألقاب الاعراب وألقاب البناء

يعثر ساحث في كتب النحو العربي على فصيا متعددة لا يكاد يعبرها أحد إسماعاً، بل كلهم يمر بها مرّاً عابراً دون توقف أو بحالة نظر ومدم كل شيء عند هؤلاء حائر، وما دامت مروق ملغاه والحدود غير قائمة، فكل ما يحيى به سحده صحيح لا يأتي لاطل من بين يديه ولا من خلفه وبين يدي مشكله تسهت إليها من بعيد، ولكي لم أحد في كتب سحاة ما يشفي العليل بخصوصها، فكل ما سطعت أن أعثر عليه بشأنها عابرات منصبة لا تسم ولا نعي من جوع وكنت أضرب أني سأحد في تلك كنت ما يبل الريق، أو يشفي العليل ولكي كنت أعود في كل جولة حسي بوطب صفر أجدين

ومهما يكن فقد حاولت أن أصنع من هذا العليل شيئاً، وأن أكون نفسي منه صورة، بحيث سطعت أن كنت مقالاً قبل رده ربح قرب وشبهه في محله البيان الكويتية<sup>(1)</sup>

وقد أشرت في ذلك مقال إلى جوهر المشكله ونحنت لها عن حدود، ولكي نقيت أحسن أني به أوف الموضوع حقه في ذلك الحين، مما حدا بي إلى مدسة السقيف في المصدر المختصة لنعثر على لمريد وهأند أودع ما عثرت عنه خلال هذه الرحلة الطويلة في هذا البحث لدي أرجو أن يعبر عن وجهه نظر شامه ومستقصه في الموضوع

---

(1) مقال بعنوان «حركات الاعراب وحركات الاء» محله بيان الكويتية، عدد 45، كانون الأول



وقد بدأت أتجسس بشكك في مصنف عقد بحمسين، حين سري  
تعلّم العربية في الصفوف لاندنية لعبد أسد لبادي شاعر سمه حميل  
به حوري<sup>1</sup> كان هد رحمة به تعلم العربية كما أستاذ، فيشدد كثير على  
أصوب، لأعرب وفوقه، وكان توسع في دلت به سعا بعقب بظر وشهد لأشبه  
ويشهدا محار لأفصه في دلت، فقد وقته حقه في ماسات أخرى<sup>12</sup>

صهوة عور به كان حيماء عرب لعل مثلا بقول فاعل وعلامة  
فعله حركة رفع الظهيرة ولا بقول علامة رفعه بضمه الظهيرة على حرة،  
وكذلك مفعول به علامة بضمه حركة البصير الظهيرة، ولا عور علامة  
بضمه، وكذلك مصاف إليه وعلامة حرة حركة الحرة الظهيرة ولا يعر  
نكسرة لظهيرة وكان في حارة حرم بقول فعل مصارع محرومة وعلامة  
حرمه حذف حركة ولا بقول السكون ظهيرة كما بقول ساء، وسم بقول  
كتب بي رجع بيها في لدر به

وحينما كتب أفسر منه عن سر دلت بقول بضمه وعلامة ونكسرة  
ونسكون هي علامات بء لا علامات عرب، ولا بحر حفظ من  
مصطحات لأعرب ومصطحات بء، وكان حمة به - بصر على دلت  
ويصعب به، ولا يكاد بقول ما كان يردد على سبه بمعرب من أء وطلال  
من ذكر لضمه وعلامة ونكسرة و سكون عند سكون لأسماء بمعربه قدر  
بعد دلت من قبل موصي به بعد على به بضمه

وقد دفعني حرمي لأسبدي لبحوري ومحسني به، لأن أسمع كتب  
بحو ومصدره، على أحد شئت به عه وحيه بظهيرة تي كتب مصفا بها دور  
بها ونكسني حار بحث في كتب لبحو عم بؤنده وبقويها وبعينها  
وحيه، لا في نظري فحسب، بل في بظر من أحداث معهم أصر ف حديث  
حور بحر ولأعرب، ومن يهمني أن يكون علمي عندهم موضع لاحترا  
والنقد

1 هو لادب شاعر معوي حمر سليم لبحوري وقد في بفرشد به سنة 88 م ودر في  
في بوليات مجده به 979 م

2 بظر بهد بضمه مثلا مقال بقول لالاحوري وراؤه في ببحو، محبة به - نكوسة عدد  
108، بسم 979 م

و عجيب أن أساس وجهة النظر هذه التي تمسك بها أئمة الفحوريين حول عدم خلط بين ألفاظ الأعرب وألفاظ الساء، موجود في المصدر نفسه الذي يقوم عليه نظرية الحوية، ويكاد لا يتخلو كتب من كتب النصريين من تشبه عليه وقد نشر صاحب شرح لكافة بيه بهذه الكميات المفصلة وانحصر بين ألفاظ حركات الأعرب وحركات الساء وسكوبهم (واقع) في صلاح النصريين اعتقادهم وتأخيرهم تقريباً على سماعهم وأن سكوبهم فيذكرون ألفاظ الأعرب في المعنى وعلى العكس لا يفرقون بينهما<sup>(1)</sup>

هذا الكلام يردد في كتب النحو وناريخه نصيبه أو أخرى فهو يد كلام يعول عليه في حكمه على رأي ما دله صحيح أو خاطئ وهو كلام يصحح لأن يكون مقاساً بقصر به بين مصطلحات ومصطلحات من سحاء ولدرس و قد يكون أساساً على خطأ جسم كان يصر على أن علامة ترفع ليست هي لصحة، وأن علامة النصب ليست هي لفتح، وأن علامة جر ليست هي بكسرة، وأن علامة نحرم ليست هي بسكون، لأن نصيبه واعترافه وكسرة وانسكون هي من ألفاظ الساء لا من ألفاظ الأعرب، وأن عيباً أن بحث هذه العلامات عن تسميات أخرى لا تعارض مع مصطلحات الأعرب

ورب سائل يسأل وقد كان السحاة قد تصور على هذه نصيبه عند هدم، وقد كان السحاة قد وحوو يتفرق بين ألفاظ الأعرب وألفاظ الساء فأين لمشككة؟ ولحواف هو أن سحاة قد فرقوا جداً بين مصطلحات الأعرب وساء، ولكن هذا التقريب كان على مستوى نظرية أم على مستوى تطبيق وأقصد بتطبيق الأعرب - فلم يكن يهمهم شيء من ذلك وتكر مثال على قول سيبويه فقد كان سيبويه من أوائل الذين نصب على وحوو لتفريق بين مصطلحات نصريين، ولكنه كان حينما يخرج من نظرية إلى تطبيق يخطئ حينه ولا يكاد يفرق بين شيء وشيء، كما سوضح فيما بعد

هذا أثار أئمة الفحوريين مشككة، فبشأت في نفس رعية تقديم

1. محمد بن الحسن شرح لكافة 2 3

تصور كامل عن هذه المشكلة، ولمحاولة الإجابة عن الأسئلة التي تثار حولها، وعن جدوى تعمية الحاطر تتبعها والاحتاطة بحواشها وكشف أسرارها وحفاياها ولا ماص إدر من العودة إلى المصادر نستطفا وستقصيها ولم نكل ما ورد فيها من شوارد

وأول ما نلحه من ذلك ما أورده سيويه في مقدمة كتابه حول هذا الموضوع بعنوان «هذا باب مجاري أواخر الكلم من العربية» يفون وهي تحري على ثمانية محار على النصب والحر ورفع والجر، والفتح والضم والكسر والوقف<sup>(1)</sup>

ويصيف هذه لمجاري الثمانية يجمعهم في اللفظ أربعة أصرب فالنصب والفتح في اللفظ صرب واحد، والجر والكسر فيه صرب واحد، وكذلك الرفع والضم والجر والوقف<sup>(2)</sup>

ويصيف مفسراً وإنما ذكرت لك ثمانية محار لأفرق بين ما ندخله صرب من هذه الأربعة لما يحدث فيه العامل - وليس شيء منها ألا وهو يروب عنه - وبين ما يسي عليه انحراف ساء لا يروب عنه لغير شيء أحدث ذلك فيه من العوامل - سي لكل عامل منها صرب من اللفظ في الحرف، وذلك الحرف حرف الاعراب<sup>(3)</sup>

ويصيف فالرفع والجر والنصب والجرم لحروف الاعراب وحروف الاعراب للأسماء المتمكنة وللأفعال المضارعة<sup>(4)</sup> وأما الفتح والكسر والضم والوقف للأسماء غير المتمكنة<sup>(5)</sup>

وستخلص من كلام سيويه ما يلي

أولاً - إن ألقاب الاعراب هي الرفع والنصب والجر والجرم، وألقاب الساء هي الضم والفتح والكسر والوقف

ثانياً - إن الوقف هو المصطلح الذي احتاره سيويه مقابل للجرم وقد حذر غيره السكون أو التسكين

(1) سيويه الكتاب 1 3

(2) نفس المصدر والمكان

(3) نفس المصدر والمكان

(4) نفس المصدر والمكان

(5) نفس المصدر 1 15

ثالثاً - يبين سيبويه انه اختار الرفع والنصب والجر والحرم لما كان ماحماً  
عن عامل سابق من حالات الاعراب فهو يعبر بتغير العامل  
رابعاً - يبين كذلك أنه اختار الصم والفتح والكسر والوقف لما لم يكن  
ماحماً عن عامل سابق من تلك الحالات، فهو ثابت لا يتغير  
خامساً - به يقصد بالاسم المتمكن الاسم المعرب، وبالاسم غير  
المتمكن الاسم المبني

هذا ما أورده سيبويه في وجوب لتفريق بين ألفاظ الاعراب وألفاظ  
البناء، وهو يمثل جوهر المذهب المصري بهذا الصدد فلا يكاد المتصربون  
يحالفون ذلك - على مستوى التقعيد والتتظير على الأقل - وان كانوا يحالفونه  
على مستوى التطبيق والممارسة كما سوضح فيما بعد

وسأورد بمادح من كلام لشعة حون هذا الموضوع مما يحري محري  
كلام سيبويه ويؤيده، أو مما يبدو وكأنه مستوحى من كلام سيبويه وان احتلمت  
انعارة في فليس أو كثير، ذلك لأن كبار لحناء العرب، منذ سيبويه حتى أبي  
حيان ومن هشام، حتى أياما هذه طلوا منسكين بما رسمه سيبويه وما قرره  
بهذا لخصوص فهم يهتدون كلامه بقليل أو كثير من التصرف دون أن يمسرو  
بالجوهر فإد خرجوا إلى الممارسة والتطبيق صلوا لسبيل وأخطأوا لهدف،  
فصدروا كأنهم يخالفون مبادئهم ويقصون تعاليمهم وهذه بمادح مما كتبه  
الشعة بهذا لخصوص

1 - يقول الحواري (محمد بن محمد أبو عبد الله انكتب ت 387 هـ  
977 م) في مفاتيح العلوم كان الحلليل (الحليل بن أحمد القرههيدي  
الأردني 175 هـ / 786 م) يستعمل الرفع والنصب والخفض في  
المبنيات، والصم والفتح والكسر في غير المبنيات، وكان يطلق «عجر»  
على انكسرة التي يدعو إليها انتفاء الساكنين، نحو لم يذهب الرحمن،  
ولجزم على ما يقع في أواخر الأفعال المجرومة، وانسكون على ما يقع  
في أوساطها، والتوقيف على ما يقع في أواخر الأدوات كميم نعم ولام  
هن<sup>(1)</sup>

(1) الحواري، مفاتيح العلوم ص 54، وانظر مبرسه الكوفة لمهدي المحرومي ص 257،  
258، والمدارس النحوية شوقي صيف ص 35

ويقصد انجوز رومي بالمعنويات وغير المعنويات والمعربات والمعنويات وهو مصطلح عبر دقيق يدل على الحاجة نحولوا عن هذا المصطلح الذي قد يقصد به الاسماء المصروفة والممروعة من الصرف، كما قد يقصد به الكرات والمعروف وحين تكثر المعاني والدلالات يصح المصطلح غير ذي حدود

ورأي التحليل هذا يوافق رأي سيويه ولا ندع في ذلك فهو أستاذ وكل ما في كتاب سيويه أو حده مستوحى من التحليل<sup>(1)</sup> ولذلك لم يتردد شوفي صيف في أن ينسب إليه الاسمية في هذا التفرق بين ألقاب الاعراب والساء غير أن سيويه يقف هو الآخر بهذه النسبة لسيين

الأول - لأن سيويه يملك كتاباً والتحليل لا يملك

ثانياً - لأن سيويه لم ينسب هذا الرأي إلى التحليل في حين أنه نسب إليه آراء كثيرة في موضوعات أخرى

2 يقول ابن الحشاش (أبو محمد عبد الله بن أحمد ت 567 هـ / 1171 م) في المرتجل ويسمى لساء على السكون وفقاً والاعراب بالسكون جرماً<sup>(2)</sup> ويقول ويسمى الرفع في الساء صمّاً والنصب فتحاً ولجر كسراً<sup>(3)</sup> ويصف لما أشبه حركات الاعراب وسكونه حركات لساء وسكونه في اللفظ وفتحاً في الحكم، فقولاً سهما في الألقاب<sup>(4)</sup>

3 - يقول ابن الأسياري (كمال لدين أبو اسركت عبد الرحمن ت 577 هـ 1181 م) في أسرار العربية وألقاب الاعراب رفع ونصب وجر وحرم، وألقاب الساء صم وفتح وكسر ووقف وهي وبكبت ثمانية في المعنى فهي أربعة في الصورة<sup>(5)</sup>

4 - يقول سهيلي (عبد الرحمن بن عبد الله ت 581 هـ 1185 م) في نتائج الفكر ولهذه الحكمة عبر أرباب النسخة بالرفع والنصب وجر

(1) شوفي صيف المدارس النحوية ص 34 (4) نفس المصدر ص 104 105

(2) ابن الحشاش المرتجل ص 104 (5) بن الأسدي سرر العربية ص 20

(3) نفس المصدر وانكس

وانحصر عن حركات الاعراب، وعسروا بالفتح وانصم والكسر  
والسكون عن أحوال لسان<sup>(1)</sup>

5 - يقول بن يعيش (يعيش بن علي بن يعيش ت 643 هـ / 1245 م) في  
شرح لمفصل و عدم أن سبويه فصل بين ألقاب حركات الاعراب  
وألقاب حركات اللسان، فسمى حركات الاعراب رفعا ونصبا وحرما  
وحرمنا، وحركات لسان صما وفتحاً وكسراً ووقفاً لفرق بينهما<sup>(2)</sup>

6 - يقول أبو لطف الكهوي (أبو بن موسى ت 1095 هـ / 1684 م) في  
الكتاب ويقال في حركة الاعراب رفع ونصب وجر وحذف وحرم وفي  
حركة لسان صم وفتح وكسر ووقف<sup>(3)</sup>

7 - يقول لسان (محمد بن عبي ت 1206 هـ / 1792 م) في حاشيته على  
شرح الاشموني وصطلحو على تسميه الصمة وفتح والكسرة  
و سكون في الاعراب رفعا ونصبا وحرما أو حفصا وجرما، وفي لسان  
صما وفتحاً وكسراً وسكوناً، فلا يطلق اسم نوع من أنواع أحدهما على  
نوع من أنواع الآخر<sup>(4)</sup>

و قد يكتف بالحاجة بالنص على التفریق بين مصطلحات الاعراب واللسان،  
لهم قد عرّضوا إلى مزايا هذا التفريق وبني منافع وأهدوه فلقد رأوا فيه  
مثلاً تمييزاً بين أن يكون الحركة باحمة عن تأثير عامل سابق أو أن يكون عبر  
بحمه عن ذلك، كما رأوا فيه وسيلة للابتعاد وقصر الكلام، يد أنهم يرون أن  
قولاً رفعا، يعين على أن يكون صمة باحمة عن عامل سابق هو الذي وقع  
الرفع، وإن قولنا صم، يعين على أن نصف لفظاً بأنه ينتهي بصمة ثمة نسبت  
باحمة عن عامل سابق، إلى حر ما هائث من أعد وسوعد حده في  
أمثال خصوص لدلية

1 - يقول بعض شراح الجمل والسم في باب الألف جمع عده  
مشنعه من ألف عومله، فيرفع مشن من رفعه نصبت من نصبت

11 - جليلي تاريخ مكة ص 89  
2 - يعش شرح لمفصل 73  
3 - أبو لطف الكهوي كتاب المسام = 66  
4 - لسان حاشية على شرح وشموني 14  
5 - في ص 26

والجر أو لخص من حار أو خافض والجزم من حار<sup>(١)</sup>

2 - قال العكبري (أبو الفداء عبد الله بن الحسين ب 616 هـ / 1219 م) في اللباب: بما حصوا لأعراب بذلك لأن الرفع صمة محصورة والنصب فحة محصورة وكذلك الجر والجزم. وحركة الساء حركة مظللة والواحد المحصوص من الحسن لا يسمى باسم الحسن كالأواحد من لادميين، إذا أردت تعريفه علمت عليه عملاً كريد وعمرو ولا تسميه رجلاً لاشتراك الحسن في ذلك. فصمة الأعراب كالشخص المحصوص وصمة الساء كالوحد المطلق<sup>(٢)</sup> ومعنى ذلك أن تفرق بين صمة الأعراب وصمة الساء كالفرق بين قولنا (ريد) وقولنا (رجل) فلا شك أن قولنا (ريد) أحص من قولنا (رجل) لأن (ريد) يقع على مسمى واحد و(رجل) يقع على عدد لا حصر له من الأسماء. لذلك كان لا بد من التفرق والتحصيل. فلما كان الأعراب شيئاً غير الساء، ولما كانت حركات الأعراب غير حركات الساء لزم أن يصع لكل منها علامات وألفاً تختلف عن علامات الآخر وألقابه. وهذا ما فعله النحاة البصريون خاصة، لأن البصريين أكثر رعة في التحديد والتحصيل وأكثر عناية بالتفريق والتقسيم، لأنهم أشد عناية بالمصنوع وتكاه على العقل

3 - يقول ابن يعيش في المفصل: أرادوا بالمحالة بين ألقابها إبانة الفرق بينها. فإذا قيل هذا الاسم مرفوع علم أنه يعامل بحور دواله وحدوث عامل آخر يحدث خلاف عمله. فكان في ذلك فائدة ويجوز، لأن قول مرفوع، يكفي عن أن يقال له مصموم صمة تروى أو صمة يعامل وربما خالف في ذلك بعض الكوفيين وسمى صمة الساء رفعاً وكذلك الفتح والكسر والوقف. والوجه الأول لما ذكرناه من عيب وجهه والحكمة<sup>(٣)</sup>

4 - يقول الرصبي الاسترادي (محمد بن الحسن ب 686 هـ / 1287 م) في شرح بكفية: وسن لضم والرفع عموم وخصوص من وجه أم كون

(١) السبوطي، الأشباه والنظائر ١: 59. (٢) ابن يعيش، شرح المفصل 3/ 84.

(٣) نفس المصدر وانمكأ

لرفع أعم فلقوعه على الصم والألف والواو وأما كونه أحص فلا  
انصم قد يكون عدم العملة كما في (حاء الرجل) وقد لا يكون كما  
في (حيث) وكذا الكلام في لصب ولجر وإذا أطلق الصم وفتح  
والكسر في عذرت النصرية فهي لا تقع، لا على حركات غير إعرابه،  
سائيه كانت كصمه (حيث) أولاً كصمه فاف (فصل) ' وهو يقصد  
بالعمدة ما يكون أصلاً وأساساً في الكلام كاصاعل وائب الصاعل  
واسنداً والحر وما يلحق بهما كمعمولي الأفعال الناقصة والحروف  
المشبهة بالأفعال

هذه معادج مما ذكره النحويون في تنريق بين ألفاظ الاعراب وأنقاب  
البناء وما يستطونه في تسويج ذلك من علل وأسباب، مما أعري ذكره نحة  
النصريين، فجعلوه سمة أساسية من سمات مذهبهم الذي يعتمد على العقل  
والمعطق ونحكيهم الفاس في التعامل مع لطوهر الدعوية وكل هذه المعادج  
تؤكد أن لكل من الاعراب والبناء مصطلحات خاصة به، وأنه لا يجوز  
استخدام بعضها موضع بعض

بيد أن الأمور لا تسير بهذه السهولة التي يتحدث النحويون عنها فلو  
كانت الأمور تسير بهذه السهولة لما كان ثمة مشكلة ولكن المشكلة تنحلي  
في ظاهرتين

الأولى - أن النحاة الكوفيين لا يلتزمون بهذا التريق بين مصطلحات البناء  
والاعراب، بصورة ظاهرة تكاد تشبه الحدي

الثانية - أن نحاة النصريين كذلك لا يراعون ما يصعبون من قيود وحدود  
بهد الصدد

وما بشأن الصهرة الأولى فإن مؤرخي النحو يصرون دون تردد على أن  
الكوفيين لا يفرقون بين مصطلحات النوعين أي الاعراب والبناء وهذه معادج  
مما يورده النحة بهد الصدد

1 - يقول بن يعيش وقد حاله (بقصد مسويه) الكوفيون، وسموا الصمة

( ) محمد بن الحسن شرح الكافية 1 / 24



للأمة رفعاً والفتحة ولكسره نصاً وحرراً والنصوب مذهب سيويه

2 - يقول الرضي الاسترأبادي وسمير بين ألقاب حركات لأعراب وحركات لساء وسكونهم في اصطلاح لنصريين متقدمهم ومتأخريهم (وقع) تقريباً على السامع وأما الكوفيون فيذكرون ألقاب الأعراب في نمسي وعنى العكس ولا يعرفون بينهم<sup>(2)</sup> ويقول الكوفيون يطلقون ألقاب أجد اسوعين على الآخر مطلقاً<sup>(3)</sup>

3 - يقول شوقي صيف وفكر الكوفيون طويلاً هل يمكن أن يصنعوا هذه الألقاب أسماء جديدة؟ حتى إذا أعادهم ذلك جازوا في نفسها فجمعوا ألقاب لأعراب نمسي من الكلمات وألقاب لساء المعرب<sup>(4)</sup> ويقول في حديثه عن الكسائي أما الأصول فقد حانف بنصريين فهو في أربع مسائل أساسية أما المسألة الأولى فعدم تفرقه بين ألقاب لأعراب ولساء<sup>(5)</sup>

ويبدو منصوصاً أن الكوفيين لا يعرفون بهذه الفروق لتي يصنعها انصاريون بين ألقاب لأعراب وألقاب لساء وقد سمى سجدته من حوهم ومن بعدهم ذلك بالرفص الحات لأنه لا داعي له حاجة، ولأنه يؤوز إلى فساد ما بأيديهم من كتب النحو لنصري بني اتحدوه فهمهم، بل كان أيضاً إما بالكوفيين وعدم مرفوعاً، يهتدون به ويسمونه منه مدداً لا نصب معناه<sup>(6)</sup>

فالكوفيون لذين يقوم مذهبهم على السماع لمحض في الأكثر برقصون تفيد بما يصنع انصاريون لنحوهم من حدود وفيود وهم لا يحدون في ذلك ما يمكن أن يصنع في جهودهم بحوية، أو أن يعمر في سلامه بنصرهم اعصبي وبندي يعم النظر في أحد كتبهم المشهورة وليكن كتاب معاني العرب لفرع (يحيى بن زياد بن عبد الله بن يميني ب 207 هـ 822 م) ملاحظ صححه

(1) بن بعث شرح المنص ، 73 74 ، 4 شوقي صيف المدارس بحويه ص 84 / 3 68

(2) محمد بن الحسن شرح الكافه 2 / 3 نفس المصدر ص 46 ،

(3) نفس المصدر ، 24 (6) شوقي صيف المدارس بحويه ص 68 ،

دلت. فالقراء لا يفتأ يراوح بين مصطلحات لاعرب والساء دون أن يأخذ في ذلك حرج أو تحفظ.

ولست أريد أن أتعب القراء فأستحصر أمثلة مما جاء به على هذا الخلط بين مصطلحات الوعين وحسي أن أمتعي عن ذلك بالعودة إلى دراسة جديدة عن القراء أحرها بحث لبني هو لمختار أحمد ديرة<sup>(1)</sup> حول كتاب «معاني القراء»، يتطرق فيها لمصطلحات لقراء البجوة وبعد حولة طويلة في الموضوع يقول: وتلخيصاً لما تقدم يمكن أن أحمل حركات لاعرب والساء عند قراء فيما يلي

- 1 - يستعمل القراء مصطلح النصب دلالة على الفتح، في حين أن الأول للاعراب والثاني للساء، والنصب لمحل الكلمة من الاعراب
- 2 - يستعمل الرفع للدلالة على الصم أيضاً ومحل الكلمة من الاعراب
- 3 - يستعمل الحذف للدلالة على الحر
- 4 - يستعمل مصطلح لون للدلالة على التنوين
- 5 - يستعمل الجرم بمعنى لسكون في حين أن لجرم للاعراب والسكون للساء

6 - قد يستعمل لفتح والكسر والصم للدلالة على الساء، كما يستخدم ويعرف على ذلك البصريون<sup>(2)</sup>

وبما نرى أن مصيف شيئاً إلى ما سبق، ذلك لأن الكوفيين أعمو أنفسهم من هذه الحدود وقيود بني وضعها البصريون بين مصطلحات لاعرب والساء لأسباب تتعلق باطلاعهم على الفسحة والمنطق وستهديهم من معطياتهم في تحديد والتقسيم ولا يرى في تعقب ما كتبه بهذا الشأن أنه فائده

ثم لفظة هرة، الشجة فهي أن البصريين الذين أوردنا من أقوال النحاة ومؤرخي النحو ما يدل على أنهم يسمون التفرق بين مصطلحات الساء

---

(1) أحمد ديرة دراسة بعنوان «دراسة في النحو الكوفي من خلال معاني القراء» صدرت عن دار فنية للطباعة والنشر والمربع مسقط، 1411 هـ = 1991 م

(2) أحمد ديرة «دراسة في النحو الكوفي» ص 28

والاعراب، لا يترمون هذه المصطلحات في واقع الحال وعدم الالتزام به لا يقتصرون في جانب واحد، بل هو يمتد إلى جانب النظري والجانب العملي تطبيقي صحيح أنهم أكثر حرصاً على استخدام مصطلحاتهم من الكوفيين، ولكنهم يفتخرون في بعض ما يقع فيه الكوفيون من الرذل والتجاوز. ومما يلفت النظر أنهم لا يعترفون بأن ما يقعون فيه هو صرت من الرذل أو انوهم، فهم يصرون على أن يهودو من أمر هذا الرذل فيظنهم عليه اسم التسامح أو مسامحة. ونسب معهم في ذلك لأننا لو قبلنا هذا انعدرت حجة بنا أن نسب كل لأوهام سي يقع فيها في النحو إلى التسامح أو التوسع أو إلى غير ذلك من لا عدد نبي لا يمكن أن يضلها العلم فمن المعروف أن العلم أي عدم بدأ بسيطاً سهلاً فصفاً، ثم يحده نحو التحديد والتفصيل، فتتسق مصطلحاته وتحدد مدلولاته وتنصت مقاييسه وكما يكون هذا في العلوم تكون في تصديقات أيضاً. ونستطيع أن ننسب من صدق ذلك إذا لاحظنا صياغة سيرت أو انطائرت أو اسلاح، كيف كتب قبل قرن، وكيف أصبحت في هذه الأيام. فإذا جاز لنا أن نفس ما علم النحو من فوضى المصطلحات، ولشأن الدلالات واضطرب المقاييس في طور نشوئه، فلا يجوز أن نفس هذه كنه في أيام هذه التي نرغم فيها أن عدم النحو قد أصبح وحرق

بعد جانب انصريون مقاييسهم وقصوا في عدهم في ضرورة البحث بالدقة في استخدام مصطلحات. ولقد هذا أن ذلك كان في الجانب النظري، وفي جانب العملي تطبيقي، ولم يقتصروا في جانب واحد. فليبحث عن ذلك في الجانب

أما في الجانب الأول أي على مستوى النظرية، فإن المصدر يؤكد أن انصريين كانوا يحيطون بن مصطلحات لاعراب وبناء وحسب أن سوى على ذلك الشواهد التالية

1. يهود اس لحشاش وربما يحوروا فاستعملوا ألفاظ أحد بقسمين في لآخر والأحود استعمال كل منهم فيما وضع به وعدمه يقع لفرق ويؤمن النسن

2 - يقول الشيخ بهاء الدين بن الححاس (محمد بن ابراهيم بن محمد أبو عبد الله ت 698 هـ / 1298 م) في التعليفة على المغرب: اختلف انحاء هن يطلق أحدهما على الآخر، فيقال مثلاً للمغرب مصموم وللمسي مرفوع أم لا؟ على ثلاثة مذهب، فمنهم من قال لا يجوز إطلاق واحد منهما على الآخر، لأن مراد الفرق وذلك لعدمه، ومنهم من قال يجوز محاراً ولمحار لا بد له من فريضة ومنهم من قال يجوز إطلاق أسماء ساء على الاعراب ولا يعكس<sup>(1)</sup> وهو يقصد بذلك أنه يجوز أن يقول عن المرفوع مصموم، ولا يجوز أن يقول أن المصموم مرفوع

3 - يقول العيني (الشيخ ياسر بن زين الدين ت 1061 هـ / 1650 م) في حاشيته على شرح لاشموني فالأولون يطلقون على حركات الاعراب ارفع والنصب والجر والحرم، وعلى حركات الساء النصب والفتح والكسر والسكون، وفطرب ومن وفقه بطلقوا أسماء هذه على هذه<sup>(2)</sup> ومن المعروف أن قطرباً هذا ولد في البصرة وتوفي فيها وقد أخذ النحو عن سبويه وهو الذي نقله فطرب<sup>(3)</sup> فقصر يد نصري دون مد رعة وقد عرفه بهذه السمة بن الأباري في برهنة لالاء فقال أبو علي محمد بن مستنير البصري<sup>(4)</sup> وكان فطرب من الذين يقولون بأن حركات الاعراب هي حركات ساء في حين كان جمهور يرى أنها غير<sup>(5)</sup> فكأن في فطرب عرقاً كوفياً على الرغم من أنه بصري المولد والمربي

4 - يقول الصبان قال شيخنا السيد البصريون يطلقون ألقاب ساء على علامات الاعراب<sup>(6)</sup> ويقصد لنصب باسمه كور شححه لمحقق سبب السيدي، كما ذكر في مقدمه حاشيته على شرح لاشموني<sup>(7)</sup> ويقصد السيدي بذلك ما سبق أن نقله عن بهاء الدين بن الححاس من أن بعض لحنون يحير إطلاق مصطلحات ساء على الاعراب ولا يحير العكس

- 
- 1 السيوطي لأشبه وخطه 59، (5) لأرمي المصريح على سبوح 1  
 (2) العيني حاشيه على التصريح 1، 61  
 (3) ياقوت حموي معجم لأدباء 19، 52، (6) صبا حاشيه على لاشموني 1، 67  
 وانظر المدارس النحويه ص 08  
 (4) بن الأباري برهنة لأباء، ص 76  
 (7) من المصدر 1، 2

فيقول في الفاعل أنه مصموم ولكنه لا يقول في «حيث» أنها مرفوعة كما يقول الكوفيون

هذا على المستوى النظري البحث أما على المستوى العملي النطقي فإن للصريين خرجوا عن أصولهم وحالوا قوايهم، فلم يعد عندهم فرق بين انصم والرفع والفتح والنصب والكسر والحر والسكون والجرم صحيح أنهم لم يكسروا الحدود والفيود كلياً كما فعل الكوفيون، ولكنهم لم يحافظوا عليها تماماً كذلك، وقفوا في موقف بين بين فهم أحياناً يمسكون بهذه الحدود والفيود، وأحياناً يحالونها ناسين ذلك طوراً إلى التجور وباريه إلى المسامحة ومن المعروف أن العلم لدقيق لا يعرف التجور ولا المسامحة، لأن الذي يسمع في قليل يسامح في كثير ومهما يكن فإن سطر صوصاً حلط فيها أصحابها من نحة الصريين بين مصطلحات النداء والأعراب على النهج التالي

1 - يقول سيبويه في موضوع النداء «اعلم أن النداء كل اسم مضاف منه فهو نصب على إصمير للمفعول المنزوع بظهاره ونمجرد رفع وهو في موضع سم منصوب و«رغم لحبل رحمه الله أنهم نضو المضاف نحو يا عند الله ويا أحباء» وللمكرة حين قالوا يا رجلاً صاعجاً، حين طال الكلام كما نضوا هو قبسك وهو بعدك ورفعو المفعول قبل وبعد وموضعها واحد و«دك قولك يا ريدوب عمرو ونركو السوس كما نركوه في قل» فسبويه هنا يصف امتهادى بمفعول في مثل يا ريدوب، بأنه مرفوع ومن المعروف أنه في هذه الحال يكون مسبباً على نصب لا مرفوعاً، بسبب أنه قاسه على لظرف المقطوع عن لاصفة في مثل قوله تعالى الله لأمر من قبل ومن بعد<sup>(2)</sup> والظرف المقطوع يكون مسبباً على نصب لا مرفوعاً و«لقول بأن متهدي مرفوع لا مهي هو رأي كوفي، لأن الكوفيين يرفعون أن امتهدي لمفعول مرفوع لا مهي كما يرفع الصريون وهذه المسألة هي إحدى مسائل الخلاف بين الفريقين<sup>(3)</sup>

2 - يقول سيبويه في موضوع نفسه «وما حممهم على هد بهم أرو لرفعة لتي في قولك ريدوب، بمنزلة برفعة اسي في راء امرئ وحررة

(1) اس لأب ي لاصف (المسألة 45)

(2) سيبويه كتاب 2/ 82 83

(3) سيبويه 4

بمرونة يكسره في برء ١٠ ونصبة كفتحة البرء ١١ وسدو سبويه في  
 هد سحن مصطرون أشد لاصطرب ١٢ فهو لا يهرق من مصطحات  
 ساء ولا عراب ١٣ من معروف أن العلم المبدى مفرد في مثل  
 فوب ب رند، يكون منياً على نصه ويد كـ الأمر كدك فـ  
 حركته هي نصه فصار سعاد سبويه عنها برفعه لبي هي من  
 مصطحات لاعراب؟ بل لماد أورد في هذه المعروض نصبة وحررة؟  
 أم حدثه عن (مري) فهو مفهوم فهذه كدنه نعر من مكين،  
 بحيث تكون حركة رائلها تاعة بحركة عر بها، فـ كـ مرفوعه  
 صمب برء ففوق (مؤ) ويد كـ مصبوه ففحت برء ففوق (مر)  
 ويد كـ محروره كسرب برء ففوق (امري) فـ حركات تي مع  
 على بهمة هي برفعة وانصه وحررة و حركات لبي على برء  
 هي نصه وفتحة وكسره، لأن حركات بحرف الأخير هي حركات  
 عرب وحركات ما يسلفه هي حركات ساء ولكن سبويه يحفظ  
 وعلى برعم من دك كـ فقد ستمد من سبويه مصطحاته جديدة  
 برفعه ونصه وحرره نبي سكون بحاجة بها في موضع متأخر  
 ٣ ففوق من دك (أبو عبد الله محمد ب 673 هـ 1274 م في أنصيه  
 فرفع نصه ونصن ففحا وخر كسر كدكر الله عنده يسر ٢  
 ففوق من دك في سبين علامات لاعراب رفع ونصم و نصب وفتح  
 وحر وكسر ولا شـ هد الكلام يتصل ساقصاً كثر من ينصم  
 حلف بين مصطحات ساء ولا عراب وحظر هد يحفظ أن بحيء من  
 بحوي كبير مثل من دك وقد صدر عن من دك دة بين نصريه  
 ولا أس أن بحلف فو عد نصريين وسب برء أن يحفظ من دك  
 على فو عد نصريين بل بل يحفظ على فو عد هو نبي وصعب في  
 لأينه حين فـ

و برفعه و نصب جمع عرب      لاسم وفعل نحو من نصب  
 و لاسم فـ حصص بحر كـ      فـ حصص نعر ١٤ بحر ١٥

١٤ نفس حصص ٤

١٥ سبويه كتاب 2 204

٢٥ نفس شارة على أنصيه 42

فقد ذكر من ألقاب الاعراب الرفع والنصب والجزم والحرم فمن أين جاء بالنصب والفتح والكسر والسكون، وهي علامات بناء كم نص على ذلك في ألبته بقوله في تعداد أنواع البناء

وكل حرف مستحق للبناء والأصل في المضي أن يسكن ومنه دو فتح ودو كسر وصم كأيضاً أمر حيث والسكن كم<sup>(1)</sup> وإذا كان النصب والفتح والكسر وانسكون هي ألقاب بناء شهادته أن مانت، فكيف أقحمها في حديثه عن ألقاب لاعرب<sup>2</sup>

4 - يقول الاهدل (شيخ محمد بن أحمد بن عبد البري ت 1298 هـ 1880 م) في الكواكب الدرية يقول في إعراب كم منك؟ كم اسم استفهام مضي على السكون في محل رفع مبتدأ مال خبر مرفوع وعلامة رفعه ضم حره، والكاف مصروف إليه<sup>(2)</sup> أخطأ صاحب حسم رغم أن علامه رفع (مال) ضم حره فالنصب من مصطلحات البناء وكان أخطأ فلذلك في الاعراب رغم أن كم الاستفهامية في محل رفع مبتدأ وإنما هي في محل رفع خبر مقدم، لأن أسماء الاستفهام تعرب حسب حوبها فلو قلد مضي أنه دمار، لكن (مالي) مبتدأ وألف حراً لذلك يبدو أن (كم) في هذا الموقع في محل رفع خبر مقدم و(مال) مبتدأ مؤخر ولا يحوز عن ذلك

5 يقول محقق كتاب الفوائد لصياغة وقد جاء في نسخ المصنص عبارته لمجرد تشبه عبارة بن مالك لتي أشرنا إليها نفاً، وهذه العبارة لاأمر رفع الوحد للمعرب غير المعمل فالنصب ونصبه بالفتح وحزه بالكسر<sup>(3)</sup> ويصيف ومن ناحية أخرى ذكر الاستاد عصمة في هامش لمفتصب أنه قد تيسر له أن المبرد قد يطلق ألقاب الاعراب على ألقاب البناء، وأن سبويه قد وقع منه ذلك كثير<sup>(4)</sup>

فهذه النصوص التي أوردناها تثبت أن البصريين يخلطون بين مصطلحات

(1) ابن عميل شرحه على الآية 40 = (أنظر الحاشية رقم 97).

(2) الأهدل الكواكب الدرية 1/ 16 (4) نفس المصدر والمكان

(3) أسامة الرفاعي الفوائد بصيابة 196 =

سواء ولا عراب ولا بكادون يمسكون بما يرسمون من وجوب التقييد بمصطلحات النوعين وهذه النصوص هي قليل من كثير مما يمكن أن يقع عليه من نعم لظفر في كتب النحو ومصادره وليس من المستطاع الإحاطة بأمثال هذه النصوص وكل ما أورد هو من قبل الممثل لا من قبل الشمول والإحاطة

ولم بعدم متأخرون التحجج أني يدافعون بها عن تجاوزات من سبقهم من أسحاة الكبار ولا بدع في ذلك فالتحجج حهره والمعادير في مسائل اليد ومما يشجع على اشترار هذه الظاهرة برعة التقليد التي تهيم على الكثيرين ممن يتصدون لهذه المهمة فإن من الأسهل على هؤلاء أن يتعمدوا أخطاء الآخرين بعظمتهم ورحمتهم من أن يشيروا إلى هذه الأخطاء بأصابع الانهم ومن المعروف أن الحق أحق أن يتبع فحرج لا بدعو إلى المسر بعلما الكبار، ولا إلى التقليل من هيبهم واحترامهم والسير لأفوم هو أن يسر لخطأ من اصوب وأن يحاول أن يصلح الحذل ما وسعد انجهد، لأن تصور لعدم يقضي أهله أن سهمو في تفتيته من كل الشوائب، وأن يرتفعوا به إلى درى الإتقان والكمال

ومستوق عدداً من هذه لتحجج والمعادير التي تلتقي بها المتأخرون من علماء النحو تجاوزات أسلافهم الكبار، على النهج التالي

1 يقول صاحب شرح الكافية والصم والفتح والكسر ألفاظ مطلق الحركات وحده سواء كانت حركات الممي كقولك حيث، ممي على الصم، أو حركات المعرب كهو لك في ريد إنه منحرك بالصم في حال الرفع، أو لا هذا ولا ذاك كقولك في جيم رجل إنه متحرك بالصم<sup>(1)</sup> فالرصي يرغم أن الصم يشمل حركة آخر الممي وحركة آخر المعرب وحركات أسية الألفاظ وليس هذا التقرير صحيحاً ولا دقيقاً، إذ به يؤدي إلى الموصي والاضطراب. وهو - فضلاً عن ذلك - ليس تنوع مع م يراه الحنين بن أحمد من وجوب التحديد والتخصيص في هذا الموضع<sup>(2)</sup>.

(1) محمد بن نحس شرح الكافية 2 / 2 ■ مدرسة الكوفة ص 257، 258،

(2) الحوار بين معانيح العلوم ص 54 وانظر ■ والمدارس النحوية ص 35



2 - يقول الشيخ زين الدين العليمي وحل هذه لشبهة - وهو يشير بذلك إلى ذكر ابن هشام للصمة في علامات الإعراب الأساسية مختصة بالرفع أن مطلق الصم وما عطف عليه أعم من أنواع البناء، فإن كان لعامل فعلامه إعراب، وإلا فإن كان لازماً فناء<sup>(1)</sup>

وستختص من قول العليمي حقيقتين

الأولى - أنه لم يفرق بين الصم و نصمة فقد جعلهما شيئاً واحداً

الثانية - أنه جعل صم و نصمة يشتملان حركة الإعراب وحركة ساء

ولو كان هذا الكلام صحيحاً لما حصل بين النصريين والكوفيين خلاف فبحر صم أن هذا التعميم هو من أصول الكوفيين أما النصريون فهم يحددون ويخصصون وما يقع في كلامهم مخالفاً لذلك يسعى أن يعد خطأ وحروفاً عن المذهب وغير ذلك مرفوض

3 - يقول الصان في حاشيته على شرح الأشموني مدافعاً عن الخطأ الذي وقع فيه أبو عبد الله محمد بن مالك في نظرقه لألقاب الإعراب و الساء والذي أشروا إليه أنها ويمكن أن يقال في عبارة المصنف ومن غير مثل تعبيره مسامحة والأصل فرفع نصمة و نصت بفتحة واجرر بكسرة فكون الصمة والفتحة والكسرة مشتركة بين الإعراب والساء وكذا لسكون<sup>(2)</sup> فانصبان يجعل الصم والفتح والكسر خاصة بالساء ويجعل نصمة والفتحة والكسرة مشتركة بين الساء والإعراب وليس في كلام الصان ما يقع فكيف يكون صم ساء والصمة ساء وإعراباً وما الفرق بين الصم والصمة والفتح والفتحة والكسر والكسرة؟

ويبدو مما سلف أن النصريين يحالفون قواعدهم فيحفظون بين ألقاب الإعراب والساء بل هم يهدمون في التطبيق ما يسود في النظرية والعجيب أنهم يحفظون من خطر هذا الخلط فيسمونه مسامحة وتوسعاً وتجوراً هذا إذا علق الأمر بهم، أما إذا تعلق الأمر بالكوفيين سموه خطأ وخطأ وحروفاً عن المتعارف عليه وكان الأجدر بهم أن يقيموا موقفاً واحداً، يتسق مع ما رسموه

(1) العليمي حاشية على التصريح 1، 61. (2) الصان حاشية على الأشموني 1 / 67

وقرروه من وجوب التفريق بين ألقاب الأعراب والنساء وهو موقف يتمر  
ويتسق مع ما يسعى أن يكون للمصطلح العلمي من أهمية ودقة وثبات  
نفيت أمما من هذا الموضوع مشكلتان لا بد لنا من التوقف عندهما  
ومحاولة حلها

الأولى - هي أن السحاة يجعلون الصم من ألقاب النساء، ثم تراهم  
يستخدمون الصمة في الإعراب فهم يقولون علامة الرفع الصمة وعلامة  
النصب لفتحة وعلامة الجر الكسرة وعلامة الجزم السكون وهذا شيء  
عجيب أولم يقولوا إن الصم والفتح والكسر والسكون هي من ألقاب النساء؟  
فكيف يكون الصم للنساء والصمة للأعراب؟ يقول السيوطي (جلال الدين عبد  
رحمن بن أبي بكر ت 911 هـ / 1505 م) أن بحيب على ذلك فيقول  
والأصل أن يكون لرفع بالصمة والنصب بالفتحة والجر بالكسرة ولحزم  
بالسكون<sup>(١)</sup>. ثم يستدرك على ذلك فيقول وكان لقياس أن يقد برفعه ونصه  
وحرة لأن الصم والفتح والكسر للنساء، ولكنهم أطلقوا ذلك توسعاً<sup>(٢)</sup> وست  
أرى في العلم مجالا يتوسع أو تجور أو مسامحة، ولذلك يتصح لنا أن لا  
مناص من العودة إلى ما أشار إليه السيوطي مما يقتضيه حكم اللسان في  
الموضوع، فستجد الرفع بدل الصمة والنصب بدل الفتحة والجر أو لحظه  
بدل الكسرة وحذف الحركة بدل السكون ولدي جعل هذه المصطلحات  
لإعرابية مقبولة ورودها في كتب النحو ولو بصورة قليلة فقد ذكر السحاة  
قد م يستخدمون الرفع والنصب والجر وحذف الحركة، وهي المصطلحات  
التي تمت إلى الإعراب بصله وثيقة وسوب بيانه حسنة عن الصمة والفتحة  
والكسرة والسكون ولتدليل على أن سحاة القدامى استخدموا مصطلح لرفع  
والنصب والجر أسوق لشواهد التالية

- 1 - يقول سيويه فصارت الصمة في أمرؤ بد لم تكن ثامة كالرفعة في سور  
ن، لأنها صمة إنما تكون في حانه الرفع<sup>(٣)</sup>
- 2 - يقول سيويه أنصاً وربما حملهم على هذا أنهم أمرلو الرفع التي في

(١) سيويه الكتاب 4 150

(٢) سيوطي همع الهوامع 2 / 22

(٣) نفس المصدر والمكة

قولك ريد بمسرلة الرفعة في راء امرئ والجرة بمسرلة الكسرة هي الراء  
والصبة كفتحة الراء<sup>(1)</sup>

3 - يقول ابن الأنباري وتكون الحركة قائمة مقام الرفعة التي تحب بحرف  
المستد<sup>(2)</sup>

4 - يقول الاسفرايسي (تاج الدين محمد بن محمد بن أحمد سيف الدين ب  
684 هـ / 1285 م) في فاتحة الاعراب وإذا ثبت هذا علمت أن الألف  
في رحلان بمسرلة الدال المرفوعة في «جاءني ريد» وليس بمسرلة الدال  
المود عن الرفعة، ولا بمسرلة الرفعة المفردة منفردة عن الدال<sup>(3)</sup>

هذه بعض النصوص التي تتضمن مصطلح الرفعة بعض النظر عن المعنى  
الذي يحمله كل نص من تلك النصوص، فالمهم أنها تتضمن المصطلح الذي  
سبحث عنه والذي نحن بحاجة إليه ومثل الرفعة طبعاً الصبة والجره

ولقد عثرت على كتاب نحوي بعنوان «قواعد النحو الداني» في لغة  
العربية يتطرق فيه صاحبه<sup>(4)</sup> إلى هذا الموضوع بصورة لم يسبق لها مثيل في  
المصادر النحوية التي اطلعت عليها فهو حين يتحدث عن علامات الاعراب  
يذكر الصبة ثم يقول وقد سماها النحاة حركة الرفع في الأسماء المعربة<sup>(5)</sup>  
ثم يذكر الفتحة ويقول وتسمى بعلامة النصب في الأسماء المعربة لمنع  
الساسها معبرها<sup>(6)</sup> ثم يذكر الكسرة ويقول وتسمى بالحفصة أو الحرة<sup>(7)</sup>  
وكان عليه أن يسميها حركة الجر قياساً على ما سبق ولا شئ أن هذه  
نصوص تثير لعل للأسباب التالية

1 - إن هذه هي المرة الأولى التي أقرأ فيها كلاماً من هذا النوع وهو كلام  
طالما تميت أن أعثر على مثله

2 - إن المؤلف لم يذكر مصدره الذي اعتمد عليها في يرد هذه الحقائق  
الطريفة

- 
- (1) نفس المصدر 2 / 204 = الداني في اللغة العربية، القاهرة، 1392  
(2) ابن الأنباري سرار العرب ص 391 هـ 1972 م  
(3) الاسفرايسي فاتحة الاعراب ص 172 (5) هو عبد النحو الداني ص 34  
133 (6) نفس المصدر و يمكن  
(4) محمد عبد الجود أحمد هو عبد النحو = (7) نفس المصدر و يمكن

3 - أن هذا الكلام الذي يقوله المؤلف هو من نوع الكلام الذي كنت أسمعه من أستاذي جميل الفاحوري رحمه الله، والذي ما فتئت منذ خمسة وثلاثين عاماً أبحث عما يؤيده في المصادر

فهي تستتج من هذه النصوص أن بعض المصادر السحوية قد تضمنت مثل هذه الحقائق أو أن بعض النحويين كان متحمساً لها فأودعها بعض كتبه أو أداها في تلاميذه ومريديه ولذلك بقيت تتناقل شهوياً<sup>١</sup> لا بد أن يكون الجواب بالإيجاب، إذ لا يمكن أن يكون صاحب «قواعد النحو البدائية» قد جاء بهذه الحقائق من رأسه، ولا بد أن يكون قد اعتمد على مصدر أو أكثر في إثباتها كذلك أستاذنا الفاحوري الذي كان قد تحرج على الشيخ إبراهيم البارجي والشيخ إبراهيم المدر، وهما من كبار النحويين المعاصرين، لا بد أنه أحد هذه الحقائق عن أحد العلماء المدققين ولا بد أن يكون هذا العالم المدقق قد اعتمد على مصدر وثيق. وهكذا

الثانية - نوهم بعضهم أن علامة الإعراب في الاسم المنون هو التثنية ذلك أن عدداً من المؤلفين والدرسين يحفظون فيظنون أن علامة الإعراب في الاسم المنون هي التثنية في مثل قولنا (سقط حجرٌ) و(حضر زيدٌ) يعربون (حجرٌ) و(زيدٌ) فاعلاً مرفوعاً وعلامة رفعه تنوين رفع لظهر<sup>(١)</sup> والصحيح أن علامة الرفع هي حركة الرفع الظاهرة أو ما يطلق عليه سحاة اسم الصيغة وأما التنوين فلا علاقة له بالإعراب لأنه في كل من لفظتي (حجرٌ) و(زيدٌ) اسمان هما ب 940 هـ / 1534 م) في هذا الموضوع وثابتهما بجمع المكسر المصروف فعر بها بالحركة في الأحوال الثلاث، يعني بالصيغة في حالة الرفع نحو جاءني زيدٌ ورجالٌ، وبالفتح في حالة النصب نحو رأيت زيدٌ ورجالاً، وبالكسرة في حالة الجر نحو مررت بزيدٍ ورجالٍ<sup>(2)</sup> فلم يذكر صاحب التنوين من ذكر الصيغة والفتحة والكسرة مع أنه يتحدث عن أسماء مبنية. وهذا يعني أن التنوين ليس له علاقة بالإعراب وعلى الرغم من ذلك

(١) أنظر مثلاً على ذلك مذكروني في قواعد = 12، ص 48، 55

بمعنى العربية (للصنف الثاني الكسوي) ط = 2 أن كمال ناش أسرار النحو ص 78

يحد من يرغم أن التثوين هو علامة الاعراب. مع أن التثوين في حقيقته يوزن ساكنه رائدة تلحق آخر الكلمة لمطأ لا خطأ ولا وقماً، ولعير توكيد<sup>(1)</sup> وأحضر من ذلك أنهم يقولون تثوين الصم<sup>(2)</sup>. وهو في الحقيقة تثوين الرفع وتثوين النصب وتثوين الجر ومن الخطأ أن يقول تثوين لنصب وتثوين لفتح وتثوين للكسر ذلك أن التثوين يقترب بالاسماء المعربة ولا يقترب بالاسماء المنسية، وهو لذلك لا يدخل الألفاظ المنسية وإذا دخلها في نحو (إيه) فهو ليس تثوين التمكين الذي نتحدث عنه وصيغة القول أن التثوين لا شأن له بإعراب الكلمة فهو يدخل الكلمة لأهداف أخرى لا علاقة لها بآخرها. ومهما يكن فإنا كان لا بد من ذكر لتثوين في الإعراب فالأفضل أن يقال تثوين لرفع وتثوين لنصب وتثوين الجر، كما درج على ذلك عدد من الدارسين وهو خطأ على كل حال

ستخصص من كل ما سبق أن التفريق بين مصطلحات البناء ومصطلحات الإعراب هو حقيقة أساسية من حقائق النحو، وأن من مصلحة النحو أن يحفظ على هذه الحقيقة، وأن يتمسك بها فتجنب الخلط بين مصطلحات النوعين ومن عثرنا عليه من حقائق في عدد من المصادر القديمة والحديثة يؤيد هذا النوحه فلقد وجدنا في المصادر النحوية أن الصيغة والفتحة والكسرة في البناء يقبلها الرفع والنصب والجر في الإعراب. ولقد رأى بعضهم من باب الكياسة أن يسمي هذه العلامات حركة الرفع وحركة النصب وحركة الجر ولا شك أن هذه التسميات أحسن وألطف من سماعتها. وهي المصطلحات التي كان يستعملها أساتذة النحويين رحمهم الله، بل هي المصطلحات التي أخذ بها صاحب «قواعد النحو ليدانية»

أم السكون في البناء فخير ما يقابله في الإعراب هو حذف الحركة وهو المصطلح الذي أحسنه أساتذة النحويين لهذا المعنى فقد كان يقول في إعراب الفعل المحروم مثل «لم يدرس» فعل مضارع محروم وعلامة حرمة حذف الحركة ولا يكاد يقول السكون كما يفعل معشر المدرسين ومؤلفي

(1) معجم الجليل ص 160، والمعجم (2) مذكور في قواعد اللغة العربية ص 48،

نكتب لدراسية النحوية ومن لعرب أبي عثر على هذا المصطلح في  
شدور الذهب<sup>(1)</sup> وأوضح المسالك لاس هشام<sup>(2)</sup> فهو يُعرّف ان يكون بأنه  
حذف الحركة في الموصعين

هذه الجملة من الحقائق التي يجدر بكل من له صلة بالنحو أن يتم بها،  
وأن يراعيها إذا أراد أن يلتزم الدقة في التعامل مع هذا الموضوع الذي نعد  
حقائقه لباب العربية ولا شك أن اندوه في التعامل مع العلوم - والنحو  
واحد منها - هي شاهد على سمو لدور ورقي العقل وكفى بهذين علامته  
على الفصل وسمو المترلة

---

(1) اس هشام شدور الذهب ص 36 = وانظر الايضاح في عمل النحو لمرحلي  
(2) اس هشام أوضح المسالك 1 = 28، ص 32

## الفصل الخامس

### الفعل الماضي وحركات بنائه

يذكر السحاة في معرض التمييز بين الساء والإعراب، أن حركة الساء هي حركة شائنة لأرمة؛ في حين أن حركة الإعراب حركة عارضة متعبرة<sup>(1)</sup> ويصيغون إلى ذلك أن حركة الساء لا علاقة لها بالعوامل الداخلية على اللفظة المسية، في حين تكون حركة الإعراب نتيجة حتمية لتلك العوامل<sup>(2)</sup> ويهمل من هذا أن الكلمة المسية لا تتأثر بما يدخل عليها من عوامل؛ في حين تكون اللفظة المعربة عرصة لمثل ذلك التأثير

ومن المعروف أن لفعل العاصي يسي في الأصل على الفتح نحو جاء وحضر وكتب وقراء<sup>(3)</sup> وهذه حقيقة يعرفها كل من كان له أدنى إلمام بعلم النحو وما يظن أنها تنصم أي إلتناس أو إشكال. أم الالتناس والإشكال فيكصان في حقيقة أخرى تلامها وتقرن بها، وهي أن الفعل العاصي له حالان بناءً أحريان

الأولى - أنه يسي على الصم إذا اتصل بواو الجماعة نحو حصرو، كتبوا، قرأوا<sup>(4)</sup>.

الثانية - أنه يسي على السكون إذا اتصل بصميم رفع متحرك نحو

- 
- |                                      |                                      |
|--------------------------------------|--------------------------------------|
| (1) ابن الأنباري أسرار العربيه ص 20، | (3) علي بن سبيعم الحيدري كشف المشكل  |
| العلايبي جامع الدروس العربيه 1 / 16  | 1 / 248، عطية سدم اللسان 4 / 23      |
| (2) ابن يعيش شرح المعصل 2 / 80،      | (4) العلايبي جامع الدروس العربيه 2 / |
| العلايبي جامع الدروس العربيه 2 /     | 167، عني رخص المرجع 3 / 111          |

حصرت وكنت وقرأت الح<sup>(1)</sup>.

فهو يسي إدد تارة على الفتح وطوراً على الصم وطوراً على السكون وهذا التعبير في حركات ساء الفعل العاصي قد يوحي بأنه معرب لا مبي. وإلا فما معنى هذا التعبير في حركة آخره، ونحن نعلم أن التعبير من دلائل الاعراب؟ ألا يمكن أن نجد في هذا التعبير تسويماً بل تفسيراً لما قد يتبادر أحياناً إلى أذهان بعض الدارسين من أن الفعل العاصي معرب لا مبي؟

يبدو أن الأمر كذلك وإلا فما الفرق عند من لم يستحكم عوده من الدارسين بين الفعل العاصي الذي يحىء آخره مفتوحاً ومصموماً وساكناً، والفعل المضارع الذي يحىء آخره منصوباً ومرفوعاً ومجروماً؟ ومن الكفيل ما يصح ما بين الفتح والنصب والضم والرفع والسكون والجزم من غزوق، وهي في طاهرها متشابهة متشاكلة؟

لا أكنتم القارئ أبي أعذر جمهور الدارسين في هذا الالتباس، بل إني أعد من يلتبس الأمر عليه في هذه النقطة نعيها ممن يتمتعون بفسط من الذكاء ولهم ولولا ذلك ما التبس الأمر عليه، لأن من تجرد من الذكاء والفهم تسوى عنه الأمور، فلا يشغل نفسه بمحكم ولا منشاه

وقد يكون في مصطلحات النحاة وتسمياتهم ما يقع في مثل هذا الالتباس. فهم لا يفرقون في كتبهم بين المبني على الفتح والمصوب والمبني على الصم والمرفوع والمبني على الكسر والمجروح والدليل على ذلك أنهم يسمون علامة النصب فتحةً وعلامة الرفع صمةً وعلامة الجر كسرة<sup>(2)</sup>. ونحن نعلم أن الفتح والصم والكسر من ألقاب الساء، فكيف تكون الصمة والفتحة والكسرة علامات إعراب؟

لقد حرج بعض جهاندة النحاة من هذا المأرق بتسميتهم علامة النصب نصبةً أو حركة نصب وعلامة الرفع رفعةً أو حركة رفع وعلامة الجر جرةً أو حركة جر<sup>(3)</sup> كما جعلوا للمجرم علامة أخرى غير السكون هي حذف

(1) نفس المصدر 2/ 168، المرجع 3/ 111 (3) محمد عبد الواحد أحمد فواعد النحو

انتهائه ص 34

(2) الشربوي مبادئ العربية 4/ 117



لحركة<sup>(١)</sup>، لأن السكون علامة ساء وهكذا يمكن لتعريف بين ألفاء الساء  
وألفاء الأعراب بأن يجعل بينها حاجزاً مبيحاً يعدل عن الالتباس والحيثية  
ويجسد التشابه والخلط

وقد يسري لنا من يرغم أن لمتداة بالتمييز بين مصطلحات الساء  
ومصطلحات الإعراب هي صرب من الترمث أو التعصب، وأن الموضوع لا  
يستحق كل هذه الحماسة والحرارة، بما دامت المعاني معهومة والدلالات  
وصحة وليست القصبة قصبة فهم ولا وصوح، بل قصبة دقة وتقن فلتش  
كان تدوب لعمول في القدرة على الإيصاح والإفهام عظمياً وحليلاً، تصاونها  
في الإتيان والإحكام أعظم وأحر

وبصيح مما سبق أن الالتباس بين الفتح والصم والسكون في المعاصي،  
والصم والرفع والحرم في المضارع ورد، إذا قيس الأمور بالمقياس النصري  
الحب، إذ لا فرق من ناحية الشككة بين الفتح والصم والصم والرفع والسكون  
وحذف الحركة ولا بد بعد ذلك من ححو عملية تحنة بتمييز بين ألفاء الساء  
وألفاء الإعراب منها، وبخاصة أن مقياس الشات والتعبير الذي أشرب إليه في بدء  
هذا لمفال، لم يعد صالحاً للمفصل في الموضوع، بسبب وقوع التعبير في الفعل  
المعاصي الذي هو مسي في الأصل، وتعرضه لثلاث حالات سائبة هي الفتح والصم  
ولسكون، دوماً تأثر بعامل سابق ولأسباب سيوية تحنة

وإذا كان مقياس التعبير لم يعد صالحاً للمفصل في الموضوع، فلا بد من  
من الاعتماد على مقياس آخر لا يمكن استعاده، بأنه حال من الأحوال، وهو  
مقياس التأثير بالعوامل السابقة فإذا كانت لحركات ناحمة عن عوامل سابقة  
كم هي في تفاعل نحو حصر ريد، والمفعول به نحو قرأت الكتب،  
ومعجور نحو كتبت بالفلم، والمحروم نحو سم يهر، فهي حركات  
إعرب أم إذا سم تكن ناحمة عن عوامل سابقة فهي حركات ساء نحو حيث  
وأين وأمس وكم وقد أشير إلى ذلك في هذه الحركات السائبة في قوله<sup>(٢)</sup>

ومنه دو فصح ودو كسر وصم كأيين أمس حيث والساكن كم  
وبهذا المقياس يستطيع أن يبين أن الفعل المعاصي لا يمكن أن يتأثر

(١) ابن هشام وضح المصباح ٢٨، (٢) ابن عمن شرح ألعية بن مالك ١ ٤٠

شكلاً بالعوامل السليقة والعوامل هي أدوات النصب والحزم في الأفعال، وحروف الجر والأحرف المشبهة بالفعل في الأسماء، وأنماط أخرى ليس لها مجال عرضها<sup>(1)</sup> فحين يقول حضر زيد، تكون الصيغة في (حضر) علامة ساء لأنها لم تكن ناجمة عن عامل سابق وحينما يقول لن يحضر زيد، تكون حركة النصب هي الفعل المضارع ناجمة عن عامل سابق هو أداة نصب (لن) وهكذا دواليك أما الرفع في لمضارع فهو عامل سلبي يد هو دحم عن التجرد عن العوامل العظمية وبذلك يسميه الحاة عاملاً معيوباً

فالمعل الماضي سواء كان مسيماً على الفتح أو لضم أو اسكون لا يقع في نطاق جاذبية العوامل السليقة<sup>(2)</sup> وعدم وقوعه في نطاق ذلك الجاذبية يجعله بعيداً عن التأثير كما فعل المضارع وبذلك كان مسبباً مهماً تدوله من حركات، ومهما احتملت حالات ثنائته فهذا لتغير في الحركات الذي يطرأ على آخر الفعل الماضي، بحيث يمكن أن يقول كتب، كنو، كتب، هو تغير ثنائي لا تغير اعراضي، ولذلك كانت ألف الحركات هي الفتح والضم و اسكون على التوالي لا لنصب والرفع وحذف بحركة كما يقع في فعل المضارع

وقد يحاول بعض النحاة لتقليل من أهمية الاختلاف في أواخر الفعل الماضي، فيقرر أن الفعل الماضي مسي على الفتح في جميع أحواله أما حين ينصرف بواو الجماعة أو بصيغة رفع متحرك فيصدر فيه الفتح لاشتغال المحل بحركة المباشرة في الحالة الأولى، وسكون يعرض في الحالة ثالثة<sup>(3)</sup> وتفسير ذلك في الحالة الأولى، أن الفعل الماضي يسى على الفتح أصلاً، فإذا نصح بواو الجماعة أمدت بفتحة صممة محذرة بدو في مثل قولنا كتب، وكنوا، فيسأ على تغير حركة الاسم لمصروف يسى بباء يمكنه في مثل قولنا هذا كتيبي فلا شك أن (كتبي) خبر مبتدأ ولحقه يجب أن يكون مرفوعاً فأين علامة الرفع؟ والجواب هو أن علامة الرفع التي هي صممة هذا أمدت كسره لمحذرة بباء المتكلم<sup>(4)</sup> ولذلك قيل في عروب كلمة كدي

(1) مشيل عاصمي وغيره المعجم المفصل (3) الشروبي مبادئ العربية 4 128

809 /2 (4) نفس المصدر 4 119

(2) جورج شاهين عطية سيم نيسان 4، 145

حرف مرفوع وعلامة رفعه ضمة مقدرة على ما قبل الياء لاشتغال المحل بحركة المناسبة<sup>(1)</sup> وقياساً على ذلك قالوا في إعراب كتبوا فعل ماضي مبني على الفتح المقدر على ما قبل الواو لاشتغال المحل بحركة المناسبة<sup>(2)</sup>

أم في الحالة الثابتة وهي الفعل الماضي المسند إلى ضمير رفع متحرك في مثل قولنا كتبت، فقد طرأ على الحرف الأخير من الفعل الماضي سكون عارض وتفسير ذلك أن اللفظة العربية يصعب أن تتكرر فيها أربعة متحركات، لأن الأصل في (كنت) سكون الياء هي (كتنت) بفتح التاء<sup>(3)</sup> وكل ما حصل أن الحرف الثالث سكن بتيسير اللفظ وتحسين اللفظ ومراعاة ما يسمى بأقل الجهد في قوانين الصوت اللغوي<sup>(4)</sup>

وهذا يعني أن بناء على النظم عند اتصال فعل يواو الجماعة هو حالة اضطرورية عارضة، فرضها م في واو الجماعة من قوة وحسوت وسواو لا تفصل أن يجاورها فتحة تمسك بقانون تلاؤم لأصوات وسجماها في العربية<sup>(5)</sup> ولا يند الواو في هذه القوة والجسوت إلا الياء فهي تأتي أن يجاورها إلا كسرة، لأن لحركات أفعال الحروف كما ذكر من جسي في بعض ما قال<sup>(6)</sup> والفتحة بعض الألف والضممة بعض الواو والكسرة بعض الياء وقد كان الأمر كذلك فلياء لا تفصل أن يجاورها إلا سنها كسرة وبذلك تصدر الحركات في جميع الأحوال على رأي<sup>(7)</sup> وفي حسي الرفع وانصب فقط على رأي آخر<sup>(8)</sup>، على ما قبل ياء لاشعاع بمحل بحركة مناسبة في الأسماء المضافة إلى ياء المتكلم نحو بندي وداري

وهذا ما نحصل حينئذ يسند الفعل الماضي إلى واو الجماعة، يد

- |                                      |     |                                  |
|--------------------------------------|-----|----------------------------------|
| (1) عبده الرحبي التصو النحوي ص 29    | =   | لأصوات المعوية ص 126، 182        |
| (2) الشربوي مبادئ العربية 4، 388     | (6) | من حسي من صياغة الإعراب، 17،     |
| (3) عني بحيرة كشف المشكل 1، 253      |     | السهمي بنح انعم ص 1، 2           |
| الجرحاني المقتصد 1، 328              | (7) | جورج شاهين عطية سيم المسار 4     |
| (4) براهيم أيسر لأصوات المعوية ص     |     | 143، بن جبي انحصائص 3 / 59       |
| 74، 180، 183                         | (8) | محمد بن الحسن شرح الكافية 1، 34، |
| (5) براهيم أنيس دلالة الألفاظ 209، = |     | الأزهري شرح الصريح 1، 59         |

فان تلاءم الأصوات واستجامها يفرص استبدال الصم بالصم مراعاة لواء  
لجماعه وعندئذ إما أن يقول إن الفعل الماضي مني على الصم لاتصاله  
بواو الجماعة<sup>(1)</sup>، وهو رأي، وإما أن يقول إن الفعل الماضي مني على الفتح  
المقدر على ما قبل الواو لاشتغال المحل بحركة المناسه<sup>(2)</sup>، وهو رأي آخر  
وكلا الرأيين معقول ومقبول ولا يتسع المجال لتعليق رأي على آخر

أما حين يسد الفعل الماضي إلى ضمير رفع منحرك في مثل كسب  
وحصرت ودرست، فيسكن آخر الفعل تجساً لتوالي الحركات، لما في ذلك  
التوالي من ثقل على السمع كما أسلفنا، وهي علة صوتيه وحيه تمت بصله  
وثمة بنى قانون تلاءم الحروف واستجامها ذلك أن الضمير ترل من الفعل  
مررة حرة كما يذكر ابن الأساري<sup>(3)</sup> ولم يعهد في لأفعال توالي أربع  
حركات في فعل واحد فسكن أحدها للتحفيف

ولولا أن الفعل والضمير ترلا مرلة الكلمة الواحد، لما حار أن يدل  
الفعل الأجوف المسد إلى ضمائر الرفع في مثل قلب ورت، على الماضي  
وهو على صورة الأمر وهذا التشابه في الصورة والاختلاف في المعنى بين  
الماضي والأمر، مما يوقع كثيراً من الطلبة في الوهم والحيرة فهم لا  
يصدقون أن (رَزَ) و(قُلْ) في ررت وقلب فعلا ماضيان لعلمهم أنهما فعلا  
أمر ولذلك يراهم حين يعربون يقولون رار أو قال فعل ماضٍ ويرقصون أن  
يقولوا رَزَ أو قُلْ، لثقتهم أن هذين وأمثالهما أفعال أمر وأن واقع أن (رر)  
و(قل) في حالة اتصالهما بضمائر برفع المتحركة فعلا ماضيان مبيان على  
اسكون وما سوى ذلك محض تكهين أو توهم

وهي بعد ذلك أن تذكر بعض الحالات التي فيما تشه بها المدرسون عند  
إعراب فعل الماضي، أو التعرّض لمحدث عن أخوان سانه أو إساده إلى  
ضمائر الرفع الساكنه كالو أو المنحركة كاتاء وذلك من جراء بعض  
التعسرات التي قد تصرأ عنه إذا كان ناقصاً عند إساده فتحرده عن حرف  
العه، ويتأني عما بظراً من تعبير أن يعسر إلا على انقله لمدرة تبس حركة

(1) العلابي جامع الدروس العربية 2/ 67، (3) ابن الأساري مع لأدنة ص 66، ونصر

(2) الشربوي مبادئ العربية 4/ 28، فاصحه الاعراب ص 66.

البناء أو الاستدلال على موضعها مما سيجعل إيضاحه فيما يلي.

1 - لعل من نافلة القول أن يذكر أن حركة البناء هي الفعل الماضي الناقص المنتهي بالالف، تقدر على الف لتعمل سواء كانت هذه الف مفتحة هي نحو عداً وشدأ، أو بصورة الياء هي نحو سى وبكى. وقد رجم ناح اللين الأسفريسي أن الفعل في هذه الحالة يكون مياً على اسكون<sup>(1)</sup>

2 - حينما يلحق تاء التانيث الفعل الماضي الناقص المنتهي بالالف هي نحو رأت وبكت، تحذف هذه الف دعماً لالتقاء الساكنين، فتصدر الفتحة على الف المحذورة<sup>(2)</sup>

3 - حينما تتصل و و الجماعة بالفعل الماضي الناقص المنتهي بالالف في نحو عا وسعد، تحذف الف دعماً لالتقاء الساكنين، ويبقى الحرف الذي قبلها مفتوحاً ليتبدل على أن الحرف المحذوف الف لا و و ولا ياء وتقدر عندئذ حركه الاء وهي الضمة على الف المحذورة<sup>(3)</sup> وقد يقال أن الحركة المضمرة هي هذه الحافة هي الفتحة كما لو أن الفعل لم يسد يى و و الجماعة وذلك لأن الفعل الماضي المنتهي بالالف للمقصورة، سواء كانت قائمة مثل دعا أو بصورة الياء مثل سى لا تقدر عليه الضمة، لأن و و الجماعة لا تستطيع أن تؤثر في الف للمقصورة بحيث تحذف فتحتها المحذورة ضمة فتصح نقول حينما يسد بالفعل إلى ضمير المجرى (دعا) وحينما يسده يى و و الجماعة نقول (دعوا) ثم تحذف الف دعماً لالتقاء الساكنين فتصح (دعوا) فلا محال إذ لابد تصح الفتحة ضمة عند إسناد الفعل المنتهي بالالف للمقصورة إلى و و الجماعة ويبقى الفعل المشار إليه ميباً على الفتحة المقدرة على الف كما لو كان مسداً إلى ضمير المجرى المذكور

4 - حينما تتصل و و الجماعة بالفعل الناقص المنتهي بلباء في نحو سى ورصى تسكن حركه الباء ليتحفيف فيجتمع ساكن هما الاء و و و الجماعة وعندئذ تحذف الياء دعماً لالتقاء الساكنين، وتقلب كسرة ف ف

(1) الأسفريسي كتاب مصوء في الحو ص (2) انعلاسي جامع ندروس العرب 2 167

(3) نفس المصدر والمكان

الباء صمه مأسه لبواو فنقول لبوا ورصوا<sup>(1)</sup> وحيث بقول في إعراب  
 ذلك فعل ماضٍ مبني على الضم لمقدر على لاء المحذوفة دعاءً لالتقاء  
 الساكنين

5 حتماً تتصل و الجماعة بالمعل المتبني لبواو في نحو هو  
 وسرو، وهم فعلا نادر على وزن كرم يحدف حرف العلة لذي هو  
 لبو و دعاءً لالتقاء الساكنين<sup>(2)</sup> فقول حيث في إعرابه فعل مضارع مبني  
 على الضم لمقدر على و المحذوفة دعاءً لالتقاء الساكنين

وليس في بعض علامة لاء أو تحديد موقعه في الفعل الماضي  
 لصحيح لآخر أي إشكال. أما إذا كان الفعل الماضي محل الآخر لبو و أو  
 لاء، وأسند إلى و الجماعة، فإن تحديد علامة الاء بن شيئاً سيراً، ذلك  
 لأن حركة لاء أو لإعرابه، إما أن تكون ظاهرة أو مقدره، ولكنها إذا حذف  
 حرفها تكون عديراً لا ظاهرة ولا مقدره. وهذا يكمن لإشكال كبير لدى  
 بحر، يري مريد من لحلاف و خطه وقد حاول في السطور السابقة أن يهي  
 صوءً على حدود هذا اللبس الذي كثيراً ما يواجهه المدرسون والمدرسون  
 بالصمت و تجاهل

(1) بحر المصدر 2 / 168

(2) بحر المصدر والمكان



## الخاتمة

إنتهى في حديث المسهب عن الأعراب إلى حيث يسعى أن ينتهي فقد  
جلب صورة شاملة به من الناحية التاريخية، ثم من الناحية الموضوعية، ثم من  
الناحية المنطقية لشككية، وهي التي بحثنا فيها علاماته وألفاظه وأقسامه.

وليس يريد أن يفهم بتلخيص ما سبق أن عرصه في الصفحات الماضية  
ومع ذلك لا بد من الإشارة إلى الحقائق التالية

1 إن الأعراب بالمفهوم الذي عرفه به العرب، كان يعني فصاحة الكلام،  
ولانابة في المنطوق، وحسن نطق الحروف ولم يكن أحد يقصد  
بالأعراب أكثر من ذلك، إذ إن النحو لم يكن قد ظهر بعد، على الرغم  
من أن ثمة بعض الدلائل التي تشير إلى أن النحو كان معروفاً في بيئات  
صيقة ومحصورة، أو أنه كما رما ثم بهض من كونه

2 أن لسليقة التي يتحدث عنها اللغويون ويرفعون من شأنها ويسبونها، لها  
المعجرات، هي صرت من توهم الذي اخترعه الرواة لسبب أو لآخر  
وإلا فإذن العرب كغيرهم من الأمم والشعوب يمكنون سليفه الكلام  
ولكن هذه لسليقة لا تمنع صاحبها من الخطأ ولا تعصمه من النحس  
ولعل السبب في ذلك أن الناس ما فتئوا منذ خلفوا يحتلطون بعضهم  
بعض عن طريق المصاهرة والسبب والرحيل والولاء ولتجارة إلى غير  
ذلك وليس ثمة أمة نهى حامدة حيث هي، فلا تصاهر الأمم الأخرى،  
أو تحسب بها لسبب أو لآخر وهذا يعني أن الكلام في تطور مستمر  
وليس ثمة سليف مهم كدب تستطيع أن تمنع الناس من أن يعيروا كلامهم  
ومطورو بهجتهم وهذا يعني أن الخطأ يكن بمقاييس ورد

3 - إن لخطأ ولصواب موضوع سببي ولا يمكن أن يحصع هذا الموضوع  
لقواعد الدعويين وللسحاة، إلا بعد أن يصع هؤلاء من القواعد ما



يستطيعون به أن يحكموا على كلام لباس بأنه خطأ أو صواب ولا يدل عن ذلك إلا أن جعلوا لهجة إحدى الفائل هي المفسس النهائي، كما فعلوا بلهجة قريش. وعند ذلك، تكون كل لهجات العرب خطأ بالمفسس. يلى لهجة قريش وما دام لأمر كذلك، فكيف استطع أن يرغم برعمون - ومنهم ابن جني - بأن لهجات العرب كلها حجة؟ إن ذلك لا يعقل إلا إذا رعمد أن لهجات العرب ليس بينها من الفروق ما يستحق لذكر والواقع أن لهجات العرب تتباين وتحسف. وعند ذلك فلا بد أن تكون كلها هي لمقياس.

4 - محلط النحاة في قضايا كثيرة، فلا تستطيع أن تستخلص من كلامهم ما يسنى مع مقاييسهم التي وضعوها. فهم مثلاً يقررون أن تميم مصوب ثم ينحدثون عن تميم مجرور ولا يجدون في ذلك حرجاً. وكذلك يفعلون في المفعول لأجله والمستثنى. ولا شك أن لدقة برص عيب أن سه إلى هذا المحلط، ولا يصحح ما عقل عنه النحاة.

5 - كذلك محلط النحاة في الأعراب بين اللفظ والمعنى والمحل. وقد حشد من الأمثلة ما استطاع به أن يجد صورة و صحة عن هذا الاشكال. يدي يعوق الطالب عن فهم النحو واستيعاب مسائله وقضاياها. ذلك لأن اللفظ هو الأصل في الأعراب ويسعى أن يوافق المعنى وأن يسر في فكه، لأن النحو صناعة لفظية. فإذا حصل بينهم بافس أو بعارض، وحسب عيباً أن يُعَلَبَ حسب اللفظ على حسب المعنى، لأننا ندرس نحراً ولا ندرس فلسفة ولا منطقاً حتى نُعَلَبَ لمعنى على اللفظ. أما المحل فلا يكون إلا في موضعين هما الاسم المسمى والمحرور بحرف الجر الرثد. ويبدو من ثم أن الحديث عن المعنى في الأعراب لا لزوم له. فالأعراب إما أن يكون لفظاً بمعنى أن بحركات تظهر على آخر الاسم المعروف وإما أن يكون محلاً وذلك إذا حار حائل دون ظهور هذه الحركات. ولا يتحقق ذلك إلا في الاسم المسمى وما يفتح به من الأسماء المحركة. وعلى الرغم من أن هذا الموضوع واضح صاهر، نحسب النحاة فيه بين الأعراب اللفظي والأعراب التهديري والأعراب المحتوي، علاوة على خلطهم بين اللفظ والمحل. وقد تكلمنا بتوضيح ما

شوب هذه القصص وأمثالها من التفسير وحلط

6 . من القصص التي توقفت عندها طويلاً حفظ السجاء بين مصطلحات الأعراب ومصطلحات العامة . وأكثر ما يكون ذلك في علامات الأعراب وحركاته وألفه . فهم يخلصون بين ما يخص الأعراب وما يخص العامة ، يدق قلماً يفرقون بين رجع ونقص ونصب والفتح والجرح والكسر . وقد تعصبا السجاء في مواضع كثيرة من هذا القبيل ، استطاع أن يقدم فيها صورة واضحة عن أرواحه العلمية والشرعية على حظه وصيرره

هذا دليل من كثير من القصص التي ألهم بها هي هذه الكتب على أنها نود أن تشير إلى قصص مهمة أومسها كبير عناية هي التسمية الدائم والمستمر على تعصب للتفصيل في دراسة النحو والنكتة فيه . ذلك لأن النحو موضوع عقلي لا نقلي ، قياسي لا سمعي ، فلا يحسن من يخصص عمره أن يقبل كل آراءه وأن يختص كل للموقف ووجهات النظر . وعلى هذا الأساس لا يصح أن يصحح النحو مثل التاربج والجعرافيا كلاماً يحفظه دون محاولة للمحيط أو التعديل . إن النحو موضوع مهم ، لأنه باب باب العربية بل هو ركنها ركس وأساسها ، للمكين . ولذلك وجب أن يصوبه وأن يعي من شأنه وعي أن يكون قد فعل شيئاً بهذا السيل . والله من وراء القصد .



## قائمة المصادر والمراجع

- 1 - ابن أسباري، كمال الدين، أبو البركات عبد الرحمن (٩٧٧ هـ / 1181 م)   
 'سُرر العربية تحقيق محمد بهجت اليطر دمشق، مطبعة لنرفي،  
 1957 م
- ب - الانصاف في مسائل الخلاف تحقيق محمد محيي الدين عبد  
 محمد القاهرة، المكتبة لحدرة الكبرى، 1961 م
- ح - برهه لأبناء في طبقات الأدباء، تحقيق مراهبه اسمرائي لرقاء،  
 الاردن، مكتبة لمدار، 1985 م
- 2 - ابن حشاش، أبو محمد، عبد الله بن أحمد (567 هـ / 1171 م)   
 المرئجل تحقيق علي حيدر دمشق، در الحكمة، 1972 م
- 3 - بن حبي، أبو اسحق عثمان (392 هـ / 1001 م)   
 أ . حصائص تحقيق محمد علي الحار القاهرة، در الكتب لمصرية،  
 1962 م
- ب - كتاب لدمع في العربية تحقيق فخر فارس بررد ، الاردن، در  
 لأمن، 1990 م
- 4 - بن حلدون، أبو ريد عبد الرحمن (808 هـ ، 1406 م) المقدمة  
 حروت، ر . غم، 1978 م
- ٥ - بن سلام، بن عبيد لله بن ساسم الحمحي البصري (232 هـ / 846 م)   
 طبقات فحول شعراء تحقيق محمود شاكر القاهرة، مطبعة امدني،  
 1980 م
- 6 - ابن فارس، أبو عيسى، أحمد بن فارس بن زكريا (39٩ هـ ، 1004 م)   
 تحقيق بسد أحمد صفر القاهرة، مطبعة عيسى البابي الحلبي، 1977 م

- 7 - ابن فينة، أبو محمد، عبد الله بن مسلم (276 هـ / 828 م) الشعر  
والشعر - تحقيق نشر الثقافة - بيروت، دار الثقافة، 1964 م
- 8 - بن كعب، شاذ، شمس الدين أحمد بن سليمان (940 هـ / 1533 م)  
المسرد السحوي - تحقيق أحمد حسن حماد، عمان، دار الفكر، (ملا  
تاريخ)
- 9 - بن عيسى، أبو عبد الله، بدر الدين محمد (686 هـ / 1287 م) شرح  
الألفية - تحقيق محمد بن سليم اللباني، بيروت، نشر ناصر خسرو،  
1894 م
- 10 - ابن منظور، أبو الفضل، حمد بن محمد بن مكرم (711 هـ / 1311  
م) - معجم العرب - بيروت، دار صادر (ملا تاريخ)
- 1 - بن هشام، أبو محمد، عبد الله حمد الدين بن يوسف (761 هـ / 1360 م)  
أ - الأعراب عن فوائد لأعراب - تحقيق رشيد عبد الرحمن عبيدي  
بغداد، دار الفكر، 970 م
- ب - أوضح المسالك إلى أمة من ملوك - تحقيق محمد محيي الدين عبد  
محمد، القاهرة، مكتبة تحفاته الكبرى، 1956 م
- ح - شذور الذهب - تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، القاهرة،  
المكتبة تحفاته الكبرى، 1965 م
- د - معجمي بسبب عن كتب لأعراب - تحقيق محمد محيي الدين عبد  
محمد، القاهرة، مكتبة التحفاته الكبرى، (ملا تاريخ)
- 12 - ابن يعيش، يعيش بن علي بن يعيش (643 هـ / 1245 م) شرح مفصل  
(مسححة مصورة)، بيروت، عالم الكتب (ملا تاريخ)
- 13 - أبو السقاء الكفوي، أيوب بن موسى (1095 هـ / 1684 م) كلمات  
تحقيق عباس درويش وغيره - دمشق، وزارة الثقافة والإرشاد القومي،  
جاء بثلاث 39، 1981 م
- 14 - أحمد ديرة، محار - دراسة في النحو الكوفي - بيروت، دار فنية،  
1991 م

- 16 - أحمد، محمد عبد لجود قواعد النحو البدائية بلغة لغرية القاهرة، 972 م
- 6 - لأهري، الشيخ حله بن عبد لله (905 هـ / 1499 م) شرح انصرح على انوصح القاهرة، دار إحياء الكتب لغرية، (بلا تاريخ)
- 17 - الاستراادي، رضي الدين محمد بن بحس (686 هـ / 1287 م) شرح لكفية (سحة مصورة)، بيروت، دار لكتب العدمه، 1979 م
- 8 - لاسهرايبي، قح الدين محمد بن محمد بن أحمد بن سيف لدين (684 هـ / 1285 م)
- أ - لصوء على المصباح بحقق عبد المنحيد عوض أبي الحاح (أطروحه دكتوراه محطوة) مهده بجامعة القديس يوسف بيروت، 1986 م
- ب - فتحه لأعراب، بحقق عصف عبد الرحمن عمان، مشورات جامعة اليرموك، 1981 م
- 19 - لأعاني، سعب
- أ - حاصر اللغة العربيه في بلاد الشام - دمشق، دار لفكر، 1971 م
- ب - مذكرات في قواعد اللغة العربيه دمشق، مطبعة جامعة دمشق، 1966 م
- 20 - لأمير، محمد الأهري حاشه على معني النيب القاهرة، دار إحياء كتب العربيه، (بلا تاريخ)
- 21 - لأنطاكي، محمد المنهاج في قواعد لأعراب بيروت، مكتبه در اشرف، (بلا تاريخ)
- 22 - الأهدس، محمد بن احمد بن عبد لدري (1298 هـ / 1880 م) الكواكب الدريه بيروت، دار الكتب لغريه، (بلا تاريخ)
- 23 - سعاددي، عبد لهادر بن عمر (1093 هـ / 1682 م) حراة الأدب بحقق عبد لسلام هاروب، القاهرة، مكتبه الحبحي، 1989 م
- 24 - السهبي، بحيب محمد

- أ - المعتقدات سيرة و تاريخاً ، الدار البيضاء ، دار الثقافة ، 1982 م
- ب - تاريخ شعر العربي حتى آخر القرن الثالث بهجري الدار البيضاء ، دار الثقافة ، 1981 م
- 25 - انشيري ، أبو ركري ، يحيى بن علي (502 هـ / 1108 م) شرح ديوان أبي تمام تحقيق محمد عبده عزام القاهرة ، دار المعارف ، 1964 م
- 26 - الثعالبي ، أبو منصور ، عبد الملك بن محمد (429 هـ / 1038 م) فقه الدعة تحقيق الأب شبحو يسوعبي بيروت ، مطبعة لأماء يسوعس ، 1885 م
- 27 - جاحظ ، أبو عثمان ، عمرو بن بحر (255 هـ / 868 م) سبائك الذهب تحقيق عبد السلام هارون القاهرة ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ، 1948 م
- 28 - الحامي ، نور الدين عبد الرحمن (898 هـ / 1492 م) الفوائد الصيثة شرح كافية بن الحاحب تحقيق أسامة طه الرفاعي بغداد مطبعة وزارة الأوقاف ، 1983 م
- 29 - الحرخاني ، أبو بكر ، عبد انفاهر بن عبد الرحمن (471 هـ / 1078 م) المصنف في شرح الألبصاح تحقيق كاظم بحر المرحان بغداد ، وزارة الثقافة والأعلام ، 1982 م
- 30 - حلواني ، محمد خير
- أ - المحتر من أبواب النحو بيروت ، مكتبة الشرق ، 1975 م
- ب - المهمل في علوم العربية بيروت ، دار لسان للطباعة والنشر ، 1968 م
- 31 - الحيدرة ، اليماني ، عني بن سليمان (599 هـ / 1202 م) كشف مشكل في النحو تحقيق هادي عطية مطر بغداد ، وزارة الأوقاف ، مطبعة الإرشاد ، 1984 م
- 32 - الحفاحي ، ابن سنان ، عبد الله بن محمد (466 هـ / 1073 م) سر الفصاحة تحقيق عبد المنعم الصعيدي القاهرة ، مكتبة صبح ، 1969 م
- 33 - نحو رومي ، محمد بن أحمد (387 هـ / 997 م) مفاتيح لعلوم تقديم حودت فخر بدين بيروت ، دار المناهل ، 1991 م

- 34 - الرحاجي، عبده  
أ - التطبيق نحوي بيروت، دار النهضة العربية، 1975 م  
ب - النحو العربي والدرس الحديث الاسكندرية، دار نشر الثقافة،  
1977 م
- 35 - الريمي، أبو بكر محمد الحسن (379 هـ / 989 م) طبقات النحويين  
واللغويين تحقيق محمد أبي الفصل، إبراهيم، القاهرة، دار المعارف، 1984 م
- 36 - الرحاجي، أبو القاسم عبد الرحمن (337 هـ / 949 م) لا يصح في علم  
النحو تحقيق مارون المدرك بيروت، دار انشاس، 1973 م
- 37 - السامري، إبراهيم التطور النحوي التاريخي القاهرة، معهد البحوث  
ولدراسات العربية، 966 م
- 38 - السهلي، عبد الرحمن بن عبد الله (581 هـ / 1185 م) سنج الفكر  
تحقيق محمد إبراهيم السا القاهرة، دار الاعتصام، 1984 م
- 39 - السيرافي، أبو سعيد الحسن بن عبد الله (367 هـ / 979 م) أحوال نحويين  
النصريين محمد إبراهيم السا القاهرة، دار الاعتصام، 985 م
- 40 - السيوطي، خلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر (910 هـ / 1505 م)  
أ - الأشباه والنظائر تحقيق طه عبد الرؤوف سعد القاهرة مكتبة  
الكلية الأزهرية، 1975 م  
ب - لمرر في علوم العربية تحقيق محمد أحمد حاد المولى وحرر  
القاهرة عيسى لدي الحبي وشركاه، (بلا تاريخ)  
ج - مسد وضع علم العربية تحقيق مرون لعطيه دمشق بيروت، دار  
الهجرة، 1988 م  
د - مع الهومع، شرح جمع الحوامع القاهرة، 1907 م
- 41 - الشرنوبلي، سعيد بن عبد الله (1330 هـ / 1912 م) مبادئ العربية  
بيروت، دار المشرق، 1986 م
- 42 - الصالح، صحي دراسات في لغة العرب بيروت، مكتبة الأهلية،  
1962 م



- 43 - ابن خلدون، محمد بن علي (1206 هـ / 792 م) حاشية على شرح  
لأشعري، القاهرة، دار إحياء الكتب العربية (بلا تاريخ)
- 44 - انصوري، عبد العزيز سعيد، بحرف العربي عصره - بيده - له  
جماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، 1989 م
- 45 - العسكري، أبو هلال الحسن بن عبد الله بن سهل (395 هـ / 1004 م)  
تحقيق معهد فمحة بيروت، دار الكتب العلمية، 1981 م
- 46 - عسيمي، الشيخ ياسين بن زين الدين (1061 هـ / 1650 م) حاشية على  
شرح لنصريح القاهرة، دار إحياء الكتب العربية، (بلا تاريخ)
- 47 - العلابي، الشيخ مصطفى جامع بدروس العربية صيد - بيروت،  
مطبعة العصر، 1959 م
- 48 - القروبي، حلال الدين محمد بن عبد الرحمن (739 هـ / 1338 م)  
أ - لأبصار في علوم السلافة تحقيق محمد عبد المنعم حمادي  
بيروت، دار الكتب العلمية، 1976 م
- ب - استيعاب في علوم السلافة تحقيق عبد الرحمن لطفوف بيروت،  
دار الكتب العربية، (بلا تاريخ)
- 49 - المصنف، أبو العباس، أحمد بن علي (821 هـ / 1418 م) صبح  
لأعشى القاهرة، المطبعة الأميرية، 1913 م
- 50 - كندي، محمد الصراع بين القديم والجديد إندرس البصاء - المغرب،  
دار الثقافة، 1982 م
- 51 - لمار، مارن نحو وعي لغوي دمشق - سوريا، مكتبة الفارابي، 1970 م
- 52 - محرومي، مهدي مدرسة الكوفة ومهجته في دراسة اللغة والنحو  
قاهرة، مكتبة مصطفى النايي المحلي، 1958 م
- 53 - المرداسي، أبو عبد الله محمد بن عمران بن موسى (384 هـ / 994 م)  
الموشح تحقيق علي محمد السخوي، دار الفكر العربي، 1965 م
- 54 - أيس، تروهم
- 1 - اسرار السع، القاهرة، مكتبة لأجود بمصرية، 1966 م

- 2 - لأصوات اللغوية لفهرة» در النهضة العربية، 1961 م
- 3 - دلالة الألفاظ لقهوة مكتبة الانتحور المصرية، 1963 م
- 55 - برنق، محمد أحمد النحو المسحي - القاهرة، مطبعة لجنة لسان العربي، 1959 م
- 56 - حانون، أحمد كتاب الأعراب سروت لسان، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، 1992 م
- 57 - حسن، عباس النحو الوافي القاهرة، دار المعارف، 1975 م
- 58 - رضا، أحمد مولد لغة سروت - لسان، دار ارائد العربي، 1983 م
- 59 - زيدان، جورجى الفلسفة اللغوية مراحة وبعين مرد كامل سروت، دار الحدائق، 1982 م.
- 60 - مسويه، أبو بشر، عمرو بن عثمان (180 هـ / 796 م) لكتاب تحقيق عد السلام هارون - القاهرة، دار القلم، 1966 م
- 61 - شحو، ويس اليسوعي علم الأدب (مقالات بمشاهير العرب)، سروت، المطبعة الكاثوليكية، (لا تاريخ)
- 62 - صيف، شوقي المدرس النحو القاهرة، دار لمعارف، 1968 م
- 63 - طحان، ديموب.
- أ - المدخل إلى علم لغة القاهرة، مكتبة الحديث، 1985 م
- ب - فصول في لغة عربية القاهرة، مكتبة الحديث، 1983 م
- 66 - عبد المسيح، جورج مري وأحروب الحبل، معجم مصطلحات النحو العربي، سروت، مكتبة ساد، 1990 م
- 67 - عطية، جورجى شاهس سلم لسان سروت، در الريحاني لبطاعه وأشر، (لا تاريخ)
- 68 - عيد، محمد النحو المصطفى القاهرة، مكتبة شرب، 1987 م
- 69 - فرحة، أيس نظريات في لغة، سروت، در لكتاب لسانى، 1981 م
- 70 - قناوه، فخر الدين عرب النجمل وأشاه النجمل سروت، دار الافق الجديدة، 1983 م



## فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة
المقدمة	5
<b>الباب الأول - الإعراب نشأته وتطوره</b>	
الفصل الأول - الإعراب في جذوره اللغوية	15
الإعراب والفصاحة	22
التعريف بالفصاحة	25
الفصل الثاني - الإعراب في جذوره التاريخية	29
التاريخ البعيد	37
الفصل الثالث - الإعراب وأهميته في الكلام العربي	45
دعوات لإسقاط الإعراب	51
الفصل الرابع - الإعراب والسليقة اللغوية	58
السليقة بين الحقائق والأوهام	63
الفصل الخامس - الإعراب وعلم النحو	79
ابتداء علم النحو	80
الدلالات النحوية للإعراب	80
كتب إعراب القرآن	82
دور ابن هشام في الموضوع	84
الإعراب التطبيقي والنحو	86

## الباب الثاني - الإعراب بين اللفظ والمعنى والمحل

91	الفصل الأول - الصناعة النحوية بين تفسير الإعراب وتفسير المعنى
92	موضوع الفاعل
92	الفاعل في المعنى والصناعة النحوية
94	1 - التمييز
97	2 - المفعول لأجله
98	3 - الاستثناء
100	الفصل الثاني - الفاعل بين اللفظ والمعنى
107	الفصل الثالث - المنادى المفرد بين اللفظ والمحل
115	الفصل الرابع - الإعراب المحلي بين الفعل والجملة
124	الفصل الخامس - الاستثناء حكمه النصب
131	الاسم الواقع بعد خلا وعدا وحاشا
131	المجرور بعد غير وسوى

## الباب الثالث - علامات الإعراب والبناء

137	الفصل الأول - الإعراب وعلاماته وأقسامه
141	العوامل
149	علامات الإعراب
152	الشدوذ في علامات الإعراب
160	أقسام الإعراب
169	الفصل الثاني - البناء علاماته وألفه
170	أنواع الحركات
174	أنواع البناء

176	..... تعليل بناء الأسماء
178	..... نماذج من إعراب المبنيات
188	..... الفصل الثالث - البناء المعارض وخلافات النحاة حوله
209	..... الفصل الرابع - بين ألقاب الإعراب وألقاب البناء
232	..... الفصل الخامس - الفعل الماضي وحركات بنائه
241	..... الخاتمة
245	..... قائمة المصادر والمراجع
253	..... فهرس الموضوعات